

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة -1-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



# ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الأزمات المالية العالمية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

شعبة: اقتصاد دولي

تحت إشراف:  
أ.د/ عمر شريف

إعداد الطالبة:  
آسيا الوافي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ لعل حناشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1-	رئيسا
أ.د/ عمر شريف	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1-	مقررا
د/ الطاهر قانة	أستاذ محاضر - أ -	جامعة باتنة -1-	مناقشا
أ.د/ محمد بوجلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا
د/ رقية شرون	أستاذة محاضرة - أ -	جامعة بسكرة	مناقشا
د/ الطيب الوافي	أستاذ محاضر - أ -	جامعة تبسة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018- 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ

وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾

[ البقرة: 276 ]

# الإهداء

إلى من رضا الله في رضاها وما توفيقى إلا بدعائها والدتي الحنونة أطل الله في عمرها وأحسن  
عملها وجزاها عنا خير الجزاء في الدنيا والآخرة

إلى روح والدي الكريم رحمه الله وأكرم مثواه في دار الخلد إن شاء الله

إلى شقيقايا وشقيقتي من أحيا بهم ولهم من تقاسموا معي مر الحياة وحلوها حفظهم الله

إلى أسرتي الصغيرة التي تحملت معي عناء إعداد هذا العمل

زوجي حفظه الله ورعاه وبارك فيه

شموع حياتي أبنائي الأعزاء حفظهم الله

أشرف، صلاح الدين، باسم

قرة عيني ابنتي الحبيبة روان

إلى كل الأحباب والأقارب وإلى كل العائلة صغيرهم وكبيرهم

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

# شكر وتقدير

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي  
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

سورة النمل (آية 19)

صدق الله العظيم

صعبة هي كلمات الشكر عند انتقائها والأصعب اختزالها في سطور لأنها تشعرنا بمدى قصورها وعدم  
إيفائها حق صانعيها.

في البداية يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور عمر شريف  
حفظه الله ورعا، وأطال الله في عمره، وجعل كل تعب في ميزان حسناته إن شاء الله.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة الموقرة على تخصيصهم جزءاً من وقتهم لقراءة و تقييم

هذا البحث

كما أشكر كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

# الفهارس

## فهرس المحتويات

الصفحات	العناوين
I	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
I	فهرس الملاحق
10-1	المقدمة
<b>الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية</b>	
13	المبحث الأول: مدخل للأزمات المالية
13	المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية
15	المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية و خصائصها
18	المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية و النظريات المفسرة لها
27	المبحث الثاني: أهم الأزمات المالية العالمية
27	المطلب الأول: الأزمات المالية في الدول المتقدمة
34	المطلب الثاني: الأزمات المالية في الدول الناشئة
45	المبحث الثالث: دراسة تحليلية للأزمة المالية 2008 (أزمة الرهن العقاري)
45	المطلب الأول: جذور و أسباب أزمة الرهن العقاري 2008

## فهرس المحتويات

57	المطلب الثاني:مراحل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
60	المبحث الرابع: انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأهم الإجراءات المتخذة لمواجهتها
60	المطلب الأول: انعكاسات الأزمة المالية العالمية
65	المطلب الثاني:أهم الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية العالمية 2008
<b>الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية</b>	
75	المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية
75	المطلب الأول: مفهوم المصرف الإسلامي
76	المطلب الثاني: نشأة المصارف الإسلامية وتطورها
94	المطلب الثالث: أهداف المصارف الإسلامية و خصائصها
101	المبحث الثاني: أدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية و أهم خدماتها المصرفية
101	المطلب الأول: أدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية
115	المطلب الثاني: الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية
127	المبحث الثالث: مصادر الأموال و استخداماتها في المصارف الإسلامية
127	المطلب الأول: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية
134	المطلب الثاني: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية
137	المبحث الرابع: مقارنة بين النموذجين المصرفيين الإسلامي و التقليدي



## فهرس المحتويات

137	المطلب الأول: أوجه الاختلاف بين النموذجين المصرفيين الإسلامي والتقليدي
146	المطلب الثاني: أوجه التشابه بين النموذجين المصرفيين الإسلامي والتقليدي
الفصل الثالث أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره	
155	المبحث الأول: الأسس والضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي
155	المطلب الأول: الالتزام بقاعدة الحلال والحرام
158	المطلب الثاني: عدم التعامل والربا والفوائد المصرفية
161	المطلب الثالث: الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات
164	المبحث الثاني: الرقابة على النشاط المصرفي الإسلامي
164	المطلب الأول: ماهية الرقابة
166	المطلب الثاني: أنواع الرقابة على المصارف الإسلامية
180	المبحث الثالث: المصارف الإسلامية في ظل متطلبات اتفاقيات بازل
180	المطلب الأول: اتفاقية بازل I
184	المطلب الثاني: اتفاقية بازل II
189	المطلب الثالث: اتفاقية بازل III
202	المبحث الرابع: المخاطرة في المصارف الإسلامية
202	المطلب الأول: أنواع المخاطر في المصارف الإسلامية

## فهرس المحتويات

207	المطلب الثاني: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.
الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية	
217	المبحث الأول: طرق الوقاية من الأزمات المالية العالمية
217	المطلب الأول: التنبؤ بالأزمات المالية عن طريق الإنذار المبكر
226	المطلب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار المالي وفي الوقاية من الأزمات المالية.
228	المطلب الثالث: حوكمة المصارف و دورها في الحد من الأزمات المالية
234	المطلب الرابع: دور التعاون الإقليمي في التصدي للأزمات المالية
240	المبحث الثاني: تشخيص واقع المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية
240	المطلب الأول: تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية
246	المطلب الثاني: مقارنة بين أداء المصارف الإسلامية والتقليدية خلال الأزمة المالية
256	المطلب الثالث: خصائص الكفاءة التمويلية لصيغ التمويل المصرفي الإسلامي
257	المطلب الرابع: استقرار النظام المصرفي والمالي الإسلامي
259	المطلب الخامس: التفوق العلمي للمصارف الإسلامية على المصارف التقليدية
261	المبحث الثالث: إستراتيجية الهندسة المالية الإسلامية لمواجهة الأزمات المالية العالمية.
261	المطلب الأول: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية وأسسها
263	المطلب الثاني: أدوات الهندسة المالية الإسلامية

## فهرس المحتويات

266	المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في علاج الأزمة المالية العالمية
270	المبحث الرابع: تحديات المصارف الإسلامية وسبل النهوض بها.
270	المطلب الأول: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية
273	المطلب الثاني: سبل النهوض بواقع الصيرفة الإسلامية
277	الخاتمة
283	قائمة المصادر والمراجع
309	الملاحق
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الأجنبية	

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
28	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار) في الولايات المتحدة الأمريكية 1928-1940.	1
31	مؤشر داو جونز 19-1987/10/21	2
38	نسبة القروض قصيرة الأجل إلى الاحتياطات الرسمية في الدول الآسيوية خلال الفترة (1990-1996)	3
41	احتياطي الصرف لدى البنك المركزي الروسي	4
67	التدابير المعتمدة لاحتواء الأزمة لبعض الدول الصناعية	5
81	أول 20 مصرفاً إسلامياً من حيث النمو خلال الفترة (2007-2016)	6
84	البيانات المجمعة للمصارف الإسلامية أو التي لديها نوافذ إسلامية، بحسب الدولة.	7
89	عدد المصارف الإسلامية في كل دولة عربية	8
92	البيانات المالية الأساسية لأكبر 10 مصارف إسلامية عربية خلال عام 2015 و2016.	9
114	أهم صيغ الاستثمارات الإسلامية	10
141	الفرق بين الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية، والتجارية	11
147	ملخص لأهم الفروق الجوهرية بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي	12
185	الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل II	13
192	رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III	14
194	مراحل التحول إلى النظام الجديد حسب مقترحات بازل III	15
219	مؤشرات النظام المصرفي	16

221	مصفوفة مؤشرات الأزمات.	17
223	تصنيف المصارف حسب نظام CAMELS	18
224	وصف حالة المصرف حسب نظام CAMELS	19
242	نمو حجم أصول المصارف الإسلامية.	20
247	مؤشرات الأداء لعينة من المصارف التقليدية والإسلامية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.	21
250	بعض المؤشرات للمصارف الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة مئوية عام 2008	22
252	بعض النسب المالية كمؤشرات عن مدى تحقيق الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية خلال الأزمة المالية 2008.	23

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
29	الناتج القومي الاجمالي ومستويات البطالة في الاقتصاد الأمريكي: 1940-1920	1
44	عدد الأزمات المصرفية وأزمات العملة في الفترة (1975-1997)	2
46	تطور أسعار الفائدة للاحتياطي الفيدرالي للإقراض ما بين البنوك 1954-2008.	3
56	طبيعة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.	4
62	المهبوط الحاد لأسعار النفط حتى مارس 2009.	5
87	حصة أكبر 12 بلدا من مجموع الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم (%)	6
88	توزيع النظام المالي الإسلامي بحسب القطاعات -2015	7
98	أهداف المصارف الإسلامية	8
104	المشاركة الدائمة في المصارف الإسلامية	9
106	صيغة المضاربة	10
108	المراجعة للأمر بالشراء	11
110	الإجارة التشغيلية	12
111	صيغة الإستصناع.	13
113	أدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية.	14
119	أنواع الخدمات الاجتماعية في المصارف الإسلامية	15
165	الرقابة المتكاملة على المصارف الإسلامية	16

171	أنواع هيئة الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية	17
190	العناصر الأساسية لاتفاقية بازل III	18
193	متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III	19
195	مراحل تنفيذ مقررات بازل III	20
197	أهم التعديلات التي أدخلت على مقررات لجنة بازل III	21
232	خصائص النموذج الأمثل للحوكمة	22
241	نمو إجمالي أصول التمويل الإسلامي في العالم.	23
258	مدى استقرار المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية	24
263	الفرق بين الهندسة المالية التقليدية والهندسة المالية الإسلامية	25

## فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الملحق
309	عرض لأهم الأزمات المالية	01
314	التسلسل الزمني للأزمة المالية العالمية	02
317	هيكل تنظيمي افتراضي لمصرف إسلامي	03
318	أوزان المخاطرة المرجحة للأصول وبنود خارج الميزانية حسب بازل I	04
320	أوزان المخاطر المرجحة للتصنيفات الائتمانية وشرائح التوريد حسب بازل II	05
323	التعريف الجديد لرأس المال حسب بازل III	06
328	تسلسل أزمة الرهن العقاري	07



مقدمة

## مقدمة

لقد ألف الإنسان المعاصر الأزمات على جميع الأصعدة، وفي كل العصور، وتأتي الأزمات المالية في مكانة متميزة من بؤرة اهتماماته بين غيرها من الأزمات، لما لها من أثر مباشر على مختلف أوجه حياته الاقتصادية والاجتماعية.

لقد شكل تكرار حدوث الأزمات المالية العالمية ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام منذ الثلاثينات من القرن الماضي خاصة أزمة 1929-1933 والمسماة بأزمة الكساد وما تبعها من الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، كأزمة الاثنين الأسود 1987، وأزمة المكسيك 1994-1995، وأزمة جنوب شرق آسيا-1997-1998 والأزمة البرازيلية 1998-1999 والأزمة الأرجنتينية 2001، وصولا إلى الأزمة الراهنة وهي أزمة الرهن العقاري الأمريكي 2008، التي عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتمثلت مظاهرها في أزمة سيولة نقدية أدت إلى انهيار العديد من المصارف والمؤسسات المالية العالمية وإعلان إفلاسها، وامتدت آثارها إلى كافة اقتصاديات العالم.

وقد كشفت هذه الأزمات المالية خاصة أزمة الرهن العقاري الأمريكي عن هشاشة بنية النظام الرأسمالي العالمي التي تحتوي على تناقضات واختلالات تساعد على خلق الأزمات المالية، مما أدى بالكثير من المصارف العالمية إلى فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية واعتماد صيغ التمويل الإسلامي، لقناعتهم بأضرار التعاملات الربوية على الفرد والمجتمع، ولعبت الأزمة المالية العالمية دورا كبيرا في توجيه الأنظار نحو الاهتمام بالمصارف الإسلامية ومنتجاتها، كهيكل مؤسسي حديث وأوعية اقتصادية جديدة مصاغة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وكنموذج بديل للمصارف التقليدية.

فالمصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر أصبحت ضرورة اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا، ووسيلة هامة لتصحيح وظيفة رأس المال بأنه ذو وظيفة اجتماعية خادما للمصالح وليس سيدا متحكما، فالعمل أيضا من عناصر الإنتاج ولا بد من تشغيل واستثمار رأس المال حسب الأصول والضوابط الشرعية التي تراعي الجوانب الأخلاقية والاجتماعية مثل قاعدة لا ضرر ولا ضرار وقاعدة الغنم بالغرم، وارتباط جل المنتجات المالية للمصارف الإسلامية بالاقتصاد الحقيقي جعلها ملاذا آمنا لتلافي الأزمات المالية.

### إشكالية الدراسة:

في الوقت الذي يتعرض فيه الإسلام لهجمة شرسة في الداخل والخارج بدعوى أنه دين يحض على العنف، تنمو الصيرفة الإسلامية باضطراد في كل أنحاء العالم. وقد جاءت المصارف الإسلامية لتلبي رغبات المسلمين في تعامل مصرفي آمن من الربا وأخذت في الانتشار والتوسع السريع، كما أضفت الأزمات المالية العالمية خاصة الأزمة الأخيرة على المصارف الإسلامية مزيداً من الاهتمام والقبول الواسع إقليمياً وعالمياً، مما جعل الكثير من خبراء الاقتصاد الغربيين يتوجهون بالتفكير إلى أساليبها المصرفية، بعد فشل جميع وصفاتهم العلاجية.

فالمصرفية الإسلامية جاءت ملامحها من السماء لما فيه خير للبشرية جمعاء، ولا تخضع للنظريات الوضعية التي مهما اكتملت تبقى ناقصة، وما توجه الغرب قبل العرب للمصارف الإسلامية إلا دليل دامغ على ذلك.

وانطلاقاً مما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

**ما هي ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية والتصدي للأزمات المالية العالمية بصفة عامة والأزمة المالية لسنة 2008 بصفة خاصة؟**

وانبثق عن التساؤل الرئيسي، مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الأزمات المالية منذ ثمانينيات القرن العشرين؟ وما هي أسبابها؟
- ما هي أسباب الأزمة المالية لسنة 2008؟ وما هي تداعياتها على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى المصارف الإسلامية بصفة خاصة؟

ما هي المصارف الإسلامية؟ وما هي طبيعة الخدمات التي تقدمها؟

- ما هي الضوابط التي مكنت المصارف الإسلامية من تجنب الآثار الوخيمة للأزمة المالية العالمية؟
- ما هو دور الابتكار المالي (الهندسة المالية الإسلامية) في مواجهة مخاطر الأزمات المالية؟

## مقدمة

### فرضيات الدراسة:

كإجابة مبدئية عن التساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- 1-بنية النظام الرأسمالي العالمي تحتوي على تناقضات واختلالات تساعد على خلق الأزمات.
- 2-للمنتجات المالية الحديثة مثل المشتقات المالية والتوريق دور كبير في تعظيم الآثار السلبية للأزمات المالية خاصة بالنسبة لأزمة الرهن العقاري الأمريكي.
- 3-إن سبب حدوث الأزمة هو تجاوز المصارف العالمية في منح الائتمان دون ضوابط، واعتمادها أساليب المضاربة والمقامرة المحظورة شرعا.
- 4- تأثرت المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية بدرجة أقل مقارنة بالمصارف التقليدية ، بسبب تعاملاتها المالية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.
- 5-للمصارف الإسلامية توجه فكري يختلف تمام الاختلاف عن المصارف التقليدية في مجال توظيف واستثمار الأموال مما يجعلها في منأى عن مخاطر التعرض للأزمات المالية.
- 6-المصارف الإسلامية بحاجة إلى الابتكار والتطوير (الهندسية المالية الإسلامية)، لكي تقدم البديل الحقيقي للنظام المصرفي التقليدي.

### أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، بسبب الانتشار الواسع للأزمات المالية، ومن الاهتمام المتزايد بالبحث عن آليات وأدوات للتصدي لها والوقاية منها، وكذلك البحث عن بدائل أكثر فاعلية في مواجهتها.

لذلك يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة وذلك لإظهار دور المصارف الإسلامية والمنافع التي يمكن الحصول عليها من خلال التعامل معها، نظرا لعدم توافر ثقافة لدى غالبية المجتمعات الإسلامية تشجعهم على التعامل معها، خاصة وأن المصارف والمؤسسات المالية الغربية و الآسيوية الكبرى تتبارى لإطلاق نوافذ إسلامية للاستفادة من صيغ التمويل المصرفي الإسلامي بعد أن أنهكتها الأزمات المالية المتتالية.

## مقدمة

### أهداف الدراسة:

لا يمكن أن تخلو هذه الدراسة من الغايات والمقاصد العلمية التي أقيمت من أجلها، ولعل أهمها هو الوصول إلى تقديم مساهمة متواضعة في دراسة واحد من المواضيع المهمة التي أُلقت بضلالها على معظم الاقتصاديات العالمية، حيث سيتم توضيح وتحليل الأزمات وبيان أثرها وتحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة وكذلك تبيان مدى نجاعة وتكامل النظام المصرفي الإسلامي الذي يحقق الأمن والاستقرار، ويمنع كل محددات الأزمات، ويؤدي إلى تحقيق النمو والتطور في شتى المجالات، مرتكزا في ذلك على مجموعة متكاملة من الضوابط الشرعية التي تحكم مختلف صيغه وأساليبه.

### دوافع اختيار الموضوع:

إن المبرر الأساسي لاختيار موضوع الأزمات المالية وربطه بضوابط المصارف الإسلامية الذي يمتاز بالحدثة النسبية، يعود إلى عدد من المبررات:

- الرغبة في دعم حملة إحياء الفكر الإسلامي في الاقتصاد.
- انتماؤنا إلى الدين الإسلامي بشكل أو بآخر يقودنا نحو النظم والميكانيزمات التي تتأسس على مبادئ هذا الدين في شتى المجالات.
- بالرغم من أن النظام المالي الإسلامي يتكون من المصارف الإسلامية والسوق المالية الإسلامية بالإضافة إلى مؤسسات التأمين التكافلي، إلا أنه على أرض الواقع تمثل الصيرفة الإسلامية 80% من هذا النظام، والسوق المالية تمثل قرابة 15%، في حين لا تمثل سوق التأمين التكافلي إلا حوالي 1% من النظام المالي الإسلامي، ولهذا تم التركيز أساسا على المصارف الإسلامية.

### منهجية الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي من أجل الوقوف على التطور التاريخي لبعض الأزمات المالية العالمية، وكذلك نشأة المصارف الإسلامية. بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لتدعيم المعلومات التي تم الحصول عليها من مختلف المصادر سواء كانت كتباً أو مجلات أو أعمال وتقارير منجزة من طرف هيئات دولية متخصصة كصندوق النقد الدولي، إلى جانب الاستعانة ببعض المواقع الرسمية على شبكة الانترنت.

### الدراسات السابقة:

حسب إطلاع الباحثة و في حدود ما توفر لديها من معلومات، فإن موضوع ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الأزمات المالية ، لم يتم تناوله بشكل شامل ، و ما وجد عبارة عن مقالات و أوراق عمل تناولت نقاط معينة من الموضوع ،لذا فإن هذا البحث جاء متميزا عن غيره.

و من بين أهم الدراسات التي تناولت بعض جزئيات الموضوع ما يلي:

#### 1-دراسة "Badreddin Faroug Ahmed" (1)

هدفت الدراسة إلى بيان التمويل الإسلامي من خلال معيار كفاية رأس المال على أساس متطلبات مجلس الخدمات الإسلامية في خفض تأثير الأزمة المالية، وتمثلت مشكلة الدراسة في المفهوم السائد أثناء الأزمة المالية بأن هناك تنوع في أداء النظم المالية (النظام المالي الإسلامي والنظام المالي التقليدي)، هدفت الدراسة إلى توضيح خصائص وآلية معايير كفاية رأس المال في مجلس الخدمات الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن المؤسسات المالية التي تطبق معيار كفاية رأس المال بحسب اتفاقية بازل II والتي تبنها مجلس الخدمات الإسلامي، يمكن أن تحافظ بصورة ملائمة على مستوى ونوعية وكفاية إجمالي الموارد المالية بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى التي لا تطبق هذا المعيار أثناء فترة الأزمات المالية.

#### 2-دراسة سامر مظهر قنطقجي (2):

هدفت الدراسة إلى تبيان حاجة الأسواق المالية العالمية إلى ضوابط الاقتصاد الإسلامي للحد من الأزمات المالية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في استعراض الأزمات المالية، أما فيما يخص النتائج التي توصل إليها فتتمثل في أن الحلول الوضعية غير نافعة وأن الاقتصاد الإسلامي هو البديل الجديد القادر على منع الأزمات أو التقليل من حدتها على الأقل وقد ركزت هذه الدراسة على الأزمة المالية 2008 مع استعراض أهم ضوابط الاقتصاد الإسلامي التي تجعله بعيدا عن تداعيات هذه الأزمة.

(1) Bedridden FarougAhmel. **The role of capital adequacy standard of (I F S B) on minimizing the financial Crisis impact for finamacial institutions.** Thesis of P H D in accounting and finance. Sudan university of science and technology. 2012.

(2) سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية ، دار النهضة، دمشق، سوريا، 2008.

### 3-دراسة"فرج الله أحلام": (1)

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على المصارف الإسلامية، حيث تم اختيار عينة من المصارف الإسلامية من دولة الكويت، وتحليل أهم مؤشرات المصرفية، وكذا قياس مدى استقرارها خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية نهاية سنة 2014، وخلصت الدراسة إلى تأثير المصارف الإسلامية الكويتية المدرجة في البورصة بإفراقات الأزمة المالية العالمية، إلا أن الدراسة كشفت أن هذا التأثير كان أقل مقارنة بنظيرتها التقليدية حيث انحصر تقريبا جل التأثير السلبي على المصارف التقليدية لكن سرعان ما انتقل إلى المصارف الإسلامية نظرا لتضرر الاقتصاد الحقيقي بالكويت جراء التباطؤ الاقتصادي الذي أعقب الأزمة المالية.

### 4-دراسة"سمير زواري": (2)

تم من خلالها إبراز دور النظام المصرفي حدوث الأزمة المالية الآسيوية وبينت الدراسة أن النماذج التقليدية لأزمات الصرف لم تسمح بتفسير هذه الأزمة، وأن الأزمة في آسيا هي أزمة متسلسلة وقد تناولت الدراسة عينة من أربعة بلدان آسيوية وهي: تايلاند، كوريا، اندونيسيا وماليزيا خلال الفترة (1970-2003)، وتم تكوين مؤشر لأزمة الصرف، أما مؤشرات الإنذار المبكر فقد تمثلت في فروض المصارف المحلية للقطاع الخاص، سعر الصرف الحقيقي، نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي وحجم الالتزامات الخارجية للبنوك التجارية الآسيوية، ونسبة سيولة البنوك إلى أصولها إلى جانب الانفتاح على التجارة الخارجية وأثر الصدمات الخارجية.

### 5-دراسة"Romzie Rosman": (3)

كان الهدف من هذه الدراسة تحديد العلاقة بين إدارة المخاطر وثلاث عناصر أساسية في عمل المصارف الإسلامية وهي: كفاية رأس المال، الكفاءة التنظيمية، والأداء المالي، وأهم نتيجة تم التوصل إليها هي أن الإدارة

(1) فرج الله أحلام، دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية خلال الفترة 2005-

2014، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي - المجلد الثاني، العدد 29، جانفي 2017.

(2) SamirZouari, "Madèles des crises Finacieres Indicateurs de Vulnérabilité et Implication du secteur Bancaire dans la crise Asiatique de 1997- 1998", thèse de Doctorat en sciences économiques, Université Panthéon – Assas, Paris II, 2005.

(3) Romzie Rosman, "Risk Management and Performance of Islamic Banking: A proposed conceptual Framework", EABR and TLC Conferences Proceeding, Rothenberg, Germany, 2008.

## مقدمة

الصارمة والصحيحة لمختلف المخاطر تؤثر إيجابا على الأداء المالي للمصارف الإسلامية مع ضرورة الإشراف والرقابة المستمرة على المخاطر من قبل المشرفين عليها.

### 6- دراسة "نادية العقون": (1)

تناولت هذه الدراسة الجوانب النظرية للأزمات المالية وأبرزت دور العولة المالية في تكريس الأزمات المالية وتوسيع نطاقها، كما قامت بدراسة تحليلية وقياسية للأزمة المالية لسنة 2008 (أزمة الرهن العقاري) باعتبارها أشد الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي، والتي بدأت بالأسواق المالية للولايات المتحدة الأمريكية لتمتد عدواها وتأثيراتها إلى جميع بلدان العالم، وفي الختام وضعت مجموعة من السياسات والآليات الوقائية من الأزمات المالية ومن ضمنها التمويل الإسلامي.

### 7- دراسة "نسيمة أوكيل": (2)

تعرضت فيها الباحثة في البداية إلى نشأة نظام النقد الدولي وتطوره، ثم إلى ماهية الأزمة المالية وأهم أنواعها. كما تطرقت إلى إبراز دور العولة المالية في خلق الأزمات المالية، ليتم بعد ذلك التطرق إلى واقع اقتصاديات جنوب شرق آسيا كإقتصاديات ناشئة في ظل التحرير المالي وظاهرة اندماجها في الاقتصاد العالمي، مع تقديم عرض لأهم الأزمات المالية التي مست الاقتصاديات الناشئة، وفي الأخير تم التطرق إلى آليات إدارة ومواجهة الأزمات المالية، من خلال تشخيص الأزمة الآسيوية وعرض أسبابها الحقيقية وأهم الدروس المستفادة منها، وتقديم جملة من الآليات حول كيفية إدارة الأزمات المالية من طرف صندوق النقد الدولي، وبعض البدائل الأخرى لمواجهة الأزمات المالية كإصلاح النظام المالي الدولي، التعاون الإقليمي وغيرها.

### 8- دراسة "إلهام بوجعدار": (3)

وتطرقت فيها إلى ماهية المصارف الإسلامية، وأهم أنشطتها ووظائفها، وركزت على الأزمة المالية العالمية الحالية وأهم أسبابها من منظور إسلامي ثم تطرقت إلى انعكاساتها على المصارف التقليدية وكذا على المصارف الإسلامية في جوانب متعددة خاصة على أصولها وأرباحها، كما قامت بالمقارنة بين أدائهما خلال

(1) نادية العقون، العولة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013.

(2) نسيمة أوكيل، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها (مع دراسة حالة جنوب شرق آسيا)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

(3) إلهام بوجعدار، البنوك الإسلامية كبديل عن البنوك التقليدية في ظل انعكاسات الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، مجلد أ، عدد 43، جوان 2015.



## مقدمة

هذه الأزمة. وخلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية على خلاف المصارف التقليدية استطاعت تجنب الآثار السلبية للأزمة المالية بنجاح خاصة في المرحلة الأولى للأزمة، بسبب طبيعتها الخاصة وعدم تعاملها بالوسائل والأدوات التي تتعامل بها المصارف التقليدية والتزامها بقواعد وضوابط التمويل والاستثمار الإسلامي، مما ساهم في جذب شريحة كبيرة من العملاء، كما ساهم في تعزيز مكانتها عالميا.

### 9- دراسة " عصام بوزيد": (1)

هدفت الدراسة إلى محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الإسلامي الحالي، في مواجهة الأزمات والاضطرابات المالية من خلال قياس كفاءة الصناعة المصرفية الإسلامية، وكفاءة مؤشرات الأسهم الإسلامية كميكانيزمين أساسيين فيه خلال فترة الأزمة المالية الأخيرة.

واستخدمت الدراسة نموذج الحد العشوائي Stochastic Frontier Analysis لاختبار الكفاءة في أفضل خمسين مصرف إسلامي نهاية 2012، كما استخدمت أشهر أدوات قياس الأداء المالي والمتمثلة في مؤشر شارب Sharpe Ratio مؤشر ترينور Trenor Ratio، ومؤشر ألفا جنسن Jensen's Alpha لقياس الأداء المالي لعدد من المؤشرات داو جونسن الإسلامي في أربع مناطق مختلفة: أوروبا، وأسيا والولايات المتحدة الأمريكية والعالم.

ودلت نتائج الدراسة أن جميع متغيرات المصارف الإسلامية تطورت بقيم معتبرة في مرحلة ما بعد الأزمة مقارنة بما قبلها وأن المصارف الإسلامية محل الدراسة لم تستطع التحكم في تكاليفها، وهي تحتاج إلى انتعاج سياسات ترشيد التكاليف وإلى تحسين في كيفية استخدام مواردها من أجل بلوغ حدود الإنتاج المثلى.

### 10- دراسة " صالح عبد الله كامل": (2)

قامت الدراسة بتحليل أسباب الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها وتداعياتها ودور المخالفات الشرعية والابتعاد عن أركان الاقتصاد الإسلامي في تعميق الأزمات المالية، فضلا عن الإشارة إلى معالم تداعي النظام الرأسمالي، والتحديات الراهنة وضرورة استغلال الفرص المتاحة.

(1) عصام بوزيد، محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية، دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

(2) صالح عبد الله كامل، الأزمة المالية: التحديات والفرص المتاحة، ورقة عمل مقدمة للبنك الإسلامي للتنمية، 2008.

## مقدمة

ويلاحظ أن أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الأزمات المالية كانت تنتحي أحد توجهين، إما الدفاع عن النظام الرأسمالي واعتبار الأزمات ناتجة عن أخطاء في السياسة الاقتصادية أو المالية لبعض الدول الرأسمالية، أو الهجوم على النظام الرأسمالي واعتبار الأزمات نتيجة الحرية الاقتصادية (بحسب وجهة نظر الاشتراكيين) أو نتيجة المصارف التقليدية الربوية (بحسب وجهة نظر الإسلاميين).

وتتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال ما ستضيفه إلى الدراسات السابقة والتي عاجلت في مجملها دور الاقتصاد الإسلامي أو التمويل الإسلامي في حل الأزمات المالية، فهي امتداد و استمرار للدراسات السابقة، مع تمييزها بالتخصص في الجانب المالي و المصرفي ذلك بطرح ضوابط المصرفية الإسلامية كأحد أهم الحلول للوقاية من الأزمات المالية والتخفيف من حدتها.

### هيكل الدراسة:

بغرض الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على التساؤلات المطروحة فإنه تم تقسيم الموضوع إلى مقدمة عامة وأربعة فصول تنتهي بخاتمة عامة.

خصص الفصل الأول لتسليط الضوء على الإطار النظري للأزمة المالية وتحديد الأسباب الكامنة وراء حدوثها، وأهم أنواعها، وخصائصها، وأهم النظريات المفسرة لها، مع دراسة تحليلية لأهم الأزمات المالية التي حدثت سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان الناشئة، كما تم التركيز على أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بإبراز جذور وأسباب هذه الأزمة، ومراحلها، وأهم انعكاساتها على الاقتصاد الأمريكي والعالمي وعلي الدول النامية وأهم الإجراءات المتخذة لمواجهتها.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية، نشأتها وتطورها، وأهدافها وخصائصها، واستعراض أدوات وصيغ الاستثمار فيها وأهم خدماتها المصرفية مع التطرق إلى مصادر الأموال واستخداماتها في المصارف الإسلامية وإجراء مقارنة بينها وبين نظيرتها التقليدية.

وتناول الفصل الثالث أهم الأسس والضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي كالالتزام بقاعدة الحلال والحرام وعدم التعامل بالربا والالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات، بالإضافة إلى التطرق إلى متطلبات النظم الرقابية على المصارف الإسلامية واتفاقيات بازل I، II، III، وانعكاساتها على المصارف الإسلامية، ثم التعرض إلى أهم مخاطر العمل المصرفي الإسلامي وأساليب إدارتها.

أما بالنسبة للفصل الرابع فقد جاء ليبين أهم الإجراءات الواجب إتباعها للوقاية من الأزمات المالية العالمية، مع التطرق لنماذج الإنذار المبكر ومدى فعاليتها في الوقاية من الأزمات، وكذلك التكتلات الإقليمية

## مقدمة

---

ودور الحوكمة في الحد من الأزمات، كما تم التطرق إلى تشخيص واقع المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية ومقارنة أدائها بنظيرتها التقليدية خلال الأزمة، وفي الأخير تم التطرق إلى دور المصارف الإسلامية في الحد من الأزمات المالية عن طريق الابتكار والتطوير (الهندسة المالية الإسلامية).

### صعوبات الدراسة:

كغيره من البحوث العلمية، تعرض هذا البحث إلى صعوبات و عوائق، لعل أهمها هو تعقد الموضوع و تشتت جزئياته، وكذلك قلة المصادر التي تناولت ضوابط المصارف الإسلامية، فجعل الدراسات وهي عبارة عن ملتقيات ومؤتمرات ركزت على التمويل أو الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة . هذا بالإضافة إلى التضارب في وجهات النظر والإحصائيات، مما تطلب الكثير من الوقت والجهد لاختيار الأصوب منها.

# الفصل الأول

## عموميات حول الأزمات المالية

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

### تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي، وبصفة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات المالية التي هزت أركانه، وغيّرت العديد من المفاهيم والقواعد، وحتى بعض الأنظمة المتبعة سابقاً، ورغم اشتراك الأزمات المالية من حيث المبدأ في العديد من الخصائص والمسببات، إلا أنه يبقى لكل أزمة مميزاتها وخصوصياتها، التي تستدعي الدراسة المفصلة لكل منها. و سنحاول في هذا الفصل إلقاء نظرة على هذه الأزمات ، ماهيتها، أنواعها ، خصائصها وأسبابها وأهم النظريات المفسرة لها، كما سنتطرق إلى أهم الأزمات المالية في الدول المتقدمة والناشئة، بالإضافة إلى التركيز على الأزمة المالية العالمية ، جذورها وأسبابها، أهم انعكاساتها والإجراءات المتخذة لمواجهتها.

لذلك فقد ارتأينا تقسيم هذا الفصل كما يلي:

- ✓ المبحث الأول: مدخل للأزمات المالية
- ✓ المبحث الثاني: أهم الأزمات المالية العالمية
- ✓ المبحث الثالث: دراسة تحليلية للأزمة المالية 2008 (أزمة الرهن العقاري)
- ✓ المبحث الرابع: انعكاسات الأزمة المالية العالمية و أهم الإجراءات المتخذة لمواجهتها

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

### المبحث الأول-مدخل للأزمات المالية:

شهد التاريخ الاقتصادي العديد من الأزمات الاقتصادية و المالية التي هددت استقرار الدول، بسبب ما عرفته البيئة المالية الدولية من تحولات شديدة الأهمية، ساهمت إلى حد كبير في ظهور سلسلة من الأزمات المالية الدورية التي اتسع نطاقها و تعددت أنواعها و ازدادت تأثيراتها.

### المطلب الأول-ماهية الأزمات المالية:

لقد تم استعمال مصطلح الأزمة (Crisis) في دراسات علم الاقتصاد وعلم الإدارة بشكل كبير، ولا يقدم الأدب الاقتصادي والإداري تعريفاً موحداً متفقاً عليه لمفهوم الأزمة، كما يتمتع مصطلح الأزمة بدرجة عالية من الموضوعية High subjective ويشترك هذا المصطلح معناه من طبيعة هيكل النظام الاقتصادي أو من طبيعة المنظمة وطبيعة الأفراد أو طبيعة البيئة التي تتعلق بها هذه الأزمة.<sup>(1)</sup>

### أولاً- مفهوم الأزمة:

مصطلح أزمة بالفرنسية (crise) مشتق من الكلمة اللاتينية (crisis) والتي اشتقت بدورها من الكلمة اليونانية (Krisis) وهي لحظة القرار (Moment of decision) أي أن الأزمات هي مواقف تحتاج إلى صناعة القرار، والأزمات تشكل نقاط تحول تاريخية حيث تكون الخيارات والقرارات الإنسانية قادرة على إحداث تغييرات أساسية وجوهرية في المستقبل.<sup>(2)</sup>

وتعرف الأزمة بأنها: "حالة من عدم التوازن والاتساق بين ما تم وبين ما يجب أن يتم أو هي كل ما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء من أحداث، أو تصرفات تؤثر أو تهدد بقاء الناس، ومنظمات الأعمال أو تلوث البيئة والحياة الطبيعية."<sup>(3)</sup>

(1) محمود مهنا، إدارة الأزمات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص. 20.

(2) عامر محمد، إستراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص. 31.

(3) عبد السلام أبو قحف، الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص. 346.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

كما أن الأزمة تعبر عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذ القرار السيطرة عليها وعلى اتجاهاتها المستقبلية".<sup>(1)</sup>

وإن الأزمات التي يتعرض لها المجتمع، مثلها مثل الأزمات الصحية التي قد يتعرض لها الإنسان، تكون حادة، ومفزعة وشديدة الألم، وتجعل من مدير الأزمة كالطبيب تحت ضغط الأزمة وتحتة على اتخاذ قرار سريع وصائب وعملي في وقت محدود للغاية للحفاظ على حياة المريض.<sup>(2)</sup>

والأزمة لها عمودين ترتكز عليهما بشكل أساسي، الأول أن الأزمة لها تأثير نفسي شديد ناتج عن الرعب، والخوف مع الدهشة، وعدم معرفة التصرف بحكمة، والثاني أن الأزمة لها وقت ضيق ومحدد، فهي لا تحتمل التأخير في علاجها.<sup>(3)</sup>

ويستخلص من هذه التعاريف أن الأزمة هي عبارة عن حالة غير مستقرة تتضمن موقفاً محرجاً ومعقداً، تتسارع فيها الأحداث وتحتلط فيها الأسباب بالنتائج غير المتوقعة، وتستدعي تغييراً حاسماً وحلولاً مستحدثة للخروج منها أو التقليل من آثارها.

### ثانياً- مفهوم الأزمة المالية والاقتصادية:

تعرف الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وتعبّر عن انهيار شامل في النظام المالي والنقدي.<sup>(4)</sup>

(1) محسن أحمد الخضري، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري متكامل لحل الأزمات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2013، ص. 53.

(2) المرجع نفسه، ص 54.

(3) هيثم يوسف عويضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015، ص. 31.

(4) فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية، المؤتمر العلمي الثالث حول: الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول -التحديات والافاق المستقبلية- جامعة الاسراء، الأردن، 28-29 أبريل 2009، ص. 6.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

تعتبر الأزمة الاقتصادية أهم وأشمل من الأزمة المالية والنقدية، حيث إن إهمال معالجة الأزمة المالية أو النقدية، أو التهاون في المواجهة السريعة لها، يعني انهيار الثقة في القطاع المصرفي، ومن ثم انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي، وذلك يعني الركود وارتفاع معدلات البطالة، وتحول الركود إلى كساد.<sup>(1)</sup>

أي أن الأزمة الاقتصادية تحمل في طياتها مزيجا من الأزمة المالية والأزمة النقدية\*، التي تتمثل مظاهرها في المضاربات على العملة، واضطرابات الجهاز المصرفي، وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وارتفاع معدلات التضخم، وكل هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى ظهور أزمة اقتصادية حادة في المجتمع.

ومنه يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية ذات أبعاد أشمل وأوسع من الأزمة المالية.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني - أنواع الأزمات المالية وخصائصها:

**أولا- أنواع الأزمات المالية:** تتعدد الأزمات المالية وتختلف حسب أسبابها وطبيعتها، ويمكن التمييز بين أربعة أنواع رئيسية.

**1- الأزمة المصرفية:** تحدث الأزمات المصرفية عندما يكون اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد المصارف، أو إخفاق هذه الأخيرة بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو على إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للمصارف لمنع آثار سلبية واسعة النطاق في الدولة.<sup>(3)</sup>

وتسمى الأزمة المصرفية أيضا بالذعر المالي، وتتحقق عند توفر الشروط الآتية:

- أن تزيد المديونية قصيرة الأجل عن الأصول قصيرة الأجل.

- ألا يحتوي السوق على دائن كبير يكون قادرا على توفير التسهيلات اللازمة لسد الإلتزامات قصيرة المدى.

(1) هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص.36.

\*الأزمة النقدية، تنتج بسبب زيادة تكلفة الائتمان، وزيادة معدل الفائدة على القروض المحلية والقروض الخارجية التي تحصل عليها الدولة، وتزايد معدل التضخم بها، يرتبط بذلك أسعار صرف العملات المحلية والأجنبية، أنظر في ذلك: إبراهيم النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2009، ص. 25.

(2) نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012-2013، ص. 6.

(3) المرجع نفسه، ص.8.



## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

-عدم وجود مقرض أخير أو مقرض نهائي.

وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة ولها آثار أشد على النشاط الاقتصادي، وقد كانت هذه الأزمات نادرة في الخمسينات والستينات من القرن العشرين بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات، وتحدث بالترادف مع أزمات العملة.<sup>(1)</sup>

وهناك نوعين من الأزمات المصرفية، الأولى تتمثل في "الأزمة المصرفية العادية" التي قد تهتز فيها قدرة بعض المصارف على الوفاء بالتزاماتها، وتتأثر ملاءمتها نتيجة لزيادة الأصول المتعثرة مما يؤدي إلى تآكل قاعدتها الرأسمالية، والثانية هي "الأزمة المصرفية المنظومية"، أين يصاب النظام المصرفي بالشلل الكامل وتؤدي حتى إلى إقفال المصارف السليمة أبوابها، ونظرا لعدم إمكانية التمييز بين المصارف الضعيفة والسليمة بسبب عدم وضوح المعلومات، فإن المودعين يتجهون إلى سحب أموالهم مهما كانت حالة المصرف، وهو ما يسبب زعر مالي.<sup>(2)</sup>

**2- أزمة العملة:** وتحدث هذه الأزمة في النقد الأجنبي، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

ويقصد بالمضاربة بمعناها الضيق في سوق الصرف الأجل، شراء أو بيع أجل للعملة بقصد الاستفادة من الفرق بين السعر الأجل يوم التعاقد والسعر الحاضر يوم الاستحقاق، أي أن اهتمام المضارب ينصب أساسا على الاستفادة من توقع اختلاف سعر صرف العملاتين في السوق الحاضر عن السوق الأجل.<sup>(3)</sup>

**3- أزمة الديون:** ويحدث هذا الشكل من الأزمة المالية، إما عندما يتوقف المقرض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة.

(1) نادية العقون، مرجع سابق، ص. 6.

(2)k. MMichael Finger. LudgerSchuknecht. Commerce ; Finance etCrisesFinancières. Organstion Mondiale du Commerce. 1999.p.22.

(3)أوكيل نسيم، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيض من آثارها، مع دراسة حالة جنوب آسيا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص. 74.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

وبصفة عامة تحدث أزمة الدين الخارجي عندما تكون الدولة عاجزة عن خدمة أعباء ديونها من فوائد وأقساط،<sup>(1)</sup> بغض النظر إذا كان الدين خاصا أو عاما، وتؤدي إلى التوقف المفاجئ للتدفقات الرأسمالية الداخلة، وهذا يؤثر سلبا على كافة نواحي الحياة الاقتصادية ويولد العديد من المشاكل الاقتصادية.

**4- أزمة الأسواق المالية:** يحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق المال بسبب ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعة" أي عندما ترتفع أسعار الأصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، ويحدث هذا عندما يكون الغرض من شراء الأصل هو المضاربة على سعره وليس استثماره لتوليد الدخل ويحدث هذا النوع من الأزمات عندما يقوم المضاربون بشراء أصل رأسمالي يفوق قيمته الأساسية في ظل توقع مكاسب رأسمالية عالية.<sup>(2)</sup>

وقد انصب تركيز العديد من المفكرين الاقتصاديين في مسعاهم الإصلاحية على الأسواق المالية لأنها كانت دوما المنطلق لأغلب الأزمات الاقتصادية، كانهيار سوق العقار في اليابان في أوائل التسعينيات، فقاعة الدولار الأمريكي (1980-1985)، الفقاعة المالية لتزدك "NASDAQ" (1995-2000)، والفقاعة المالية في سوق العقار انطلاقا من سنة 1995 في معظم الدول الصناعية أين عرفت أسعار العقارات ارتفاعا غير مسبق.

وبالإضافة إلى هذه الأنواع الأربعة من الأزمات، فقد تولد شكل جديد من الأزمات المالية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي الأزمات المالية المزدوجة (التوأم)، وتظهر من خلال تركيبة من مضاربة حادة على العملة الوطنية وموجة من حالات الإفلاس والضعف في المصارف تجتمع مع شك وحذر بخصوص استقرار أسعار الصرف، وكذلك الشك بخصوص سيولة وملاءة الوسطاء الماليين، والتي لها تأثير متبادل ورجعي الواحدة على الأخرى.<sup>(3)</sup>

(1) International Monetary Fund. **Financial crises. Causes and indicators** world economic out

look. International monetary fund. May 1998. p 75 for more look to. www- inf. Ovg/ external/ pubs/ ff/ we oo 5908/ index. htm

(2) عمرو محي الدين، أزمة النمر الآسيوية: الجذور والآليات والدروس المستفادة، دار الشروق للنشر، القاهرة، 2000، ص. 93.

(3) العقون نادية، مرجع سابق، ص. 13.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

### ثانيا- خصائص الأزمات المالية :

تختلف الأزمات المالية حسب طبيعتها إلا أنها تشترك في الخصائص التالية:<sup>(1)</sup>

- 1- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة لها أو المعارضة لها.
- 2- المفاجأة واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد.
- 3- أن مصدر الخطر أو الأزمة أو الكارثة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة أو متصارعة.
- 4- أنها تسبب في بدايتها صدمة، ودرجة عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجاهة الأحداث المتسارعة لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي حاد وفي ظل ندرة المعلومات أو نقصها.
- 5- بما أن الأزمة تمثل تهديدا لحياة الفرد وممتلكاته ومقومات بيئته فإن مجابهتها تعد واجب مصيريا.
- 6- أن مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة وابتكار نظم أو نشاطات تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية.
- 7- أن مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم فيطاقات والإمكانات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

### المطلب الثالث-أسباب الأزمات المالية والنظريات المفسرة لها:

تتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف حسب نوع هذه الأزمات وحسب حدثها وتأثيرها ومداهما الزمني، فمنها ما قد ينتج عن زعر مصرفي "BankingPanic" والذي يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي ومنها ما ينتج عن انهيار حاد في أسواق الأسهم، خاصة بعد وجود فقاعة "Bubble" في أسعار بعض الأصول- كما سبق الإشارة، أو بسبب أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه العديد من الآثار السلبية على الاقتصاديات.

(1) هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص.40.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

أولاً-أسباب الأزمات المالية: ويمكن حصرها فيما يلي: (1)

**1-عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** إن عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية يؤدي إلى اختلال مالي وإلى حدوث العديد من الأزمات المالية، فالتوسع في السياسات النقدية والمالية يؤدي إلى إنعاش النشاط الإقراضي بشكل خطير، وإلى تراكم شديد للديون، مع الإفراط في الاستثمار في القطاعات غير المنتجة كقطاع العقار، دافعا بذلك أسعار الأسهم والعقارات نحو الارتفاع، وبالعكس فتقييد هذه السياسات بهدف احتواء مخاطر التضخم، واختلال الموازين الخارجية، وتصحيح أسعار الأصول، قد تؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وإلى صعوبة الالتزام بخدمة الديون، وإلى انخفاض قيمة الضمانات، وتزايد نسبة الديون المعدومة التي تهدد المصارف بالإفلاس. (2) ومن بين التقلبات الكبيرة التي تساهم في حدوث الأزمات المالية ما يلي:

**أ-تقلبات شروط التبادل التجاري:** والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، وإلى انخفاض مداخيل الدولة والمؤسسات المقترضة، مما يجعلها غير قادرة على تحمل مسؤولية التزاماتها المالية الداخلية والخارجية، وكذا تراكم القروض غير المنتجة ومشاكل خدمة الدين، وهو ما ينجر عنه في النهاية حدوث أزمة مالية.

**ب-التقلبات في أسعار الفائدة:**فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة لا تؤثر فقط على تكلفة الإقراض، بل إنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها، فحوالي (50-67%) من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية خلال عشرية التسعينيات من القرن العشرين كان سببها المباشر التقلبات العالمية في أسعار الفائدة. (3)

**ج-التقلبات في أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم:**لقد حظي موضوع استقرار سعر الصرف باهتمام كبير، منذ توقف العمل بنظام "بريتون وودز" لأسعار الصرف الثابتة في السبعينات، وذلك بغية الحد من الآثار المدمرة للتقلبات الواسعة في هذه الأسعار التي تعتبر أحد أهم مصادر الاضطرابات الكلية المؤدية إلى حدود

(1) ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية الاقتصادية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 29، 2004، ص 3-8.

(2) أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص ص. 19-20.

(3) نادية العقون، مرجع سابق، ص، 16.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

الكثير من الأزمات المالية، فالتقلبات الكبيرة في سعر صرف العملات الأساسية يكون مكلفا لأقصى الحدود، ليس فقط بالنسبة للبلدان المعنية بالأمر بشكل مباشر بل أيضا لباقي بلدان العالم.<sup>(1)</sup>

**2- اضطرابات القطاع المالي:** يشكل التوسع في الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج، وهيار أسواق الأوراق المالية، وكذا الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرير المالي غير الوقائي وغير الحذر، وعدم التهيئة الكافية للقطاع المالي والضعف في الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية القاسم المشترك في حدوث الأزمات المالية، وعلى هذا الأساس لا بد من التعامل بحذر مع المشاكل الأساسية في القطاع المالي والمتمثلة في:<sup>(2)</sup>

**أ- تراخي سياسات الإقراض وعدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف:** نتيجة لعدم احتفاظها بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والآجلة، فيؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف، في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتا مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج .

**ب- التحرير المالي غير الوقائي:** يقصد بذلك دخول مصارف أجنبية إلى السوق المالي، مما يؤدي إلى زيادة الضغوط التنافسية على المصارف المحلية، خاصة في أنشطة ائتمانية تكون غير مهيأة لها، وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف، و لا بد من الإعداد والتهيئة والرقابة اللازمة قبل التحرير المالي لأن المصارف قد لا تتوفر لها الموارد والخبرات اللازمة للتعامل مع هذه الأنشطة والمخاطر الجديدة.

**ج- تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان:** حيث تفرض في كثير من الأحيان على المصارف منح قروض بمعدلات فائدة أقل من تلك السائدة في السوق وذلك على أساس المحسوبة، والمستفيدون يمكن أن يكونوا من الطبقة السياسية أو المقربين من السلطة وهذا ما يعرض هذه المصارف لمخاطر الإعسار المالي ويؤدي إلى عدم التوظيف الجيد للقروض ويعطل حركة النمو الاقتصادي، مما يساهم في حدوث العديد من الأزمات المالية خاصة في البلدان النامية.

(1) طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999، ص ص. 43-44.

(2) نادية العقون، مرجع سابق، ص ص. 17-18.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

د-ضعف النظام المحاسبي والرقابي وانعدام الشفافية والإفصاح عن المعلومات: فتوفير قدر كاف من المعلومات والبيانات المالية الموثوقة لجميع المتعاملين بصفة عامة وللمستثمرين بصفة خاصة يعتبر من أهم شروط حرية السوق وضمنان الفرص المتكافئة فيها والقضاء على محاولات الغش والتلاعب، بالإضافة إلى ضرورة توفير الرقابة المصرفية الفعالة من خلال التقييم الدقيق للمخاطر الائتمانية والالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأس مال المصرف، مما يجنب الوقوع في الكثير من الأزمات.

3-مكونات تدفقات رأس المال: حيث تعتبر القروض قصيرة الأجل من بين أخطر أنواع التدفقات المالية، والأكثر عرضة للسحب خلال أوقات الأزمات، على عكس تصفية الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمار في الأسهم والسندات. ولعل أحسن مثال على ذلك ما حدث خلال أزمة بلدان جنوب شرق آسيا في منتصف عام 1997 التي برهنت على خطورة التدفقات المالية قصيرة الأجل، وبنيت أن مكونات رأس المال وهياكل استحقاقاتها وترتيبات أسعار الفائدة يمكن أن تلعب دورا مهما في حدوث أو تجنب الأزمات المالية.<sup>(1)</sup>

4-تشوه نظام الحوافز: فقد دلت التجارب العالمية على أن الإدارات العليا في المصارف مع قلة خبرتها، كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية، وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها، لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرار.

وزيادة على ما سبق يمكن القول أن أهم أسباب حدوث الأزمات المالية تتمثل في:<sup>(2)</sup>

- المتغيرات الدولية من الكوارث، الحروب التجارية.
- المتغيرات المحلية في معدلات التضخم وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم، وتغير أسعار الفائدة.
- التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة والاختراعات، وتحول الطلب على المنتجات والخدمات وهياكل محفظة الاستثمار.
- الإشاعات والمعلومات غير الحقيقية والمضاربة غير المحسوبة.

(1) أحمد يوسف الشحات، مرجع سابق، ص. 21.

(2) فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998، ص. 207.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

-عدم الاستقرار السياسي والتراعات الأهلية.

### ثانيا-النظريات المفسرة للأزمات المالية:

دفع ظهور الأزمات المالية وتعددتها بالكثير من المحليين والمنظرين الاقتصاديين ومختلف المدارس الفكرية إلى البحث عن تفسيرات لها.

#### 1-التفسير الكلاسيكي للأزمات المالية:

لقد بين كل من "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو" و"توماس مالتوس" أن الأزمات الاقتصادية لا يمكن حدوثها، كما جاء "جون باتيست ساي" من خلال قانون "المنافذ" ليؤكد استحالة الأزمات، ففي رأيه أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، وأن النظام الرأسمالي مزود بألية تخلق له التوازن التلقائي، وتتحقق هذه الآلية بفضل وجود نوعين من الأثمان، معدل الفائدة ومعدل الأجور.<sup>(1)</sup>

أما "ريكاردو" فقد أكد أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بمقدرة على التوسع لا حد لها ما دامت زيادة الإنتاج تؤدي آليا إلى زيادة الاستهلاك، ولهذا فلا مكان لفائض الإنتاج العام، ولكن "سيسموندي" الذي جاء بعد "ريكاردو" توصل إلى كشف بعض التناقضات التي تعترض الاقتصاد الرأسمالي، ووضع نظرية حول الأزمات الاقتصادية أضحت فيما بعد أساسا قامت عليه مجموعة من النظريات الأخرى، فهو يرجع الأزمة إلى الاستهلاك الضعيف أو إلى عدم إشباعه، وأن هذا التوجه يستند إلى دور "اليد الخفية" التي تضمن ضبطا آليا للحياة الاقتصادية وأكد أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى إفلاس المنتج الصغير، وإلى تفاقم أوضاع العمال المأجورين، لأن توسيع الإنتاج يصطدم بحدود لا يستطيع التغلب عليها، حيث يؤدي تضائل الاستهلاك إلى حدوث الأزمة.<sup>(2)</sup>

#### 2-تفسير كارل ماركس:

(1)محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد الجزئي والاقتصاد النقدي، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001، ص.417.  
(2)مصطفى عبد الله، الأزمات والدورات الاقتصادية، الموسوعة العربية، المجلد الثاني، ص.12. تاريخ الاطلاع 2017/06/10 على الموقع

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

على خلاف الاقتصاديين الكلاسيك حلل ماركس الاقتصاد من وجهة نظر سوسيولوجية وتاريخية، وتولدت لديه قناعة بحتمية تغيير النظام الرأسمالي بمساوئه الكثيرة التي تولد الأزمات، فهذه الأخيرة في نظره هي أزمات إفراط في الإنتاج، نشأت في ظروف أسلوب الإنتاج الرأسمالي وهي لا تتكرر إلا في ظله، وتكمن أسباب الأزمات في طبيعة أسلوب الإنتاج هذا، وتحدد وفقا للقوانين والتناقضات المميزة له.<sup>(1)</sup>

فالأزمات الاقتصادية وفق النظرية الماركسية أزمات حتمية لا مفر منها، وهي اجتماعية بقدر ما هي اقتصادية، وهي فوضى واختناق للأسواق وإفلاس وبطالة، كما أن الأزمات ظواهر تتكرر على نحو دوري لدرجة ما في الاقتصاد الرأسمالي وتسمى الفترة بين أزمة اقتصادية وأخرى بالدورة الصناعية، وتتكون هذه الدورة من أربع مراحل هي الأزمة والكساد والانتعاش والنهوض. وقد جرت العادة أن تبدأ الأزمة في التجارة إذ تتزايد أحجام السلع المكدسة بلا تصريف (إفراط الإنتاج)، وبالتدريج تبلغ السلع المكدسة حدا يبعث على انكماش الإنتاج وإشارة البداية في انكماش الإنتاج هي أزمة الإقراض السلعي الذي يعبر عنها إفلاس أصحاب مؤسسات التجارة بالجملة والتجزئة، ويؤدي شح السيولة إلى ارتفاع معدل الفائدة على القروض، ويجري في البورصة انخفاض أسعار الأسهم كما تنخفض العائدات ويرتفع مستوى الفائدة وكل ذلك يثير موجة إفلاس متصاعدة.<sup>(2)</sup>

واستعار ماركس قانون ميل معدل الربح من "جون ستوارت ميل" في مناقشته لانخفاض الربح إلى الحد الأدنى لتفسير حالة الفائض في الإنتاج الذي يؤدي للأزمات، ففي النظام الرأسمالي يستلم العامل أجور أقل مما يبذل من جهد في العمل وأقل من قيمة السلعة التي أنتجها، ويذهب هذا الربح لتغطية الاستثمار الأولي في الأعمال الإنتاجية وإذا نظرنا في المدى الطويل إلى النشاط الاقتصادي المشترك لجميع الأعمال الإنتاجية الناجحة فمن الواضح أن جزءا قليلا من المال (في شكل أجور) يذهب عادة إلى مجموعة صغيرة من الناس (العمال) الذي يتيح لهم شراء جزء من هذه السلع المنتجة وليس كل هذه السلع التي تم إنتاجها. وعلاوة على ذلك فإن التوسع في الأعمال الإنتاجية في سياق التنافس على الأسواق يؤدي إلى وفرة السلع وانخفاض عام في أسعارها مما يؤدي إلى تفاقم ميل معدل الربح إلى الانخفاض.

(1) نادية العقون، مرجع سابق، ص.28.

(2) المرجع نفسه، ص. 28.



## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

### 3- تفسير كيتز وفريدمان:

من أشهر ما ورد في تحليلات "كيتز" للأزمة المالية لسنة 1929 أن الاستثمار عملية غير مستقرة أصلاً تقودها روح حيوانية، ويقصد بذلك أن المستثمرين عادة ما يتبع بعضهم البعض حبا في المالي بدون معرفة ما يجري حقا وكأنهم قطع من الماشية، أي غير عقلانيين وغير راشدين، ويؤدي هذا النوع من القرارات إلى الزيادة في الطلب على الأصول وبالتالي ارتفاع أسعارها باتجاه قد لا يكون له علاقة بأساسيات السوق وهو ما أصبح يعرف بالفقاعة،— وتنفجر هذه الأخيرة في نهاية المطاف عند انخفاض الأسعار، ويتسابق المستثمرون لبيع الأصول قبل انخفاض أسعارها أكثر، وتؤدي هذه الزيادة في العرض إلى سرعة انخفاض الأسعار، وهكذا حتى تبدأ الودائع المصرفية ثم القروض وبعدها الاستثمارات بالتناقص والاستهلاك بالانخفاض ثم الانكماش في الطلب العام، وعندئذ تبدأ البطالة.

وحسب كيتز فإن ارتفاع معدل الفائدة ليس سببا في حدوث الأزمة، إنما التراجع المفاجئ للكفاية الحدية لرأس المال هو الذي يفسر الأزمة بإحداثه نقصا في الاستثمارات وفي الطلب الفعال، كما تكتسي العوامل النفسية أهمية كبيرة في تحليل كيتز، وقد اقترح لحل الأزمة التدخل الحكومي من أجل إنعاش الفاعلية الحدية لرأس المال، وزيادة الإنفاق عن طريق السياسة المالية من أجل تنشيط الطلب العام.<sup>(1)</sup>

أما "ميلتون فريدمان" وأنا شوارتز" اللذين يعتبران من أهم رواد المدرسة النقدية، فقد قدما براهين تشير إلى أن تداعي سوق الأسهم لم يكن سبب الركود العظيم سنة 1929، بل سببه عوامل نقدية تتصل بحجم النقود والائتمان وأسعار الفائدة، حيث يحصل انتعاش اقتصادي عندما يتسع عرض النقود، ويستمر هذا الانتعاش إلى أن يبلغ أقصى مدى له عندما تستمر أسبابه فيحدث تضخما في الاقتصاد، ويحصل العكس أي يحدث انكماش في الاقتصاد، عندما يحدث انكماش في عرض النقود، ويستمر هذا الانكماش إلى أن يصل إلى أدنى حد له بسبب الكساد، وبالتالي فإن أسباب التقلبات والأزمات الاقتصادية هي أسباب نقدية تتصل بالنقود والائتمان وأسعار الفائدة والسياسات المرتبطة بها.<sup>(2)</sup>

### 2- التفسيرات الحديثة للأزمات المالية:

(1) منير الحمش، أوراق في الاقتصاد السياسي للأزمة الاقتصادية الراهنة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص.35.

(2) فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص ص. 412-413.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

مع تكرار حدوث الأزمات المالية، ظهرت العديد من التفسيرات الحديثة لها، ولعل أهمها:

### 1- نظرية - الدومينو "Domino Theory":

وفحواها أنه إذا كان هناك صفان من الدومينو تم وضعهما إلى جانب بعضهما البعض، وصف آخر تم وضعه خلفهما، فإذا حدث ووقع الصفان الأماميان، يقع البقية كرد فعل طبيعي وتتابعي، ويعتبر الباحث الفرنسي "طوماسغينولي" من أفضل من نجحوا مؤخرًا في تقديم صورة مبسطة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وبين أن ما يلخص الأزمة هو مفعول الدومينو.<sup>(1)</sup>

### 2- نظرية هيمان فيليب مينسكي "Minsky's Theory":

الذي اقترح بأن شرح ما بعد الكيترية للأزمات الاقتصادية هي أكثر انطباقًا على اقتصاد مغلق، ووضع نظرية مفادها أن الهشاشة المالية (عدم الاستقرار) هي سمة نموذجية لأي اقتصاد رأسمالي، وهذه الهشاشة العالية تؤدي إلى ارتفاع خطر حدوث الأزمات المالية.

يرى "مينسكي" أن مستويات الهشاشة المالية تتحرك جنبًا إلى جنب مع دورة الأعمال، وبعد فترة الركود تكون الكثير من الشركات قد فقدت التمويل فتختار مبدأ الحيطة والحذر "التمويل المتحوط" من تعاملها مع القطاع المالي، وفي مرحلة النمو تبدأ التوقعات المتفائلة تطفو على السطح وتتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض دون مشاكل، وتنتقل عدوى التفاؤل بدورها إلى القطاع المالي، ويتوسع المقرضون في إقراض الشركات دون تحوط كافي أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجددًا، وبذلك يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرة بشكل معنوي في نظام الائتمان، وفي حالة حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة مختلف

(1)نادية العقون، مرجع سابق، ص. 34.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ الأموال من حلها في الاقتصاد، وتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية من جديد.<sup>(1)</sup>

**3- نظرية المباريات: "Games Theory":** حيث تؤكد أدوات التحليل الاقتصادي وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصادية (المضاربون، المستثمرون،...) فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقع أن يتخذه الآخرون، فيكون قرار شراء أصل ما، بناء على التوقع بأن قيمة ذلك الأصل سترتفع وأن له القدرة على توليد دخل مرتفع، لكن في بعض الحالات قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظرا لتوقعه قيام المستثمرين الآخرين بأخذ نفس القرار، حينئذ تبدو الصورة مختلفة.

**4- نموذج بول كروجمان "Paul Krugman":** والذي يعتبر من أول المناهج الرياضية القياسية لتفسير الأزمات المالية، والمتضمن إصلاح سعر الصرف الذي قد يستقر لفترة طويلة، ولكن قد يحدث له انهيار سريع بمجرد وجود عوامل تؤدي إلى توقع الآخرين انخفاض سعر الصرف، ومن ثم يبدأ السعر في الانخفاض وربما الانهيار فعليا.

فالأزمات حسب هذا النموذج تحدث نتيجة التفاعل الإيجابي بين قرارات المشاركين في السوق وردود الفعل الإيجابية: أي أنه قد تكون هناك تغييرات جذرية في قيم الأصول في استجابتها للتغيرات الصغيرة في الأسس الاقتصادية.<sup>(2)</sup>

---

(1) بلقاسم زايري، الأزمة المالية الدولية، رؤية على ضوء النظام المالي الإسلامي والنظام الوضعي، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بگرداية، 23-24 فيفري 2011، ص.15.

(2) لبعيل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2016-2017، ص.22.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

### المبحث الثاني - أهم الأزمات المالية العالمية:

عرف العالم منذ القرن التاسع عشر أزمات مالية متعددة متفاوتة الشدة والخطورة، في الدول المتقدمة والناشئة.

#### المطلب الأول - الأزمات المالية في الدول المتقدمة:

إن هدف إستراتيجية التحرير العالمي التي اتبعتها الدول لاسيما المتقدمة هو زيادة التقارب فيما بين الأسواق المالية لتلك الدول وصولاً إلى حالة الاندماج فيما بينها وذلك للاستفادة من المميزات التي توفرها حالة الاندماج تلك، لكن ذلك لم يكن بمنأى من الأزمات المالية و التي نذكر منها ما يلي:

#### أولاً - أزمة الكساد العظيم سنة 1929:

بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعاً من الاستقرار في العلاقات النقدية والمالية الدولية، بفضل الإصلاحات والتعديلات التي أدخلت على الأنظمة النقدية السائدة، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار أزمة أكتوبر 1929.

**1- مظاهر الأزمة:** تعتبر أزمة الكساد الكبير أو الانهيار الكبير (Great Depression) من أكبر الأزمات التي شهدتها الاقتصاد العالمي وأشهرها في القرن العشرين، انطلقت عام 1929 من الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر بعدها إلى البلدان الصناعية الأخرى، وامتدت آثارها وانعكاساتها إلى ثلاثينيات أو بداية أربعينيات القرن العشرين، وأدت إلى تدهور جوهري في معدلات النمو الاقتصادي لأغلب دول العالم، وتتمثل أهم ملامحها ومظاهرها فيما يلي: (1)

أ- انهيار بورصة نيويورك في 24 أكتوبر عام 1929، والذي سمي بيوم الخميس الأسود، وتبعه الاثنين والثلاثاء الأسود في 29 أكتوبر 1929، وهو اليوم الذي شهد بيع 16 مليون سهم، لتنهيار أسعار الأسهم مسببة خسائر رهيبية تقدر بأكثر من ثلاثين مليار دولار.

(1) يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية، بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص. 66.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

ب- نتيجة الانهيار المفاجئ انتشر الذعر بين المستثمرين، وأقدم الوسطاء على البيع بكثافة عالية، وتعرضت الكثير من المؤسسات المالية للإفلاس.<sup>(1)</sup>

ج- زيادة كبيرة في مستويات البطالة وتوقف الكثير من المصانع عن الإنتاج.

د- الانتقال السريع للأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جميع الأسواق العالمية.

هـ- امتداد الآثار الكارثية إلى اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية.

و- معاناة التجارة الدولية من تأثيرات هذه الأزمة بدرجة كبيرة والجدول والشكل المواليان يوضحان أهم مظاهر هذه الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>(2)</sup>

جدول رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار) في الولايات المتحدة الأمريكية 1928-1940.

السنة	1928	1929	1930	1931	1932	1933	1934	1935	1936	1937	1938	1939	1940
الناتج المحلي الإجمالي	97,4	103,6	91,2	76,5	58,7	56,4	66	73,3	83,8	91,9	86,1	92,2	101,4

Source :USA Government spending.com, **US Gross Domestic Product GDP history Fiscal Years 1920 To 1940**, Available at : [www.usgovernmentspending.com](http://www.usgovernmentspending.com). visit date 1/11/2018

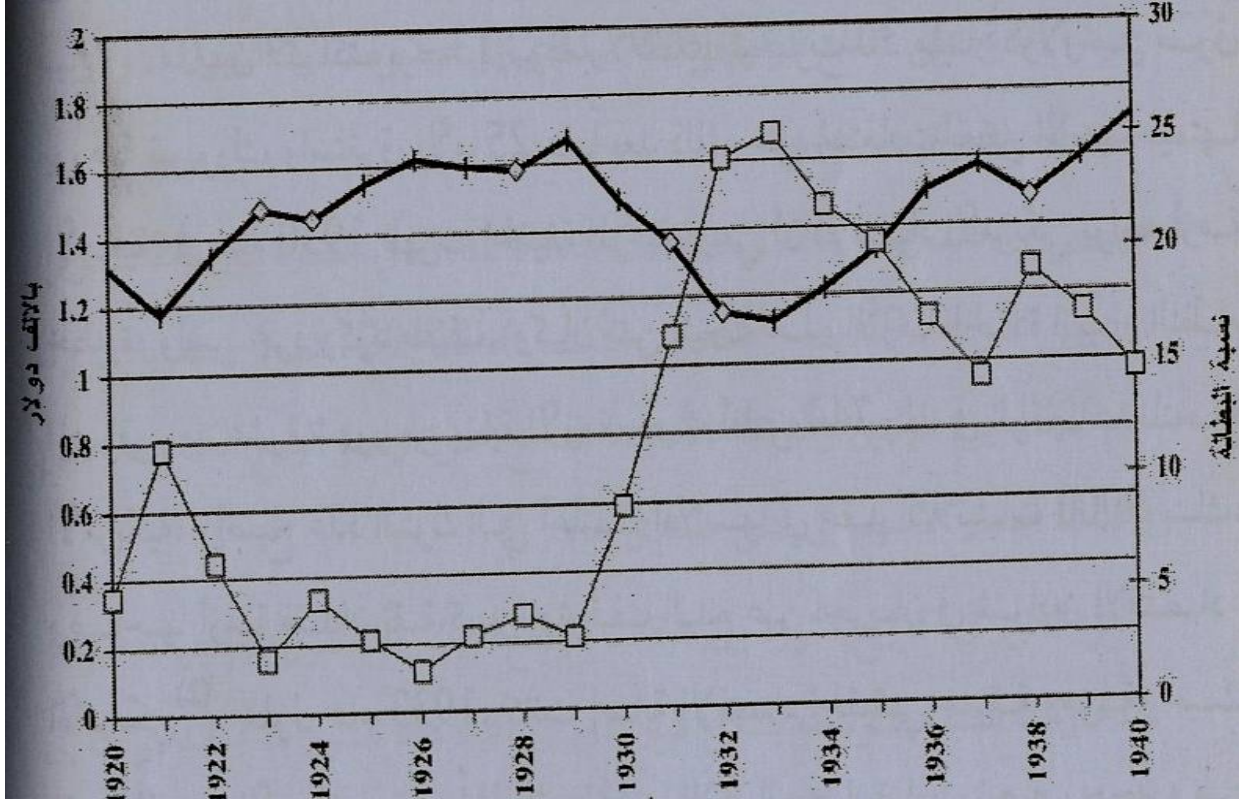
ونلاحظ من خلال الجدول استمرار الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة 1929 إلى غاية 1936 بسبب تداعيات الأزمة. واستمر هذا التذبذب إلى غاية سنة 1940.

(1) محمد العزاوي، عبد السلام خميس، الأزمات المالية قديمها وحديثها وأسبابها ونتائجها والدروس المستفادة، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص.33.

(2) مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص.100-103.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

شكل رقم (1): الناتج القومي الاجمالي ومستويات البطالة في الاقتصاد الأمريكي: 1920-1940.



Source :Smile Gene ,The American Economy In The 20th Century,1st Edition Cengage Learning.

<http://www.amazon.com,USA,November1993>.

### 2- طرق معالجة أزمة 1929:

انتقلت أزمة 1929 من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الكثير من دول العالم، مما استدعى من الدول الصناعية اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجتها: (1)

(1) بلوج بو العيد، حاب الخير وردة، من الأزمة المالية 1929 إلى الأزمة المالية 2008 مقارنة واستخلاص العبر. الملتقى الدولي حول: " أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية". جامعة قسنطينة، 6-7 أفريل 2009، ص ص. 9-10

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

أ- خطة التحرك الجديد "New Deal" في الولايات المتحدة: من خلال محاربة البطالة عبر انشاء وكالات فدرالية للتشغيل في نشاطات ذات منفعة عامة، وانشاء الكثير من المشاريع العمومية بهدف الخروج من الكساد.

ب- في إنجلترا: حاولت إنجلترا دعم عملتها بالاقتراض من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في البداية لكنها قامت بتعويم الجنيه الإسترليني في سبتمبر 1931، ولم يستقر انخفاضه إلا في نهاية السنة بعد أن تدنى بنسبة 31%، و صاحب ذلك انخفاض كبير لأسعار الفائدة بلغت 2%، وتنج عن ذلك ارتفاع الإنتاج الصناعي ابتداء من سنة 1932 بنسبة 10% وانخفاض معدل البطالة بمعدل 7%.

ج- الاقتصاد الألماني: تبنت ألمانيا خطة أولية للإنعاش سنة 1933 بضخ النقود في الاقتصاد في شكل مساعدات مالية لبناء السكنات، والأشغال العمومية الكبرى خاصة الطرق، وقد تزايدت هذه الإعانات من 2.5 مليار مارك سنة 1933 إلى 10.3 مليار مارك سنة 1938، و سمحت هذه السياسة بتخفيض معدلات البطالة إلى 3 ملايين سنة 1935. وكانت بمثابة سياسة إنعاش طوعية مؤسسة على الطلب الداخلي بدل الاستيراد وأدت إلى نتائج معتبرة، فارتفع إنتاج الصلب ومعه الناتج المحلي الوطني بـ 4.4% سنويا، وفي 1939 زالت البطالة نهائيا.

د- برنامج اليسار الفرنسي: ارتكز برنامج الحكومة الفرنسية على إنعاش الإنتاج من خلال رفع المداحيل وإنشاء المشاريع الضخمة، وتخفيض ساعات العمل دون تخفيض الأجور، بالإضافة إلى عدم خفض قيمة العملة، وكانت نتائج البرنامج مقبولة، حيث ارتفع الإنتاج الصناعي بـ 16% في سنة واحدة، وانخفضت البطالة بمقدار 18% بين سنتي 1935 و 1938.

### ثانيا- أزمة أكتوبر 1987 (أزمة يوم الاثنين الأسود):

تعتبر أزمة يوم الاثنين الأسود من الأزمات المالية العنيفة التي هزت الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، حيث عرفت بورصة وول ستريت بنيويورك في 19 أكتوبر 1987 انخفاضا متتاليا في أسعار تداولاتها المالية صاحبه اندفاع المستثمرين إلى بيع أسهمهم، مما أدى إلى انخفاض مؤشر داو جونز بمقدار 508.32 نقطة في يوم واحد، أي انخفاض بنسبة 22.6% كما هو مبين في الجدول الموالي.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

جدول رقم(2): مؤشر داو جونز 19-1987/10/21

اليوم	الإغلاق	التغير	التغير كنسبة
1987/10/19	1738.7	508	22.6
1987/10/20	1841	102.3	5.9
1987/10/21	2027.9	186.9	10.2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر مختلفة.

وهذا يعني خسارة 500 مليار دولار، أي ضعف الانهيار الذي حدث في عام 1929 أثناء الكساد العظيم، إذ خسر مؤشر "داوجونز"، في يوم الاثنين الأسود ضعف ما خسره في عام 1929 في يوم الخميس الأسود، حيث بلغت النسبة 13%،<sup>(1)</sup> لقد كان الحدث كبيرا ليس بسبب سرعة انخفاض السوق وشدته، ولكن أيضا لأن الأزمة أظهرت نقاط الضعف في أنظمة التداول نفسها، مما أثر على باقي بورصات العالم، وكانت الخسائر كبيرة.

**1- أسباب الأزمة وآثارها:** بدأت الأزمة في يوم الاثنين الأسود، بسبب خلل في التوازن بين العرض والطلب في الأسواق الحاضرة، وأسواق العقود المستقبلية، وقد نشأ هذا الخلل من جراء سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل، أدى إلى انخفاض حاد وسريع للأسعار في السوقين رغم تباين الأنظمة المعمول بها في كل منهما، ويمكن تلخيص الأسباب المؤدية إلى حدوث هذه الأزمة فيما يلي:<sup>(2)</sup>

- اتساع عجز الميزانية الأمريكية (20 مليار دولار عام 1986)، والعجز التجاري الأمريكي (150 مليار دولار عام 1986)، وكان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقدم مكافآت لجلب المكتتبين في سندات الخزينة لتمويل عجز الميزانية من خلال رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل كخطوة أولى لبيع سندات الخزينة لتمويل العجز في موازنتها.

(1) Bogle C. John. **Black Monday and black swans founder and formerschief executive.** The vanguard group before the risk managementassociationbocaraton .raton.Available www.johnnbogle. Com. Florida USA.11 october2007.p.1.

(2) نادية العقون، مرجع سابق، ص.93-94.



## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

- تحول الكثير من المستثمرين من حيازة الأسهم إلى السندات (خاصة السندات الحكومية طويلة الأجل) الصادرة عن السلطات الأمريكية، مما زاد في عرض هذه الأسهم ومن ثم انهيار أسعارها.
  - لجوء الكثير من المستثمرين إلى استبدال أصولهم المالية طويلة الأجل (الأقل سيولة) بأصول أخرى قصيرة الأجل (أكثر سيولة) لمواجهة أزمات أخرى متوقعة.
  - استمرار العجز في الموازنة الأمريكية وارتفاع معدلات الفائدة.
  - تدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية.<sup>(1)</sup>
  - اعتماد الأسواق المالية أجهزة حاسوب مبرمجة لتصدر أوامر آلية بالبيع عند هبوط المؤشر إلى حد معين.<sup>(2)</sup> ومن بين الآثار المترتبة عن هذه الأزمة:
  - الخسارة الكبيرة في احتياطي الشركات الكبرى للدول المعنية بالأزمة وحدوث انكماش كبير في استثماراتها وإنتاجها.
  - تعرض البنوك إلى الإفلاس بسبب عدم قدرة العملاء المقترضين تسديد ما عليهم من قروض لتلك البنوك.
  - ارتفاع معدل البطالة خاصة في القطاع المصرفي والشركات الكبيرة.
  - التدهور الشامل في قيم المؤشرات، وهبوط أسعار العقارات.
- 2- أساليب مواجهة أزمة الاثنين الأسود:**

- استدعت التقلبات التي سببتها هذه الأزمة تدخل البلدان المعنية واتخاذ عدة اجراءات وأساليب لمواجهةها منها:<sup>(3)</sup>
- مطالبة الدول الأوروبية واليابان للولايات المتحدة الأمريكية، باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة أوضاعها المالية.
  - لجوء بعض الحكومات إلى فتح تحقيقات حول بعض المضاربات المشبوهة في البورصات.
  - إيقاف التعامل مؤقتا في بعض البورصات، مع تخفيض أسعار الفائدة لإيقاف تدهور أسعار الأوراق المالية.
  - وضع قيود وضوابط جديدة لتنظيم عمليات البورصات.
  - تدخل الحكومات بشكل مباشر في عمليات البيع والشراء كمتعامل لإيقاف التدهور في قيمة الأوراق المالية.

(1) محمد العزاوي، عبد السلام حميس، مرجع سابق، ص. 40.

(2) المرجع نفسه، ص. 41.

(3) هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص 82.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

ثالثا: أزمة أكتوبر 1989:

إثر إعلان الحكومة الأمريكية عن ارتفاع أسعار الجملة والتجزئة في شهر سبتمبر 1989 بنسبة 9% و5% على التوالي، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي (البنك الاحتياطي الفدرالي) عن تخفيض أسعار الفائدة، تسببت هذه الأخبار في بداية الأزمة صبيحة يوم 13 أكتوبر 1989 عندما فقد مؤشر داوجونز حوالي 190 نقطة، وأقفل عند مستوى 2569 نقطة أي بانخفاض مقداره 7% عن اليوم السابق، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، كما أضع مؤشر فايننشال تايمز 142 نقطة.<sup>(1)</sup>

كما أن مؤشرات أسعار الأوراق المالية قد وصلت إلى أعلى مستوياتها خلال 1989، ولقد جاءت هذه الأزمة بعد مرور أقل من سنتين على سابقتها، لذلك فإن القلق والتشاؤم الذي أشاعته في نفوس المستثمرين يعود بالدرجة الأولى إلى الخوف من تفاقم الأمور واشتداد الأزمة كما حصل سابقا، رغم أن المعطيات الحقيقية لم تكن تشير إلى احتمال حصول أزمة اقتصادية حقيقية، لهذا يمكن القول أن أزمة أكتوبر 1989 (التي يطلق عليها الجمعة اليتيمة) تختلف عن أزمة 1987 لأسباب كثيرة أهمها:<sup>(2)</sup>

- 1- تحسن الظروف الاقتصادية وعدم توافر ما يدل على اقتراب حدوث أزمة اقتصادية.
- 2- نظرا لارتفاع عوائد الأسهم (بسبب ارتفاع مستوى نشاط معظم الشركات وتحسن أرباحها)، فإن أصحاب الأسهم لم تكن دوافعهم قوية للتخلي عنها بطرحها للبيع، لهذا كانت زيادة عرض الأسهم للبيع ضعيفة نسبيا وبعيدة عن إحداث تدهور في الأسعار.
- 3- اقتصر بيع الأوراق المالية (الأسهم خاصة) على المستثمرين الصغار، دون تدخل الشركات الكبيرة، مما يعني ضعف حجم ونطاق العمليات وبالتالي عدم تسببها في التأثير بشكل كبير على الأسعار.
- 4- عدم ظهور وانتشار التوقعات حول إمكانية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ.
- 5- إن إسراع المستثمرين (في 1987) لبيع أسهمهم تسبب فعلا في تسارع انخفاض الأسعار وإلحاق خسائر كبيرة بالبائعين، أما في 1989 فقد فضل المستثمرون التريث وعدم الاستعجال بالبيع، مما ساعد على تهدئة الأسواق والحد من انخفاض الأسعار.

(1) مروان عطون، مرجع سابق، ص. 214.

(2) نفس المرجع، ص. 220-223.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

6- في أزمة أكتوبر 1987 اتسم موقف الحكومة باللامبالاة (خاصة في الـ م-أ)، مما أثر سلبيا وزاد في تفاقم الأزمة، لكن في أكتوبر 1989 سارعت الحكومات إلى التدخل لإيقاف الأزمة، عن طريق مواجهة عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير جدا من السيولة، وهذا ما ساعد على احتواء الأزمة. أما في ألمانيا الاتحادية فإن الأوساط المالية لم تكن تعتبر ما يحدث في البورصات أزمة حقيقية وإنما مجرد اضطراب طفيف في الأسعار، لا يمتلك مقومات الأزمة، وفعلا اتجهت الأوضاع للاستقرار تدريجيا.

### المطلب الثاني - الأزمات المالية في الدول الناشئة:

يقصد بالأسواق الناشئة أسواق عدد من البلدان المختلفة التي تلقت كميات ضخمة من تدفقات رأس المال الخارجي، فأصبحت أكثر اندماجا في السوق الدولية وأكثر استجابة وأشد حساسية لآليات السوق، والأزمة المالية في سوق ناشئة تعني أن اقتصادا صاعدا تعود على تلقي تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال لفترة طويلة من الزمن، ثم توقفت هذه التدفقات، وبدأ الاقتصاد يواجه طلبا متزايدا وفجائيا لمدفوعات خدمة هذه التدفقات الوافدة في صورة تدفقات عكسية خارجة لرأس المال، وتؤدي هذه التدفقات العكسية إلى ارتباك مالي نظرا لأنها قد تؤدي إلى التوقف عن دفع ديونه، مما يستلزم الدخول في مفاوضات لإعادة جدولة الديون أو للحصول على قروض جديدة تمكنه من تمويل مدفوعات القروض القديمة.<sup>(1)</sup> وقد اتسمت الأحداث والتطورات التي اصطبغت بها معظم الأسواق الناشئة بخصائص مشتركة أهمها:<sup>(2)</sup>

- تحولات فجائية في التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى تدفقات خارجية.
- أحداث وتطورات غير متوقعة.
- اتجاهات انكماشية عميقة في البلدان المدينة.
- بعض الخسائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

وقد شهدت الأسواق الناشئة عدد من الأزمات في كل من المكسيك وروسيا جنوب شرق آسيا وغيرها، لذا سنقوم فيما يلي بعرض موجز لأهمها.

### أولا - الأزمة المكسيكية (1994):

شهدت المكسيك أزمة مالية صعبة تفجرت عام 1994، واستمرت تداعياتها إلى عام 1995، وكانت لها إنذارات واضحة سبقت الأزمة بسنوات، فبعد أزمة المديونية وآثارها على الاقتصاد المكسيكي، اتبع البلد

(1) يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص. 291.

(2) أحمد يوسف الشحات، مرجع سابق، ص. 34.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

مخططا شاملا من الإصلاحات خلال الفترة (1985-1995)، نتج عنه انتعاش ونمو اقتصادي كبير، أعطى الانطباع باستقرار المكسيك، فتدفقت كميات هائلة من رؤوس الأموال إلى المكسيك وزاد إقبال المستثمرين الأجانب عليها، فتوسع الطلب الكلي بشكل كبير، و أدى ذلك إلى زيادة أسعار الأسهم والعقارات، مما تسبب في عجز كبير في الحساب الجاري الخارجي.

وفي ظل هذه الظروف ونتيجة التحويلات الرأسمالية المكثفة ظهرت شكوك ومخاوف لدى المستثمرين، فبدأوا بسحب أموالهم من الأسواق المالية المحلية فكانت بداية الأزمة المالية في المكسيك، ومن أهم أسبابها ما يلي:

1- تقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية وإخفاء العجز في حساب العمليات الجارية الناتج عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

2- الارتفاع الكبير في الاستهلاك وفي استيراد السلع التي يتوقع أن ترتفع أسعارها، وهذا الارتفاع ناجم عن المغالاة في تقييم العملة المكسيكية "البيزو".

3- تدفق رؤوس الأموال المفاجئ إلى الخارج على نطاق واسع، والتوقف المفاجئ لتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، مما أدى إلى أزمة عميقة في النظم المالية الداخلية على نحو هدد استقرار القطاعات الإنتاجية.

وكانت نتيجة كل ذلك انهيار أسعار الأسهم والعملات، مما ولد قدرا كبيرا من الشك لدى المستثمرين حول قدرة الاقتصاد المكسيكي الاستيعابية— ومن بين التدابير التصحيحية المتبعة، التخفيض في عجز الحساب الجاري الخارجي وذلك بدعم مالي استثنائي، سمح بتقليص هذا العجز من 6.7% خلال الفترة (1992-1994) إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-1997)، كما تم تعويم سعر الصرف وتحرير الأسواق، ودعم البنوك بتوفير سيولة نقدية من العملات الأجنبية لتمكينها من دفع مستحقاتها المالية دون تأخير. (1)

### ثانيا- أزمة جنوب شرق آسيا (1997-1998):

يقصد بدول جنوب شرق آسيا ما يعرف بالنمور الأربعة التقليدية (كوريا، هونج كونج، سنغافورة وتايوان) والنمور الأربعة الحديثة (ماليزيا، اندونيسيا، تايلاند، والفلبين) إذ على مدى ما يقارب ربع قرن من الزمان استطاعت دول جنوب شرق آسيا أن تقفز من قائمة أفقر دول العالم لتصل إلى مصاف الدول الصناعية

(1)نادية العقون، مرجع سابق، ص. 99.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

فاستحقت هذه التجربة التنموية أن تكون محط أنظار العالم ومحور اهتمام الاقتصاديين في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وأن توصف عن جدار بالمعجزة الآسيوية "The Asian Miracle".<sup>(1)</sup>

فقد تمكنت هذه الدول من تحقيق النمو بسرعة تزيد عن ضعف نمو باقي منطقة شرق آسيا، وعلى ثلاث أضعاف سرعة النمو في دول أمريكا اللاتينية وعلى خمسة أضعاف سرعة النمو في جنوب الصحراء بإفريقيا، وخلال تلك الفترة (1990-1996) تضاعف متوسط الدخل الفردي في كوريا عشر مرات، وخمس مرات في تايلاند، وأربع أمثال في ماليزيا وكل ذلك راجع لنظائر مجموعة مهمة من العوامل إذ ساهمت معدلات الادخار المحلية المرتفعة في تحقيق التنمية في هذه الدول، كما لعب النظام المالي دورا هاما في حشد الموارد المالية وتخصيصها بين الاستثمارات المختلفة.

### 1- مظاهر الأزمة المالية الآسيوية (1997-1998):

فعلى مدى العقود الثلاثة السابقة للأزمة المالية الآسيوية، كانت دول جنوب شرق آسيا تتمتع بسجل رائع في الأداء الاقتصادي، لكن تجاهل هذه البلدان للمشكلات التي طفت على السطح ظنا منها أنها محصنة، سبب لها تفاقم في أزمة أسعار الصرف سند 1997 حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وتدننت الأرباح في أسواق الأسهم، مما اضطر السلطات النقدية إلى رفع الفائدة بهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، فارتفعت أسعار الفائدة في أسواق بعض هذه الدول إلى 200% من السعر السابق، وبدأ المستثمرون يتخلصون من الأوراق المالية التي لديهم لإيداع قيمتها في البنوك والاستفادة من سعر الفائدة، وبلغت نسبة انخفاض أسعار الأسهم ما بين 25% و 50% من الأسعار السائدة في السوق.

وقد بدأت الأزمة في تايلاند عام 1997، عندما قام ستة من كبار تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض "البات" العملة الوطنية لتايلاند بعرض كمية كبيرة منه للبيع، ففشلت الحكومة في الحفاظ على عملتها بسبب تآكل رهيب لاحتياطي أسعار الأسهم بعد قرار الأجانب بالانسحاب من السوق، ثم انتقلت العدوى إلى ماليزيا فاهتارت عملتها بنسبة 17.8% في 1997/09/15 مقارنة بسنة 1996، أما تايوان فقد حافظت على مستوى عملتها، لكن انخفض مؤشر سوق المال بها نحو 20%.<sup>(2)</sup>

(1) أوكيل نسيمه، مرجع سابق، ص. 122.

(2) أديب ديمتري، دكتاتورية رأس المال، دار الثقافة والنشر، سوريا، 2002، ص. 45.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

وبالنسبة لهونغ كونغ أقوى الحلقات في المنظومة الآسيوية والتي تستحوذ على احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، امتدت العدوى إليها مما دفع بالحكومة إلى رفع سعر الفائدة إلى 200% فوق تحول ضخم للأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية، مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم والسندات والتأثير على أسواق الدول المتقدمة كبورصة نيويورك، لندن، باريس فرانكفورت وطوكيو، ولكن سرعان ما عادت هذه الأسواق للانتعاش، بينما استمرت الأزمة في الأسواق الآسيوية.<sup>(1)</sup>

### 2- أسباب أزمة دول جنوب شرق آسيا: ويمكن حصرها فيما يلي: (2)

أ- الإفراط في القروض الخارجية قصيرة الأجل، بأسعار فائدة عالية وفترة استحقاق قصيرة مما شكل خطر وعبئا على اقتصاديات هذه الدول.

والجدول الموالي يوضح نسبة هذه القروض قصيرة الأجل إلى الاحتياطات الرسمية في الدول الآسيوية للفترة (1996-1990)

(1) سيام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص. 163.

(2) نادية العقون، مرجع سابق، ص ص 101 - 104

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

جدول رقم (3): نسبة القروض قصيرة الأجل إلى الاحتياطات الرسمية في الدول الآسيوية خلال الفترة (1996-1990)

السنوات البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
اندونيسيا	7.130	7.139	5.158	6.145	147.4	175.6	167.2
ماليزيا	3.19	8.18	0.21	4.25	2.24	30.6	40.8
الفلبين	2.216	2.109	5.88	0.85	80.3	67.9	67.9
سنغافورة	7.2	7.2	3.2	0.2	1.7	1.8	2.6
كوريا الجنوبية	9.72	6.81	5.69	2.60	123.1	142.5	19.4
تايلاند	3.8	8.67	5.69	0.86	96.4	119.4	110.3

Source :ChalongPhonSussangKarm& Prance Tinakorn, **Indicator and analysis of vulner to crisis, east asian**, development Network, September, 2002, p.1.

ويظهر من خلال الجدول أن نسبة القروض قصيرة الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي كانت تزيد عن الواحد الصحيح، وهو ما يعني تزايد قابلية تعرض هذه البلدان للأزمات، إذ بينت الدراسات التجريبية أن نسبة معينة من الدين قصير الأجل إلى الاحتياطات تعتبر مقياسا إرشاديا مهما في التنبؤ باحتمال حدوث أزمات السيولة ومدى عمقها.

ب- زيادة المضاربة على عملات دول جنوب شرق آسيا، مما أدى إلى فقدان المستثمرين لثقتهم في عملات هذه الدول وفي أسواقها المالية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج نظرا لتعرض عملات هذه الدول لحركة واسعة من المضاربات.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

ج- انخفاض المدخرات المحلية مقارنة بحجم الاستثمار ولجوء دول جنوب شرق آسيا إلى الاقتراض الخارجي بشكل مكثف.

د- ضعف النظم المالية والرقابة المصرفية: وتجلّى ذلك في الإفراط في منح الائتمان المصرفي بعيداً عن الضوابط المصرفية ودون تقييم للمخاطر.

هـ- العجز في الميزان التجاري وموازن المدفوعات: بسبب تراجع صادرات هذه البلدان ونمو معدل الواردات، إضافة إلى عجز حساب الخدمات وحساب الاستثمار في ميزان المدفوعات.

و- الاعتماد على سعر الصرف الثابت وضعف قطاع الأعمال حيث تميز الهيكل التمويلي في قطاع الأعمال في بلدان الأزمة الآسيوية بالاعتماد على الاقتراض المصرفي بدلاً من الاعتماد على حقوق الملكية كالأسهم، وفي ظل سعر الصرف الثابت، اقترضت وحدات قطاع الأعمال في هذه الدول بالعملة الأجنبية دون وجود تأمين كافي وعندما تدهور سعر صرف العملات المحلية زادت أعباء السداد بالنسبة لهذه الوحدات.

### 3- أساليب مواجهة الأزمة المالية الآسيوية:

انقسمت الجهود التي بذلت لعلاج الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا إلى جهود دولية وأخرى محلية، حيث تضافرت الجهود المبذولة من قبل صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الدولية، مع الجهود المحلية من أجل احتواء الأزمة وتخفيف آثارها وتقليص نطاقها، و اشتملت الخطة على ثلاثة برامج إصلاح رئيسية طرحها البنك الدولي عام 1997، وصادقت عليها كل من تايلاند (أوت)، وأندونيسيا (نوفمبر)، وكوريا الجنوبية (ديسمبر)، مقابل الالتزام بسياسات التصحيح المتفق عليها في تلك البرامج بلغت 110 مليار دولار، 18 مليار دولار موجهة لتايلاند، 35 مليار دولار لأندونيسيا، 57 مليار دولار لكوريا.<sup>(1)</sup> أما الفلبين وماليزيا فقد اعتمدت الحكومة على مجهوداتها الذاتية لمواجهة الأزمة ولم تلجأ إلى الصندوق، حيث عمدت إلى تقليل عجز المعاملات الجارية والحد من التوسع في الإقراض، وقد رفضت ماليزيا توصيات الصندوق، وأعدت خطتها لمواجهة الأزمة المالية من خلال رفع أسعار الفائدة، وتدخّل حكومي في آلية الأسواق في العملات والبورصة وتخفيض الإنفاق العام، وقد حقق هذا البرنامج نتائج أفضل في مجال النمو، سعر الصرف، ومعدل التضخم والبطالة، مقارنة بالدول التي استعانت بالصندوق.<sup>(2)</sup>

(1) Robert Wade. *The Asian Debt- and- Development Crisis of 1997?. Causes and consequences.* Elsiwier science ltd. World Development vol.26.no.8 www. Sciencedirect. Com. Uk.1998.

(2) هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص. 112.



## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

### ثالثا - الأزمة المالية الروسية (1998):

بدأت الشرارة الأولى للأزمة الاقتصادية الروسية يوم 26 أوت 1998 عندما أعلنت روسيا التوقف المؤقت عن سداد ديونها قصيرة الأجل لمدة ثلاثة أشهر، والبالغة نحو 200 مليار دولار، وإعادة هيكلة ديونها وكذلك انخفاض قيمة الروبل بـ 300%، ورغم المساعدات التي تلقتها روسيا من مختلف الهيئات الدولية لتفادي الانهيار التام، إلا أنها لم تتمكن من حماية عملتها بنفاذ احتياطياتها من الصرف.

#### 1- مظاهر الأزمة: تمثلت أهم مظاهر الأزمة الروسية في ما يلي: (1)

أ- عجز الموازنة العامة وتدهور الميزان الخارجي الروسي: حيث فشلت السياسات الروسية في التعامل بفعالية مع مشكل العجز في الموازنة، الناتج عن الفشل في إصلاح النظام الضريبي، وبطء الإصلاحات الهيكلية، وأعباء خدمة الدين العام الذي استلزم سدادا التزاماته حوالي 50% من الإيرادات العامة، بالإضافة إلى الانخفاض في أسعار المواد الأولية كأسعار المحروقات والارتفاع الكبير في أسعار الواردات، مما أدى إلى تراجع الفائض الكبير المحقق لعدة سنوات في الميزان الخارجي الروسي منذ أواخر سنة 1996. (2)

ب- انهيار كل من سعر صرف الروبل وأسعار النفط الدولية: سجل الروبل الروسي أكبر انخفاض له في 25 أوت 1998، مما اضطر البنك المركزي إلى إيقاف تداوله مقابل الدولار في اليوم الموالي، كما انخفضت أسعار النفط الذي يعتبر أهم مصادر الإيرادات العامة لروسيا بـ 49.3% خلال الستة أشهر الأولى من عام 1998، وكل هذا سبب عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ومع بداية جوان 1998 أصبح مستوى احتياطيات الصرف أقل من قيمة الدين المحلي قصير الأجل وهو ما دفع إلى تخفيض قيمة الروبل كما هو موضح في الجدول الموالي.

(1) عمرو محي الدين، أزمة النمر الآسيوية، مرجع سابق، ص 249.

(2) Jacques Sapir, *la Crise financière Russée d'aout 1998*. Tournant de la transition en Russie. Document de travail 01-1- CEMI (EHESS) (mai 2001) p-9.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

### جدول رقم (4): احتياطي الصرف لدى البنك المركزي الروسي

1/6/98	1/4/98	1/1/98	1/12/97	1/10/97	1/7/97	1/1/97	التاريخ
9	11.9	12.9	12.2	18.7	20.4	11.3	العملة الصعبة
4.9	4.9	4.9	4.6	4.4	4.2	4.0	الذهب
14.8	16.8	17.8	16.8	23.1	24.5	15.3	إجمالي الاحتياطيات

Source : Jacques Sapir, **la Crise financiere Russe d'aout 1998**. Tournant de la transition en Russie. Document de travail 01-1- CEMI (EHESS) (mai 2001) p-6.

ج- تدهور أوضاع الجهاز المصرفي: حيث عانت روسيا من أزمة سيولة غير عادية نتيجة التخفيض المستمر للروبل وإعادة هيكلة الدين الحكومي، مما أدى إلى الضغط على المصارف لسحب الودائع، وقد عجزت هذه الأخيرة عن الوفاء بالتزاماتها وأعلن الكثير منها إفلاسها.

### 2- أساليب مواجهة الأزمة الروسية:

خضعت روسيا لتعليمات صندوق النقد الدولي، لتحصل منه على قروض بقيمة 22.6 مليار دولار، وقامت بتطبيق العديد من السياسات المالية والنقدية لإصلاح الاقتصاد مثل:

أ- السياسة المالية: وتمثل في محاولة الحكومة تخفيض عجز الموازنة من 5.6% من النتائج المحلي الإجمالي لسنة 1998 إلى 2.8% لسنة 1999 كما عملت على إعادة جدولة الدين الداخلي العام لتسهيل خدمته.

ب- السياسة النقدية: وتهدف إلى مكافحة التضخم، ومراقبة حجم النقود، ومراقبة سعر صرف الروبل باستمرار لتفادي الانخفاض السريع.

ج- العمل على ضرورة إصلاح القطاع المالي: كإصلاح المصارف الضعيفة، وتطوير مؤسسات الرقابة وتفعيلها.

د- العمل على الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد: لتوفير مناخ مناسب للاستثمار.

هـ- تطوير الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية: بتطوير التكنولوجيا المحلية.<sup>(1)</sup>

(1) أمير الفونس حنا، تصميم نظام للإنذار المبكر للأزمات المالية والاقتصادية في مصر بالاسترشاد بالأزمة الآسيوية والروسية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة غير شمس، مصر، 2003، ص ص. 60-62.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

### رابعا- الأزمة البرازيلية (1998-1999):

نجح برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي تبنته الحكومة البرازيلية عام 1994 في تخفيض معدلات التضخم المرتفعة جدا إلى حوالي 3% عام 1998، كما نجح في الحفاظ على متوسط معدل نمو 4% خلال (1994-1998) وكانت هناك عملية إصلاح هيكلية في مجال الخصخصة والقطاع المالي والقطاعات الأخرى، لكن ومع بداية عام 1999 اضطرت البرازيل للتخلي عن الدفاع عن سعر الصرف المغالى فيه وذلك بتعويم الريال البرازيلي الذي كان مثبتا فيما سبق بالدولار، دون أن يصاحب ذلك التزام بسياسة نقدية ومالية ملائمة مما أدى إلى إختلالات مالية واقتصادية عديدة بدأت مع الأزمة الآسيوية وتزايدت حدتها مع الأزمة الروسية.<sup>(1)</sup> وبالتالي انخفض سعر صرف الريال بحوالي 35% ووصلت أسعار الفائدة إلى حوالي 90% وقد ترتب على تدهور سعر الصرف ارتفاع كلفة الدين الخارجي وانخفاض حاد في الاحتياطيات الدولية مما أدى إلى حدوث الأزمة.

ويمكن إجمال الأسباب الرئيسية في حدوث هذه الأزمة فيما يأتي:

- 1- تفاقم عجز الموازنة وعدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها نظرا لارتفاع أعباء المديونية التي اعتبرت أعلى نسبة دين في العالم (148 مليار دولار).
- 2- انخفاض الاحتياطيات من النقد الأجنبي.
- 3- ارتفاع الواردات وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.
- 4- انخفاض الإنتاجية وارتفاع نسبة البطالة.

وقد مثلت الأزمة المالية البرازيلية مشكلة كبيرة للمؤسسات الدولية في العالم أجمع، نظرا لمكانة البرازيل في الاقتصاد العالمي، ولذلك تضافرت الجهود الدولية بقيادة صندوق النقد الدولي في نوفمبر 1998، على برنامج دولي لإنقاذ الاقتصاد البرازيلي بقيمة 41.5 مليار دولار مدعوما بخطة للإصلاح المالي والاقتصادي. وعموما فكل هذه الأزمات الاقتصادية بأنواعها المختلفة ذات جذور مشتركة تتمثل في وجود مجموعة من الاختلالات الهيكلية المتراكمة في الاقتصاد، إضافة إلى إختلالات في أسعار الأصول وأسعار الصرف، والتي غالبا ما تحدث في ظل وجود تشوهات بالقطاع المالي تؤدي إلى الإفراط في الاستدانة وانتهاج سياسات اقتصادية غير كفؤة تسببت في عجز الموازين الخارجية والركود الاقتصادي، هذا وتتسم الأنواع المختلفة للأزمات

(1) عمرو محي الدين، أزمة النمر الآسيوية: الجذور والآليات والدروس المستفادة، مرجع سابق، ص.254.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

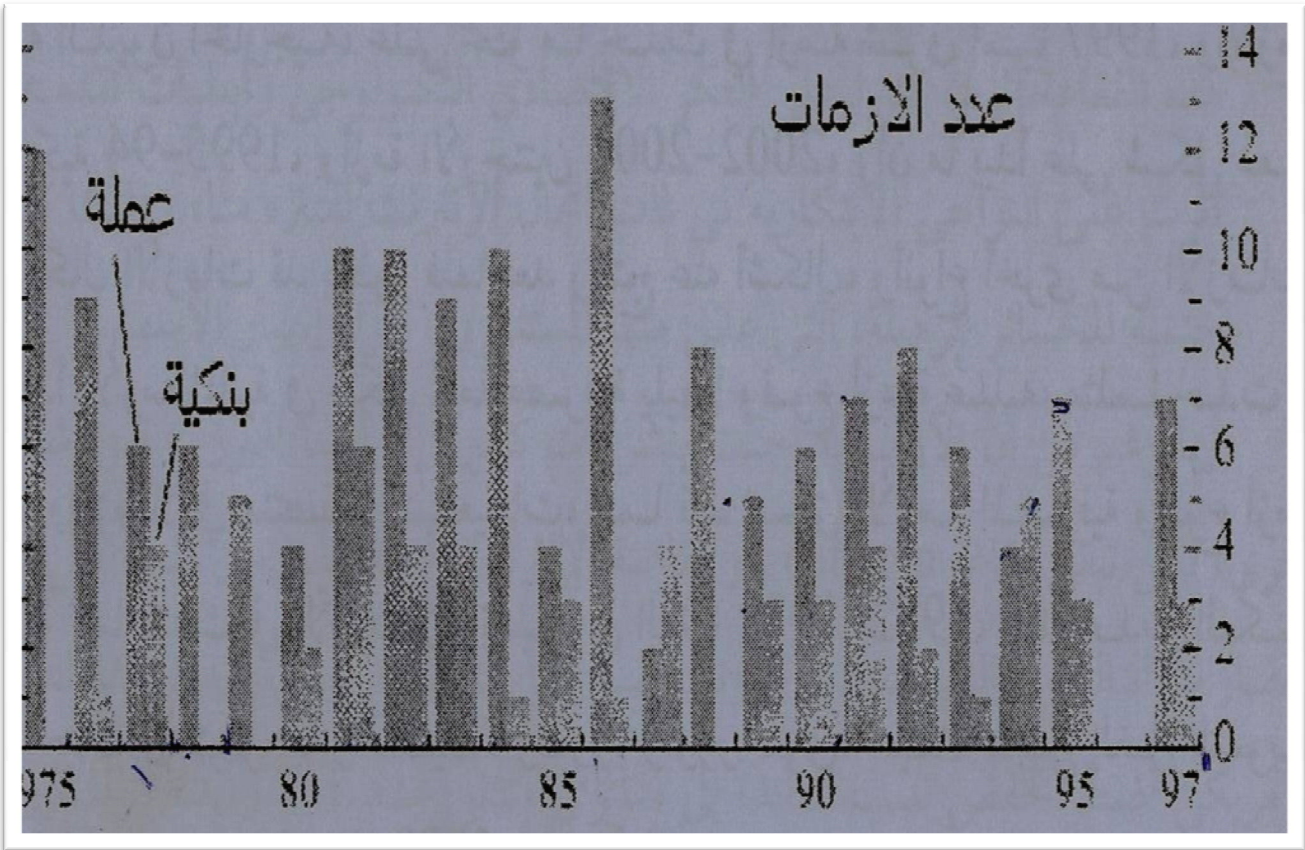
بدرجة كبيرة من الارتباط، والتتابع في بعض الحالات، كما يمكن أن تجتمع في آن واحد عوامل أزمات العملة والأزمات المصرفية، وأزمة الديون الخارجية، كما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا 1997، والأزمة المكسيكية 1994-1995، والأزمة الروسية 1998، وأن ما يبدأ على شكل معين من أشكال الأزمات قد يتطور فيما بعد وينتج عنه أشكال وأنواع أخرى من الأزمات.

كما تكررت وتيرة تلك الأزمات وتلاحقت عالميا، وفي دراسة أعدها صندوق النقد الدولي تضمنت أكثر من 50 بلدا في الفترة بين 1975-1997 كانت أزمات العملة أكثر انتشارا في النصف الأول من الفترة 1975-1986 وهذا ناتج عن الصدمات الخارجية التي تعرضت لها الكثير من البلدان، والأزمات المصرفية أكثر انتشارا في النصف الثاني من الفترة 1987-1997 وهذا ناتج عن عملية تحرير القطاعات المالية التي وقعت في العديد من البلدان<sup>(1)</sup>. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (4)

(1) هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص. 132.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

شكل رقم (2): عدد الأزمات المصرفية وأزمات العملة في الفترة (1975-1997)



Source: International Monetary Fund, **Financial Crises: characteristics and Indicators of vulnerability**, [www.imf.org](http://www.imf.org), 1998, p, 77.

مما سبق نستخلص أن الاقتصاد العالمي عانى من مجموعة من الأزمات المالية العالمية منذ 1929، ورغم الآثار السلبية التي خلفتها هاته الأزمات إلا أنها لفتت أنظار الدول والحكومات لإجراء إصلاحات عميقة للهيكلة المالي والمصرفي، تفاديا لحدوثها مستقبلا ومحاولا منع انتقال عدواها إلى الدول الأخرى.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

### المبحث الثالث - دراسة تحليلية للأزمة المالية 2008 (أزمة الرهن العقاري):

إن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية من أخطر الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي، وهي تندرج ضمن سلسلة الأزمات المالية التي ميزت النظام الرأسمالي لأكثر من قرن، والتي أثبتت عدم قدرة مبادئ الفكر الرأسمالي على الصمود أمام الأزمات ومنع وقوعها، وقد ألحقت هذه الأزمة خسائر فادحة جدا بالاقتصاد الأمريكي، وزعزعت استقرار أعرق الأسواق المالية الدولية، وامتدت تداعياتها إلى جميع بلدان العالم.

#### المطلب الأول - جذور وأسباب أزمة الرهن العقاري 2008:

##### أولا - جذور الأزمة المالية العالمية 2008:

لم تكن الأزمة المالية العالمية 2008 وليدة هذه السنة بالذات بل لها جذور تاريخية ارتبطت ببعض الأحداث الاقتصادية التي أثرت سلبا على أداء الاقتصاد الأمريكي أهمها: (1)

التأثير السلبي لأزمة أسواق المال الآسيوية لعام 1997 وأزمة قطاع تكنولوجيا المعلومات وشركات الانترنت لسنة 2000 على أداء الاقتصاد الأمريكي، حينها قام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض نسبة الفائدة من 6,5% إلى 3,5% خلال أشهر قليلة لزيادة السيولة في السوق وتشجيع الإنفاق، وبعد ذلك أتت هجمات 11 سبتمبر 2001 التي سببت مشاكل اقتصادية أخرى مما استدعى تخفيض نسبة الفائدة إلى 1% في 2003 واستمر ذلك لمدة سنة.

والشكل الموالي يوضح تطور أسعار الفائدة للاحتياطي الفيدرالي للإقراض ما بين البنوك للفترة (1954-2008).

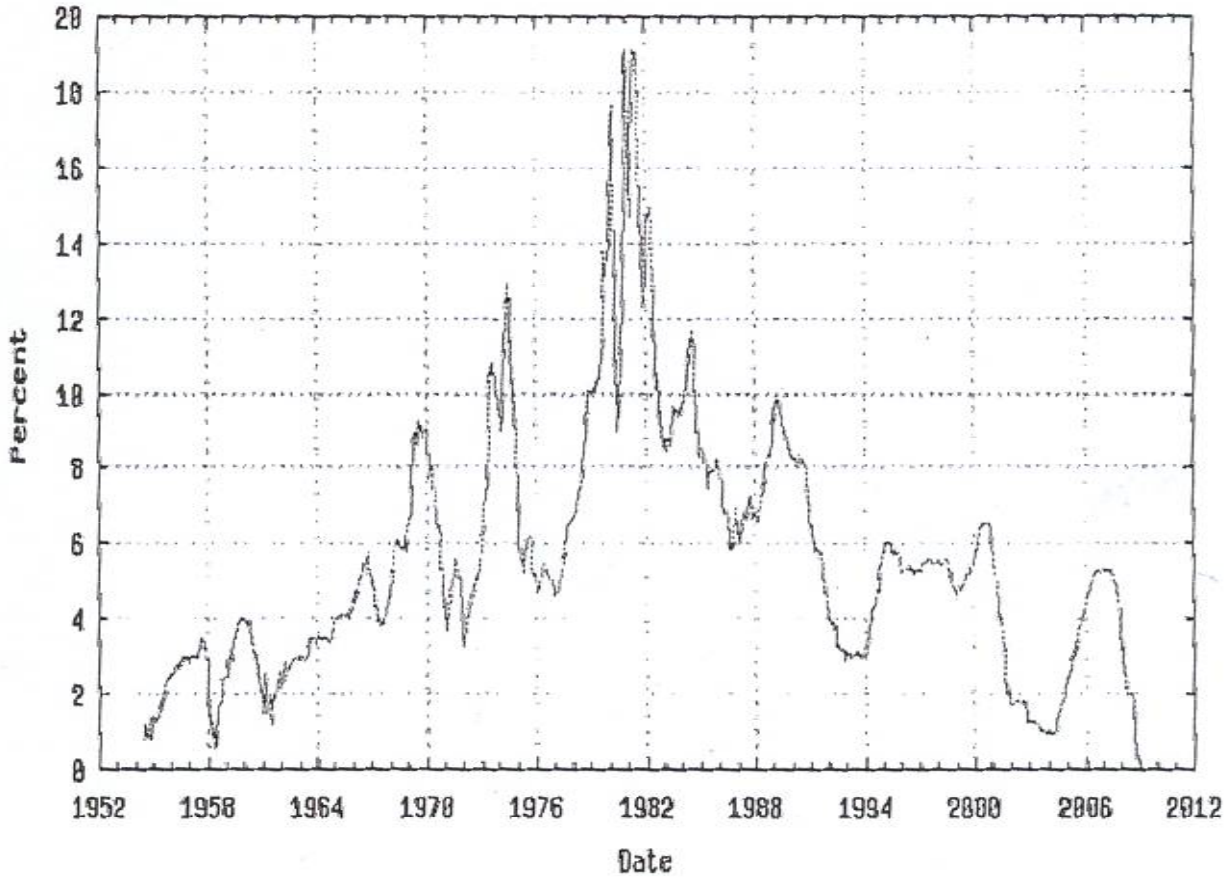
(1) رمزي محمود إبراهيم، الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص ص. 20-21.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

الشكل رقم (3): تطور أسعار الفائدة للاحتياطي الفيدرالي للإقراض ما بين البنوك 1954-2008.

### Federal Funds Rate (effective)

July 1954 to December 2008



.Source :[http://upload.wikimedia.org/wikipedia/com.mons/e/e2/Federal-Funds-Rate:\(effective\).png](http://upload.wikimedia.org/wikipedia/com.mons/e/e2/Federal-Funds-Rate:(effective).png).

وهكذا أدت هذه النسبة المنخفضة جدا للفائدة لتوفير سيولة هائلة في السوق، ما ساعد على ارتفاع أسعار العقارات وجذب جماعات المستهلكين للاقتراض، ما دفع البنوك التجارية للإقراض واستغلال فرصة ارتفاع أسعار العقارات وتقديم قروض ميسرة وبشروط بسيطة وكانت على أتم الاستعداد لإقراض أناس لا يمتلكون أية أوراق رسمية أو أصول أو أية ضمانات أخرى، ومن أجل التخلص من مخاطر هذه القروض قامت



## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

البنوك بإنشاء سند مالي دخله المستقبلي من هذه القروض وبيعه للصناديق الاستثمارية بسعر منخفض وبدورها هذه الصناديق قامت ببيع هذه السندات وهكذا دواليك، خاصة بعد أن قامت هيئات تقسيم المخاطر بتقييم هذه السندات كسندات مضمونة وهذا يجد ذاته ضمانا فتحت شهية البنوك والصناديق العالمية للاستثمار فيها والتأمين على هذه القروض والاستثمارات.

وتشعبت السوق العقارية وقل الطلب على العقارات مع بداية عام 2006 فارتفعت أسعار الفائدة إلى مستوى 5,25% وعجز فيما بعد الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة عن دفع الأقساط المستحقة عليهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة. فأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية، ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة من عدم السداد، انخفضت قيمة أسهمها في البورصة، وأعلنت عدة شركات عقارية إفلاسها أو عرضت للبيع وبلغت حوالي 70 شركة، فأعلنت "شركة كونت ريفانيناشال" أن مصاعب سوق الرهن العقاري أصبحت تهدد أرباحها ووضعها المالي جديا، كما أعلنت شركة "هوم مور تجيج انفستمنت" إفلاسها وانخفضت الإيرادات الربع سنوية لشركة "تول برودرز" العقارية وأعلنت شركة "هوم ديبو" العاملة في المجال العقاري توقع تراجع أرباحها أيضا بسبب تراجع سوق العقارات السكنية.<sup>(1)</sup>

هذا وسيطر على أذهان المستثمرين حالة من الفزع والهلع فقاموا بسحب ودائعهم من البنوك، مما انعكس سلبا على قيمة موجودات هذه البنوك وأصبحت الأسواق المالية بالشلل التام.

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلن في سبيل الحد من آثار هذه الأزمة، إلا أنها انتشرت لتطال بقية أسواق المال في العالم، على غرار الأسواق الآسيوية كتايلندا وماليزيا وهونج كونج وأندونيسيا وكوريا الجنوبية، بينما كان تراجع سوق الصين أقل حيث أعلنت بنوكها أنها لم تكن تملك استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري، وكذلك بالنسبة للأسواق الأوروبية حيث انخفضت مؤشرات "فانيناشال تايمز" البريطاني و"داكس" الألماني و"كاك" الفرنسي و"ميتل" الإيطالي و"توبكس" الأوسع نطاقا والذي سجل أدنى نقطة في نوفمبر 2006.<sup>(2)</sup>

(1) لبل فطيمة، مرجع سابق، ص. 24.

(2) بوهزة محمد، رزوقي رفيق، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، المنتدى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص. 5.



## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

ثانيا - أسباب الأزمة المالية العالمية 2008:

يشير الباحثون والمختصون إلى أن هناك أسبابا متعددة أدت إلى وقوع الأزمة المالية العالمية وسنقوم بتقسيمها إلى أسباب وفقا للاقتصاد العالمي وأسباب وفقا للاقتصاد الإسلامي:

### 1- أسباب الأزمة المالية العالمية وفقا للاقتصاد العالمي:

هناك العديد من العوامل التي اجتمعت وساهمت في تحول أزمة سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة مالية عالمية والتي كشفت عن النقص المتواجد في بنية النظام المالي العالمي نذكر منها مايلي:

#### أ- التضخم الناتج عن النظام الرأسمالي:

وهو التضخم الذي حدث بسبب التطورات الرأسمالية العالمية، وتأثير العوالة الخاصة بالليبرالية بشكل عام والعوالة المالية بشكل خاص. (1)

#### ب- الاحتيال في منع القروض العقارية:

تعتبر القروض من الأسباب الرئيسية للأزمة الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب الاحتيال الخاص بالمصارف التجارية المتخصصة بالقروض العقارية، مما أدى إلى استغلال سماسرة العقارات لانخفاض معدل الفائدة، وتشجيع الأفراد الذين لا يمتلكون أية مقومات ائتمانية للاقتراض لشراء العقارات.

(1) محمد الميداني، الأزمة المالية العالمية: أسبابها وتداعياتها، ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، 2009، ص. 3

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

### ج- ابتعاد القطاع المالي عن القطاع الحقيقي: (\*)

إن جوهر الأزمات المالية ومنها أزمة الرهن العقاري 2008، هي الفجوة الكبيرة بين الناتج الإجمالي للقطاع الحقيقي و القطاع المالي الذي من المفترض أن يكون انعكاسا لهذا الناتج أو قريبا منه و لكن ما يلاحظ على القطاع المالي هو ابتعاده بصورة كبيرة عن القطاع الحقيقي الذي يعتبر المرجع الأساسي للقطاع المالي، مما يولد فجوة مخاطرة كبيرة فيما إذا تعثر القطاع المالي أو أصابته أزمة ما.

### د- نمو الفوائض المالية في العالم:

نتيجة عدة عوامل أهمها زيادة غير مسبوقه في أسعار النفط، وتحقيق بعض بلدان العالم لمعدلات نمو كبيرة أدى إلى زيادة في الإيداعات في المصارف العالمية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية عززت بعض الظروف السياسية اتخاذ قرارات باتجاه خفض الفوائد على الإقراض، وهذه الأمور مجتمعة أدت إلى توفر ما يمكن تسميته ب "المال السهل"، هذا المال ذهب كتلة كبيرة منه تجاه القروض العقارية مما أدى إلى نشوء طفرة في القطاع السكني و ارتفاع أسعار العقارات. (1)

### هـ- توريق الديون العقارية:

وذلك بقيام المؤسسات المالية بشراء سندات مالية بضمان الديون العقارية، وتسويقها عن طريق الأسواق المالية العالمية، أي تداول القروض العقارية في الأسواق دون رقابة ودون ضوابط مما ولد زيادة في عمليات بيع الديون الرديئة ودفع إلى انخفاض قيمة هذه السندات المغطاة بأصول عقارية داخل السوق

(\*) الاقتصاد الحقيقي (العيني): وهو ما يتعلق بالأصول العينية، فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريقة مباشرة (السلع

الاستهلاكية) أو بطريقة غير مباشرة السلع الاستثمارية

أما الاقتصاد المالي (النقدي) فهو ما يتعلق بالأصول المالية التي تمثل الثروة العينية للاقتصاد وتتناول الأصول المالية التي تمثل الملكية، والأصول المالية التي تمثل المديونية وتطورت إلى الأصول المالية المتداولة التي يتم تداولها في الأسواق المالية، للمزيد يمكن الاطلاع على:

هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص. 196.

(1) صفية أحمد أبو بكر، أزمة الرهن العقاري والأزمة المالية العالمية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ج3، ص. 370.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

الأميركية إلى أكثر من 70% من قيمتها الإسمية، وهذا الانهيار أدى بدوره إلى حدوث زعر في الأسواق المالية نتيجة لتهافت الجميع على تصفية مراكزهم فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضاً كبيراً أدى إلى شللها.<sup>(1)</sup>

### و - التوسع في القروض العقارية عالية المخاطر:

قامت المؤسسات المالية الأمريكية بعرض المزيد من القروض العقارية عالية المخاطر للمقترضين، مما أدى إلى ازدهار سوق العقارات، وتيسير شروط الإقراض، حتى وصل الأمر إلى قيام هذه المؤسسات بتقديم القروض للمقترضين والمهاجرين غير الشرعيين.<sup>(2)</sup>

وبلغت ديون الرهن العقاري 35 مليار دولار عام 1994 ثم زادت إلى 60 مليار دولار عام 1994 ثم زادت إلى 60 مليار دولار عام 1999 ثم تصاعدت إلى 600 مليار دولار عام 2006، ويلاحظ أن المقابل للمخاطر التي كان يحصل عليها المقرض من المقرض بالنسبة للرهن العقاري الأقل جودة انخفضت من 280 نقطة أساس عام 2001 إلى 130 نقطة أساس عام 2007.<sup>(3)</sup>

وتشير الدراسات إلى أن 90% من القروض كانت على أساس الدخل المعلن، الذي كانت فيه مبالغة من طرف طالبي القروض بنسبة تفوق 50% ووصلت نسبة نمو الاحتيال إلى 1411% بين عامي 1997-2005 وبذلك ارتفعت نسبة المخاطر حتى وصلت إلى نسبة 80%.<sup>(4)</sup>

### ي - انخفاض مستوى الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية:

يعد انخفاض مستوى الرقابة التي تفرضها الدولة والمتمثلة بالبنك المركزي ووزارة المالية من بين الأسباب المهمة في حدوث الأزمة المالية فضلاً عن عدم الالتزام بمقررات لجنة بازل I وبازل II وتطبيق معاييرها على هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية.

(1) محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ندوة حول: "الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية"، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، 11 أكتوبر 2008، ص.9.

(2) Viral V Acharya & Matthew Richardson, **Causes of the Financial Crisis**, ovitical Review, www.cepr.org.2009, p.p.13-17

(3) إحسان إبراهيم، الأسباب والحقيقة وراء الأزمة المالية الحالية، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، العدد 29، يوليو 2009، ص. 27.

(4) محمد حداد، الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاديات النامية (أسباب، انعكاس، حلول)، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009، ص.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

ونضيف كذلك عدم التزام المؤسسات المالية الدولية " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للبناء والتعمير بالأهداف الأساسية التي أنشأت من أجلها والمتمثلة في مراقبة وعلاج التذبذب في أسعار صرف العملات للدول الأعضاء ومساعدة هذه الدول على معالجة الاختلالات في موازين مدفوعاتها وتنمية اقتصاديات الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى التدخل غير المبرر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأخرى.

### 2- أسباب الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي:

تعمل الشريعة الإسلامية على ضبط المعاملات بين الأفراد، بما يعود بالنفع عليهم جميعا وتحرم كل التصرفات التي قد تمس العدالة الاجتماعية أو حقوق الأفراد، حماية للمجتمع من كل صور الفساد في شتى المجالات وسنقف في هذا الجزء على موقف الإسلام من المعاملات التي رجع العلماء تسببها في الأزمة المالية العالمية والتي تتمثل في:

#### أ- انتشار الربا:

والربا هو من المعاملات المالية المحرمة في الإسلام، ويشمل كافة القروض التي تمنح للأفراد أو المؤسسات بنسبة فائدة مالية.

ويدل الربا لغة على الزيادة، أما شرعا فهو الفضل الخالي عن العوض المشروط في البيع، والتعامل به محرم في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وإجماع الفقهاء.

ويستدل على تحريمه من القرآن الكريم بقول الله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: جزء من الآية 276]، أما من السنة النبوية الشريفة فقد ورد في حديث عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لعن الله آكل الربا، ومؤكله، وشاهديه، وكاتبه) ، كما أجمع المسلمون على تحريم الربا وعلى أنه من الكبائر. (1)

(1) نورة سيد أحمد مصطفى، الحلول الإسلامية لمعالجة الأزمات المالية الراهنة، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص. 16.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

ومن أسباب تحريم الربا: (1)

### أ- أسباب أخلاقية:

- يعتبر الربا من أبشع صور الجشع والشره والاستغلال لأن المرابي يستغل حاجة الفقير المحتاج، يفرض عليه ما يشاء من الفوائد دون رحمة .
- المرابي لا يبذل عملاً يستحق عليه ربحاً، فالإسلام لا يعترف بأي ربح دون بذل أي جهد.
- وفره المال مع المرابي دون عمل يدفعه إلى إنفاقه في اللهو والمجون.

### ب- أسباب اجتماعية:

- الربا يزرع الكراهية والبغضاء والأحقاد بين أفراد المجتمع، فليس آلم على النفس من أن يرى الإنسان ماله يؤكل بغير وجه حق، والضرورة وحدها هي التي ألجأته إلى الخضوع للمرابي.
- إن الربا يتضمن الإضرار بالمحتاجين من أفراد المجتمع، واستغلال حاجتهم الماسة، وزيادة أعبائهم عوض مساعدتهم والتخفيف عنهم. (2)

### ج- أسباب اقتصادية: ومنها:

- إعاقة الإنتاج بعدم استثمار المال في المشاريع الهامة.
- انتشار الفقر والبطالة والحرمان، ويتضح ذلك مما تطبقه المؤسسات الربوية التي تقوم على أساسين: الأول تكديس فائض القيمة كاحتياطي لضمان رأس المال الثابت، والثاني استخدام هذا الاحتياطي في قروض قصيرة الأجل بفائدة ربوية، وكلا الأساسين يحد من فرص العمل، وبالتالي يزيد البطالة والحاجة والفقر وهذا ما يحرمه الإسلام.
- تكديس الثروة في أيدي فئة قليلة من أفراد المجتمع (المرابين).

(1) الشيخ حسن سري، الاقتصاد الإسلامي: مبادئ وأهداف وخصائص، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 1999، ص. 160-165.

(2) فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام، حدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص. 261.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

- غلاء الأسعار وزيادة الأعباء على الشعوب: لأنه كلما ارتفعت الفوائد ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية، فالمستهلك يتحمل دفع ضريبة غير مباشرة للمرابي تتمثل في فروق الأسعار التي تتجمع في جيوب المرابين.

هذا وقد ارتبطت بؤادر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها. وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وهذه نتيجة طبيعية لأن الربا عنصر خفي محفز على التضخم. وقد نبه اقتصاديون غربيون كبار لهذا الأثر المسيء لكن جشع المؤسسات والأفراد أعمى بصيرتهم. (1).

### ب- المشتقات المالية:

ازدادت الأسواق المالية هشاشة بالتوسع في تجارة المشتقات التي لا تتعلق بالتجار ودخول أصول مالية حاضرة، لكنها تشتق من أصول مالية وهمية لا يمتلكها أي من الطرفين وقت العقد و تنطوي على وعود بالشراء أو البيع في المستقبل، وقد ساهمت هذه المشتقات المالية بشكل كبير في وقوع الأزمة المالية العالمية وزيادة شدتها، وكذا نقلها إلى الأسواق المالية العالمية، وقد اختلفت التقديرات حول القيمة الإجمالية للمشتقات المالية، حيث تشير بعض التقارير أن قيمتها في العالم أثناء انفجار فقاعة الرهن العقاري الأمريكية تجاوزت 590 تريليون دولار، أي نحو عشرة أضعاف ما ينتجه العالم كله من السلع والخدمات، وقد اتهرت المتاجرة بالمشتقات بالكامل في سبتمبر 2008 بعد أن شهدت بورصات العالم عمليات بيع للأسهم شبيهة بشكل كبير بعمليات بيع الأسهم عند اندلاع أزمة الكساد الكبير، ومن أشهر صور المشتقات في الولايات المتحدة نجد: (2)

✓ **المستقبلات:** وهي عقود معوضة مع تأجيل البديلين، مثل التعاقد على مبادلة دولار مقابل يورو في تاريخ مؤجل.

(1) سامر مظهر قطفجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، سوريا، 2008، ص. 32.

(2) بوترية وهيبة، علاقة البنوك بالبورصة والأزمات المالية - دراسة حالة أزمة الرهن العقاري 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص. 210.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

✓ الاختيارات: وهي عقود خيار يقوم فيها الطرف الراغب في الخيار بدفع رسوم معينة مقابل حق شراء أسهم أو سلع أو عملة محددة بسعر محدد في تاريخ محدد. هذا وقد حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية الذي يقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، إذ تعتبر من أشكال المقامرات المنهي عنها شرعا، وقد أكد مجمع الفقه الإسلامي بقرار رقم 7-1-65 في دورته السابعة شهر ماي 1992، عدم انطباق وصف العقد الشرعي على المشتقات المالية لانعدام شرطي التسليم والتسلم الحقيقيين وهو ما لا يوجد العقد أصلا. (1)

ج- الرهن العقاري: شكل الرهن العقاري سببا رئيسيا لقيام الأزمة المالية نتيجة ما صاحب التعامل به من تجاوزات غير مسبقة، فالرهن العقاري تعاقد يتم بين مالك العقار ومشتري وممول من مؤسسات مالية وبنوك، على أن يدفع الممول الباقي الذي يصبح قرضا في ذمة المشتري بفائدة .

وقد أهملت البنوك التحقق من السجل الائتماني للمقترضين، وتوسعت في منح القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات طرحتها للاكتتاب العام، فترتب عن كل رهن مجموعة من الديون مرتبطة ببعضها في توازن هش اهتز عند توقف المقترضين عن سداد ديونهم، خاصة بعد الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة، حيث بلغ حجم القروض نحو 1,3 تريليون دولار. (2)

فالفوائد الربوية التي حملتها الرهون العقارية والتي تحرمها الشريعة الإسلامية كانت عاملا أساسيا في حصول الأزمة. (3) وهذا فضلا عن عمليات توريق الديون أو تسديد الديون العقارية التي زادت من معدلات عدم الوفاء بالديون إذ تكون في هذه الحالة أمام تصرفات عديدة تتم على عين واحدة مما يحملها التزامات أكبر من قيمتها الحقيقية، أو يجعل العين الواحدة عرضة لرهون متعددة، وكل تلك المعاملات تخالف الضوابط الشرعية للرهن العقاري للشريعة الإسلامية.

(1) رمضان محمد أحمد الروبي، الأزمة المالية العالمية: حقانقتها وسبل الخروج منها، مع رؤية الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص. 36.

(2) مصطفى حسني مصطفى، الأزمة المالية: أسبابها وآثارها الاقتصادية وكيفية مواجهتها، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص. 8.

(3) مريم حنين، الأزمة المالية ومعالم البديل الإسلامي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009، ص. 6.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

وتشمل الضوابط الإسلامية للرهن: كل ما جاز بيعه جاز رهنه ومن ذلك العقارات، فطالما جاز بيعها جاز رهنها، والرهن هو حبس الشيء، لذلك هو أداة من أدوات توثيق الدين وقد شرع الإسلام الرهن لضمان حق الدائن لقوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: 283]. وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم به، فعن عائشة رضي الله عنها، أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاما ورهنه درعه.

وتتمثل إيجابيات الرهن في:

- من جهة الدائن: فإنه يضمن حقه من الدين من التلف.

- من جانب المدين: بتقليل خصام الدائم له وبقدرته على الوفاء إذا عجز.

لا يحق للمرتهن له أن يستفيد من الرهن وهو في حيازته، لا يحل له أن ينتفع بشيء منه بوجه من الوجوه وإن أذن له الراهن لأنه أذن له في الربا لأنه يستوفي دينه كاملا فتبقى له المنفعة فضلا - زيادة - فيكون ربا.

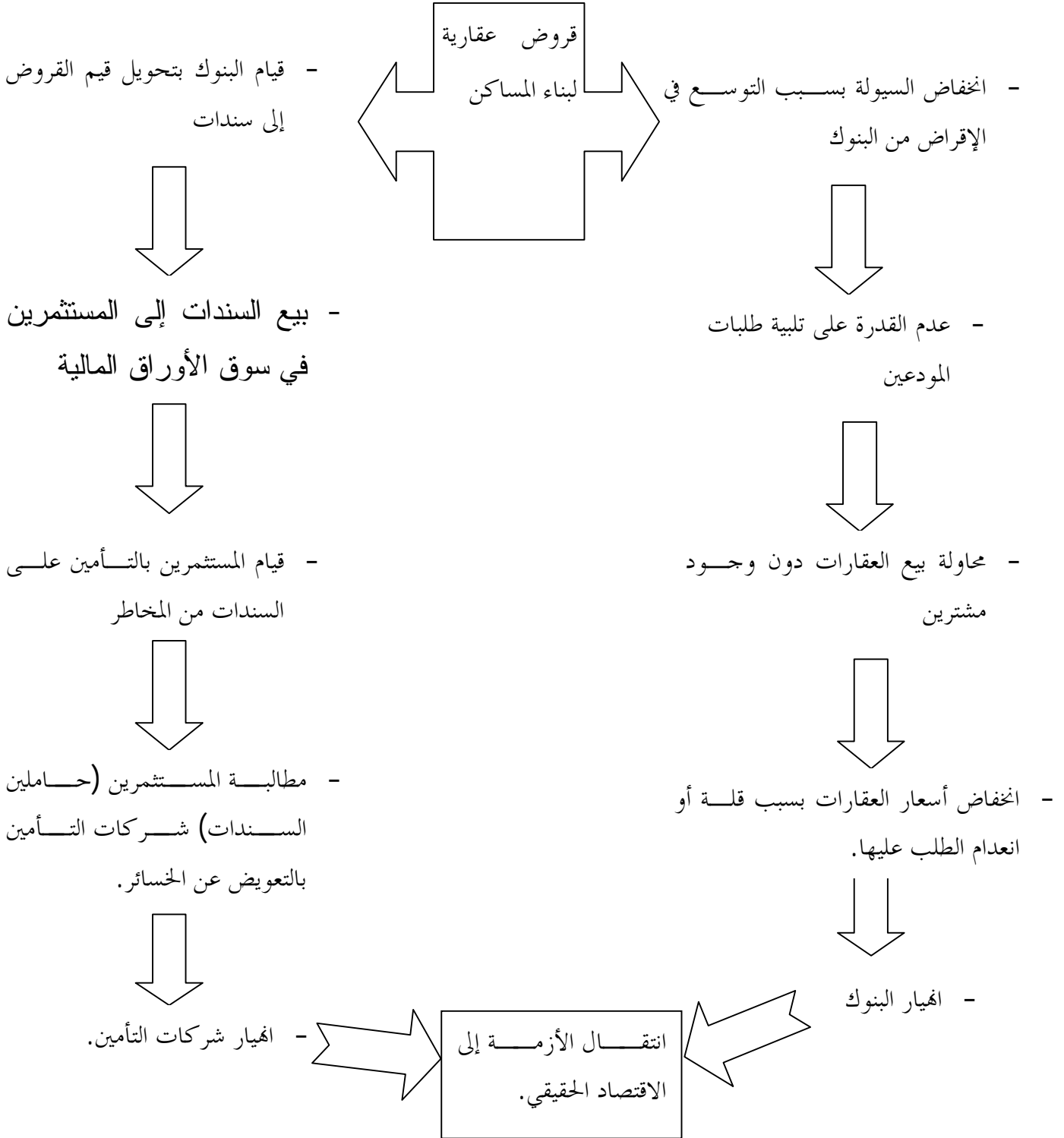
يشترط في المرهون أن يكون مالا متقوما يجوز تملكه وبيعه، وأن يبقى الرهن على ملك الراهن - المدين - مادام مرهونا، ولا يحق للدائن المرتهن أن يملك المرهون مقابل دينه، إلا إذا وافق المدين على بيعه إياه والمقاصة بين ثمنه ومقدار الدين، أما الانتفاع بالرهن فيجوز للراهن أن ينتفع بالمرهون بإذن المرتهن ولا يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن مطلقا ولو بإذن الراهن.

والشكل الموالي يوضح طبيعة الأزمة المالية العالمية انطلاقا من جذورها وأسبابها.



## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

الشكل رقم (4): طبيعة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.



المصدر: بوعشة مبارك، الأزمة المالية الجذور، أسباب والآفاق، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20، 21 أكتوبر 2009، ص. 4.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

### المطلب الثاني - مراحل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008:

تتمثل مراحل الأزمة المالية التي اندلعت في بداية 2008 بسوق الرهن العقاري الأمريكي لتتحول إلى أزمة مالية اقتصادية عالمية مع نهاية سنة 2008 وبداية سنة 2009 بالنظر لارتباط معظم اقتصاديات دول العالم بالاقتصاد الأمريكي فيمايلي: (1)

- فيفري 2007: عدم تسديد قروض الرهن العقاري الممنوحة لمدينتين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد، هذا التراكم في الولايات المتحدة بسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.
- أوت 2007: البورصات تدهورت أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تدخلت لدعم سوق السيولة.
- أكتوبر إلى ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى أعلنت انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- جانفي 2008: البنك المركزي " الاحتياطي الاتحادي الأمريكي " خفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة.
- فيفري 2008: الحكومة البريطانية أمن بنك " نورذرن روك".
- مارس 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق الإقراض.
- مارس 2008: " جي بي مورغان تشيز " أعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي " بير ستيرنز " بسعر متدني ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.
- بداية سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري فريدي ماك " و " فاني ماي " تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة مآلتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

---

(1) الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها وحلولها، المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة حنان، لبنان، مارس 2009، ص-ص. 9-11.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

- 15 سبتمبر 2008: اعترف بنك الأعمال " ليمان براذرز " بإفلاسه بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو " بنك أوف أميركا " شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت هو بنك " ميريل لينش " .
- عشرة مصارف دولية اتفقت على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.
- 16 سبتمبر 2008: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤمنان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم " أي آي جي " المهتدة بالإفلاس عن طريق منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9,79% من رأسمالها.
- 17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية واصلت تدهورها، والمصارف المركزية كثفت من العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية
- 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني " لويدي أس بي " اشترى منافسه " أتش بي أو أس " المهتد بالإفلاس.
- 19 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكي جورج بوش وجه نداء من أجل " التحرك فوراً " بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
- 20 سبتمبر 2008: ظهور بعض تفصيلات خطة الإنقاذ التي وضعتها الإدارة الأمريكية بتخصيص 700 مليار دولار لإنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة.
- 23 سبتمبر 2008: الأزمة المالية طغت على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.
- الأسواق المالية ضاعفت قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي.
- 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية " فورشي " في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة اشترى بنك " جي بي مورغان " منافسه " واسننميوتشوال " بمساعدة السلطات الفدرالية.
- 28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس، بينما أودى بإجراء تقويم " فورتسي " من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأمين بنك " براد فورد وينغلي " .

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

---

- 29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الأمريكي رفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول ستريت انهارت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها. أعلن بنك "تسيتيغزدي" الأمريكي أنه يشتري منافسه بنك "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفيدرالية.
- 1 نوفمبر 2008: مجلس الشيوخ الأمريكي أقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

المبحث الرابع - انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأهم الإجراءات المتخذة لمواجهةها:

المطلب الأول - انعكاسات الأزمة المالية العالمية:

تفاقمت تداعيات الأزمة المالية العالمية منذ شهر أوت 2007، وزادت حدتها خلال الربع الأخير من سنة 2008، وفيما يلي أبرز هذه التداعيات:

أولاً - تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي:

لقد تسببت هذه الأزمة في زيادة معاناة الاقتصاد الأمريكي ويمكن تلخيص أهم تداعياتها فيما يلي: (1)

- تفاقم عجز الميزانية والذي وصل إلى ذروته في الربع الأول من سنة 2008. بما يعادل 2,9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع حجم المديونية إلى 32 تريليون دولار أمريكي منها حوالي 9,2 تريليون دولار ديون الأفراد المتعلقة بالقروض العقارية.
- ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت 4,5% وارتفاع معدل البطالة إلى 51%، حيث وصل عدد الذين فقدوا وظائفهم منذ أزمة الرهن العقاري إلى غاية شهر ماي 2008 حوالي نصف مليون شخص.
- تراجع في تدفقات رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 50% حيث أن هذه التدفقات أصبحت كافية فقط لسد العجز في الميزان التجاري الأمريكي.
- زيادة تباطؤ معدلات النمو منذ شهر جانفي 2008.
- زيادة حصص الأجانب في رأسمال الشركات والمصانع الأمريكية، وذلك بسبب تراجع أسعار أسهمها وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، حيث بلغت قيمة هذه الزيادات حوالي 414 مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام 2008، أي بزيادة قدرها 90% مقارنة بنفس الفترة من عام 2007.

(1) ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، إلى المنتدى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم، حيث وصل الدولار إلى مستوى 100 ين ياباني وهو أدنى مستوى له منذ التسعينات، كما تجاوزت قيمة اليورو حاجز الدولار والنصف منذ صدور اليورو. ومن جهة أخرى أدت الأزمة إلى انخفاض في قيمة العقارات بمقدار 1,2 تريليون أمريكي بسبب عدم القدرة على تسديد القروض. (1)
- انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين إلى أدنى مستوى له منذ عام 1992، كما تراجع كل من مؤشر النشاط الصناعي في نيويورك ومؤشر الطلب على الاستهلاك إلى أدنى قيم لهما منذ أكتوبر 2001، وانخفاض أيضا في الطاقة الإنتاجية إلى أدنى مستوى له.
- إفلاس عدد من البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية وتأميم وشراء البعض منها وقد قدرت إجمالي الخسائر التي أصابت الاقتصاد الأمريكي حسب صندوق النقد الدولي حوالي 945 مليار دولار.

### ثانيا- تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي:

انتقلت عدوى الأزمة المالية العالمية التي مست الاقتصاد الأمريكي إلى اقتصاديات جميع دول العالم بنسب متفاوتة، وظهرت تداعياتها بوضوح خلال الربع الأخير من سنة 2008، وتمثلت أهم تداعياتها على الاقتصاد العالمي فيما يلي: (2)

- ✓ أدت هذه الأزمة إلى عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية. حيث تراجعت القيم السوقية الثمانية مؤسسات عالمية بحوالي 574 مليار دولار مما دفع الكثير من المستثمرين عدم الرغبة في تحمل المخاطر العالية.
- ✓ إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التأمين، كما بيعت أخرى بأثمان بخسة، وتم نجاة بعضها بعمليات إنقاذ ضخمة.
- ✓ حدوث تذبذب حاد على أسعار النفط، حيث ارتفعت أسعار النفط الخام إلى مستويات قياسية بلغت وفقا للمتوسط العام للأسعار الفورية 131,78 دولار للبرميل خلال شهر يوليو من عام 2008.

(1) حازم البلاوي، الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم، مقال منشور على الموقع الإلكتروني

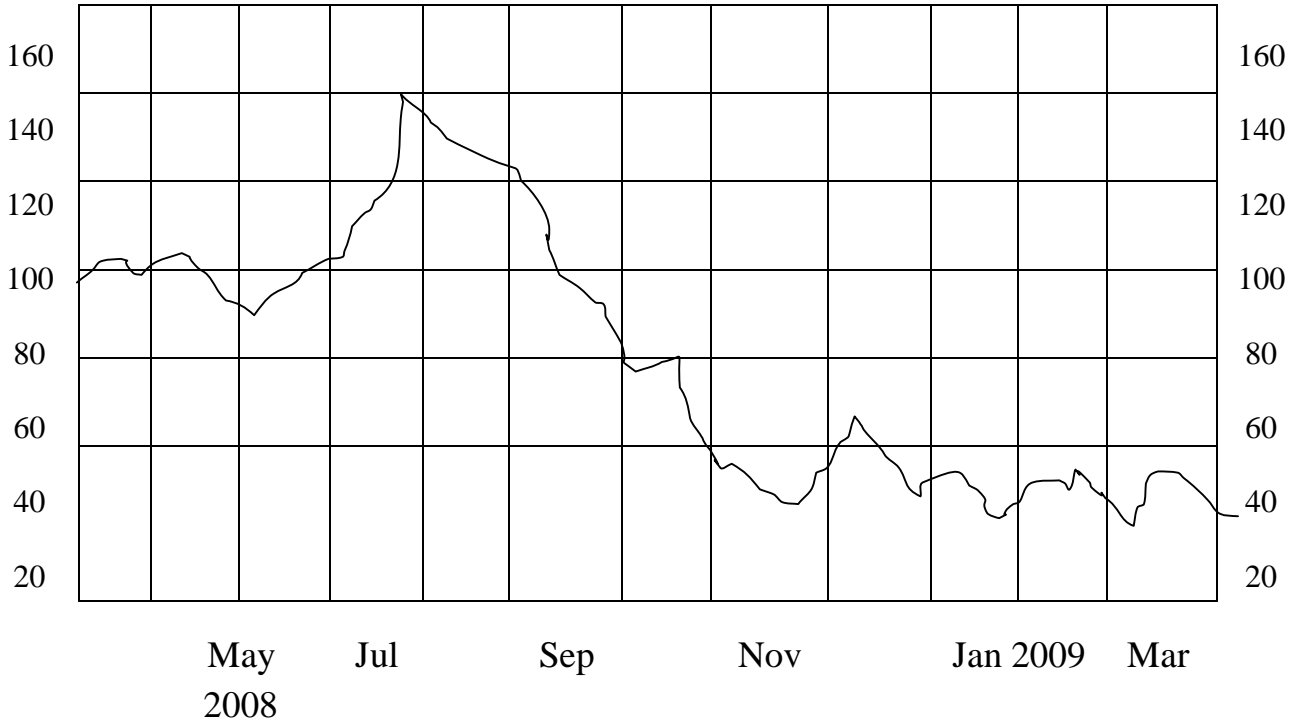
<http://today.almasyalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=180945>  
consulté le : 02/08/2017.

(2) فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية مفهومها، وأسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، المؤتمر العلمي الثالث للعلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، أبريل 2009، ص. 9.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

زيادة قدرها 76,1، 39,68، 58,52، دولار للبرميل، وبمعدل نمو بلغ 136,7%، 43,1%، 79,9% مقارنة بالمتوسط العام للأسعار الفورية خلال شهر فبراير من عام 2007، وشهر يوليو من عام 2007، وشهر فبراير من عام 2008 على التوالي، ثم انخفضت عن المستوى الذي بلغته خلال شهر يوليو من عام 2008. بمعدل شهري بلغ في المتوسط 11,71% شهريا لتصل إلى 39,19 دولار للبرميل خلال شهر ديسمبر 2008،<sup>(1)</sup> وهذا ما يظهر جليا من خلال الشكل الموالي الذي يبين مختلف هذه التذبذبات التي طرأت على أسعار النفط خلال الفترات التي مرت بها الأزمة المالية العالمية.

### الشكل (5): الهبوط الحاد لأسعار النفط حتى مارس 2009.



المصدر: الطيب فراج، سعيد كرومي، أخلاقيات الأعمال بين إفرازات الأزمة المالية العالمية والتنمية، ملتقى دولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، يومي: 28-29 أبريل 2010، ص.10.

✓ انخفاض معدلات النمو في الدول الصناعية من 1,4% سنة 2008 إلى 0,3% للسداسي الأول من سنة 2009، وصاحب هذا الانخفاض ارتفاع في معدلات البطالة من 5,4% عام 2007 إلى 5,8 عام

(1) حياة بلعيد، الأزمة المالية واقع يهدد التنمية في الدول النامية، ملتقى دولي حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية، جامعة بشار، يومي: 28-29 أبريل 2010، ص.12.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

2008، كما أدى في نفس الوقت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض مستويات الاستهلاك وبالتالي انخفاض معدل نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات ليبلغ 3,3% عام 2008 مقابل 7,2% عام 2007، ومن جانب آخر تواصلت وتعمقت حالة الكساد في منطقة اليورو في عام 2009، واقترب الناتج المحلي الإجمالي من - 1,5%، وانخفض فيها مؤشر أسعار المستهلكين ليصل إلى 1%، وتم إقرار المزيد من التخفيضات من سعر الفائدة، وتواصل تسريح الشركات لأعداد كبيرة من العمال، كما تواصل انخفاض معدل الطلب والاستهلاك بشكل كبير. وبصفة عامة زاد انتشار الآثار السلبية للأزمة المالية في عام 2009، حيث أضافت البطالة 25 مليون عاطل جديد وبلغ العاطل في العالم 210 مليون عاطل، كما تم تراجع السياحة العالمية، وكذلك تراجع التجارة العالمية في حجمها بنسبة 21%، وانخفضت الاستثمارات العالمية بنسبة 36% للمرة الأولى منذ ثلاث عقود.

### ثالثاً - تداعيات الأزمة المالية العالمية على الدول النامية:

حدوث انكماش كبير لصادرات دول العالم الثالث، والتي تعتمد معظمها على الدول الرأسمالية الكبرى خلال العقدين الماضيين بنت حكومات غالبية الدول النامية السياسات الاقتصادية المعروفة باسم الليبرالية الجديدة، بهدف ربط اقتصاد لها بالمراكز الرأسمالية الكبرى، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية والإنتاج التصديري وتحرير السوق عن طريق الخصخصة وتحرير أسواق السلع والخدمات والعقارات وتقليص دور الدولة في الاقتصاد بشكل عام، ونتج عن ذلك عملية نهب منظمة لحقوق ومكتسبات الأغلبية من السكان، من العمال والفلاحين الفقراء، لصالح كبار المستثمرين المحليين والشركات متعددة الجنسيات. كما انجر عن تلك السياسات إدماج اقتصاد غالبية الدول النامية في المنظومة المالية والاقتصادية العالمية. وهذا ما أدى إلى تعرضها بشكل دائم إلى مخلفات تقلبات وأزمات وفوضى تلك المنظومة.

وبدأت آثار الأزمة المالية العالمية بالفعل على اقتصاديات الدول النامية حتى أقواها، وهي الصين، فهربت رؤوس الأموال الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات، من الأسواق الناشئة، وازدادت مؤشرات انهيار البورصات فحتى شنغهاي الصينية فقدت أكثر من 50% من قيمتها في الشهور الثمانية الأولى من عام 2007، وتم سحب ما يقارب 80 مليار دولار من الأسواق الناشئة بين يونيو وسبتمبر من عام 2008، هذا



## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

بالإضافة إلى حدوث انكماش كبير لصادرات دول العالم الثالث، والتي تعتمد معظمها على الدول الرأسمالية الكبرى. (1)

وقد اختلفت آثار الأزمة المالية العالمية على الدول النامية حسب درجة الارتباط المالي والاقتصادي لكل دولة مع الاقتصاد العالمي ومن بين هذه التأثيرات: (2)

**1- التراجع في أسعار المواد الأولية:** حيث أدى تراجع الطلب العالمي على الطاقة والمحروقات بشكل حاد والنتائج عن انكماش النشاط الاقتصادي إلى انخفاض أسعار الكثير من البضائع المصدرة بعدما سجلت ارتفاعا كبيرا ساهم في تحقيق معدلات نمو جيدة في الدول النامية المصدرة لها، إلا أن هذه الأسعار بدأت في التراجع خلال النصف الثاني من عام 2008 كأسعار البترول وأسعار الغز الطبيعي.

**2- انخفاض مستويات الاستثمارات الأجنبية الواحدة:** أثرت الأزمة المالية العالمية على حجم رأس المال الدولي في الدول النامية فالمستثمرون قاموا بسحب استثماراتهم من هذه الدول لأنهم يعتبرون أن الاستثمار فيها أكثر مخاطرة من الاستثمار في الدول المتقدمة، كما أن التراجع في معدل النمو الذي بدأ في 2008 أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو العالمي في 2008 من قدرة أسواق الدول المتقدمة على جذب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها إلى باقي دول العالم مما قلل من الجمالي العالمي من تدفقات الاستثمار المباشر، كما أن التراجع الحاد في أسعار المواد الأولية كالنفط والغاز أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لهذا القطاع في الدول النفطية.

**3- انخفاض تحويلات الأيدي العاملة المهاجرة:** نتيجة الانكماش الاقتصادي وتقلص فرص العمل، وانخفاض مستويات الأجور، خاصة العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

**4- تدني مستوى المساعدات الخارجية:** وذلك نتيجة التقشف في ميزانيات الدول المانحة للمساعدات والمنح، كما أدت هذه الأزمة إلى تعميق الفقر في العالم، نتيجة حرمان الدول النامية الفقيرة من جهود ومساعدات المؤسسات المالية.

(1) سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية: الزلزال والتوابع، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، الطبعة الأولى 2008، ص. 9-10.

(2) كريمة حاجي، الأزمة المالية العالمية الحالية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب

إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، يومي: 28-29 أبريل 2010، ص. 9-10.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

5- التراجع في الطلب السياحي: حيث شهدت السياحة تراجع حاد منذ سبتمبر 2008، مما أثر سلباً على عوائد وإيرادات العملة الصعبة في الدول النامية

أما بالنسبة للدول البترولية فهي تعتبر أقل تأثراً بالأزمة المالية 2008. بما تتمتع به من فوائض نقدية، وللدور الذي يلعبه النفط والغاز في التجارة الدولية، إلا أنه تم رصد بعض الآثار السلبية في المدى الطويل، وتتمثل أهم التحديات في انخفاض الطلب على النفط نتيجة الكساد العالمي، وتراجع الجهاز الإنتاجي في الدول المستوردة ما انعكس سلباً على أسعار المحروقات في السوق الدولية.

### المطلب الثاني - أهم الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية العالمية 2008

#### أولاً - خطة الإنقاذ الأمريكية:

استدعت الأزمة المالية العالمية اتخاذ مجموعة من التدابير في الولايات المتحدة الأمريكية أهمها اعتماد خطة الإنقاذ المؤسسات المالية والبنوك المتعثرة، عرفت باسم " خطة الإنقاذ المالي " والتي قدرت بمبلغ 700 مليار دولار، وتعد أكبر تدخل حكومي منذ الكساد الكبير وقد أعلنت الحكومة الأمريكية إنها ابتغت من وراء خطة الإنقاذ المالي عدة أهداف أهمها: (1)

- 1- إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية بشراء وزارة الخزانة لأوراقها المالية التي تستند إلى قروض عقارية ذات أصول عالية المخاطر.
- 2- إمداد بنك الاحتياطي الفيدرالي بالسيولة اللازمة له لأداء مهامه في إنقاذ البنوك لتجنب انكماش مدمر في النشاط الائتماني.
- 3- طمأنة المودعين على ودائعهم لدى البنوك التجارية لمنعهم من سحب مدخراتهم بسبب الذعر المالي المصاحب للأزمة - وانخفاض على السيولة المناسبة لأداء وظائفها.

(1) كمال بن موسى، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23-24 فيفري 2011، ص. 27

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

---

ثانيا- تدابير الدول الصناعية: سارت معظم الدول الصناعية على نهج الولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ خطط إنقاذ وطنية يمكن إجمالها بصفة عامة في النقاط التالية: (1)

- 1- منع إفلاس المصارف الكبرى.
  - 2- مواصلة العمل لاستقرار الأسواق المالية.
  - 3- إعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي العالمي.
  - 4- تحريك القروض والأسواق النقدية لتمكين المؤسسات المالية من الحصول على السيولة والرأسمالية .
  - 5- تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبب الأزمة المالية العالمية.
- والجدول الموالي يوضح أهم التدابير المتخذة لاحتواء الأزمة من قبل الدول الصناعية.

---

(1) محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية: قديمها وحديثها أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2009، ص. 64.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

### جدول رقم (5): التدابير المعتمدة لاحتواء الأزمة لبعض الدول الصناعية

البلد	التدابير
بريطانيا	- خطة لضخ مليارات الجنيهات الاسترلينية لإنقاذ البنوك البريطانية تشمل منح ما يقارب 250 مليار جنيهه (نحو 450 مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد. وتوفر خطة الإنقاذ البريطانية خمسين مليار جنيهه (86 مليار دولار) من أموال دافعي الضرائب لضخها في بنوكها. - عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل.
فرنسا	- خطة إنقاذ تصل قيمتها إلى 549 مليار دولار تشمل ضخ رأس مال قيمته مليارات الدولارات في بنوكها وضمادات للإقراض بين البنوك.
ألمانيا	- ضمان جميع حسابات التوفير في البنوك الألمانية - إقرار خطة إنقاذ تضمنت تخصيص 80 مليار أورو كسيولة مالية و400 مليار أورو كضمانات للقروض، وستبقى ضمانات القروض سارية المفعول حتى نهاية ديسمبر 2009.
اسبانيا	- تخفيض نحو 100 مليار أورو كضمان للقروض بين البنوك
إيطاليا	- ضمان الحكومة بإنفاق ما هو ضروري لمساعدة بنوكها وضمن استقرار النظام المالي، قدرت خطة الإنقاذ بـ 100 مليار أورو.
البرتغال	- تخصيص 20 مليار أورو كضمان للقروض ما بين البنوك

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على : - محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سابق، ص ص. 64-65.

### ثالثا - دور صندوق النقد الدولي في الوقاية من الأزمات المالية:

صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات الدولية، أنشئ بمقتضى اتفاقية بريتونوودز في يوليو 1944، وبدأ نشاطه في مدينة واشنطن في مارس 1947 كان هدفه في البداية هو التعاون النقدي بين دول أوروبا الغربية لتحقيق استقرار أسعار صرف عملاتها من أجل زيادة حجم التبادل التجاري بينها ومساعدة الدول الأوروبية

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

الأخرى التي خربتها الحرب العالمية الثانية على إصلاح موازين مدفوعاتها، وبعدها اتسعت دائرة نشاط الصندوق لتضم أغلب دول العالم.

وبعد انتشار العولمة المالية في ظل نظام التعويم، أدت إلى انفجار الكثير من الأزمات المالية التي حيرت الاقتصاديات ودفعتها إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي للحصول على الدعم المالي والاستشارة الفنية لتدعيم أنظمتها المالية وضمان سلامتها من الصدمات الخارجية، وكل هذا عزز دور الصندوق بإعداد برامج لتخطي الأزمات ومحاولة التنبؤ بما قبل حدوثها.

### 1- نظام الإنذار المبكر:

وهو النظام الذي يطلق إشارات تحذير مسبقة باحتمال قرب وقوع أزمة وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية تعرف بالمؤشرات المالية القائدة حيث يقوم منهج الإشارات على أساس تحديد مجموعة من المؤشرات أو المتغيرات الاقتصادية ومقارنة سلوكها خلال الفترات العادية التي يسودها الهدوء، وتشمل هذه المتغيرات نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي، الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للاتجاه السائد والعجز في الحساب التجاري للمعاملات الخارجية، وكلما ارتفعت قيمة كل متغير من هذه المتغيرات، ازداد احتمال حدوث أزمة العملة.<sup>(1)</sup>

وقد نجح هذا النظام في التنبؤ ببعض الأزمات المالية التي حدثت فعلا، كما أنه أعطى مؤشرات بحدوث أزمات ولكنها لم تحدث، وعموما فإن هذا النظام بالرغم من نجاحه في إعطاء إشارات حول بعض الأزمات المالية إلا أنه في حاجة إلى مزيد من التطوير لإعطاء نتائج أدق بفترات كافية لتصحيح الخلل.

### 2- خطة صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008:

منذ ظهور بؤابر الأزمة والصندوق يسعى لإحداث جملة من الإصلاحات الإدارية بإصلاح هيكله وآليات عمله وأدواته التمويلية لتكييفها مع متطلبات السيولة العالمية ودعمه لخطة الإنقاذ المالي التي اعتمدها الكثير من الدول.

(1) عمري سامي، عمري ريم، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية الراهنة وتأثيراتها على دول شمال إفريقيا، جامعة تبسة، 19-20 جوان 2013، ص. 13.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

ومن أهم الإجراءات التي اتخذها الصندوق لحل الأزمة مايلي: (1)

أ- إصلاح نظام الإقراض وزيادة حجمه: اعتبر صندوق النقد الدولي أن توفير السيولة الكافية للدول الأعضاء لتجاوز آثار ومخلفات الأزمة العالمية ومساعدتها على استعادة معدلات نمو قابلة للاستمرار خاصة في ظل التوقعات بحدوث انكماش في الاقتصاد العالمي وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي بنسبة تتراوح ما بين 0,5% و1% سنة 2009 يتطلب تعزيز طاقته الاقتراضية وإقرار عملية إصلاح شاملة لآلية إقراض موارده تقوم على زيادة حجم القروض وترشيد شروط صحتها واستحداث أدوات إقراض مسيرة لصالح الدول النامية منخفضة الدخل.

ب- إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة: وذلك بموافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 13 أوت 2009 على تخصيص وحدات سحب خاصة بقيمة 250 مليار دولار لتوفير السيولة عن طريق تكملة احتياطات النقد الأجنبي المودعة لدى الدول الأعضاء في الصندوق حيث حصلت الدول النامية على ما يعادل 100 مليار دولار منها أكثر من 18 مليار دولار للدول منخفضة الدخل ابتداء من 28 أوت 2009 بعد أن حظي القرار بمصادقة الأغلبية 85% من الأصوات.

ج- إصلاح نظام الحصص والأصوات في الصندوق: اقترح صندوق النقد الدولي صيغة جديدة لنظام الحصص تضمنت أربع متغيرات هي:

✓ إجمالي الناتج المحلي (مزيج إجمالي الناتج المحلي حسب أسعار الصرف السائدة في السوق بنسبة 60%).

✓ إجمالي الناتج المحلي حسب أسعار تعادل القوى الشرائية.

✓ الانفتاح.

✓ الاحتياطات وتبلغ أوزانها على الترتيب 50%، 30%، 15%، 5%، وتضمنت صيغة الإصلاح

لنظام الحصص والأصوات العناصر التالية:

• زيادة شفافية نظام الحصص بتبسيط إجراءات حساب الحصص.

• اعتماد جولة ثانية من الزيادات المخصصة في الحصص.

(1) لبل فطيمة، مرجع سابق، ص. 33.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

- مراجعة نظام الحصص والأنصبة التصويتية كل خمس سنوات لضمان استمرار تناسق الحصص والقوة التصويتية لكل بلد مع التطورات الاقتصادية الحاصلة.
- تعزيز صوت البلدان منخفضة الدخل.

د-إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية: اعتبر صندوق النقد الدولي أن معالجة الأزمة وتفادي مسيبتها مستقبلا تقتضي توسيع التنظيم المالي ليشمل المؤسسات والأسواق النظامية التي لم تكن خاضعة لرقابة الهيئات التنظيمية والتوسع في آليات الإفصاح بتوفير المعلومات الكافية للأجهزة الرقابية وتكثيف الإجراءات التنظيمية والرقابة الوظيفية.

### رابعاً - الرؤية الإسلامية لمواجهة الأزمة المالية العالمية:

ساهمت الأزمة المالية العالمية في ظهور هجوم شرس على الليبرالية الجديدة من قبل عدد كبير من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين من مختلف الاتجاهات في الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الرأسمالية الأخرى، حيث أجمعوا على أن تطبيق مبادئ الليبرالية المتمثلة في الحرية المفرطة دون رقابة وضوابط مع تحجيم سلطة الدولة الاقتصادية خلال العقود الثلاثة الماضية هو المسؤول عن اندلاع الأزمة المالية العالمية، والأوضاع المتأزمة التي وصل إليها الاقتصاد العالمي برمته.<sup>(1)</sup> هذا من جهة ومن جهة ثانية أثبت القطاع المالي الإسلامي نجاحه في امتصاص الانعكاسات السلبية المباشرة للأزمة المالية العالمية، حيث أظهرت المصارف الإسلامية تحقيق أرباح مع توفر سيولة وصلت إلى حد التخمة في البعض منها، وتجنبت مشاكل الديون المتعثرة التي عانت منها الأسواق التقليدية، وهو ما أضفى على المصارف الإسلامية المزيد من الاهتمام والقبول الواسع إقليمياً وعالمياً، وجعل الكثير من خبراء الاقتصاد الغربيين يتوجهون بالتفكير إليها وإلى أساليبها المصرفية، علماً بترجحهم من الأزمة الخائفة ومن تداعياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

فالمصارف الإسلامية أصبحت حقيقة واقعة ليس فقط في حياة الأمة الإسلامية إنما في جميع بقاع العالم، بل أصبحت واقعا ملموسا فعلا تجاوز إطار التواجد إلى آفاق التفاعل وإلى أقطار الابتكار والتعامل بإيجابية مع مشكلات العصر خاصة الأزمة المالية العالمية التي منحت الصيرفة الإسلامية فرصة ذهبية لتقدم للعالم نموذج

(1) سميج مسعود، الأزمة المالية العالمية (نهاية الليبرالية المتوحشة)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص. 756-79.

## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

أعمالها بديلا عن الصيرفة التقليدية، فالمصارف الإسلامية قدمت التشخيص المناسب للأزمة في ضوء أسسها ومبادئها وضوابطها الإسلامية وقد تركزت المعالجة الإسلامية للأزمة المالية العالمية في ثلاث عناصر هي: (1)

### 1- المعالجة الأخلاقية:

التي تتضمن السلوك المتزن في عمليات الاستثمار وعدم تجاوز القيم العقائدية والشرعية التي يؤمن بها المسلم ويلتزم بأحكامها وقواعدها، بما يحقق التوازن بين المصلحة الاجتماعية والخاصة.

### 2- المعالجة الرقابية:

التي تضمن عدم انحراف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية عن القواعد الشرعية وبما يحقق رعاية الدولة لمجمل تلك الأنشطة توجيهها وتنظيمها وتخطيطها وإدارة إن لزم الأمر في حالات خاصة محددة، ليس باعتبارها الدولة الحارسة، وإنما باعتبارها دولة عليها مسؤوليات اقتصادية ومن هذه المسؤوليات توجيه أو تخطيط الاستثمار.

### 3- المعالجة الفنية والمصرفية:

التي تحدد أطر وصيغ التمويل والاستثمار بما لا يخرج عن دائرة الحلال والحرام من جهة ولا يوقع الضرر على الآخرين.

وأعتقد أن التمويل المصرفي الإسلامي بضوابطه التي يستمدّها من الاقتصاد الإسلامي يحقق هذه المعالجة وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصول الموالية.

(1) عبد الستار إبراهيم الهيبي، المعالجة الإسلامية للأزمة الاقتصادية العالمية، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة البحرين، 2009، ص. 42.



## الفصل الأول: عموميات حول الأزمات المالية العالمية

### خلاصة الفصل:

- ✓ الأزمة المالية هي اضطراب حاد و مفاجئ وهي حالة من عدم الاستقرار التي تمس المصارف، العملات، أسواق المال أو عملية تسديد الديون.
- ✓ عرف العالم منذ القرن التاسع عشر أزمات مالية متعددة، متفاوتة الشدة والخطورة، لذلك حاول الكثير من المفكرين على مر التاريخ وضع نظريات لتفسيرها من خلال نماذج يتم بناؤها إما لبلد واحد أو لعينة من البلدان الصناعية. من أهم هذه الأزمات في الدول المتقدمة، أزمة الكساد العظيم 1929، أزمة الاثنين الأسود 1987 وأزمة أكتوبر 1989، وفي الدول الناشئة الأزمة المكسيكية 1994، أزمة جنوب شرق آسيا (1997-1998)، الأزمة الروسية 1998، الأزمة البرازيلية (1998-1999).
- ✓ أما بالنسبة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008، فقد كانت الثغرات المتواجدة بالنظام المالي الأمريكي السبب الرئيسي فيها، وعمليات التوريق وراء انتشارها وعالميتها، حيث انتقلت عدواها وألقت بضلالها على جميع اقتصاديات العالم.
- ✓ من بين آثار الأزمة المالية العالمية تضرر القطاع المصرفي العالمي، فهي تعتبر من أخطر الأزمات وأشدّها وقد أدت إلى خسائر ضخمة وإلى إفلاس العديد من المصارف وتراجعت بموجبها معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم.
- ✓ تمثلت أهم الإجراءات المتخذة لمجابهتها في دعم المؤسسات المالية بضخ السيولة من طرف الحكومات إضافة إلى الدعوة لضبط الرقابة على مختلف العمليات المالية، وتطبيق نظام الإنذار المبكر الذي جاء به صندوق النقد الدولي والذي أثبت فشله في التنبؤ الفعال وإدارة الأزمات وحصر مؤشراتهما.
- ✓ مثل الاقتصاد الإسلامي بمبادئه وضوابطه الملاذ الآمن لتفادي الآثار الوخيمة للأزمة المالية العالمية. وبذلك توجهت الأنظار إلى النظام المصرفي الإسلامي الذي يرى أن التعامل بالربا والمقامرات وفصل القطاع المالي عن القطاع الحقيقي من الأسباب الرئيسية للأزمات، فقد أثبتت المصارف الإسلامية صمودها في مواجهة أزمة السيولة، وزيادة رؤوس أموالها في وقت توالى فيه ضربات الأزمة المالية العالمية على المصارف التقليدية.

# الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

### تمهيد:

بعد الحرب العالمية الثانية حصلت العديد من الدول الإسلامية على استقلالها ، وصاحب ذلك تطور في الفكر الاقتصادي الإسلامي، حيث أعيد النظر في الهياكل النقدية و المالية في الدول الإسلامية ليتم إلغاء نظام الفوائد، ويحل محله مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وهو المبدأ الذي جاءت المصارف الإسلامية لتكرسه عن طريق ممارستها لمختلف العمليات و الخدمات المصرفية.

ويعتبر موضوع المصارف الإسلامية من الموضوعات الحديثة التي تتسم بالتقدم السريع و الشمول في التطبيق والتطور في الأدوات، وقد برزت أهميتها المتزايدة دوليا و عالميا كرد فعل و دفاع عن الهوية الإسلامية في مواجهة العولمة والانفتاح والتحرر وما صاحبها من أزمات عميقة.

هذا وبعد تعرضنا في الفصل السابق لأهم الأزمات المالية التي تعرض لها النظام الرأسمالي خاصة الأزمة المالية العالمية الأخيرة وتفسيراتها، بما في ذلك التفسير من منظور إسلامي، سنتناول في هذا الفصل طرح البديل الإسلامي في الوقاية من هذه الأزمات والمتمثل في المصارف الإسلامية. وقد تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية
- ✓ المبحث الثاني: أدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية و أهم خدماتها المصرفية
- ✓ المبحث الثالث: مصادر الأموال و استخدامها في المصارف الإسلامية
- ✓ المبحث الرابع: مقارنة بين النموذجين المصرفيين الإسلامي والتقليدي

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

### المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية

#### المطلب الأول: مفهوم المصرف الإسلامي:

- المصرف لغة: ردّ الشيء عن وجهه، ونقله، أو هو الزيادة، وفي الاقتصاد مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية. (1)

والمصرف في الشرع: بيع النقد بالنقد جنساً بجنس، أو جنساً بغير جنس أو هو بيع الأثمان بعضها ببعض. (2)

ولما كانت أكثر المعاملات التجارية والمالية تتم عن طريق مبادلة الأثمان والنقود بعضها ببعض، أي عن طريق الصرف، سُمّي ذلك المكان بـ (المصرف).

ومع أهمية المصرف فإن بعض الباحثين يشير إلى عدم وجود تعريف موحد له، لكن كلها تتفق على أن المصرف الإسلامي يعمل بمبادئ تتوافق مع قوانين وتعاليم الشريعة الإسلامية ويوجد أكثر من تعريف للبنك أو المصرف الإسلامي نذكر بعضها فيما يلي:

- يعرف المصرف الإسلامي على أنه: مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو عطاءً فالمصرف الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم مع ضمان ردّ الأصل لهم عند الطلب وحينما يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقتض ولا يداين أحداً مع اشتراط (الفائدة) وإنما يقوم بتمويل للنشاط على أساس المشاركة فيما يتحقق من ربح فإذا تحققت خسارة فإنه يتحملها مع أصحاب النشاط الذين قام بتمويلهم. (3)

- ويعرّف أيضاً على أنه مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في مجالات مختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المالية، والمساعدة في تحقيق التنمية

(1) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، مادة صرف، دار صادر للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1956 .

(2) حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، عبد الحميد أبو صقري، إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2012، ص.3.

(3) عبد الرحمن يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص. ص. 259-260.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال، بهدف المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية.<sup>(1)</sup>

- وهناك من يعرفه على أنه مؤسسة مالية تقدم خدمات مالية وتقوم بتجميع الأموال واستثمارها، تهدف لتحقيق العدالة في توزيع الثروة من خلال تجنب التعامل بالفائدة الربوية ومنع أي معاملة تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية،<sup>(2)</sup> حيث تضمن استثمار الأموال في مشاريع ناجحة مع مقترضين موثوق بهم، مع العمل بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة حسب طبيعة صيغة العقد والمعاملة المالية التي يتم في إطارها المشروع.<sup>(3)</sup>

وبناء على ما تقدم يمكن تعريف المصارف الإسلامية على أنها مؤسسات مالية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تقوم بتجميع الموارد وتوظيفها وفق الصيغ الملائمة لطبيعتها، وتقديم كافة الخدمات المصرفية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق التنمية والاستقرار في المجتمع.

### المطلب الثاني - نشأة المصارف الإسلامية وتطورها:

#### أولاً - نشأة المصارف الإسلامية.:

ترجع جذور الدعوة إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات إلى المهادي المصطفى صلى الله عليه وسلم، الذي بين في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة تصور الإسلام للمال ووظائفه وأحكامه ومقاصد الشريعة فيه، وطبق ذلك في عهده المبارك، فاستقامت أحكام المعاملات، وحرّم أكل أموال الناس بالباطل، وضبطت عمليات الصرف، وحرّم الربا وحرّم الغش والغرر والاحتكار، والغبن، ... وكل ما من شأنه إيقاع الظلم والضرر سواءً للفرد أو للمجتمع.

من الصعب تحديد نقطة زمنية لانطلاق نشاط المصارف الإسلامية، فقد مرت بعدة مراحل وعدة أشكال قبل أن تظهر في صورتها الحالية التي تميزها عن بقية مؤسسات التمويل، وقد كانت هناك عدة معاملات

(1) محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط1، 2005، ص. 96.

(2) Mohamed Yahia. Ali- AL-Yahia, **The performance of Jordanian Islamic Banks in Comparison with Commercial Banks during 2000-2006**, Dissertation, Yarmook University, Jordany, 2008, P:21.

(3) **The Institute of Islamic Banking and Insurance status of Islamic Banking**,  
at :<http://www.IslamicBanking.com/IBanking/statusib.Php...>

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

تدرج الآن ضمن أعمال المصارف، وإن لم تكن في شكل مؤسسي مميز، وعندما ابتليت الأمة في العصر الحديث بالاستعمار، وانتشرت المصارف التقليدية في بلاد المسلمين، والتي تركز في تعاملها المالية على الفلسفة النفعية والفردية بما في ذلك التعامل بالربا، برزت دعوات للعودة للالتزام بأحكام الشريعة في مجال المعاملات، وكانت أول تجربة للمصارف الإسلامية في ملايا (Malaya) في منتصف الأربعينات، وفي باكستان مع أواخر الخمسينات.

وبعدها انتشرت المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامية على نطاق واسع في العالم العربي، وقد مرت بعدة مراحل منذ نشأتها وتمثل فيمايلي: (1)

✓ في عام 1963 تم إقامة بنك ادخار في أحد مراكز الدلتا بمصر (مركز ميت غمر Mit Ghamr بمحافظة الدهقلىة) وكانت مهمته تتحدد في رفع الوعي الادخاري، والعمل على دفع عجلة التنمية المحلية بالمنطقة عن طريق تقديم التمويلات بأسلوب لا يخضع لنظام الفائدة، وقد استمرت هذه التجربة لمدة ثلاث سنوات ثم توقفت. (2)

✓ وفي عام 1970 تم تنفيذ تجربة مصرف إسلامي بالسودان بالتعاون مع البنك المركزي السوداني، وكانت هذه التجربة اللبنة الأولى لإنشاء مصرف إسلامي في السودان.

✓ وفي عام 1971 صدر قانون إنشاء بنك ناصر الاجتماعي بمصر، ونص قانون الإنشاء على أن البنك لا يتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً كما نصت المادة الثالثة عشر على استثناء البنك من الخضوع لقوانين البنوك والائتمان، وكان الهدف منه تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع المصري، وكانت مصادر إيرادات هذا البنك من الاعتمادات الواردة من الحكومة المصرية، ومن البنوك القومية ومن الحكومات الإسلامية والعربية ومن زكاة المال المحصلة من المسلمين. (3)

✓ وفي مارس 1975 تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، كمؤسسة مالية دولية مقرها الرئيسي مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية بهدف دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

(1) صلاح الدين حسن السيسى، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2011، ص. 245.

(2) Mervyn K. Lewis, Latifa M. Algaoud, **Islamic Banking**, Edward Elgar, 2001, p.5.

(3) نجاح عبد العليم، عبد الوهاب أبو الفتوح، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص. 36.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

✓ وفي عام 1975 أنشئ البنك الإسلامي للتنمية في جدة.

✓ وفي عام 1977 تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي في السودان وكذلك بنك فيصل الإسلامي المصري. يمارس نشاطه اعتباراً من عام 1979 كرائد للعمل المصرفي الإسلامي في مصر، وصدر بإنشائه قانون خاص يحكم تعاملاته.

أما في الأردن فقد كانت البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978، وتم تحويل شركة بيت الاستثمار الإسلامي الأردنية إلى البنك الوطني الإسلامي الأردني عام 1978، فالبنك العربي الإسلامي سنة 1997، كما تم إنشاء بنك البحرين الإسلامي سنة 1982، وبنك فيصل الإسلامي البحريني عام 1983، وبنك قطر الإسلامي وبنك فيصل الإسلامي البحريني عام 1983، وبنك قطر الإسلامي وبنك فيصل الإسلامي في أنقرة عام 1985، فالبنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997.

أما عن الدول غير العربية فإن أول تجربة كانت في ماليزيا من خلال صندوق مدخرات الحجاج المسلمين (Muslims Pilgrims Savings corporating) الذي أسس سنة 1963. (1) وتحوّل سنة 1969 إلى ما يعرف بـ "بابونج حاجي" حيث أصبح يعمل كمؤسسة مالية تستثمر مدخرات الحجاج بما يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي بداية التسعينات بدأت تظهر المنتجات المالية الإسلامية في أوروبا والو.م. أ بسبب هجرة المسلمين إلى هذه الدول ورغبتهم في التعامل بمبادئهم الإسلامية حتى في المعاملات المالية، وقد أصبحت المملكة المتحدة محور النشاط المالي الإسلامي خارج العالم الإسلامي، وبمساعدة حكومتها تم جعل بريطانيا بوابة للتجارة والمالية الإسلامية، هذا بالإضافة إلى عدة مؤسسات مالية إسلامية كلية نذكر منها: (2)

- البنك الوطني لباكستان الذي يقدم الرهن العقاري الإسلامي.

- بنك الشرق الأوسط البحريني (BMEB).

- البنك الإسلامي البريطاني (IBB) الذي يقدم منتجات بنكية خاصة بالاستهلاك.

(1)G.Shahul Hameed and Fayza Ahmed, **Development of Islamic Banking with reference to UAE.**

[http://sukuk.fr/files/20100607-development of Islamic, banking.pdf](http://sukuk.fr/files/20100607-development%20of%20Islamic,%20banking.pdf) visited on.1.07.2017.

(2)BastiaanVerhoef, SomiaAzahaf and BijjiKerk, **Islamic Finance and Supervision :an exploratory analysis,** DNB, Occasional study, Vol: 6, N°: 03,2008

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

- دار المال الإسلامي في سويسرا.

- بنك قبرص الإسلامي عام 1981.

- المصرف الإسلامي الدولي بالدايمرك عام 1983.

وقد تم إنشاء "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عام 1991، بهدف إعداد معايير محاسبية وشرعية خاصة بالمصارف الإسلامية، تتفق مع طبيعة عملها، وتستند بالضرورة إلى أحكام الشريعة الإسلامية، ولقد أصدرت الهيئة مجلداً بمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلداً آخر بالمعايير الشرعية ضم حتى الآن 48 معياراً للضوابط الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.<sup>(1)</sup>

وبالتالي أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة، وأخذت عملية إنشائها تتزايد عاماً بعد عام، بمعدلات متصاعدة، في كافة أنحاء العالم.

### ثانياً- تطور المصارف الإسلامية ونموها:

حققت الصيرفة الإسلامية نمواً كبيراً جداً خلال السنوات العشر الأخيرة، في الساحتين العربية والعالمية وذلك يعود إلى النتائج الجيدة التي بلغتها بالتزامن مع الأزمات الاقتصادية والمالية في العالم، كما في البلدان العربية.

### 1- تطورات التمويل الإسلامي خلال عقد 2007-2016:<sup>(2)</sup>

رغم حداثةها، استطاعت المصارف الإسلامية أن تثبت وجودها في الساحتين العربية والعالمية بفضل النتائج الجيدة التي حققتها تزامناً مع الأزمات الاقتصادية والمالية التي خضعت بها العالم عموماً والدول العربية خصوصاً. وقد أحرزت الصيرفة الإسلامية تقدماً كبيراً من حيث النمو في عدد المؤسسات والعملاء والأصول منذ نشأتها في الستينات.

(1) عادل عبد الفضيل، ضوابط ومعايير الاستثمار في المصارف الإسلامية - دراسة مقارنة -، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص.12.

(2) The banker Magazine : مجلة اقتصادية عالمية



## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

وتعتبر الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية كواحدة من أسرع القطاعات المصرفية نمواً حيث يفوق نموها معدل نمو القطاع المصرفي التقليدي، حيث أظهر المسح السنوي للتمويل الإسلامي حول العالم في نهاية عام 2016، والذي أجرته مجلة *The Banker*<sup>(1)</sup> العالمية، أن الأصول المتوافقة مع الشريعة ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1440 مليار دولار عام 2016، أي متوسط زيادة سنوية بلغت 12.72%.

كما أظهر المسح المذكور أن حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتفعت من 68% من مجمل التمويل الإسلامي حول العالم عام 2006، إلى 80% عام 2016، في حين تراجع نسبة منطقة آسيا من 25% عام 2006 إلى 17% عام 2016.

كما حققت الصيرفة الإسلامية تحديداً، نمواً كبيراً جداً خلال السنوات العشرة الأخيرة، مع تسجيل مصارف دول الخليج أعلى نسب النمو عالمياً، بلغ متوسطها السنوي 17% مقابل 10% لمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، و8,7% في آسيا. مع الإشارة إلى أنه وحتى خلال الأزمة المالية العالمية استمرت المؤسسات المالية الإسلامية في الخليج بتحقيق نمو كبير، حيث زادت أصولها من 262 مليار دولار عام 2008 إلى 353 مليار دولار عام 2009. إلا أنه تم تسجيل ضغوط على المؤسسات المالية الإسلامية في دول الخليج خلال السنتين الأخيرتين بسبب انخفاض أسعار النفط وما رافقه من ترشيد في الإنفاق الحكومي في تلك الدول، ولكن السيولة المتوفرة ونماذج الأعمال المحافظة التي تطبقها المؤسسات المالية الإسلامية في الخليج، سمحت لها بالتكيف مع هذه الضغوط.

### 2- المصارف الإسلامية الأسرع نمواً حول العالم:<sup>(2)</sup>

سجل عدد من المصارف الإسلامية خلال الفترة 2007 - 2016 ارتفاعاً كبيراً في حجم أصولها نتيجة لمعدلات النمو العالية التي حققتها. ويُظهر الجدول الموالي أول 20 مصرفاً إسلامياً من حيث النمو خلال العقد الماضي في العالم.

(1) الصيرفة الإسلامية " بين النمو والتفوق "، مجلة اتحاد المصارف العربية، دراسات وأبحاث وتقارير، العدد. 440، يوليو 2017، ص. 10.

(2) المرجع نفسه، ص. 11.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

جدول رقم(6) :أول 20 مصرفا إسلاميا من حيث النمو خلال الفترة(2007-2016)

نسبة النمو 2016-2007 %	الموجودات (مليون دولار)		البلد	المصرف	المرتبة
	2016	2007			
753,20	34,898,00	4,090.25	قطر	بنك قطر الإسلامي	1
705,67	12,823.00	1,591.60	إيران	EghtesadNovin Bank	2
492,44	10,333.59	1,744,25	الكويت	بنك بوييان	3
400,88	5,108.77	1,019.96	أندونيسيا	PT Bank Syariah Mandiri	4
382,72	11,137.00	2,307.12	قطر	بنك قطر الإسلامي الدولي	5
325,00	9,246.00	2,175.52	بنغلاديش	Islamic Bank Bangladesh	6
302.08	16,870.00	4,195,69	السعودية	بنك الجزيرة	7
281,34	22,244.00	5,833.18	إيران	Bank Kesha varzi	8
271,40	8,135.00	2.190,36	الإمارات	بنك الشارقة الإسلامي	9
249.20	6,361.75	1,821.79	ماليزيا	Hong leong Islamic Bank Berhad	10
226,15	32,229.00	9,881.67	الإمارات	بنك أبو ظبي الإسلامي	11
200,57	4,170.00	1,387,38	إيران	Kara farin Bank	12

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

199,59	84,165.00	28,093.12	السعودية	بنك الراجحي	13
177,31	12,950,00	4,669,80	إيران	Refah Bank	14
176,92	13,371.00	4,828,51	ماليزيا	BIMB Holdings	15
176,66	21,537,00	7,784,77	ماليزيا	Bank Rakyat	16
155,94	8.138,64	3,179,94	البحرين	بنك أثمار	17
152,28	55,088,00	21,836,22	الكويت	بيت التمويل الكويتي	18
145,56	7,014,70	2,856,65	مصر	بنك فيصل الإسلامي	19
132,60	40,810,00	17,544,98	الإمارات	بنك دبي الإسلامي	20

المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 40، مرجع سابق، ص. 11.

من خلال الجدول نلاحظ تصدر بنك قطر الإسلامي قائمة أكثر المصارف الإسلامية نمواً، حيث قفزت أصوله من 4,1 مليار دولار عام 2007 إلى 34,9 مليار دولار عام 2016، محققاً نسبة نمو بلغت 753,2% خلال الفترة المذكورة، ومحققاً متوسط نسبة نمو سنوية بلغت 23,9% تلاه بنك Eghtesad Novin الإيراني الذي حقق نسبة نمو بلغت 705,7% ومتوسط سنوي 23,2%. ثم بنك بوبيان الكويتي (492,4% و 19,5% على التوالي)، فبنك Syariah Mandiri الأندونيسي (400,9% و 17,5% على التوالي)، فبنك قطر الإسلامي الدولي (382,7% و 17,1%)، فبنك Islamic Bank Bangladesh (325% و 15,6%)، فبنك الجزيرة (302,1% و 14,9%)، فبنك Kesha vavzi الإيراني (281,3% و 14,3%)، فبنك الشارقة الإسلامي (271,4% و 14%)، فبنك Hangleong Islamic Bank الماليزي (249,2% و 13,3%)، فبنك أبو ظبي الإسلامي (226,2% و 12,6%)، فبنك Kara farin الإيراني (200,6% و 11,6%)، فبنك الراجحي السعودي (199,6% و 11,6%)، فبنك Refah الإيراني (177,3% و 10,7%)، فبنك BIMB الماليزي (176,9% و 10,7%)، فبنك Rakyat الماليزي

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

(176,7% و 10,7%)، فبنك إثمار البحرين (155,9% و 9,9%)، فبنك بيت التمويل الكويتي (152,3% و 9,7%)، فبنك فيصل الإسلامي المصري (145,6% و 9,4%)، وأخيرا بنك دبي الإسلامي (132,6% و 8,8%).

وبذلك فقد تضمنت لائحة المصارف العشرين الأسرع نموا خلال العقد الماضي، أربعة مصارف إيرانية، وثلاثة مصارف من كل من الإمارات العربية المتحدة وماليزيا، ومصرفين من كل من السعودية والكويت وقطر، ومصرفا واحدا من كل من البحرين، اندونيسيا، بنغلاديش، ومصر.

### 3- حجم أصول المصارف الإسلامية في كل بلد: (1)

حسب مجلة *The Banker*، يبلغ عدد المصارف الإسلامية (كلها أو التي لديها نوافذ إسلامية): 201 مصرف في العالم، وبلغ حجم أصولها الإسلامية حوالي 1,350 مليار دولار في نهاية عام 2015، وتحتل إيران المركز الأول عالميا في حجم الأصول المصرفية الإسلامية، حيث بلغ حجمها حوالي 387,5 مليار دولار في نهاية عام 2015، تقسم على 21 مصرفا. مع الإشارة إلى أن القطاع المصرفي الإيراني هو إسلامي بالكامل، ويأتي في المرتبة الثانية القطاع المصرفي السعودي الذي يضم 13 مصرفا إسلاميا بالكامل أو لديها نوافذ إسلامية. وبلغت الأصول الإسلامية لتلك المصارف حوالي 320,4 مليار دولار من مجموع أصول حوالي 583 مليار دولار، ثم تأتي المصارف الإسلامية الماليزية التي يبلغ عددها 22 مصرفا، بأصول حوالي 164,8 مليار دولار، فالمصارف الإماراتية (10 مصارف وأصول 151 مليار دولار)، فالقطرية. (4 مصارف وأصول 73,9 مليار)، فالبحرينية (9 مصارف وأصول 33,7 مليار)، فالبنغلاديشية (18 مصرفا وأصول 22,6 مليار)، فالأندونيسية (29 مصرفا وأصول 20,1 مليار)، وفي المرتبة العاشرة المصارف الإسلامية السورية (مصرفان وأصول 17,8 مليار دولار). كما يبينه الجدول رقم (7).

(1) مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 440، يونيو 2017، ص. 12.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

جدول رقم (7): البيانات المجمعة للمصارف الإسلامية أو التي لديها نوافذ إسلامية، بحسب الدولة.

رأس المال الأساسي (مليون دولار)	الربح قبل الضريبة (مليون دولار)	الأصول الإسلامية (مليون دولار)	مجموع الأصول (مليون دولار)	عدد المصارف (إسلامية كلياً أو لديها نوافذ إسلامية)	البلد
24,644.2	3,360.0	387,513.2	387,513.2	21	إيران
83,223.0	11,706.1	320,446.2	582,989.6	13	السعودية
38,404.7	5,517.0	164,759.6	482,570.4	22	ماليزيا
50,363.8	7,468.2	150,975.8	429,377.3	10	الإمارات
9,588.0	1,524.0	81,262.0	81,262.0	4	قطر
7,980.6	873.4	73,947.5	73,947.5	4	الكويت
7,483.9	833.0	33,693.9	63,531.0	9	البحرين
3,739.5	834.2	22,605.5	57,656.2	18	بنغلاديش
10,566.2	1,478.6	20,055.6	98,148.7	29	إندونيسيا
1,613.8	370.2	17,816.2	17,816.2	2	سوريا
7,060.5	2,692.3	12,182.5	112,303.6	16	باكستان
1,282.3	542.3	12,102.7	12,102.7	10	السودان

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

1,272.9	138,3	7,500.2	7,500.2	1	بروناي
326.1	178.9	7,014.7	7,014.7	1	مصر
472,6	33,3	6,879.1	6.879.1	1	سويسرا
985.3	(379.1)	6,699.1	6,699.1	2	تركيا
7,460.8	966,4	5,035,4	62,911,0	7	عمان
216.4	(10.3)	3,263.6	3,263.6	2	اليمن
1,397.6	115.1	2,941.2	2,941.2	6	العراق
غ.م.	(132,0)	2,561.1	2,561.1	1	تايلاند
326,3	79,5	2,340.0	2,340.0	2	الجزائر
156,6	26.9	2,209.7	2,209.7	1	الأردن
175,8	8,0	1,505.5	1,505.5	2	بريطانيا
113.3	15,8	1,245,9	1,245,9	2	فلسطين
غ.م.	4,7	894,9	894,9	1	تونس
41.2	2,9	406,4	406,4	1	البوسنة - الهرسك
53.6	10,8	383.6	383.6	2	كينيا
34,2	1,1	336.9	336.9	1	سريلانكا
غ.م.	6,1	318.6	318.6	1	السنغال

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

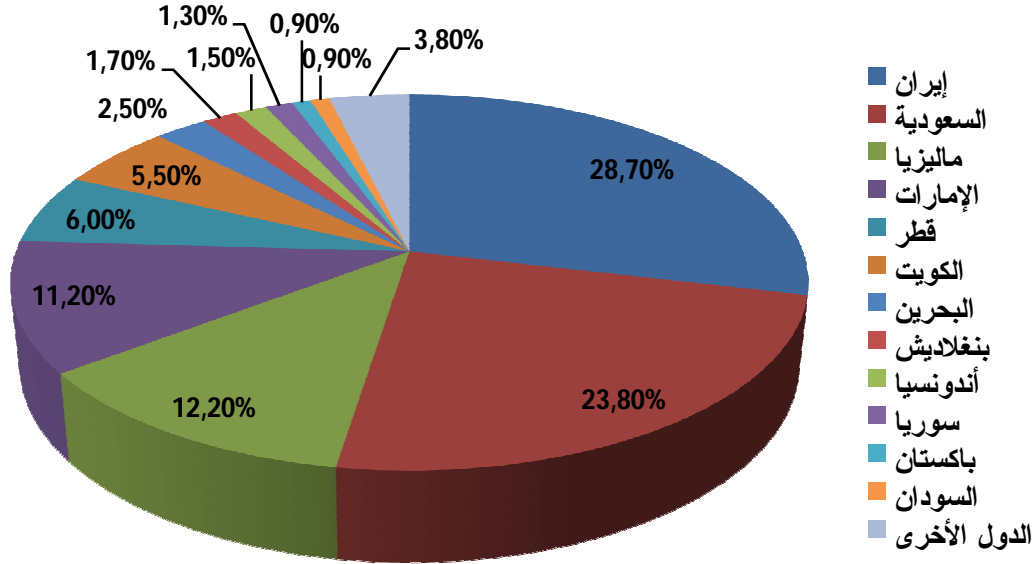
غ.م.	0,8	273.7	273.7	1	نيجيريا
12,0	2,2	116.4	116.4	1	المالديف
14,7	غ.م.	78,1	78,1	1	تتانيا
7,5	0,3	60.4	60.4	1	قيرغيزستان
9,1	0,4	54.5	54.5	1	الولايات المتحدة
11,2	0,3	49,5	49,5	1	ألبانيا
20.2	غ.م.	46.9	46.9	1	لبنان
8,3	(0,6)	15,7	15,7	1	الفلبين
غ.م.	15.9	13.8	514.5	1	أثيوبيا
		1,349,605.8	2,509,839.6	201	المجموع

**Source :** The Banker Magazine

ويظهر الرسم البياني رقم (6) حصة الدول المذكورة من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم، وهو ما يظهر التركيز الكبير في الأصول المصرفية الإسلامية، حيث تحوز الدول العشرة الأولى على نسبة 94,3% من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية في العالم.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

شكل رقم (6): حصة أكبر 12 بلدا من مجموع الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم (%)



Source : The Banker Magazine

وحسب وكالة " ستاندرز آند بورز " للتصنيفات الائتمانية، بلغ حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة 2,1 تريليون دولار بنهاية عام 2016، وتشكل المصارف الإسلامية الجزء الأهم والأكبر من النظام المالي الإسلامي، حيث بلغت أصول هذه المصارف حوالي 1,451 مليار دولار عام 2015 مقابل 1,346 مليار دولار عام 2014 (ومن المتوقع أن يصل حجم هذه الأصول بنهاية عام 2021 إلى 2,7 تريليون دولار). تليها السندات الإسلامية (أو الصكوك) والتي بلغت 342 مليار دولار عام 2015 مقابل 295 مليار دولار عام 2014، ثم صناديق الاستثمار الإسلامية (66 مليار دولار عام 2015 مقابل 56 مليار دولار عام 2014)، وأخيرا صناعة التأمين الإسلامي (أو التكافل) (حوالي 38 مليار دولار عام 2015 مقابل 33 مليار دولار عام 2014).<sup>(1)</sup>

وقد زاد عدد المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية في العالم من 955 مؤسسة في عام 2013 إلى 1113 مؤسسة بنهاية عام 2014، إلى 1291 مؤسسة عام 2015، وهي تقسم بين مؤسسات إسلامية

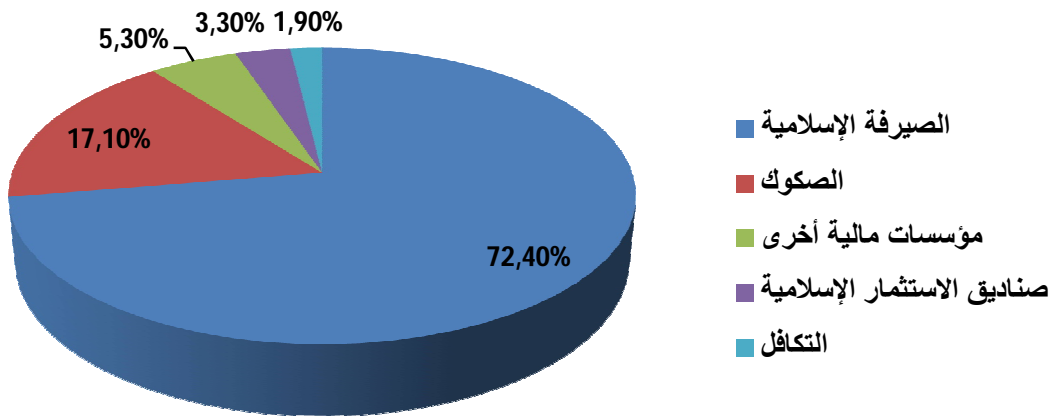
(1) مجلة اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق، ص.13.



## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

بالكامل ومؤسسات تقليدية تقدم خدمات مالية إسلامية عبر نوافذ متخصصة. ووفقا لتقرير التنافسية العالمية للمصارف الإسلامية لعام 2016، قارب عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم 100 مليون عميل، ومع ذلك لا تزال 75% من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مشغلة ولا يزال القطاع يتمتع بسعة كبيرة يمكن أن تستوعب المزيد من المتعاملين<sup>(1)</sup>.

شكل رقم (7): توزيع النظام المالي الإسلامي بحسب القطاعات -2015



المصدر: تومسون رويترز: " حالة الاقتصاد الإسلامي العالمي 2016/2017".

### 4-الصيرفة الإسلامية في الدول العربية:

تستمر المصارف العربية الإسلامية بالهيمنة على الساحة المصرفية الإسلامية العالمية من حيث عدد المصارف وحجمها حيث يوجد حوالي 150 مصرفا عربيا إسلاميا بالكامل: من أصل 644 مصرفا عربيا. وعلى سبيل المثال، فمن بين أكبر 100 مؤسسة مالية إسلامية في العالم من حيث حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، يوجد 48 منها في دول عربية، 41 منها في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص.

(1) تقرير " حالة الاقتصاد الإسلامي العالمي 2016 / 2017 " الصادر عن تومسون رويترز، للتصنيفات الائتمانية.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

بالإضافة إلى ذلك فمن بين أكبر 20 مصرفاً إسلامياً في العالم، فإن 10 منها في دول الخليج العربي حيث نجد 8 مصارف إسلامية بالكامل ومصرفين تجاريين يديران نوافذ إسلامية.<sup>(1)</sup>

والجدول الموالي يبين عدد المصارف الإسلامية في كل دولة عربية.

### جدول رقم (8): عدد المصارف الإسلامية في كل دولة عربية

الدول	عدد المصارف	عدد المصارف الإسلامية
سلطنة عمان	20	2
الإمارات	56	8
الكويت	23	6
قطر	18	4
الجزائر	20	2
مصر	39	4
اليمن	19	6
العراق	63	18
البحرين	96	26
الأردن	25	4
فلسطين	15	3

(1)The Banker Magazine

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

6	18	موريطانيا
3	23	تونس
5	65	لبنان
6	6	الصومال
4	13	جيبوتي
0	20	المغرب
0	22	ليبيا
3	19	سوريا
36	36	السودان
4	24	السعودية
0	4	جزر القمر
150	644	المجموع

**المصدر:** مجلة اتحاد المصارف العربية عدد 440- يوليو 2017، إدارة البحوث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية.

ويتضح من خلال الجدول أن السودان هو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل وبلغ مجموع أصوله حوالي 21 مليار دولار في نهاية عام 2016، كما تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي 50% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، وتشكل أصول المصارف الإسلامية بالكامل أكثر من 20% من إجمالي الأصول المصرفية العربية، أي حوالي 600 مليار دولار بنهاية عام 2016.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

---

ويبين الجدول الموالي البيانات المالية الأساسية لأكثر 10 مصارف إسلامية عربية خلال عام 2015 و2016، تتوزع هذه المصارف العشرة بحسب الدول العربية على الشكل التالي: 3 مصارف في السعودية، 3 مصارف في الإمارات، مصرفان في قطر، ومصرف واحد في كل من البحرين والكويت.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

جدول رقم (9): البيانات المالية الأساسية لأكثر 10 مصارف إسلامية عربية خلال عام 2015 و2016.

الأرباح (مليون دولار)		حقوق الملكية		القروض		الودائع		الموجودات			
2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016		
1,901	2,167	12,4	13,9	56,1	60,0	68,8	72,7	84,2	90,6	مصرف الراجحي / السعودية	1
625	529	6,8	6,7	37,2	36,1	35,3	34,8	54,3	53,9	بيت التمويل الكويتي	2
1,046	1,104	6,2	7,4	26,5	31,3	30,0	33,3	40,8	47,7	بنك دبي الإسلامي	3
558	580	4,7	5,5	24,0	27,0	25,1	26,2	35,0	38,4	مصرف قطر الإسلامي	4
527	532	4,1	4,2	21,4	21,3	25,9	26,9	32,3	33,3	مصر أبو ظبي الإسلامي	5
392	401	4,9	5,1	15,2	18,7	17,5	21,5	23,7	27,9	مصرف الإنماء / السعودية	6
557	429	3,4	3,4	17,2	18,4	15,3	15,7	22,9	23,9	مصرف الريان / قطر	7
286	268	2,1	2,0	17,9	17,0	19,4	18,3	24,6	23,4	مجموعة البركة المصرفية / البحرين	8
343	233	2,0	2,2	11,2	11,2	13,3	13,8	16,9	17,7	بنك الجزيرة / السعودية	9
174,6	28,8	1,4	1,8	9,3	9,9	10,7	11,2	14,5	16,1	مصرف الإمارات الإسلامي	10
6,409,6	6,271,8	48,0	52,2	236,0	250,9	261,3	274,4	349,2	372,9	المجموع	

المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية عدد 440 يوليو 2017، بالاستناد إلى المواقع الإلكترونية للمصارف العربية.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

من خلال الجدول نجد أن الموجودات المجمعّة لأكبر 10 مصارف إسلامية عربية عرفت ارتفاعاً بنسبة 6,8% من حوالي 349,2 مليار دولار عام 2015 إلى حوالي 372,9 مليار دولار بنهاية عام 2016، وهي تشكل حوالي 12% من إجمالي الأصول المصرفية العربية، كما ارتفعت ودائعها خلال الفترة نفسها من حوالي 261,3 مليار دولار إلى 274,4 ملياراً (بنسبة 5%) وقروضها من 236,0 مليار دولار إلى 250,9 ملياراً (بنسبة 6,3%)، ورأس المال من 48,0 مليار دولار إلى 52,2 ملياراً (بنسبة 8,8%).

و يتضح مما سبق ، أن عدد المصارف الإسلامية في تزايد مستمر، خاصة بعد التسعينات، ويتركز العدد الأكبر منها في آسيا و الشرق الأوسط تليه إفريقيا ثم أوروبا.

ويعود سبب تطور عدد المصارف الإسلامية بهذا الشكل إلى: (1)

ـ إن طبيعة عمل المصارف الإسلامية، من حيث مشاركتها للمخاطر مع العملاء، و عدم تحملها لوحدها المخاطر، يجعلها أقل عرضة لهذه المخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية.

ـ قدرة المصارف الإسلامية على تطوير الأدوات و الآليات و المنتجات المصرفية، أدى إلى انتشارها.

ـ زيادة حجم الفوائض المالية الموجودة في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو على مستوى الحكومات و المؤسسات.

ـ ارتفاع عدد المسلمين في العالم و الذي يتراوح ما بين 1.3-1.4 مليار مسلم ، أي خمس سكان العالم تقريباً، و تزايد حجم الذين يفضلون التعامل المصرفي الإسلامي.

ـ وجود جالية إسلامية كبيرة في كل أنحاء العالم و خاصة في أوروبا، و التي تجاوز عدد المسلمين فيها 20 مليون مسلم، حيث تمثل هذه المنطقة سوقاً مربحة للمؤسسات المالية الإسلامية.

---

(1) بياس منيرة، الصناعة المصرفية التقليدية و الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات اللامساواة المالية و التحرير المالي-دراسة مقارنة- أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2015-2016، ص.67.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

وعلى الرغم من ذلك مازالت المصارف التقليدية مهيمنة في الدول الإسلامية، باستثناء بعض الدول التي لديها أنظمة مصرفية مزدوجة\* (تقليدي و إسلامي)، و الدول التي لديها نظام مصرفي بالكامل.

### المطلب الثالث- أهداف المصارف الإسلامية وخصائصها:

عادة ما تنبع الأهداف من مشكلات قائمة بالفعل في المجتمع، فالمشكلة تعبر عن حاجة أو رغبة قائمة بحيث تكون الحاجة هي الهدف، والتوصل لأسلوب إشباع هذه الحاجة هو الحل. ومن أهم حاجات المجتمعات الإسلامية وجود جهاز مصرفي يعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بحفظ أمواله واستثمارها، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين بعيداً عن شبهة الربا، وتوفير منتجات خالية من الفوائد الربوية موجهة لقطاعات مختلفة من الاقتصاد.

### أولاً- أهداف المصارف الإسلامية:

#### 1-الأهداف المالية:<sup>(1)</sup>

بما أن المصرف الإسلامي مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف تتمثل في:

أ- **جذب الودائع وتنميتها:** ويعتبر هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية، وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعتبر تطبيقاً للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيتها، المطلقة والمقيدة، أو ودائع تحت الطلب، الحسابات الجارية أو ودائع ادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.

\*الدول التي أسلمت أنظمتها المصرفية بالكامل:السودان قبل انقسامها، وايران، وباكستان.

-الدول التي لديها نظام مصرفي مزدوج: كماليزيا و السعودية، و البحرين ، و الإمارات الغربية المتحدة، و مصر ، و الكويت، ..

(1) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص. 121.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

ب- استثمار الأموال: ويمثل الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية، والطريق الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في المصارف الإسلامية، على أن يأخذ المصرف في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة، تحقيق التنمية الاجتماعية.

ج- تحقيق الأرباح: الأرباح هي المحصلة من النشاط المصرفي الإسلامي، وهي ناتج عملية الاستثمار والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين. بالإضافة إلى أن زيادة أرباح المصرف تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين. والمصرف الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعتبر هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية. وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي، وليكون دليلاً على نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

### 2- أهداف خاصة بالمتعاملين<sup>(1)</sup>:

للمتعاملين مع المصرف الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص المصرف الإسلامي على تحقيقها وهي على النحو التالي:

أ- تقديم الخدمات المصرفية: يعتبر نجاح المصرف الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، نجاحاً للمصارف الإسلامية وهدفاً رئيسياً لإدارتها.

ب- توفير التمويل للمستثمرين: يقوم المصرف الإسلامي باستثمار الأموال المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة لديه عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة في الأسواق (المحلية، الإقليمية، الدولية).

ج- توفير الأمان للمودعين: من أهم عوامل نجاح المصارف مدى الثقة فيها، ومن أهم عوامل الثقة في المصارف، توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خاصة الودائع تحت الطلب.

(1) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص. 122.



## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

كما يجب السعي إلى العمل في مناخ يتسم بالأمان والبعد عن المخاطر من خلال إتباع سياسة التنوع في توظيفات المصرف الإسلامي على أساس اختيار المشاريع الاستثمارية التي تتناسب مع درجة مخاطرة مقبولة.

### 3- أهداف داخلية (متعلقة بتنمية المصرف)، ومن بينها:

أ- تنمية الموارد البشرية: حيث تعتبر الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في المصارف بصفة عامة، حيث أن الأموال لا تدرّ عائداً بنفسها دون استثمار، وحتى يحقق المصرف الإسلامي ذلك لابد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، ولابد أن تتوفر لديه الخبرة المصرفية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري في المصارف الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء للمصارف الإسلامية.

ب- تحقيق معدل نمو: ويعتبر من الأهداف المهمة للمصرف الإسلامي، ويقصد به نمو موارد المصرف الإسلامية، مما يمكنه من الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية.

ج- الانتشار جغرافيا واجتماعيا: حتى تستطيع المصارف الإسلامية تحقيق أهدافها بتوفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين، لابد لها من الانتشار بحيث تغطي أكبر شريحة من المجتمع، وتوفر لمتعاملها الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن منهم، ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

### 4- أهداف ابتكارية:

تشهد المنافسة بين المصارف في السوق المصرفية على اجتذاب العملاء، وفي سبيل تحقيق ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات بالإضافة إلى تحسين مستوى أداء الخدمة المصرفية والاستثمارية المقدمة لهم. وحتى تستطيع المصارف الإسلامية المحافظة على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق مايلي:

أ- ابتكار وتطوير صيغ استثمارية: حتى يستطيع المصرف الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب المصارف التقليدية في اجتذاب المستثمرين لابد من توفير التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، ولذلك يجب على المصرف

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

الإسلامي أن يسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب- **ابتكار وتطوير خدمات مصرفية:** على المصرف الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يجب ألا يقتصر نشاطه على ذلك، بل يجب عليه أن يقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها المصارف التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

### 5- أهداف اجتماعية.

تسعى المصارف الإسلامية إلى تقديم الخدمات الاجتماعية ذات الطبيعة الخاصة، فعن طريق صناديق الزكاة تعمل المصارف على تنظيم جباية الزكاة سواء من ناتج نشاطها أو من المال الذي يملكه المصرف وكذا من الذين يرغبون في ذلك. فإنه يعمل على إحياء فريضة الزكاة وروح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة، وتقوم المصارف الإسلامية برعاية أبناء المسلمين والعجزة والمعوقين منهم، وتقديم الإعانات والدعم للطبقات الفقيرة، فضلاً عن إقامة المشروعات الاجتماعية اللازمة للمجتمع وإقراضهم القروض الحسنة، ويمكن أن نوجز أهم الأهداف التنموية، الاجتماعية والاقتصادية للمصارف الإسلامية فيما يلي: (1)

1- إقامة نظام اقتصادي عادل وشامل، فالمصارف الإسلامية كأهم جزء من المؤسسات المالية الإسلامية تقوم على مبدأ العدالة في توزيع الأرباح وذلك لاعتمادها على نظام المشاركة، وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسات التأمين الإسلامية المعتمدة على مبدأ التكافل.

2- إيجاد نظام اقتصادي حر ومستقل

3- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات الشائعة ولاسيما المعاملات المصرفية في النقود والسلع.

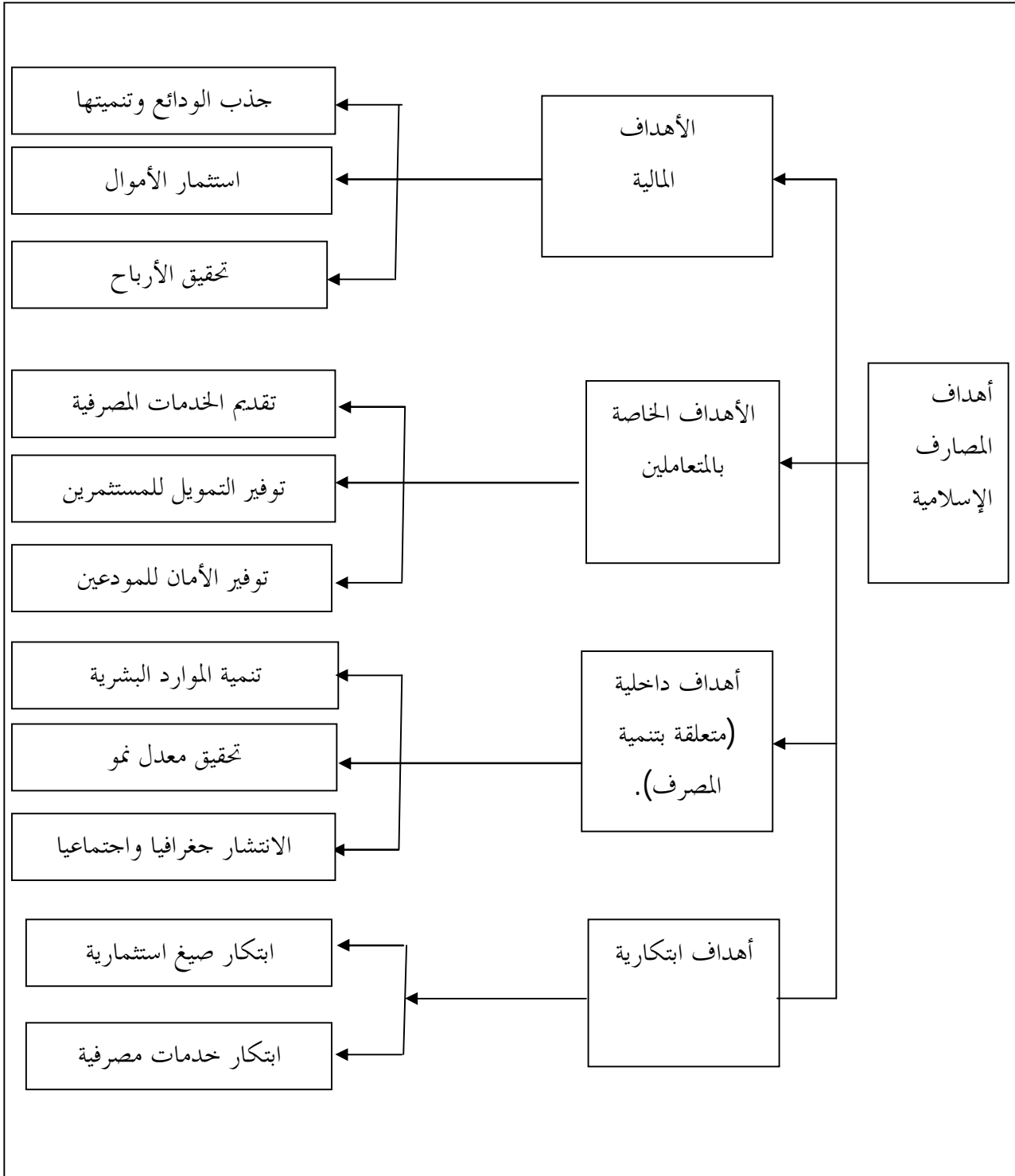
4- تنمية الاقتصاد والمجتمع عن طريق الخدمات المالية وأعمال الاستثمار المشروع الفعلي وتشجيع الادخار، وتوفير التمويل للمشاريع الإسلامية بعائد ربح عادل.

ومن خلال هذا الشرح يمكن استخلاص الشكل الموالي الذي يلخص أهم أهداف المصارف الإسلامية.

(1) وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، 2002، ص. 521. بتصرف.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

الشكل رقم (8): أهداف المصارف الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجزء النظري.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

### ثانيا - خصائص المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية على مبادئ اقتصادية مختلفة عن غيرها من المصارف وهي تسعى لتعظيم المنافع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وبالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها هذه المصارف، فهي تعتبر مؤسسات استثمارية تعتمد على أساس توزيع الأرباح.<sup>(1)</sup> ويمكن توضيح أهم خصائص هذه المصارف فيما يلي:

#### 1- عدم التعامل بالربا:

وهي صفة مميزة للمصرف الإسلامي وبدونها يصبح كأى مصرف ربوي، فالفائدة هي سمة أساسية من سمات الفروض الربوية وبالتالي فالمصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أيا كانت صورها وأشكالها أخذا وعطاء، وبهذا ينسجم المصرف الإسلامي مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها<sup>(2)</sup>.

#### 2- الاستثمار في المشاريع الحلال:

المصارف الإسلامية مصارف تنموية بالدرجة الأولى، وهي محكومة في تعاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية وهذا ما يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والأفراد ومنه لا يجوز للمصرف الإسلامي إنتاج أو تمويل أو استيراد أو تصنيع السلع المحرمة تحريما قطعيا أما المصارف الربوية فتعتمد على الفائدة أخذا وعطاء وعلى دعم الاحتكارات<sup>(3)</sup>.

#### 3- إحياء نظام الزكاة:

إن أهم أركان المصارف الإسلامية التي تميزها عن غيرها هو إقامة صندوق للزكاة وإداريته شرعيا ومصرفيا، وذلك لأن الزكاة فريضة دينية ملزمة تعالج كثيرا من مشاكل المجتمع، فهي ضرورة واجبة للتكافل الاجتماعي الإسلامي، بالإضافة إلى أن الصفة الاجتماعية للمصرف الإسلامي تفرض عليه أن يدخل المكاسب

(1) AL.Hawary, Sayed, **Economic Philosophic Principles of Islamic Banking**, International seminary on Islamic Banking, Geneva, January 19-12-1981.

(2) قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، كاسي عبد الكريم، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للنشر، لبنان، 2014، ص. 29.

(3) عبد الرزاق رحيم جدي الهيبي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص. 193.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

الاجتماعية والمكاسب النفعية في حساباته، عندما يدرس جدول المشروعات لأنه بدون هذه النظرة للمسؤولية الاجتماعية تفقد المصارف الإسلامية كثيرا من عناصرها المميزة.<sup>(1)</sup>

### 4- القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار:

يهدف احتكار أسهمها وعدم السماح للمساهمين جدد بالاشتراك في رأس مالها تلجأ هذه الشركات إلى إصدار سندات تمكنها من الحصول على رأس مال جديد وبقاء أسهم الشركة محصورة في يد المساهمين فقط، أما المصارف الإسلامية فإنها لا تصدر سندات لأن فقهاء الشريعة قاموا بتحريمها، بل تقوم بزيادة رأس مالها بالتوسع في أعمالها، وتفتح باب الاكتتاب على أسهمها أمام جميع الراغبين في ذلك.<sup>(2)</sup>

بالإضافة إلى ذلك هناك خصائص أخرى تتميز بها المصارف الإسلامية هي:

✓ تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في كافة معاملاتها، وأيضا القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي.

✓ الغنم بالغرم: أي أن التكاليف والخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من ينتفع به شرعا، أي أن من يتحمل نفع شيء يجب أن يتحمل ضرره، وتعتبر هذه القاعدة من أبرز خصائص التمويل في المصارف الإسلامية.

✓ يتم اقتسام الربح بحسب الحصة الشائعة والمتفق عليها بين المضارب و رب المال.

(1) محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الثالثة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص. 49.

(2) عبد الرزاق رحيم جدي الهيثي، مرجع سابق، ص. 196.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

### المبحث الثاني: أدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم خدماتها المصرفية

إن سعر الفائدة الذي يقوم عليه النظام المصرفي الربوي أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد، فهو يحدث آثار سلبية على المدخرات على المستوى القومي نتيجة زيادة أعباء خدمة الدين، وترتفع أسعار الفائدة دون تحقيق المزيد من الاستثمارات، كما تخل الفائدة بمعيار العدالة الاقتصادية، وهي بسبب رئيسي للكساد والتضخم وعدم الاستقرار، فتظهر فئة تغنم من الفائدة بغير غرم، و فئة معرضة للغرم بغير غنم.

ويمكن للتمويل الإسلامي من خلال صيغته المتعددة، أن يقدم العديد من الأدوات التي تساعد على جذب الاستثمارات بعائد حلال مناسب ودرجة أمان وإمكانية استرداد المستثمر لأمواله في فترة مناسبة، بالاعتماد على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة ومشاركة عملائها في جميع المخاطر.

### المطلب الأول: أدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية بتمويل الأنشطة الاقتصادية من خلال تقديم عدة منتجات وصيغ تتمثل في:

#### أولاً- المشاركة:

**1- مفهومها:** الشركة في اللغة هي توزيع الشيء بين اثنين أو أكثر على جهة الشئوع أو هي الاختلاط أو مخالطة الشريكين.<sup>(1)</sup>

أما في الاصطلاح: فهي اختلاط نصيبين فصاعداً، بحيث لا يتميز أحدهما عن غيره، أو هي "الاجتماع في الاستحقاق أو تصرف"، أو هي عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح.<sup>(2)</sup>

(1) ابن منظور في لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1956م ح 10، ص 448.

(2) وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ص 100.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

### 2- مشروعية عقد الشركة:

دلت النصوص الشرعية في القرآن الكريم والسنة النبوية على جواز عقد الشركة منها قوله تعالى "وإن كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض"، [ص، 24] وقوله تعالى "فهم شركاء في الثلث" [النساء، 12].

وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي الذي يرويه عن ربه عز وجل: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإن خانه خرجت من بينهما.<sup>(1)</sup>

كما اجمع علماء المسلمين على جواز أنواع من الشركات، وقد بعث صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بالشركة فأقرهم عليها.

والمشاركة في المصارف الإسلامية هي عقد بين المصرف الإسلامي والعميل، بحيث يقدم المصرف الإسلامي التمويل الذي يطلبه العميل (حصة المصرف في رأس المال) مقابل حصول المصرف على حصة شائعة من الربح و تحمله الخسارة بنسبة مساهمته في رأسمال الشركة، وذلك في إطار أحكام الشركات في الشريعة الإسلامية.<sup>(2)</sup>

### ج- أنواع المشاركة:

تقسم المشاركات في المصارف الإسلامية إلى قسمين:

أ - المشاركة الدائمة: وهي أن يقوم المصرف بالاشتراك في مشروع معين بهدف الربح، لكن بدون تحديد أجل معين لانتهاء هذه الشركة.<sup>(3)</sup> وفي هذا النوع من المشاركة يبقى المصرف الإسلامي شريكا في الإدارة و الملكية والإشراف، وشريكا أيضا في الربح والخسارة طالما أنه موجود يعمل.

(1) رواه أبو داود.

(2) حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص.217.

(3) المرجع نفسه، ص.220.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

ب- المشاركة المتناقصة: وهي اشتراك المصرف الإسلامي في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة للإهاء مشاركة المصرف في هذا المشروع مستقبلاً.<sup>(1)</sup> وينقسم هذا النوع من المشاركة بدوره إلى قسمين:

- المشاركة في تمويل صفقة معينة: وهي اشتراك المصرف الإسلامي مع طرف آخر في تمويل صفقة معينة على أن يقتسما الربح بنسب معينة، فيتم تصفية الصفقة واحتساب حصة كل طرف من الأرباح وتسليمها له مع رأس المال الذي يشارك به، وبهذا تنتهي الشركة.<sup>(2)</sup>

- المشاركة المنتهية بالتمليك (المشاركة المتناقصة): وفيها يشترك المصرف الإسلامي مع طرف أو أطراف أخرى في إنشاء مشروع معين برسمال معين بهدف الربح، بحيث يساهم المصرف والشركاء في رأسمال هذا المشروع بنسب معينة، على أن يقوم العميل الشريك بشراء حصة المصرف تدريجياً من الأرباح التي يحصل عليها من المشروع إلى أن تنتقل حصة المصرف في رأسمال المشروع بالكامل وبشكل تدريجي للعميل.<sup>(3)</sup>

هذا ولا بد من وجود قواعد وضوابط شرعية تطبق في عمليات المشاركة على اختلاف أنواعها وتمثل في:<sup>(4)</sup>

- الغنم بالغرم.

- لا ضرر ولا ضرار.

- إذا جهل المعقود عليه فسدت الشركة.

- يحدد ربح الأطراف المشاركة بنسبة شائعة من جملة الربح.

- لا يضمن الشريك ما أتلف إلا حيث قصر أو تجاوز حدود الأمانة.

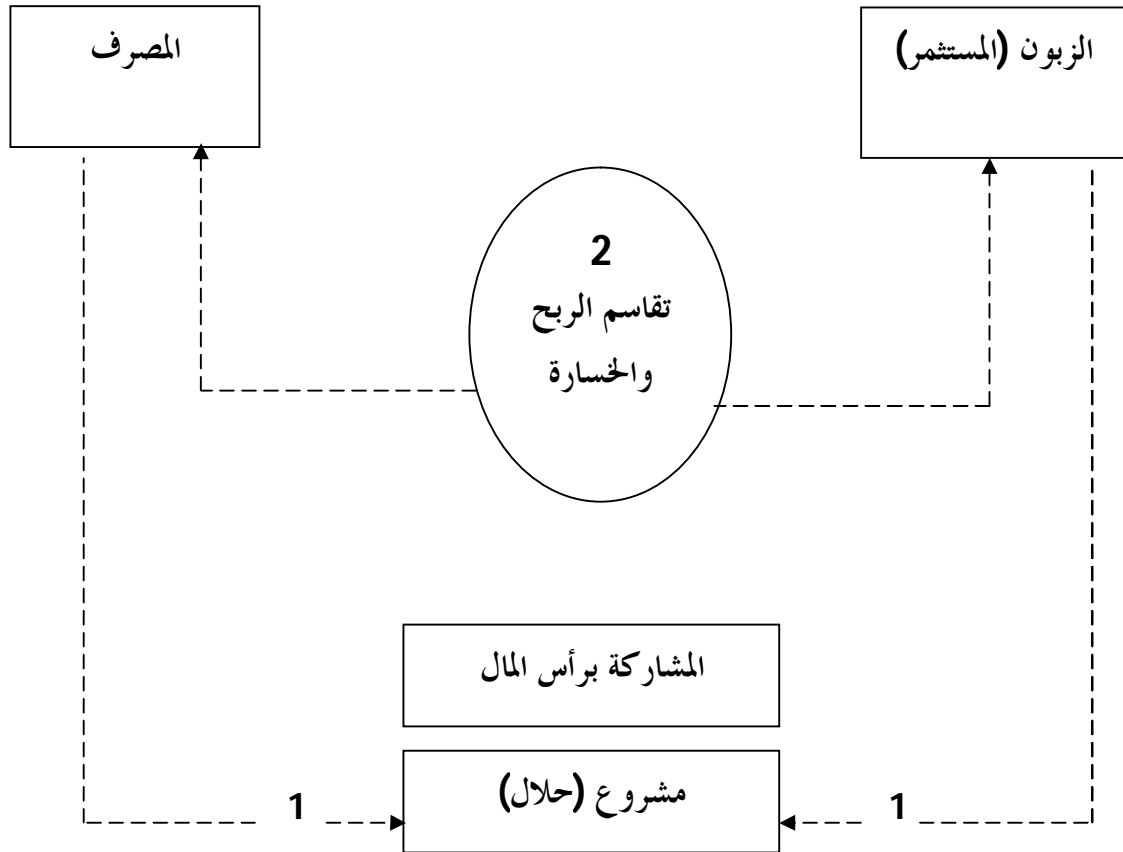
(1) حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، مرجع سابق، ص. 221.  
(2) مصطفى كمال السيد طابيل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص. 269.  
(3) المرجع نفسه، ص. 270.  
(4) نفسه، ص. 271.



## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

وباستقراء هذه الشروط والضوابط يظهر لنا أن عملية المشاركة تتطلب المال والعمل وناتج هذين العنصرين هو الربح أو الخسارة، فإن حدث نماء اقتسمناه، وإن لم يحصل ذهب كل منهما بمنفعته (الغنم بالغرم). والشكل الموالي يوضح مراحل صيغة المشاركة الدائمة في المصارف الإسلامية.

### شكل رقم (9): المشاركة الدائمة في المصارف الإسلامية



المصدر: فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004، ص.133.

ثانياً- المضاربة:

### 1- مفهومها:

المضاربة في اللغة اسم منبثق من الضرب في الأرض أي السير فيها كما قال الله عز وجل ﴿وَأَخْرُوجَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [المزمل: 20]، أي يطلبون الرزق في المتاجرة والمكاسب، وتسمى

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

شركة المضاربة عند بعض الفقهاء بشركة القرائض أخذًا من قرض الشيء أي قطعه، كأن رب المال اقتطع للعامل قطعة من ماله ليعمل بها، وتسمى أيضًا شركة المعاملة أخذًا من العمل وهو الاتجار بالمال.

أما اصطلاحًا: فالمضاربة هي عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال -ويسمى رب المال- للطرف الآخر -يسمى المضارب- ليعمل به بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها مسبقًا. أما الخسارة فيتحملها رب المال وحده بشرط عدم تقصير المضارب.<sup>(1)</sup>

وعموماً تعرف المضاربة على أنها نوع من الشراكة، حيث يقوم الشريك الأول (رب المال) بالتمويل الكلي لمشروع معين، ويقوم الشريك الثاني (المضاربة) بإدارة وتسيير المشروع ويسمى برب العمل، ولا يشترط في هذا إنشاء شركة تقوم المؤسسة المالية (المصرف الإسلامي) بتوفير رأس المال والعميل يكون مسئولاً عن الإدارة. يتم توزيع الأرباح المحققة من المشروع حسب معدل ثابت محقق مسبقًا. أما حالة خسارة المشروع في الظروف العادية فإن الخسارة يتحملها صاحب المال (المصرف الإسلامي) بالكامل. وتكون خسارة العميل بمقدار جهده بشرط ثبوت عدم التقصير في أداء مسؤوليته أو سوء إدارته.<sup>(2)</sup>

### 2- أنواع المضاربة:<sup>(3)</sup>

تقسم المضاربة من حيث الشروط إلى:

أ- **المضاربة المقيدة:** وفيها يشترط رب المال على المضارب شروطاً معينة ومقبولة شرعاً، يقيد بها المضارب للعمل في حدودها.

ب- **المضاربة المطلقة:** وفيها يعطي رب المال للمضارب كامل الحرية بالتصرف في المال في إطار الشريعة الإسلامية.

أما من حيث عدد الشركاء فتقسم إلى:

(1) حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص. 230.

(2) محمود عبد الكريم أحمد أرشيد، شاكل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النقائس للنشر والتوزيع الأردن، م، 2001، ص. 41.

(3) حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص. 231.

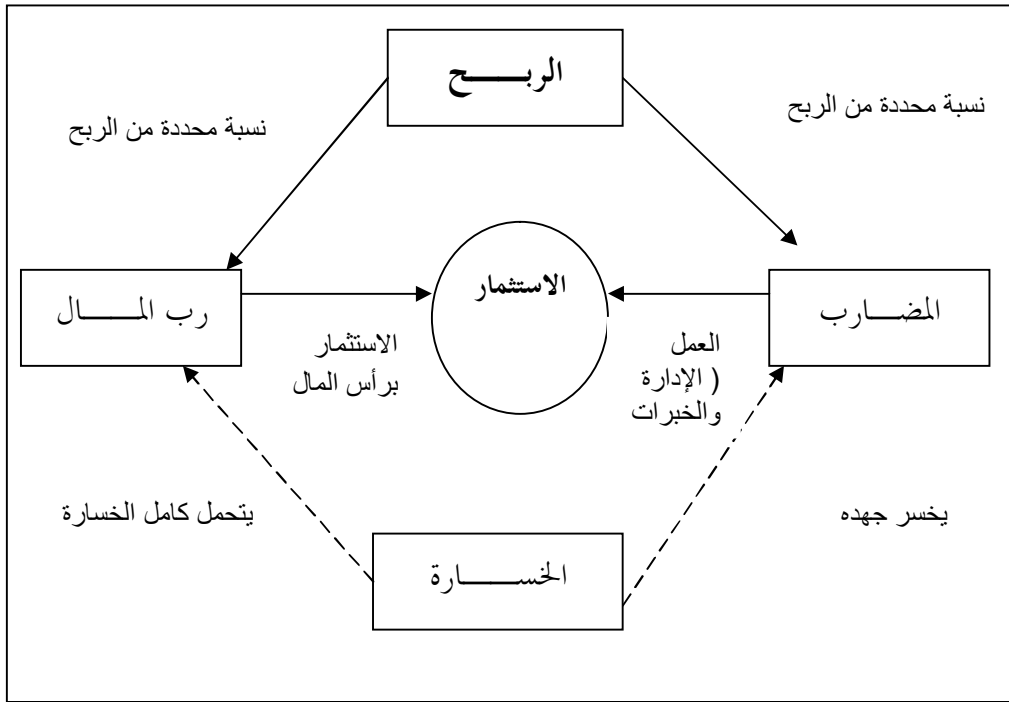
## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

أ- المضاربة الثنائية: وتتم بين طرفين يقدم الأول المال ويقدم الثاني العمل

ب- المضاربة الجماعية: وفي هذا النوع تكون العلاقة متعددة فيتعدد أرباب الأموال والمضارب واحد، أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد.

وتعتبر صيغة المضاربة أحد أساليب الاستثمار التي تساعد المصارف الإسلامية في توظيف السيولة المتوفرة لديها من خلال استغلال القدرات والمهارات المتوفرة لدى جمهور المتعاملين معها، فهي بذلك نافذة استثمارية جيدة للمصارف الإسلامية، والشكل التالي يلخص صيغة المضاربة.

الشكل رقم (10): صيغة المضاربة



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- عبد الرزاق الهيثي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمان، الأردن، 1998،

ص 472

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

### ثالثا- المراجعة:

**1- مفهومها:** المراجحة الإسلامية هي ما يعرف في الفقه الإسلامي بالبيع، وبيع المراجحة هي أحد أنواع البيوع الإسلامية الأساسية، و شكل من أشكال الاستثمار قصير الأجل ومنخفض المخاطر لتمويل عمليات التجارة في المصارف الإسلامية.

وقد تعددت تعريفاتها لكنها توحدت في المعنى والمدلول ومنها: المراجحة هي نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح، أو بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح.<sup>(1)</sup> سواء كان هذا الربح مقسما على الثمن باعتبار الأجزاء كربح واحد لكل عشرة من الثمن، أو كان جملة معلومة زائدة عن الثمن الأصلي كأن يقول بعتك بما اشتريت مع ربح عشرة مثلاً.

و بذلك فبيع المراجحة هو أحد بيوع الأمانة في الشريعة الإسلامية، وفيه يحدد ثمن البيع بناء على تكلفة السلعة زائدا ربح متفق عليه بين البائع والمشتري.

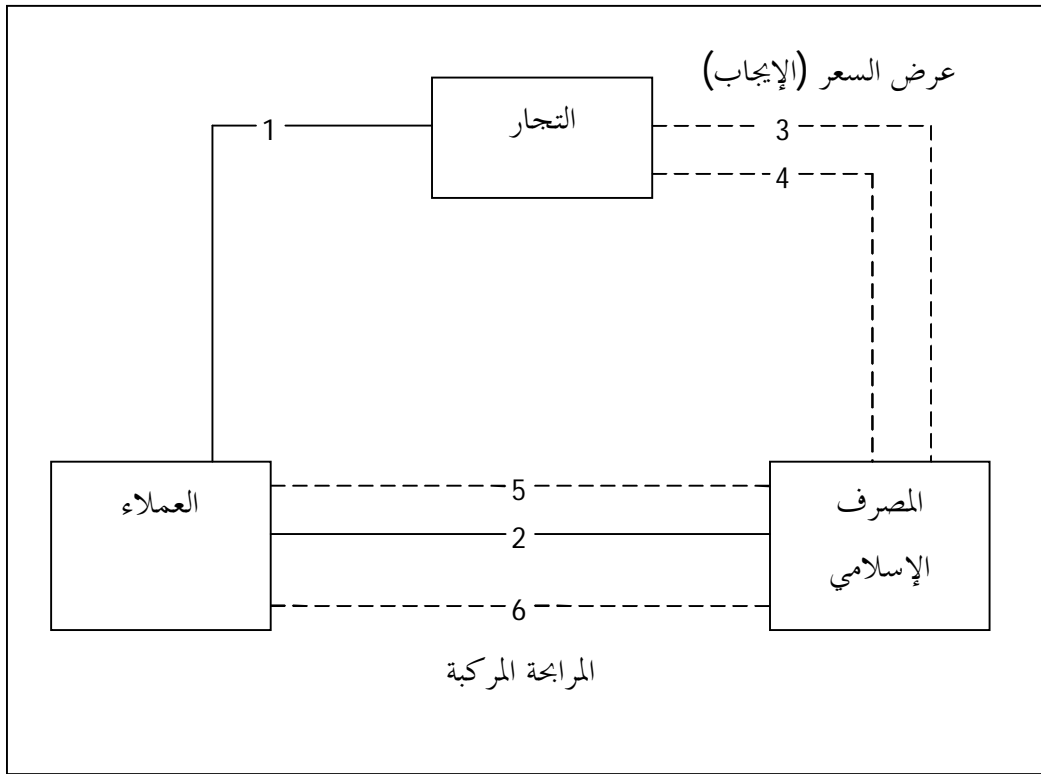
**2- بيع المراجحة للآمر بالشراء:** يعتبر هذا البيع من المعاملات المصرفية الشائعة في المصارف الإسلامية، وتستخدمه كبديل القروض الربوية، ومعنى بيع المراجحة للآمر بالشراء هو أن يتقدم العميل إلى المصرف طالبا شراء سلعة معينة بمواصفات محددة يحددها العميل على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة مراجحة بالنسبة التي يتفقان عليها على أن يدفع الثمن مقسما أو مؤجلا، أو هو شراء المصرف سلعة بطلب عميله بثمان معجل ثم يبيعها بثمان مؤجل مع ربح معلوم وذلك بناء على مواعدة بينهما ملزمة في بعض المصارف وغير ملزمة في مصارف أخرى.<sup>(2)</sup> والشكل التالي يوضح هذا النوع من المراجحات.

(1) علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 2003، ص.173.

(2) سامي حمود، تطور الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، مطبعة الشرق، ط2، عمان، الأردن، 1982، ص.432.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

شكل رقم (11): المراجعة للآمر بالشراء



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: - حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص. 250.

رابعا- الإجارة

### 1- مفهومها:

الإجارة لغة مشتقة من الأجر وهو العوض، والفعل أجر يعني الكراء على العمل، والإجارة هي ما أعطيت من أجر في العمل،<sup>(1)</sup>

أما اصطلاحاً فهي تملك منافع شيء مباح مدة معلومة بعوض.<sup>(2)</sup>

(1) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان. عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الثانية، جدة، 2000، ص 20.

(2) احمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص 93.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

2- أنواع الإجارة: هناك أنواع كثيرة للإجارة تختلف باختلاف النظرة إلى هذا العقد سواء من حيث المنفعة أو بداية سريان العقد أو غيرها من الأمور، وعموماً يمكن تقسيمها إلى: (1)

أ- الإجارة التشغيلية: وتعرف بالإيجار الخدمي وهو الأسلوب الذي يقدم فيه المؤجر الأصل وخدمات صيانتها للمستأجر، ويكون مسؤولاً عادة عن تأمين الأصل ودفع الضرائب. (2)

ووفقاً لهذا النوع من التأجير فإن الفترة التي تغطيها عقود الإجارة التشغيلية قصيرة نسبياً وهي أقل من العمر الإنتاجي للأصل، إذ لا يتوقع المؤجر أن يغطي تكاليفه ويحقق أرباحه من خلال عقد إجارة واحد، بل هو بحاجة إلى عدة تجديدات للعقد أو إلى إبرام عدة عقود إجارة مع العديد من المستأجرين. (3)

والإجارة التشغيلية لها طرفان هما:

- المؤجر: هو الطرف الذي يملك الأصل ويرغب في تأجيره والحصول على عائد.

- المستأجر: وهو الطرف الذي يرغب في استئجار الأصل لفترة زمنية محددة مقابل التزامه بتسديد دفعات إيجارية محددة تدفع في مواعيد محددة.

ونظراً لقصر فترة الإجارة التشغيلية، فالعلاقة بين هذين الطرفين تتميز بالسهولة ولا تثير أية مشاكل قانونية.

ب- الإجارة المنتهية بالتمليك (التمويلية):

تعرف الإجارة المنتهية بالتمليك بالإيجار الرأسمالي، وبمقتضاه يقوم المستأجر باستخدام الأصل المؤجر لفترة زمنية طويلة الأجل تغطي العمر الإنتاجي للأصل مقابل سداد مبلغ محدد (القيمة الإيجارية) كل فترة زمنية محددة من فترات الإجارة، مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل. (4)

(1) عز الدين خوجة، عمليات التمويل الإسلامي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، دار المالكية للنشر، ص. 193.

(2) محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص. 207.

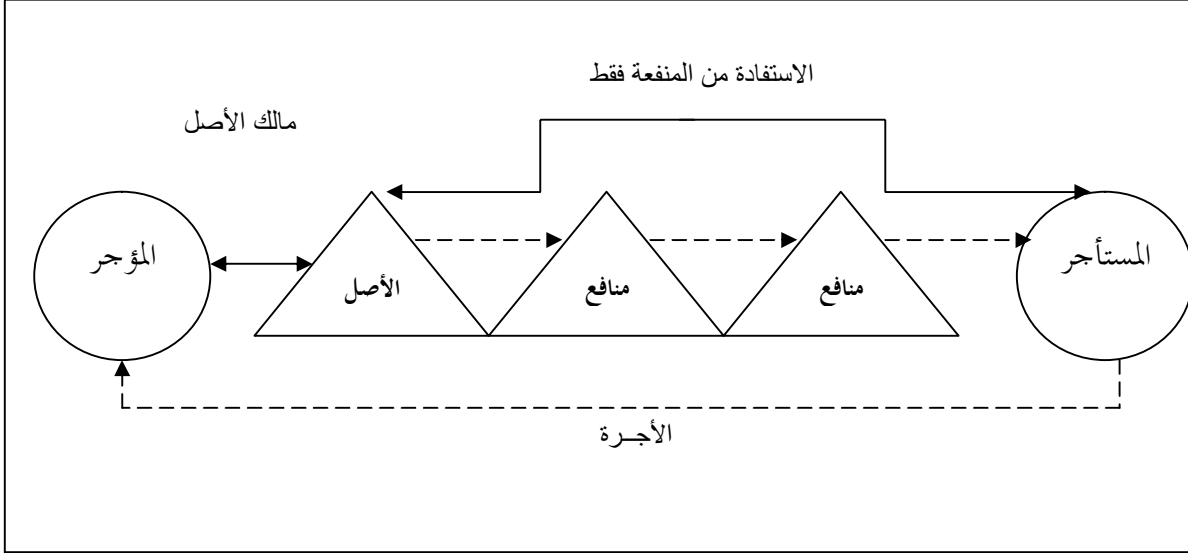
(3) أيمن عزت محمد الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، مكتبة العبيكان، السعودية، 1999، ص. 509.

(4) سعيد عبد الحميد مطاوع، الإدارة المالية (مدخل حديث)، دار الإشعاع الفنية، القاهرة، مصر، 2001، ص. 363.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

وتعتبر الإجارة المنتهية بالتمليك من أهم أدوات التمويل في المصارف الإسلامية، فهي تلبي حاجات العملاء من الأصول والعقارات دون الحاجة إلى شرائها أو دفع كامل ثمنها دفعة واحدة.

### شكل رقم (12): الإجارة التشغيلية



المصدر: حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 283.

### خامسا - السلم:

السلم والسلف لغة بمعنى واحد وهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل. واصطلاحا هو عقد على موصوف في الذمة ببذل يعطى عاجلا. (1)

وحسب هذه الصيغة يقوم المصرف بشراء سلعة موصوفة وصفا كافيا من العميل، بثمن حالي مؤجلة التسليم إلى موعد محدد، وللمصرف أن يصرف السلعة محل عقد السلم بصور مختلفة بعد تسلمها. وبهذا فإن أطراف عقد السلم هي: (2).

### 1- المسلم (المشتري): وهو الشخص الذي يشتري السلعة ويقبل استلامها في المستقبل مقابل دفع الثمن فورا.

(1) أحمد عثمان بابكر، تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1998، ص 15.

(2) حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 269.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

2- المسلم إليه (البائع): وهو الشخص الذي يستلم الثمن في الحال ويسلم السلعة في المستقبل.

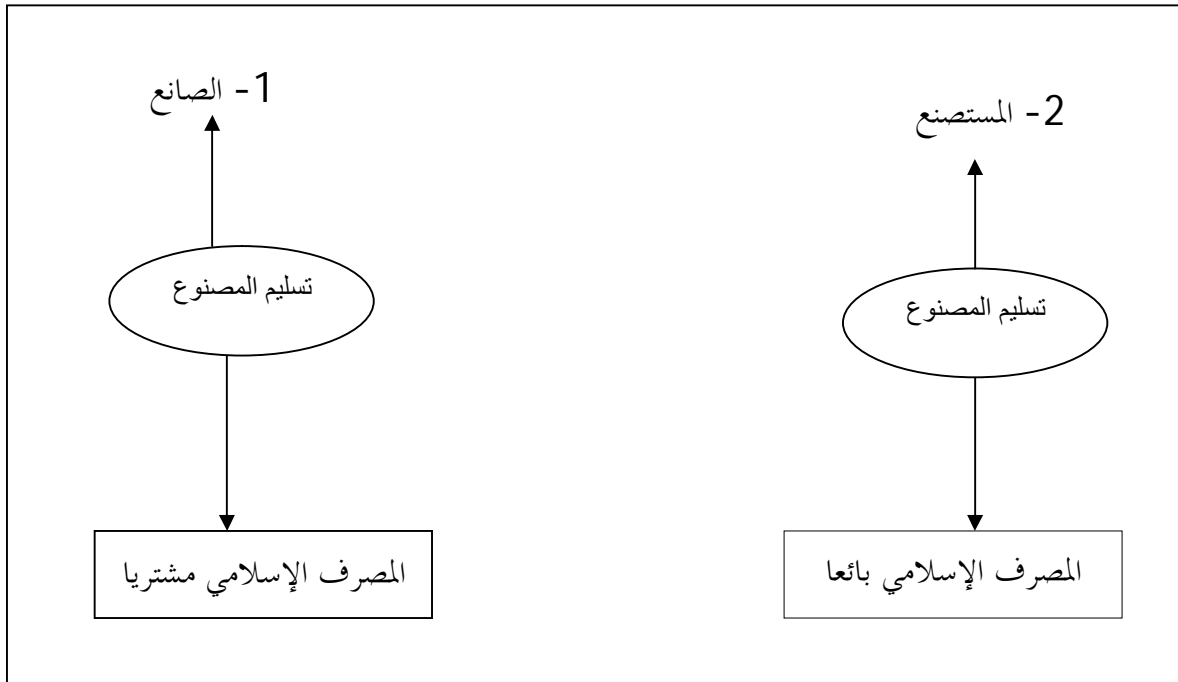
3- المسلم فيه (السلعة): السلعة محل العقد الموصوفة في الذمة.

4- الثمن: رأس مال السلم.

وللسلم استخدامات مختلفة في التمويل أهمها ما يتعلق بتمويل النشاط الزراعي والصناعي والإنتاجي، وذلك بتوفير السيولة النقدية اللازمة للزراعة أو الصناعة أو تمويل رأس المال العامل حسب الضوابط الشرعية.

سادسا- الإستصناع: هو عقد بين طرفين يقوم أحدهما (الصانع) بصنع شيء محدد الجنس والصفات للطرف الآخر (المستصنع)، على أن تكون المواد اللازمة للصنع (المواد الخام) من عند الصانع، وهذا مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع إما حالا أو مقسما أو مؤجلا. <sup>(1)</sup> والشكل الموالي يوضح صيغة الإستصناع في المصارف الإسلامية.

شكل رقم (13): صيغة الإستصناع.



المصدر: من إعداد الباحثة.

(1) فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، ط2، 2002، ص.110.



## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

بالإضافة إلى الأنواع المذكورة هناك من يضيف أشكال أخرى مثل: المساقاة، المزارعة.

**- المساقاة:** وهي عقد يقوم على إصلاح ورعاية وسقاية وقطف ثمار الشجر بجزء ما يخرج من ثمرها، أو هي عقد شركة تعتمد على تقديم أحد الطرفين (المصرف الإسلامي المشاركين) عينة من الأشجار، البذور، النباتات لإنتاج المحصول ملموس للطرف الآخر.

بهدف العمل على سقيه، مع الاتفاق على اقتسام المحصول بنسبة معروفة مسبقا. وتعتبر المسافات من صنع وتمويل المصرف الإسلامي في القطاع الزراعي المكتملة لصنع المزارعة وبيع التسلم، ويمكن للمصارف الإسلامية أن تستخدم هذه العقود في تمويل متطلبات المسافات من عمالة ومياه ومبيدات كيماوية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمزارع الكبيرة التي لا يستطيع فرد واحد أن يقوم بالعمل فيها، فتتولاها شركات الخدمات الزراعية وتأخذ تمويلا من المصرف الإسلامي لاستئجار العمالة وشراء المياه والمبيدات الكيماوية اللازمة لصيانة ورعاية هذه المزارع، على أن يكون العقد بين شركة الخدمات الزراعية والمصرف الإسلامي عقد مشاركة في المساقات، وأن يقتسمها بينهما حصة العامل من الخارج من الزرع، ويمكن أن يقوم المصرف الإسلامي بتأسيس شركات للخدمات الزراعية بهدف الحصول على عقد المسافات مع أصحاب المزارع الكبيرة.<sup>(1)</sup>

### - المزارعة:<sup>(2)</sup>

قد يعجز المرء لسبب أو لآخر عن زراعة أرضه أو جزء منها فيحتاج إلى من يقوم له بذلك أو يعينه على زراعتها ويقاسمه الناتج و يتم ذلك عن طريق عقد المزارعة.

وتعرف المزارعة على أنها عقد بين طرفين أو أكثر على استثمار الأرض بالمزارعة على أن يكون الناتج منها مشتركا بينهما حسب الاتفاق، فيقوم مثلا المصرف الإسلامي بتوفير قطعة الأرض و رأس المال لطرف آخر يقوم بزراعتها، على أن يتم اقتسام الربح الناتج من المحصول . ويمكن من خلالها ليس فقط تشغيل أموال المصرف وتحقيق الأرباح، إنما أيضا المساهمة في التنمية الزراعية واستثمار الأراضي المعطلة وتقليل البطالة.

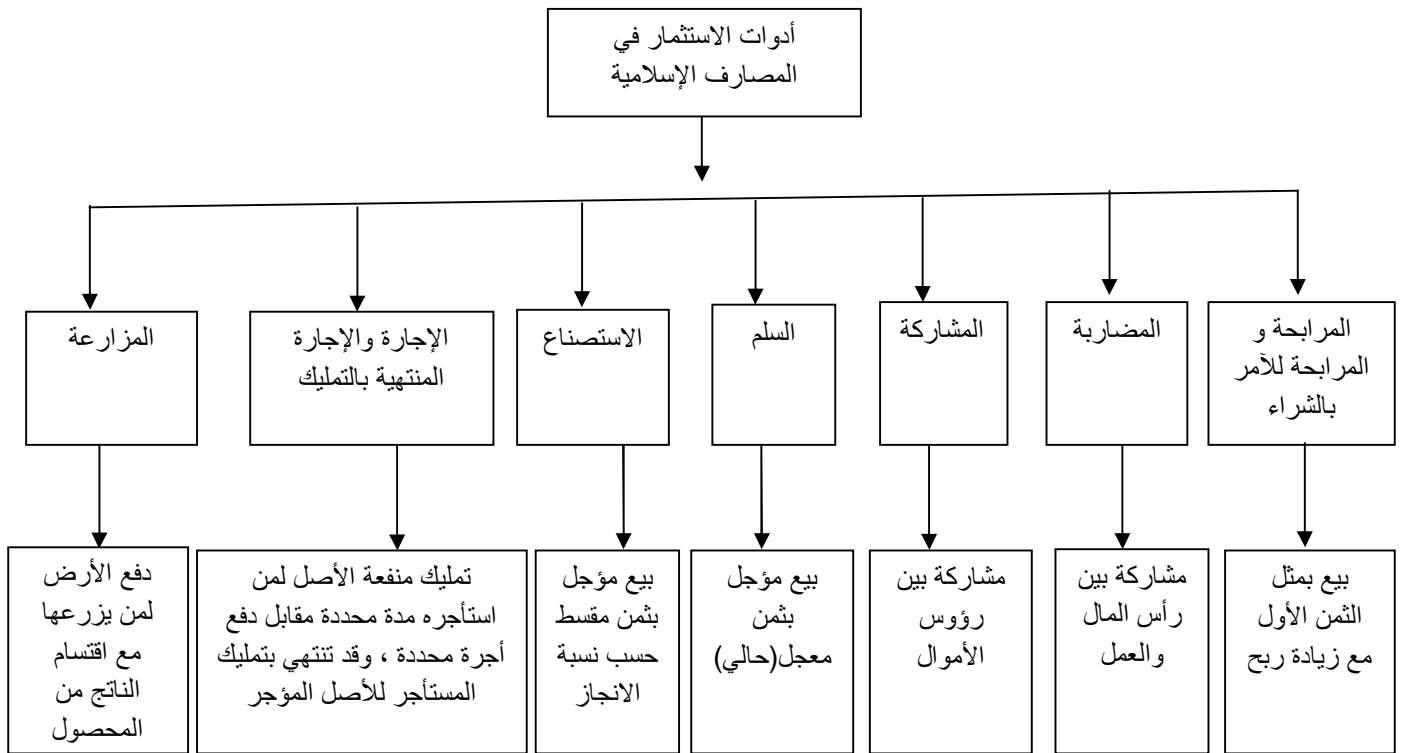
(1) نغم حسين نغمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي. الواقع والتحديات. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد 12 العدد 2، 2010، ص 21.

(2) المرجع نفسه، ص 22.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

ومما سبق نستخلص أن ما تمتاز به أدوات التمويل المصرفي الإسلامي من مرونة وتنوع تجعلها مناسبة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وهذه الأدوات تكاد تكون الحل الأمثل لإزالة التناقضات الاجتماعية الناتجة عن سيطرة رأس المال على الإنسان، وضرورة مشاركته مع العمل. والشكل والجدول المواليين يلخصان مختلف صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية.

شكل رقم (14): أدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجزء النظري من البحث.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

### جدول رقم (10): أهم صيغ الاستثمارات الإسلامية

اسم الصيغة	مفهومها	الهدف أو الغرض منها
المضاربة	اتفاق بين طرفين يدفع أحدهما فيه ماله ويسمى رب الحال، ويبدل الآخر جهده وعمله يسمى رب العمل، على أن يوزع الربح بينهما حسب الاتفاق وأما الخسارة فتقع على رب العمل شيئاً منها إذ يكفيه ضياع جهده وقوته	المزاوجة بين رأس المال والعمل، وهي بذلك تجمع بين ومن يملك وبين ما يملك ويقدر على العمل، مما
المشاركة	عقد بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال للقيام بأعمال وأنشطة محددة ومعروفة بحيث يكون الربح مشتركاً بينهم، بينما الخسارة فتكون حسب حصة كل شريك في رأس المال.	مشاركة المصرف الإسلامي للآخرين في المشروعات والأنشطة للقضاء على الخلل الذي تعاني منه المصارف التقليدية والمتمثلة في انقطاع الصلة بين عوائد رأس المال ومخاطره.
المراجحة	نوع من أنواع يبيع الأمانة، حيث يباع الشيء بثمنه الأصلي مضاف إليه زيادة معلومة للمشتري تمثل هامش الربح للبائع.	تقديم وسيلة تمويل مشروعة للتجار والصناعيين وأصحاب الأموال، وآمنة للمستهلك الذي يعرف بموجبها الثمن الأصلي للسلعة ومقدار ربح المصرف.
المزارعة	عقد على الزرع ببعض ما يخرج منه بشروط، وهي شركة في الزرع، حيث يتم دفع الأرض لمن يعمل عليها والزرع	المساهمة في التنمية الزراعية واستثمار الأراضي المعطلة

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

وتشغيل العمالة.	بينهما، ويتم معاملة العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها، أي بحصة معلومة وبأجل معلوم.	
المساهمة في التنمية الزراعية واستثمار الأراضي المعطلة وتشغيل العمالة	عقد شركة بين مالك الشجر أو الزرع والعامل عليه على أن يقوم العامل بخدمة الشجر أو الزرع مدة معلومة نظير جزء شاسع من الغلة.	المسافات
تشغيل أموال المصرف وتحقيق الأرباح والمساهمة في التنمية الزراعية واستثمار الأراضي والمزارع وتشغيل العمال.	عقود تتضمن مبادلة مال بمال بقصد التمليك على أن يتم تسليم البضاعة عاجلا والتمن آجلا في المستقبل أو العكس أي أن يتم قبض الثمن عاجلا وتسليم البضاعة آجلا في المستقبل، وتضم البيع بالتقسيط وبيع السلع والبيع التأجيري والجمالة...	بيوع الأجل
المساهمة في التنمية الصناعية واستثمار الطرقات الإنتاجية المعطلة في المصانع وتشغيل العمالة.	عقد بيع عين مما يصنع صنعا يكون فيه البائع هو الصانع الذي يلتزم بصنع العين الموصوفة بالعقد بمواد يملكها مقابل ثمن محدد.	الاستصناع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجزء النظري من البحث.

### المطلب الثاني: الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية بتقديم العديد من الخدمات لعملائها، كما هو الحال في المصارف التقليدية إلا أنها تختلف عن سابقتها كونها تقدم هذه الخدمات ضمن ضوابط الشريعة الإسلامية كما أنها تقدم بعض الخدمات غير التجارية لعملائها، وستتعرف من خلال هذا البحث على هذه الخدمات:

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

### أولا - الخدمات المصرفية الاجتماعية في المصارف الإسلامية

وتقدم المصارف الإسلامية هذه الخدمات بدون مقابل وضمن ضوابط الشرعية الإسلامية وإيماننا منها بأهمية الدور الذي يجب أن تلعبه في المجتمع انطلاقا من خصائص الاقتصاد الإسلامي الذي يقوم على أن المال لله عز وجل وما هو إلا وسيلة لضمان حياة أفضل في ظل عبوديتنا لله سبحانه ومن أهم هذه الخدمات: الفرض الحسن وصندوق الزكاة:

**1- القرض الحسن:** إذا كانت المصارف الإسلامية تقوم ببعض الأعمال الخدمائية مقابل أجر معين كإدارة الممتلكات ونحوها، ومن جملة ذلك القرف الحسن.

والقرض في اللغة هو القطع، وذلك لأن الإنسان يقطع جزءا من ماله ليعطيه للآخر، وهو ما تعطيه لغيرك من مال على أن يرده إليك، وهو دفع المال لمن ينتفع به ويرد بدله<sup>(1)</sup>، أما اصطلاحا هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض يتم بموجبه دفع مال مملوك المقرض إلى المقترض على إن يقوم الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما<sup>(2)</sup>.

وعلى خلاف المصارف التقليدية التي نجد جميع أشكال القروض التي تتعامل بها هي قروض ربوية مشروطة فيها الزيادة على الأصل، ومربوطة فيها الزيادة بالأجل، فإنه المصارف الإسلامية لا تتعامل بالربا بل بالقروض المشروعة التي أجازتها الشريعة الإسلامية، على شكل القرض الحسن، حيث يقوم المصرف الإسلامي بإتاحة مبلغ محدد من المال المحتاجين من عملائه، مع عدم تحميلهم أية أعباء أو عمولات، أو مطالبتهم بفوائد أو عوائد أو أي شكل من أشكال المنفعة التي قد تنشأ عن القرض، بل يكتفي المصرف باسترداد أصل القرض مع مقابل للتكاليف والمصروفات الإدارية التي أنفقها مقابل منح القرض شريطة أن لا تزيد عن المصاريف الفعلية وأن لا ترتبط بالأجل.

ولأن النشاط الأساسي للمصرف الإسلامي هو التمويل والاستثمار وفقا للعقود المجازة شرعا كالمضاربة والمشاركة، والتي يتوقع المصرف أن يجني منها عائدا حلالا له ولعملائه المودعين، فإنه نشاط

(1) القاموس المحيط 22، ص. 354.

(2) محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها - مبدؤها - تطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق، ص 341..

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

الإقراض الحلال ليس من النشاطات الرئيسية للمصرف الإسلامي وإنما هي خدمة اجتماعية لعملائه المحتاجين والمضطرين ممن لديهم سبب موجود ومشروع، لذلك حددت المصارف الإسلامية غايات القرض الحسن فيما يلي: (1)

أ- قروض قصيرة الأجل لعملاء المصرف لمواجهة الحاجة لسيولة المؤقتة أو الموسمية أو الطارئة.

ب- الإقراض العرضي لتأدية بعض الخدمات المصرفية، كالضمان والكفالة والاعتماد المستندي.

ج- القروض الاجتماعية لغايات الزواج والتعليم ولشراء بعض الحاجات المتزلية الأساسية.

أما مصادر أموال هذه القروض الحسنة لدى المصرف الإسلامي فيمكن أن تكون نسبة من احتياطات المصرف الإسلامي أو نسبة من الودائع الجارية، بعد استئذان أصحابها أو في حدود سهم الغارمين من أموال الزكاة.

### 2- إدارة أموال الزكاة:

تعتبر الزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة، وهي حق معلوم للفقراء في مال الأغنياء،

والزكاة لغة تعني: النماء والبركة، واصطلاحاً هي زكاة النفس والمال. وهي واجبة على كل مسلم كان مالكا النصاب من الأموال التي تجب فيها الزكاة لسنة كاملة.

والأموال التي تجب فيها الزكاة هي النقود والذهب والفضة والعقار والجواهر متى تجاوزت القدر المعقول، وعروض التجارة والسدائم من الإبل والبقر والغنم والزروع والثمار والمعادن<sup>(2)</sup>. والزكاة بذلك، جباية مالية وهي من أكبر موارد الدولة الإسلامية، وهي أعدل من الضرائب والرسوم وأكثر اتزاناً واعتدالاً، ولهذه الفريضة آثار نفسية واجتماعية واقتصادية، فهي تنمي روابط الألفة والمحبة بين الناس، وتظهر النفس وتجعل الإنسان سيداً للمال لعبادته، وتطهره من الشح وتدر به على الإنفاق والبذل استناداً لقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة التوبة: 103).

(1) Feryel Ouerghi. Are Islamic Banks More Resilient to Global Financial Crisis than Conventional Banks?. Asian Economic and Financial Review 2014. 4(7). Journal home page : <http://www.aessweb.com/journals/5002>.

(2) محمد هاشم عوض، دليل العمل في البنوك الإسلامية، بنك التنمية التعاوني الإسلامي، الخرطوم، 1985، ص، 93.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

وما يهمننا في هذا السياق، هي الزكاة المفروضة على الأموال المستثمرة في المصارف الإسلامية ومشروعاتها والتي يمكن النظر إليها على ثلاثة صور.

أ- رأس المال النقدي: وهو يمثل قيمة الأموال المستثمرة بالمشروع أو المملوكة له، ويزكي عنها ما نسبته 2.5% عندما يحول عليها الحول.

ب- رأس المال العامل: وهو يمثل قيمة الأموال المستثمرة في دورة الإنتاج، فهو على شكل مواد أولية ومواد مصنعة قابلة للبيع، وتجب فيها الزكاة في نهاية السنة المالية بنسبة 2.5%.

ج- رأس المال الدائم: ويتمثل في الأموال المعدة للاستغلال بذاتها، كالمباني والإنشاءات والمعدات والآلات والأجهزة، ولا تجب فيها لزكاة، وإنما تجب في الأرباح الناتجة عنها.

ويتولى المصرف الإسلامي إخراج زكاة أموال المصرف وأرباح مساهميه، وزكاة من يوكله من المودعين لديه والمتعاملين معه، وأموال مشاريعه والشركات التابعة له، وعروض التجارة من السلع والأصول المنقولة الأخرى، وأمواله المرصودة للاستثمار المشترك غير المستغلة بعد، بالإضافة إلى الاحتياجات والنقد السائل وكل مال حال عليه الحول.

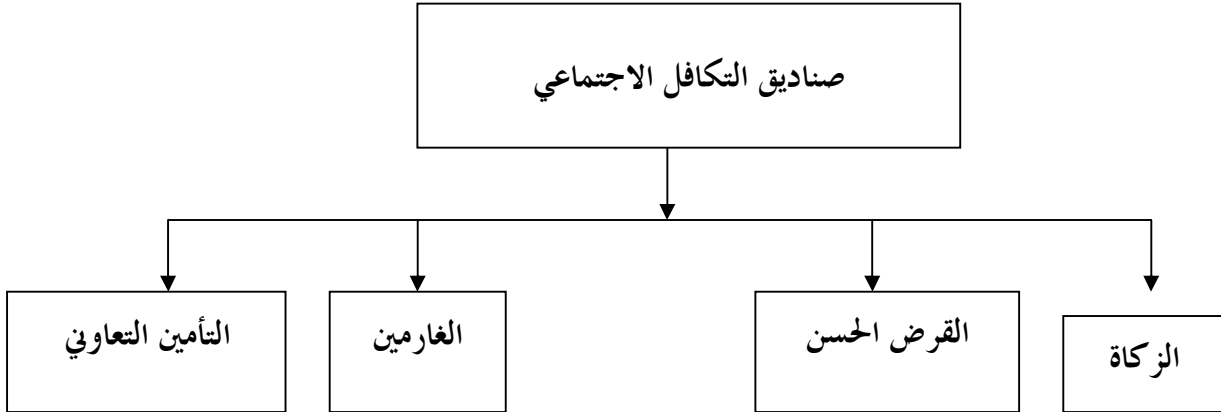
كما يقوم المصرف الإسلامي بجمع الزكاة المفروضة على أمواله وأموال مودعيه ومن أفراد المجتمع في صندوق الزكاة لديه، التي تقوم عليها لجنة متخصصة تناصبها سمة الإشراف على توزيع الزكاة في مقاصدها الشرعية.

ولعل وجود صندوق الزكاة في المصرف الإسلامي يؤدي غرضين: الأول، كونه خدمة دينية اجتماعية، والثاني كون الأموال التي فيه هي جزء من الودائع الجارية التي يمكن الإفادة من رصيدها الثابت: وبالتالي استثمارها وتعظيمها خدمة للمقاصد الشرعية للزكاة لذاتها، ومن الواجب أن لا يتقاضى المصرف الإسلامي أية أجور أو عمولات عن إدارة صندوق الزكاة لما يمثله هذا الصندوق من أهداف دينية واجتماعية سامية.<sup>(1)</sup> والشكل الموالي يوضح أهم أنواع الخدمات الاجتماعية في المصارف الإسلامية.

(1) محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها لعملية، مرجع سابق ص 340.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

شكل رقم (15): أنواع الخدمات الاجتماعية في المصارف الإسلامية:



المصدر: عاشور يوسف حسين، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، فلسطين، 2003، ص 74.

ثانيا-الخدمات المصرفية التجارية:

### 1-الحوالات المصرفية:

الحوالة عند الفقهاء هي نقل الدين والمطالبة من ذمة المدين إلى ذمة أخرى، أو هي نقل الدين وتحويله من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه.

أما الحوالة المصرفية فهي أمر بالدفع صادر عن مصرف بناء على طلب شخص معين يأمر بموجبه مصرفا آخر أو أحد فروعها بدفع مبلغ معين إلى شخص معين أو أشخاص معينين وتكون الحوالة صادرة بالنسبة للمصرف أو الفرع الذي أمر بالدفع وواردة بالنسبة للمصرف أو الفرع المأمور بالدفع.

و الحوالة المصرفية معاملة مستجدة، نشأت بعد ظهور الأنظمة المصرفية الحديثة وهي معاملة يحتاج إليها الناس لأنها تسهل عليهم عملية نقل النقود، وتحقيق أهدافهم المختلفة المتعلقة بنقل النقود من مكانه إلى آخر ومن شخص إلى آخر.



## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

### 2- خطابات الضمان المصرفية (الكفالات المصرفية):

خطابات الضمان هي تعهد كتابي صادر من المصرف لحساب أحد عملائه يعهد فيه نيابة عن عملية أن يدفع إلى المستفيد مبلغا من المال عند أول مطالبة منه ودونه أي اعتراض من العميل الذي يضمه المصرف، يشترط أن تصل المطالبة إلى المصرف خلال فترة سريان هذا التعهد.

وتعرف أيضا بأنها تعهد خطي غير قابل للإلغاء صادر عن المصرف بناء على طلب أحد عملائه، يتعهد المصرف بموجبه مبلغ من المال إلى جهة معينة عند الطلب.<sup>(1)</sup> ويعتبر خطاب الضمان بالنسبة للمصرف الذي قام بإصداره. التزاما عرضيا يظهر ضمن حساباته النظامية، وتتحول إلى التزام فعلي إذا تخلف العميل عن الوفاء بالتزامات التي أصدر خطاب الضمان من أجلها، وقام المصرف بدفعه.

ومن بين الضمانات الشرعية للتعامل بخطابات الضمان:

أ- **موضوع الكفالة يجب أن يكون حلالا:** فالمصارف الإسلامية لا تقبل إصدار كفالات يكون فيها موضوع العقد بين المكفول والمستفيد حراما ولا يجوز لها ذلك بأي حال من الأحوال، فلا يصدر المصرف الإسلامي مثلا كفالة لأحد عملائه لصالح مصنع خمور لضمان توريد المواد اللازمة لصناعة الخمر، بينما لا تجد المصارف التقليدية حرجا في ذلك.

ب- **عدم دفع فوائد للعميل على التأمين النقدي:** حيث لا تقوم المصارف الإسلامية باحتساب أي فوائد للمكفول على المبالغ المودعة كتأمين نقدي للكفالة، بينما يمكن ذلك في بعض الأحيان في المصارف التقليدية.

ج- **عدم استيفاء فوائد من العميل إذا دفع المصرف قيمة الكفالة وكان التأمين النقدي أقل من 100%:** فلا يدفع المكفول أية فوائد للمصرف الإسلامي إذا دفع هذا الأخير قيمة الكفالة للجهة المستفيدة، بل يقوم العميل بتسديد نفس المبلغ الذي دفعه المصرف الإسلامي عنه بغض النظر عن الفترة التي قام خلالها المصرف بالتسديد. أما في المصارف التقليدية فإن العميل المكفول سيدفع فوائد على المبلغ الذي دفعه المصرف عنه للجهة المستفيدة، حيث تحتسب الفائدة منذ تاريخ دفع المصرف التقليدي لقيمة الكفالة وحتى تاريخ استرداد المبلغ من المكفول.

(1) حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص. 313.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

د- عدم أخذ أجره إلا بما يعادل التكاليف الفعلية أو أقل.

ه- العلاقة بين المصرف والعميل: وكالة عند الغطاء الكامل أو كفالة عندما لا يكون هناك غطاء كامل، ويلاحظ هنا أن الأجره على الوكالة جائزة إلا أنه ليس من المعقول أن يأخذ المصرف عمولة على إصدار كفالة بتأمين نقدي 100% أكثر من العمولة (التكلفة) على إصدار كفالة بتأمين نقدي أقل من 100% عندما تتساوى الكفالتان في جميع الجوانب الأخرى.

### 3- الاعتمادات المستندية:

تعتبر الاعتمادات المستندية من أهم الأدوات المستعملة في تمويل عمليات التجارة الخارجية من استيراد وتصدير، وهو من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف في كافة أنحاء ويمكن تعريف الاعتماد المستندي على أنه تعهد خطي صادر عن المصرف بناء على طلب عمليه (المستورد) يتعهد بموجبه المصرف مصدر الاعتماد يدفع مبلغ محدد للمستفيد (المصدر) مقابل تقديمه المستندات المطابقة لشروط فتح الاعتماد خلال مدة الاعتماد وتنفذ الاعتمادات المستندية بالمصاريف من خلال أسلوبيين هما:

- الأسلوب الأول: وهو تنفيذ الاعتماد المستندي كخدمة مصرفيه، حيث ثم تخطية بالكامل من قبل المتعامل، ويقتصر دور المصرف على الإجراءات المصرفية لفتح الاعتماد لدى المراسل وسداد قيمة الاعتماد بالعملة المطلوبة.

- الأسلوب الثاني: وهو تنفيذ الاعتماد المستندي كائتمان مصرفي حيث يقوم المتعامل بسداد جزء فقط من قيمة الاعتماد ويقوم المصرف باستكمال سداد قيمة الاعتماد كعملية ائتمانية.

وتنفذ هذه العملية بالمصرف الإسلامي عن طريق إحدى قنوات الاستثمار (مراجعة- أو مشاركة الاعتمادات).

وفي حالة تنفيذ المصرف للاعتماد المستندي كخدمة مصرفية فهي جائزة شرعا تدرج تحت قواعد الوكالة والإجارة يتقاضى المصرف عن تأديتها أجر، وفي حالة تنفيذها كعملية استثمارية فهي تدرج

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

تحت قواعد عقود البيوع والمشاركات وعليه تنقسم الاعتمادات المستندية في المصارف الإسلامية إلى ثلاثة أنواع.<sup>(1)</sup>

**أ- الاعتماد المستندي بالتمويل الذاتي:** وفيه يقتصر دور المصرف الإسلامي على فتح الاعتماد المستندي بغطاء كامل أو جزئي، ويسهل عملية الدفع للمستفيد، ويقوم بتدقيق المستندات والتأكد من صحتها دونه أن يكون له أي علاقة البضاعة.

ويستحق المصرف الإسلامي في هذه الحالة عمولة مقطوعة أو محسوبة بنسبة من قيمة الاعتماد دون أن يكون له علاقة بمدة الاعتماد وذلك مقابل الخدمات التي يقدمها للعميل ففتح الاعتماد.

**ب- الاعتماد المستندي بالمشاركة:** وفي هذا النوع من الإعتمادات يقوم المصرف بتغطية باقي قيمة الاعتماد بصفته شريكا لا كفيلا أو ضامنا، وبالتالي فإنه يكون شريكا في الربح الناتج عن بيع البضاعة فلا تنحصر مسؤولية المصرف هنا في المستندات فقط بل يكون مسؤولا عن البضاعة مع شريكه.

**ج- الاعتماد المستندي المرابحة:** في هذا النوع من الإعتمادات يكون دور المصرف الإسلامي هو دور المستورد، حيث يتم استرداد البضاعة باسمه بناء على رغبة الأمر بالشراء، ويتم احتساب تكلفة البضاعة حتى لحظة وصولها وبيعها للأمر بالشراء، إضافة إلى ربح معين صب الوعد المبرم بين الطرفين، وفي هذه الحالتين:

- يكون المصرف الإسلامي مسؤولا عن تسليم بضاعة ومستندات مطابقة لشروط فتح الاعتماد.

- لا يجوز أن يكون موضوع الاعتماد المستندي مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية.

### 4- البطاقات المصرفية:

وتعتبر من أهم الأساليب التي تستغرمها المصارف في زيادة أرباحها ولتميز في تقديم الخدمات لعملائها والحفاظ على استقرار الودائع وزيادتها.

(1) حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص. 324.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

البطاقات المصرفية عبارة عن بطاقات معدّية أو بلاستيكية ممغنطة ذات أحجام متساوية بمواصفات فنية عالمية محددة ومميّزة يصعب تزويرها.<sup>(1)</sup>

وقد انتهى مجمع الفقه بقراره رقم (7/1/65) في 7-11/12-1412 هـ إلى تعريف بطاقة الائتمان كما يلي:

بطاقة الائتمان مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو اعتباري - بناء على عقد بينهما - يمكنه من شراء السلع، أو الخدمات ممن يعتمد المستند دونه دفع الثمن مالا، لتضمنه التزام المصدر بالدفع.

ومن خلال هذا التعريف يتبين أن عقد إصدارها مركب من عقدين متلازمين فيهما طرف من الإذعان.

أحدهما: عقد بين المصدر، وبين حتما ملها، يتضمن سقفا - حدا أقصى - للائتمان وشروط العلاقة.

ثانيهما عقد بين المصدر، وبين من يعتمدها من مؤسسات وشركات ومصارف، ومن أهم محتويات هذا العقد العمولة التي يأخذها المصدر من الذين يتعاملون بهذه البطاقة من أصحاب المحلات والخدمات.

ويمكننا القول أن بطاقة الائتمان هي بطاقة خاصة تصدرها مؤسسة مالية تحول لحاملها الحصول على السلع والخدمات والسحب النقدي دونه أن يدفعه المقابل حاة، ويلتزم المصدر للبطاقة بالدفع عن حاملها، والتحصيل منه فوراً بالخصم من حسابه أو آجلا خلال مدة معينة.

تتقسم والبطاقات الائتمان إلى ثلاثة أنواع: بطاقة الحسم الفوري من الحساب أو بطاقة الحسم الأجل، وبطاقة الائتمان المتجدد.

- بطاقة الحسم الفوري لا تتضمن أي اعتماد أو ائتمان لعدم تضمنها على معنى الإقراض.

- بطاقة الحسم الأجل والائتمان المتجدد تتضمن معنى الاقتراض ثم السداد خلال مدة معينة أو على أقساط دورية مما يتوجب فرض فوائد على هذه العملية كما هو الغالب.

(1) حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص. 327.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

- لا مانع شرعا من إصدار بطاقة الجسم الفوري،— وكذا التعامل لها لعدم توافر صيغة الائتمان فيها، إذا أنها من قبيل الحوالة وهي جائزة شرعا، ولا تعد من بطاقات الافتراض.

-بطاقتان الجسم الأجل والائتمان المتجدد تعتمدان على الاقتراض مع شرط الفائدة الربوية، وهذه الفائدة من الربا المحرم، لذا يحرم التعامل لهاتين البطاقتين ما دام شرط الفائدة متضمنا في عقد الإقراض.

ومن بين البدائل الشرعية لبطاقة الائتمان، بطاقة الجسم الشهري بضمان الدخل الشهري للعميل أو ملاحية المالية أو بضمانات أخرى تكفل عدم التأخر في السلام على أن تكون هذه البطاقة خالية من شرط الفائدة على التأخر في السداد.(1)

### 5- الخدمات التجارية الأخرى للمصارف الإسلامية:

تقدم المصارف الإسلامية خدمات تجارية أخرى لعملائها، ومن أهم هذه الخدمات

#### أ-تحصيل الأوراق التجارية:

تقوم المصارف الإسلامية بتحصيل قيمة الأوراق التجارية المختلفة لعملائها (كسيالات، شيكات، مستندات) مقابل عمولة معينة، وحيث أن جميع أنواع أوراق التجارة تقوم بوظيفة الوفاء بالدين، فلا بد من تحصيل هذه الديون إما بالتاريخ المعين في الورقة أو القابل للتعين أو عند الاطلاع وفقا لنوع الورقة التجارية، ويعتبر المصرف الإسلامية هنا وكيلا بأجر، ولا مانع أن تكون الأجرة في هذه الحالة مقطوعة أو بنسبة معينة من قيمة الورقة.(2)

وتتم عملية التحصيل هذه بأن يقدم العميل الأوراق التجارية المراد تحصيلها إلى المصرف الإسلامي، الذي يقوم بإرسال خطاب إلى المدين قبل موعد استحقاق الورقة التجارية بعد أيام، يخطر فيها بموعده الاستحقاق وقيمة الدين ورقم الصك، ومتابعة المدين حتى يتم التسديد الكامل للورقة، ثم يقوم المصرف بإيداع

(1)حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص. 305.

(2)إبراهيم محمد شاشو، بطاقة الائتمان حقيقتها وتكليفها الشرقي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 27، العدد الثالث، 2011، ص. 651.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

قيمتها في حساب عميله لديه بعد خصم العمولة، ويخطره بتحصيل الدين وقيمة العمولة المقتطعة، وقيمة المبلغ الذي أودع في حسابه.

أما بالنسبة للشيكات وكونها مسحوبة على مصارف، فيقوم المصرف الإسلامي بإرسالها إلى المقاصة لدى المصرف المركزي، حيث يتم تحصيل قيمتها وإيداع قيمة الشيك في حساب العميل، هذا ولا تقوم المصارف الإسلامية بأي حال من الأحوال بشراء الأوراق التجارية من العملاء بأقل من قيمتها (خصم الأوراق التجارية) لأن ذلك تمثيل ربا سيئة محرم حسب معظم الفقهاء.<sup>(1)</sup>

### ب- إدارة الممتلكات:

قد تتولى المصارف الإسلامية إدارة أملاك الغير مقابل أجرة محددة أو مقابل نسبة من الإيراد، مثل إدارة المجمعات التجارية أو البنائات السكنية لصالح أصحابها، وتنطبق هنا أحكام عقد الإجارة أو الجعالة أيضا

### ج- إدارة الاكتتاب:

من الخدمات التي تؤديها المصارف عموما والمصارف الإسلامية خاصة التنظيم عمليات الاكتتاب في الأوراق المالية.

والاكتتاب هو دعوة عامة للجمهور للمشاركة في رأس مال شركة مساهمة، وذلك بأن يدفع الشخص قيمة عدد معين من الأسهم فتعطيها الشركة من أسهمها ما يقابل ما دفعه من مال.

وتقوم المصارف الإسلامية بإدارة عملية الاكتتاب في الشركات والمشاريع الجديدة، وذلك بهدف الترويج والدعاية والإعلان عن هذه الشركات فضلا عن كسب رضا العملاء وتسهيل إجراءات الاكتتاب لدى الجمهور، وفي هذه الحالة تلعب لمصارف الإسلامية دور الوسيط في عملية الاكتتاب، وبصفة عامة فإنه المصارف الإسلامية تتولى إدارة الاكتتاب في أسهم الشركات المساهمة العامة أحيانا مقابل أجرة محددة بشرط أن تكون أهداف الشركة لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.<sup>(2)</sup>

(1) محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها - تطبيقاتها المصرفية، رجع سابق، ص، 303.

(2) حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 337.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

### د- تأجير الصناديق الحديدية:

وتعتبر خدمة تكميلية تقوم بها المصارف الإسلامية من خلال وضع خزائن تحت تصرف العملاء والزبائن لحفظ أماناتهم النقدية ووثائقهم الشخصية ومستنداتهم التجارية: أو بعض مقتنياتهم الثمينة ضمانا لسلامتها. وتطلق هذه الخدمة على العقد الذي يلزم بمقتضاه المصرف بوضع خزانة معينة صندوق تحت تصرف عميله المستأجر، وتمكينه من الانتفاع بها لمدة معينة مقابل أجرة معلومة قد تختلف باختلاف حجم الخزانة أو الصندوق ومدة الانتفاع بها.

ولا تنظر المصارف عموما إلى هذه الخدمة كمورد اقتصادي استثماري، بقدر ما تعتبرها وسيلة لجذب العملاء، وكسب ثقتهم وتعريفهم بأنشطة المصرف وحسن تعامله<sup>(1)</sup>.

(1) حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص. 337.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

### المبحث الثالث: مصادر الأموال واستخداماتها في المصارف الإسلامية:

تعتمد المصارف الإسلامية كغيرها من المنشآت الربحية على مصادر معينة للحصول على الأموال من أجل القيام بالعمليات المصرفية المختلفة، لكن المصارف الإسلامية تتميز عن غيرها بانضباطها والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وحصولها على الأموال بموجب عقود صحيحة من الناحية الشرعية وكذلك الحال في استخدام هذه الأموال، وستعرض في هذا المبحث إلى أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية وكذا إلى موضوع الربحية والسيولة في هذه المصارف.

#### المطلب الأول: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.

ويمكننا التمييز بين نوعين رئيسيين من مصادر المصارف الإسلامية، مصادر داخلية ومصادر خارجية.

**أولاً- المصادر الداخلية:** والتي تمثل في غالبية المصارف الإسلامية نسبة ضئيلة من إجمالي مصادر الأموال وتختلف نسبة مصادر التمويل الداخلي إلى إجمالي مصادر التمويل من مصرف إلى آخر، وتمثل هذه المصادر فيما يلي (1)

#### **1- حقوق المساهمين:** وتتكون بدورها من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدخلة إذا تحققت.

**أ- رأس المال:** وهو مورد رئيسي من موارد المصارف الإسلامية وخاصة في بداية التأسيس، وهو لا يختلف في ذلك بين المصارف التقليدية والإسلامية، و يتمثل في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة ، أو مقابل زيادة رأس المال ويعتبر بمثابة صمام الأمان لامتناع الخسائر غير المتوقعة والتي يمكن أن تحدث في المستقبل.

**ب- الاحتياطيات:** وهي تمثل أرباحاً محتجزة منذ أعوام سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين ولا تتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف توجد عدة أنواع من الاحتياطيات منها الاحتياط القانوني والاحتياطي الاختياري.

(1) سليمان ناصر، تطور صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، جمعية التراث، غرداية 2002، ص 282.



## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

-**الاحتياطي القانوني:** حيث يلزم البنك قانونياً بتكوينه أي يجب على إدارة المصرف الإسلامي أن تحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة للمصرف، إذ يشير تراكم الأرباح إلى نجاح المصرف في عمله.

-**الاحتياطي الاختياري:** والهدف منه مواجهة الطوارئ أو لمعادلة توزيعات الأرباح.

وتعد الاحتياطات مصدراً من مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي للمصرف وهي تأخذ نفس الطبيعة الرأسمالية من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى المصرف. إلا أن هناك احتياطات من أنواع أخرى في المصارف الإسلامية قد يكون فيها حق لأصحاب حسابات الاستثمار، لذا فقد عرفت معايير المحاسبة الإسلامية الاحتياطي بأنه " جزء من حقوق أصحاب الملكية أو حقوق أصحاب حسابات الاستثمار يحسم من الأرباح" وهو على نوعين:

أ- **احتياطي معدل الأرباح:** وهو المبلغ الذي يجنيه المصرف من دخل الأموال المضاربة قبل اقتطاع نصيب المضارب بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق الملكية.

ب- **احتياطي مخاطر الاستثمار:** وهو المبلغ الذي يجنيه المصرف من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار، بعد اقتطاع المضارب لغرض الحماية من الخسارة المستقبلية لأصحاب حسابات الاستثمار، وهذا الاحتياطي لا يعتبر من مصادر الأموال الداخلية في المصارف الإسلامية لأنه من حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

إذن فالاحتياطات عبارة عن مبالغ مقتطعة من الأرباح بهدف معين مثل تقوية المركز المالي، وتدعيم رأس مال المصرف أو تسوية الأرباح الموزعة، وتحمل في العادة لحساب توزيع الأرباح، وتدرج في الميزانية العمومية ضمن المطلوب وتعتبر درعاً واقياً لرأس مال المصرف، وهي حق من حقوق الملكية للمساهمين في المصارف والشركات المساهمة العامة.<sup>(1)</sup>

ج- **الأرباح المحتجزة (المرحلة):** وتمثل تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع، وهي أيضاً حق من حقوق الملكية أي أنها تخص المساهمين فلا يجب اقتطاعها إلا مما يخص المساهمين، وقد تلجأ إدارة المصرف

(1) محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 120.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

الإسلامي أحيانا إلى احتجاز جزء من أرباحها وترحيلها إلى أعوام قادمة يطلق عليها الأرباح المرحلة أو الأرباح غير الموزعة، وهذه الأرباح يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها بعد ذلك، ولا يدرج في هذا البند الأرباح التي تقرر توزيعها و لم يطالب أصحابها بها، وإنما يظهر ذلك ضمن الأرصدة الدائنة.<sup>(1)</sup>

### 2- المخصصات.

يعرف المخصص بأنه أي مبلغ يخضم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تحديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة. فالمخصصات مبالغ تخضم من الدخل (الإيراد) لإظهار الموجودات بالقيمة المتوقع تحقيقها. والمخصص عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أو لم تتحقق ويقوم المصرف الإسلامي بحجز هذه المخصصات للأسباب التالية:

- مواجهة خسائر مؤكدة الحدوث وغير محددة المقدار قد تواجهها مشروعات المضاربة أو المشاركة.
- مواجهة الديون المدومة.
- مواجهة انخفاض ربحية المشروعات التي يقوم المصرف بتمويلها بالمضاربة أو المشاركة بحيث تقل عن النسبة التي سبق توزيعها.
- مواجهة خسائر تنتج عن تلف بعض عناصر المتاجرة التي يقوم بها المصرف أو تنتج عن البيع بأقل من التكلفة الدفترية.
- مواجهة خسائر الشركات التي يساهم المصرف فيها بشراء حصص أو أسهم.
- مواجهة خسائر نسج عن فقد أو تلف الأصول المعدة للتأجير.<sup>(2)</sup>

وتتكون هذه المخصصات مما يلي:<sup>(3)</sup>

**-مخصص مخاطر الاستثمار:** حيث يتم اقتطاع نسبة (10%) سنويا من صافي أرباح الاستثمار المحققة.

(1) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب؛ جدة، السعودية، 2004، ص 116.

(2) حسين محمد سمحان، أساليب خلط مال المضاربة وآثارها في قياس الربح وتوزيعه في المصارف الإسلامية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الرابع، العدد 04، 2008، ص 83.

(3) محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص 105.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

-مخصص ضريبة الدخل: يتم الاستدراك لضريبة الدخل وفقا للقانون.

-مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين: يتم احتسابه لمواجهة الالتزامات الخاصة بنهاية خدمة الموظفين.

-مخصصات أخرى.

3- القروض الحسنة من المساهمين: هناك موارد أخرى تتاح لدى المصارف الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين.

ثانيا-المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية.وتمثل هذه المصادر النسبة الأكبر من إجمالي مصادر الأموال وتتمثل في:

1-الودائع الجارية (الحسابات الجارية وتحت الطلب):وهي حسابات تقوم المصارف الإسلامية بفتحها للأشخاص الذين يرغبون بحفظ أموالهم فقط أو للذين يرغبون في الحصول على الخدمات المصرفية المتعلقة بالتعامل التجاري أو بخدمات الدفع أو التحويل وهي تأخذ أشكال الحسابات الجارية حيث يودعها المودعون دون أي فائدة ربوية عليها، ولا توجد قيود على السحب منها، ولا يوجد تفويض صريح من مودعيها للمصرف باستخدامها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة التي يمارسها المصرف الإسلامي، فهذا الأخير يستخدم نسبة محددة يضيفها إلى أمواله المعدّة للتوظيف ويوفر السيولة الكافية لمقابلة السحب منها أو يحق للعميل سحب المبلغ كله أو بعضه.بمجرد الطلب باستخدام الشبكات وأوامر الصرف وذلك مقابل عمولة بسيطة في كل المصارف الإسلامية نظير إدارتها لذلك الحساب.(1)

2- ودايع الاستثمار (حسابات الاستثمار):تعتبر حسابات الاستثمار أهم المصادر التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية، وهي الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصارف الإسلامية بغرض الحصول على عائد نتيجة قيام المصرف الإسلامي باستثمار تلك الأموال، وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية " الغنم بالغرم" كما يتم تشغيلها مباشرة على أساس المشاركة في الربح والخسارة، " وهذا يعني من الناحية الفعلية أن مخاطر الاستثمار التي يتحملها صاحب حساب الاستثمار تشبه المخاطر التي يتحملها المساهمون في مؤسسة الخدمات المالية

(1) رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر، 2006، ص 12.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

الإسلامية والذين يتحملون مخاطر خسارة رأس مالهم بصفتهم مستثمرين في المؤسسة، غير أن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بصفتها مضاربا تتحمل واجبتها الأستثماني تجاه صاحب حساب الاستثمار بموجب عقد المضاربة".<sup>(1)</sup>

وتصر المصارف الإسلامية على حد أدنى لفتح حسابات الاستثمار، كما أنها لا تسمح بالسحب منها خلال الفترة الزمنية المتفق عليها (ثلاث أو ستة أشهر أو سنة أو أكثر) فإذا قام العميل بالسحب من حسابه فإنه يفقد تلقائيا الحق في الحصول على ربح، وتبعاً لنظام حسابات الاستثمار يجب أن يطلع المصرف الإسلامي عميله على نسبة المشاركة، أما حصة العميل من ربح فيتوقف على ما تحققه فعلاً من ربح (خلال فترة الاستثمار) مضروباً في نسبة مشاركته.<sup>(2)</sup>

**3-ودائع ادخارية:** وهي تمثل الودائع التي تقوم الوحدات الاقتصادية بإيداعها لدى المصارف مع احتفاظها بحقوق السحب عليها عند الطلب، وتحتل موقعا وسطا فهي أقرب للودائع الجارية وابتعد عن الودائع الأجل، فهي تبقى قابليتها للسحب أقل من الودائع الجارية بسبب عدم إمكانية السحب عليها بواسطة الشيكات، كما تحدد المصارف سقوفاً لحقوق السحب اليومي عليها دون إخطار مسبق، ومن أمثلتها ودائع توفير البريد وشهادات الإيداع.<sup>(3)</sup>

**4- صناديق الاستثمار الإسلامية:** الصندوق الاستثماري هو وعاء تنشؤه مؤسسة مالية متخصصة في إدارة الاستثمارات بغرض جمع الأموال واستثمارها في مجالات متعددة، ويقوم المصرف باختيار أحد مجالات الاستثمار المحلية أو الدولية وينشئ لهذا الغرض صندوقاً يطرحه للاكتتاب العام على المستثمرين، ويقوم المصرف بأخذ نسبة شائعة في الربح مقابل إدارته للصندوق، وتتنوع الصناديق الاستثمارية لاعتبارات متعددة:

أ- من حيث نشاطها، وتنقسم إلى:

- صناديق المراجعة، وفيها تستثمر أموال الصندوق بشراء سلع ثم يبيعها بالأجل.

(1) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2006، ص12.

(2) عبد الرحمن يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 102.

(3) محمد شيخون، المصارف الإسلامية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2002.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

- صناديق الأوراق المالية، ويكون الاستثمار في المتاجرة بالأوراق المالية كالأسهم والصكوك وغيرها.
- الصناديق العقارية، وهي تستثمر في شراء عقارات وتطويرها، ثم بيعها وتأجيرها.

ب- من حيث القابلية للزيادة، وتنقسم إلى:

- الصناديق المفتوحة: وفيها يكون المجال مفتوحا بدخول مستثمرين جدد، وزيادة أصول الصندوق، أو خروج من فيها واسترداد قيمة استثماراتهم.
- الصناديق المغلقة، وهي صناديق محددة رأس المال، فلا يزيد فيه، ومحددة بأجل معين يتم تصفية الصندوق فيه.

ج- من حيث الغرض الاستثماري، وتنقسم إلى:

- صناديق النمو، ويكون الغرض منها تحقيق مكاسب رأسمالية من خلال المضاربة في الأدوات الاستثمارية.
- صناديق الدخل، والهدف منها الحصول على عائد دوري مستقر نسبيا من خلال الاستثمار الطويل في أصول ذات عوائد مقبولة.
- الصناديق المتوازنة، وهي تجمع بين النوعين السابقين (الاستثمار والمضاربة).<sup>(1)</sup>

**5- صكوك الاستثمار:** يمكن للمصارف الإسلامية إصدار أنواع مختلفة من الصكوك التي تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف توفير موارد مالية للصرف تساعد في تحقيق أهدافه وتمكنه من إنجاز مشروعاته، وهذه الصكوك تعتبر بمثابة البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات التي تصدرها المصارف التقليدية.

وتعرفها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها: " وثائق مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك يعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتساب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله".<sup>(2)</sup>

(1) يوسف بن عبد الله الشيبلي، إصدار وتداول الأسهم والصكوك والوحدات الاستثمارية المشتملة على النقود أو الديون وضوابطها الشرعية، ندوة الصكوك الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، العربية السعودية، يومي 24 و 25 ماي 2010، ص ص 09-10.

(2) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، معيار رقم 17، البحرين، ص 288.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

وبذلك فالصكوك عبارة عن وثائق متساوية القيمة قابلة للتداول في إطار الضوابط الشرعية؟، تعطي الحق لحاملها في الحصول على الأرباح، كما تلزمه بتحمل مخاطر الاستعمار نسبة ما يملكه من صكوك.

### 6- موارد صناديق الزكاة والصدقات والهبات والتبرعات:

هناك عدة أنواع من الصناديق في المصرف الإسلامي تتجمع فيها حصيلة مالية كبيرة وتعتبر من مصادر المصرف الخارجية. ومن أهم هذه الصناديق صندوق الزكاة الذي يتفرد المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف التقليدية بإدارته، ويقتطع المصرف أموال هذه الصناديق من ناتج أعماله ومن ناتج استثمارات عملائه فيه، بالإضافة إلى الأفراد الآخرين من غير العملاء. ولعل أهم مصادر هذا الصندوق:

- ✓ الزكاة الواجبة على أموال المصرف.
- ✓ الزكاة الواجبة على نتائج أعمال المصرف.
- ✓ الزكاة المحصلة من العملاء على أموالهم.
- ✓ الزكاة المحصلة من العملاء على نتائج استثماراتهم.
- ✓ الزكاة من المساهمين.
- ✓ الزكاة من غير العملاء من أفراد المجتمع المحلي.

وتبلغ زكاة الأموال 2,5% من أصل رأس المال، ويجب أن تبلغ النصاب المحدد للزكاة وأن يحول عليها الحول. ويقوم المصرف الإسلامي أو الجهة المشرفة على تصريف أموال الزكاة بإنفاقها وفقاً لأحكام الشريعة، وفي كل الأحوال، يكون هناك أرصدة بحسابات هذه الصناديق، على شكل حسابات جارية لدى المصرف، وينطبق عليها ما ينطبق على الودائع تحت الطلب من شروط وأحكام فيما يتعلق بالسحب منها واستخدامها.<sup>(1)</sup>

7- المشاركات. ويقصد بها مشاركة الغير للمصرف في تأسيس شركات أو مصانع أو غيرها، فيدفع الشريك جزءاً من رأس المال ويدفع المصرف جزءاً آخر، وقد تأخذ شكل تبادل القروض بين المصارف الإسلامية وقت

(1) محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها مبادئها، تطبيقها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2012، ص ص 201-202.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

الحاجة دون فائدة أو زيادة وقد يأخذ شكل المشاركة أو المضاربة، وهو الأسلوب الذي يمكن اتباعه بين المصرف والصراف المركزي أيضا في أحوال الحاجة إلى السيولة.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.

تقوم المصارف الإسلامية بتوظيف مواردها في أوجه الاستثمار المختلفة وفقا للشريعة الإسلامية وإعمار الأرض وذلك من خلال تطبيق أساليب التمويل الإسلامية المختلفة وتقوم المصارف الإسلامية عند استخدامها وتوظيفها للأموال بمراعاة مايلي:

- ✓ تحقيق عوائد مرتفعة لأصحاب حسابات الاستثمار المختلفة.
- ✓ المحافظة على سيولة نقدية مناسبة لمواجهة متطلبات التشغيل المختلفة وسحوبات أصحاب الحسابات المختلفة خاصة أصحاب حسابات الائتمان.
- ✓ تخفيض مخاطر الاستثمار إلى أدنى حد ممكن وبشكل يتناسب مع العوائد المستهدفة.
- ✓ تعظيم العوائد الاجتماعية.

### أولا-أسس الاستثمار في المصارف الإسلامية:

يعتبر مبدأ الاستحلاف أهم الركائز والأسس التي يقوم عليها نظام الاستثمار في الإسلام والذي يعني أن المال مال الله وأن البشر لا يملكون إلا حق الانتفاع به.

ومن أهم الأسس التي يقوم عليها استثمار رأس المال في الإسلام هي:<sup>(2)</sup>

1- تجنب الربا في جميع المعاملات.

2- تحريم الاحتكار.

3- قيام الاستثمار على عنصر من عناصر الإنتاج

(1) صلاح الدين حسن السيسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2011، ص ص 251-252.

(2) حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 129.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

4- قيام الاستثمار على أساس تعدي.

5- إمهال المدين المعسر.

6- شرعية المشروعات الاستثمارية.

فالاستثمار في الإسلام يجب أن يقتصر على العمل الصالح فقط، أما العمل المحرج فهو بعيد كل البعد عن الاستثمار الإسلامي ذلك لأن السلع التي ينتجها هذا النوع وإن كانت لها قيمة في النظم الاقتصادية الأخرى، فإنها تعتبر خاصة عن العمل المنتج في الاقتصاد الإسلامي.

ثانيا: أشكال الاستثمار في المصارف الإسلامية.

إن الاستثمار في المصارف الإسلامية يأخذ طرق وأساليب متميزة ومتعددة تهدف كلها إلى تحقيق الربح الحلال. ومن أبرزها المشاركة، المضاربة، المراجعة، الإجارة، السلم، الإستصناع، و المزارعة والمساقاة وقد سبق شرحها في المطلب السابق ونضيف إليها كل من:

**- القرض الحسن:** عرفنا أن المصارف الإسلامية لا تمنح للمتعاملين معها قرضا بالمعنى الذي تقوم به المصارف التقليدية، كما أنها لا تقوم بحصم الكمبيالات كما هو الحال في نظرتها التقليدية وذلك لأنه لا يجوز للمصرف تقاضي أية زيادة عن المبالغ الممنوحة فأبما قرض جر منفعة فهو ربا.

لكن هناك حالات يكون فيها المتعامل مع المصرف الإسلامي مضطرا للحصول على نقد وليس من المعقول أن لا يلي المصرف الإسلامي حاجته. ومن بين مصادر تمويل صندوق القرض الحسن:

- الأموال الخاصة للمصرف.
- الأموال المودعة لدى المصرف على سبيل القرض (حسابات الائتمان).
- الأصول المودعة من قبل الجمهور في صندوق القرض الحسن التي يفوضون المصرف بإقراضها للناس قرضا حسنا.



## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

-الاستثمار في الشركات التجارية: وهي شركات متخصصة في بناء إدارة المحافظ الاستثمارية. والمصارف الإسلامية يكون لديها فائض سيولة في بعض الأحيان لا نستطيع أن نستثمرها، فتقوم بدفع هذه الأموال إلى شركات استثمارية بشرط أن تكون المحفظة الاستثمارية التي تقوم هذه الشركات بتكوينها لا تحتوي على أصول محرمة شرعا (مثل السندات التي تحمل الفائدة الثابتة) وغيرها من الشروط الشرعية التي تقوم هيئة الرقابة بتحديدتها.

-الاستثمار في الأوراق المالية: عن طريق شراء أسهم شركات يكون نشاطها الأساسي غير مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد أجاز الفقهاء ذلك، فعلى سبيل المثال يجوز للمصرف الإسلامي بشراء سهم في مصنع الحديد والسيارات ولكن لا يجوز له شراء أسهم في مصنع للخمور أو في مصارف ربوية.

-شراء الأصول الرأسمالية: كالأراضي والمباني والأثاث وغيرها وعادة ما يتم تمويل هذه الأصول من مصادر المصرف الداخلية إلا إذا كان الهدف من شرائها تحقيق عوائد معينة فيمكن تمويلها بشتى الطرق الممكنة.<sup>(1)</sup>

(1) حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص. 135.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

### المبحث الرابع\_ مقارنة بين النموذجين المصرفيين الإسلامي والتقليدي:

لا يختلف الإطار الأساسي لوظيفة المصارف الإسلامية عن وظيفة المصارف التقليدية، ففي كلا النموذجين تعتبر الوظيفة الأساسية للمصرف القيام بدور الوساطة بين المدخرين للأموال ومن هم بحاجة إلى تلك الأموال، وإن كانت أنشطة المصرف التقليدي (ذات طابع تجاري)، بينما أنشطة المصرف الإسلامي (ذات طابع استثماري) وبالتالي فإن هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يختلف فيها النموذجان بحيث يصطبغ كل نموذج بخصائص مميزة وضوابط تحدد مسيرة أعماله وتوجهاته.

### المطلب الأول - أوجه الاختلاف بين النموذجين المصرفيين الإسلامي التقليدي:

أولاً- أهداف المصرف: يظهر اختلاف أهداف المصارف الإسلامية التقليدية في مقدمة الفروقات بين النموذجين المصرفيين، فبينما يهدف المصرف التقليدي إلى تعظيم ثروة الملاك، فإن للمصرف الإسلامي أهدافاً إضافية لا تقل أهمية عن هذا الهدف، وهي لا توجد ضمن أهداف المصارف التقليدية، أهمها: (1)

- ✓ تعظيم ثروة المودعين.
- ✓ المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بتمويل الأنشطة الإنتاجية.
- ✓ المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وذلك بتوفير سبل التمويل لصغار المنتجين والأفراد الذين تتوفر لديهم الخبرات والمهارات ولا يتوفر لهم رأس المال اللازم.
- ✓ تقديم الخدمات الإنسانية كإعانة الفقراء والمسنين والعجزة والوقوف بجانب المعسرين وتقديم القروض الحسنة.
- ✓ محاربة الاحتكار والظلم والاستغلال وذلك بمنع التعامل بالربا والمضاربات وعدم التعامل مع ممارسيها أو توفير سبل التمويل لهم.

(1) محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: الأساس الفكري والممارسات الواقعية، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ممراته، 2010، ص 230.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

### ثانيا- أشكال التوظيفات:

أشكال توظيفات الأموال في المصارف الإسلامية تختلف اختلافا جذريا عنها في المصارف التقليدية، سواء على مستوى الهيكل التمويلي أو على مستوى الأهمية أو على مستوى الأهداف.

فلا وجود إطلاقا للتوظيف الائتماني في المصرف الإسلامي، لأن توظيف الأموال فيه يقوم أساسا على التوظيف الاستثماري في الأنشطة والمجالات التي من شأنها تحقيق التنمية وعدالة التوزيع، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ابرز أشكال هذا التمويل الاستثماري نجد التمويل بالمضاربة والمشاركة والمرابحة والاستثمار وصيغ المباشر في الأصول الثابتة والمنقولة والاستثمار في أوراق مالية إسلامية... الخ.

أما بخلاف التوظيف في المصرف التقليدي الذي يقوم أساسا على التوظيف الائتماني والاقتراض دون سماح التشريعات المصرفية التقليدية باستخدام التوظيف الاستثماري في السلع الحقيقية، لأنها تلزم المصرف التقليدي بتوجيه الجزء الأكبر من موارده المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية والسندات. وتقديم القروض بضمانات مختلفة كالبضائع والأوراق التجارية والأوراق المالية والآلات، وغيرها من الضمانات.<sup>(1)</sup>

وبهذا الاختلاف الهيكلي في مجال التوظيف، نستنتج أن التوظيف الاستثماري يحتل أهمية متميزة في المصرف الإسلامي بدافع المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، على عكس المصرف التقليدي الذي يحتل فيه التوظيف الائتماني الأهمية العضوي للمصرف، أما على مستوى أهداف التوظيف، فنجد أن الهدف الذي يحتل الأهمية الأولى بدون منازع في المصرف الإسلامي هو هدف تحقيق التنمية الحقيقية الاقتصادية والاجتماعية، أو تعظيم العائد الإسلامي. بينما هدف التوظيف في المصرف التقليدي هو أساسا تعظيم الربح أو تعظيم العائد الربحي بالدرجة الأولى.<sup>(2)</sup>

**ثالثا - معاملة الودائع:** لا يختلف المصرف الإسلامي عن المصرف التقليدي من حيث تصنيف الودائع إلى جارية وآجلة، وإن كانا يختلفان في طبيعة الوديعة الجارية، حيث يعتبرها المصرف التقليدي (أمانة) ويعتبرها المصرف

<sup>(1)</sup>Ashfaq Ahmed, kashif.ur-Rehman, Mohammed Iaqbal Saif: **Islamic Banking Experience of Pakistan: Comparaison between Islamic and Conventional Banks**, International Journal of Business and management, vol.5-w:2, p:138.

<sup>(2)</sup>Almutari, Hummoud, **A Comparaison Between Islamic and Conventional Home Financing in Kuwait: client perceptions of the facilities offered by the National Bank of Kuwait and Kuwait finance House**, Doctoral thesis, Durham University, 2010, p: 39.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

الإسلامي (قرض حسن) ويلتزم المصرفان بردها عند الطلب دون أن يدفع للمودع أي عائد خلال فترة بقائها في حوزة المصرف.

أما بالنسبة للودائع الآجلة في المصرف التقليدي فبقابلها حسابات الاستثمار في المصرف الإسلامي في حين أن الودائع الثابتة في المصرف التقليدي يلتزم المصرف بردها إلى المودع مع عائد يتمثل في (الفائدة) التي يتم تحديدها مسبقاً حسب قيمة الوديعة وأجل استحقاقها، وتجد أن المصرف الإسلامي على عكس المصرف التقليدي غير ملزم برد الوديعة الاستثمارية أو بضمان عائد محدد عليها للمودع. على اعتبار أن منشأ العلاقة بين المصرف الإسلامي والمودع تقوم على أساس المضاربة الشرعية، وبالتالي فإن ما يعود على الوديعة في النهاية فترات محدودة يتوقف على حجم الأرباح التي يحققها المصرف خلال تلك الفترة. وفي المقابل فإن صاحب الحساب الاستثماري هو كالمساهم من حيث درجة تحمله للمخاطر التي قد تواجه هذه الحسابات الاستثمارية.<sup>(1)</sup>

أما بالنسبة (لحسابات الادخار) في المصرف الإسلامي فتقابلها (ودائع التوفير) في المصرف التقليدي، وتستحق الأولى عائداً على نسبة من الحد الأدنى للأرصدة فيها خلال الفترة التي يوزع عنها العائد ويكون متغيراً حسب نتيجة نشاط المصرف الإسلامي خلال تلك الفترة، بينما تستحق وودائع التوفير في المصرف التقليدي فائدة محددة مسبقاً بحسب قيمة الحساب ومدته.

ومن ناحية التوزيع النسبي للودائع داخل تركيبة الهيكل التمويلي فيما يخص الموارد الخارجية فإنه في حين تحتل الحسابات الجارية الوزن الأكبر بين الأموال المودعة لدى المصرف التقليدي والتي تتجاوز نسبتها 70% من إجمالي الودائع الكلية بالمصرف، نجد أن هذه الحسابات ينخفض وزنها بين الأموال المودعة لدى المصرف الإسلامي الذي يعتمد بشكل رئيسي على حسابات الاستثمار، والتي تعتبر المصدر الأساسي للأموال الموجهة للاستثمار.<sup>(2)</sup>

**رابعاً- العلاقة بين المصرف وعملائه:** تختلف علاقة المصرف الإسلامي مع عملائه عن المصرف التقليدي وعملائه، فهي في هذا الأخير علاقة دائن بمدين، أما في المصرف الإسلامي فهي علاقة مضاربة بين صاحب

(1) Conventional vs Islamic Banks : <http://www.kantakji.com/figh/files/banks/c1010.pdf>

(2) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 232.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

رأس المال (المودعين) والمضارب (المصرف)، وينتج عن هذه العلاقة أن المودع في المصرف التقليدي يكون على علم مسبقاً بحجم الدخل المتولد عن الوديعة، بينما لا يمكن للمودع في المصرف الإسلامي تحديد دخل محدد عن وديعته، وذلك لأن عملية إيداع أمواله في المصرف الإسلامي تخضع لقاعدة (الغنم بالغرم). بمعنى أن طرفي العملية يشتركان في الربح أو الخسارة، واشترك المصرف مع العميل في الخسارة منيرة يختص بها المصرف الإسلامي.<sup>(1)</sup>

أما من حيث حماية الحسابات، فالإضافة إلى معدل العائد، فإن المودعين يجب أن يأخذوا ضماناً على ودائعهم، وأي مصدق تجاري مكيف لتوفير حماية الودائع الموجودة في حسابات الادخار والحسابات الجارية، كما أن بعض المصارف الإسلامية تحتفظ باحتياطي خاص يتكون من 20% من الأرباح السنوية لمواجهة أي خسارة غير متوقعة، أما فيما يخص أنواع الحسابات فيمكن إدراج أوجه الاختلاف كما يلي:<sup>(2)</sup>

- بالنسبة للحسابات الائتمانية: المصاريف الإسلامية لا تعطي صاحب الحساب الجاري أو تحت الطلب أي عوائد أو أرباح حتى وإن كانت هذه العوائد ناتجة عن استثمار أمواله لأن هذه الحسابات لا تشارك في الاستثمار ولا تتحمل مخاطره، فالمصرف الإسلامي ضامن للمال ومالك له، وصاحب المال يمكن السحب من حسابه متى شاء كما يتم الكشف عن الحساب مجاناً. أما المصارف الإسلامية فهي تفتح مثل هذه الحسابات لكنها تشغل هذه الأموال في إقراض عملائها بفائدة رغم أن صاحب الحساب قد لا يحصل على فوائد لكن الكشف عن الحساب الجاري يكون مقابل فائدة.

- بالنسبة للحساب الاستثماري: في المصرف الإسلامي يقوم بتوقيع عقد المضاربة حيث يقوم باستثمار الأموال مقابل عمولة على حصة شائعة من الربح (حصرية المضارب) أيضاً المودع مع تحمل المخاطر. بينما في المصارف التجارية فإن المودع لا يتحمل أي جزء من المخاطر والمصرف التجاري ملتزم برد المبلغ كاملاً مضافاً إليه زيادة محددة سلفاً بغض النظر عن نتيجة استثمار الأموال. بالإضافة إلى اختلافات أخرى لما يبينه الجدول الموالي:

(1) محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2012، ص 122.

(2) محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 122.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

### جدول رقم (11) : الفرق بين الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية، والتجارية

المعيار	الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية	الحسابات الاستثمارية في المصارف التجارية
ملكية الوديعة	تستمر ملكية المودع لأمواله مما يحمله مخاطر استثمارها ويجعل من حقه المشاركة في الأرباح	تنتقل ملكية المال من المودع إلى المصرف وبالتالي فإن المال يصبح ديناً في ذمة المصرف مما يحرم دفع أية زيادة للمودع.
الأرباح أو الخسائر	يتحمل المودع الخسائر بنسبة مساهمة في رأس مال المضاربة في حال تحقيق خسائر و يأخذ الحصة المتفق عليها من الأرباح في حالة تحقيق أرباح	لا يتحمل المودع أي حد في حال حدوثها ولا علاقة له بأرباح استثمار أمواله بل له عائد محدد سلفاً بغض النظر عن نتائج استثمار ماله.
نوع العقد	عقد مضاربة جائز شرعاً	عقد إجارة على النقد غير جائز شرعاً
ضمان العائد	العائد غير مضمون بالنسبة للمودع وغير محدد، فله فقط حصة شائعة من الربح الذي يتحقق أو يتحمل الخسارة في حال حدوثها.	العائد مضمون بالنسبة للمودع ومحدد سلفاً بغض النظر عن نتائج أعمال المصرف

المصدر: سمحان حسين، العمليات المصرفية الإسلامية، المفهوم والمحاسبة، الطبعة الأولى، مطابع الشمس، عمان، 2000، ص16.

خامساً - كيفية محاسبة المودعين: عندما يقوم العميل بإيداع أمواله في المصرف التقليدي فإنه يحصل على عائد يتحدد سلفاً حسب مبلغ الوديعة وفترة الإيداع ومعدل الفائدة المقرر في إطار علاقة الدائن بالمدين، سيما في المصرف الإسلامي فإن الودائع تصب في سلة عامة تستخدم في تمويل الاستثمارات المتنوعة (باستثناء حسابات الاستثمار الخاص المقيدة بشروط)، ويدخل العميل في علاقة شراكة مع المصرف في العائد المتحقق من استثمار

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

ايداعاته، ويتحدد نصيب كل طرف من الربح أو الخسارة حسب نسبة مساهمته في رأس مال العملية على أساس قيمة ومدة الوديعة.

سادسا- مصادر واستخدامات الأموال: عند مقارنة مصادر الأموال وأساليب توظيفها في النموذج مبين المصرفيين التقليدي والإسلامي يمكننا الوقوف على بعض الاختلافات التفصيلية بينهما، أهمها:

### 1- مصادر الأموال: (1)

أ- لا يختلف المصرف الإسلامي عن المصرف التقليدي في ضرورة وجود رأس مال مدفوع لبدء النشاط واستمراره وكونه حاجز أمان وضمن بالنسبة للمودعين في كلا النموذجين، إلا أن أهمية النسبية في المصارف الإسلامية تزداد نتيجة مخاطر الاستثمار وتصرف الإدارة واقترابها بذلك من مصارف الأعمال، لأن المصارف الإسلامية تسعى إلى الاستثمار الرأسمالي الطويل الأجل وبالتالي فهي تحتاج إلى موارد رأسمالية طويلة الأجل.

ب- يتحدد العائد على مصدر الأموال في المصرف التقليدي مسبقا ويتمثل في قيمة العائدة التي يتم الاتفاق عليها وتحديدتها منذ نشوء العلاقة بين المصرف والعميل أما في المصرف الإسلامي فليس هناك تحديد مسبق لقيمة العائد، لأن العلاقة بين المصرف والمودع مبنية على أساس المشاركة في الربح والخسارة. وبالتالي فإن العائد يتحدد حسب نتيجة الأعمال.

ج- على عكس المصرف التقليدي، تخلو ميزانية المصرف الإسلامي من بند قروض مصرفية لتغذية مصادر الأموال وذلك لارتباطها بالأفئدة، ويمكن أن يحل محلها بند إيداعات مصارف إسلامية في صورة فرض حسن.

د- تخلو مصادر الأموال في المصارف التقليدية من بند الاستثمارات المخصصة أو سندات المقارضة التي تعتبر أسلوب يعتمد على تغذية مصادر الأموال باستثمارات وفقا لقناعة وتقديم المودع وعلى مخاطرته، وبالتالي تزداد قدرة المصرف الإسلامي على تغذية مصادره الخارجية من خلال قدرته على تنشيط تنوع مجالات الاستثمار المحدية لاجتذاب ودائع استثمارية مخصصة.

(1) محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، الأساس الفكري والممارسات الواقعية، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص ص 234 - 235.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

٥- يعتمد جهد إدارة المصرف الإسلامي في جذب الودائع العامة على قدرته في استخدام الأموال بكفاءة وفعالية وعلى نشاط استثمار مجد لتحقيق عائد مرتفع للمودع، بينما يقرر العرض والطلب على الأموال في المصارف التقليدية ميكانيكية الفوائد الدائنة والمدينة وتنميتها حيث تصب مباشرة في حساب المساهم نتيجة الفروق بين الفائدة الدائنة والمدينة.

و- ساهمت المصارف الإسلامية في تغذية مصادر الاستثمار أكثر من المصارف التقليدية وذلك لأنها استطاعت أن تستقطب شريحة من العملاء المودعين لم تصلها المصارف التقليدية، وهي الفئة التي أحجمت عن التعامل مع المصارف التقليدية لوجود شبهة الربا بها.

ي- تحاول المصارف الإسلامية أن تتجه إلى إطالة أجل مصادر أموالها الخارجية قدر الإمكان تتلاءم مع هيكلية استخداماتها التي تتج إلى الاستثمارات الأطول أجلا والأكثر عمقا وتنوعا في الاقتصاد.

### 2- استخدامات الأموال:

أ- يغلب على توظيفات المصرف الإسلامي التوظيفات المتوسطة والطويلة الأجل، بينما يغلب على توظيفات المصرف التقليدي التوظيفات القصيرة الأجل.

ب- تخلو ميزانية المصرف التقليدي من نشاط المتاجرة أو الاستثمار المباشر وكذلك من أصول عينية كالعقارات (لغايات الاستثمار) أو المخزون السلعي (المنقولات)، بينما تعتبر جزءا من أنشطة المصرف الإسلامي.

ج- تشكل الأصول الثابتة والمنقولة في المصرف الإسلامي أهمية أكبر ماضي في المصرف التقليدي وذلك كونها تمثل جانبا مهما من نشاط المصرف الإسلامي، كما تختلف طبيعة الأصول في النوعين من المصارف، حيث أن المصارف التجارية تميل للإبقاء على دخل ثابت بأوراق مالية ذات خطر فرض منخفض، في حين أن أصول المصارف الإسلامية يتركز في الأصول الاستثمارية ذات خطر فرض لكن مدعومة بأصول حقيقية وبالتالي فإن قدرة الإقراض في المصارف الإسلامية متوقفة على توفر الأصول الحقيقية في الاقتصار وبالتالي خلق الائتمان.<sup>(1)</sup>

وتتضمن الأصول في المصارف الإسلامية أصول تمويل حيث تباع وتشتري البضائع من العميل، بينما يقدم المصرف التجاري نقودا فقط،

(1)Balance Sheet Analysis :Islamic Vs Conventional, New Horizon Islamic Banking, Global perspective on Islamic banking and Insurance, January, 1,2009, www. New Harigon- Islamic Banking.com. Pdf.



## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

كما تتميز الأوراق المالية السائلة بالضعف في أصول المصرف الإسلامي بسبب عدم وجود سوق مالية إسلامية متطورة.

د-الهدف ذو الأولوية للمصرف الإسلامي هو أن أخلاقيات التمويل تكون مكرسة لخدمة المجتمع، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوجه استخداماته لتعظيم العائد على المساهمين والمودعين لأموالهم بهدف الاستثمار، وكذلك تعظيم العائد الاجتماعي بتحقيق التقارب بين أطراف المشاركات، لأن كل أعمال هذه المصارف تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

أما بالنسبة للمصرف التقليدي فهو لا يهدف إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المباشرة، ويكاد يقتصر دوره على التمويل بأشكاله ومدده المختلفة متى ما توفرت الضمانات الجديدة. بغض النظر عن المجالات التي سيستخدم فيها التمويل المطلوب، فهذه المصارف تستند إلى العلاقة دائن - مدين بين المودعين والبنك من جهة وبين المقترضين والبنك من جهة أخرى.<sup>(1)</sup>

ه-تقبل الأهمية النسبية لموضوع الضمانات في مجال الاستخدامات في المصرف الإسلامي يكمل نشاط الائتمان والإقراض.

و-يغيب بند العروض الممنوحة في المصارف الإسلامية باستثناء القرض الحسن الذي يختلف في تكوينه وهدفه عن مفهوم المصرف التقليدي، وكذلك غياب بند الكمبيالات المخصصة من استخدامات المصرف الإسلامي في حالات محددة وضمن الكلفة.

ي-تميز استخدامات الأموال في المصرف الإسلامي بتنوعها وتباين المستفيدين منها واختلاف الاستحقاقات وأسس احتساب عوائد الاستثمار وتحديد الربح والخسارة وتقديم الجهد، بينما تتلشى أهمية العديد من هذه البنود في المصرف التقليدي، كذلك الحال بالنسبة للتأثير المباشر لنتائج النشاط على المودع والمساهم والمستثمر المستفيد، وينعكس هذا أيضا على تكوين وكفاءة ودقة الأجهزة التي تدير الاستثمارات في المصرف الإسلامي عنها في المصرف التقليدي.

(<sup>1</sup>)Almutairi, Humoud, op.cit. p. 39.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

سابعاً- تنوع أنشطة المصرف: في الوقت الذي يكاد ينحصر فيه نشاط المصرف التجاري التقليدي في الاستثمار المصرفي المتمثل في الإقراض، تتميز أنشطة الاستثمار في المصرف الإسلامي بالتعدد والتنوع، فهو يساهم في إنشاء ودعم الشركات التي تعمل في مختلف الأنشطة المباحة، كما أنه يقوم بتوجيه جزء من موارده للاستثمار المباشر أصول ثابتة أو منقولة باستخدام صيغ المضاربة أو المشاركة أو المراجعة. في حين يوجه المصرف التقليدي الجانب الأكبر من إيراداته في العروض والأوراق المالية وخاصة السندات.

ثامناً- الرقابة على نشاط المصرف: و يخضع نشاط المصرف التقليدي إلى رقابة من قبل الملاك ممثلة في الجمعية العمومية للمساهمين، كما يخضع لرقابة حكومية من خلال المصرف المركزي أو ما قد يطلق عليه بعض الدول العربية بمؤسسة النقد، أما في المصرف الإسلامي فلا يقتصر الأمر على رقابة الملاك والحكومة فقط، بل هناك كذلك الرقابة الشرعية التي تتولاها هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف والتي تشكلها الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة للتأكد من كون العمليات التي يقوم بها المصرف تتماشى مع مقتضيات الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى رقابة المودعين والتي بمقتضاها يمثل المودعون في مجلس إدارة المصرف بهدف حماية مصالحهم، وذلك طالما أن علاقتهم مع ملاك المصرف علاقة مشاركة.

تاسعاً- الخدمات الاجتماعية الإنسانية: لا يضع المصرف التقليدي ضمن أهدافه أو اهتماماته الأساسية تقديم خدمات اجتماعية، وحتى وأقدم بعض هذه الخدمات، فإنه يقدمها كسياسة لا كتساب سمعة اجتماعية بين المتعاملين الحاليين أو المتوقعين- أي أن مقصودها خدمة الهدف المادي- بينما يعتبرها المصرف الإسلامي جزءاً رئيسياً من اهتماماته بهدف المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية ومن أهم الخدمات الاجتماعية التي يمكن أن يقدمها المصرف الإسلامي، ما يلي: (1)

- ✓ خدمة المدين المعسر والتمسك عليه.
- ✓ مساندة الفقراء ومساعدتهم على تحسين أوضاعهم المعيشية، بتقديم القروض الحسنة لهم ودعم المؤسسات التي تتولى العناية بهم.
- ✓ إكرام اليتامى وتوفير الرعاية لهم عن طريق مساندة ودعم دور الرعاية والتنشئة الاجتماعية بالمجتمع.

(1) Said. S. Martan, A.F. Abdul-Fattah, **Islamic Vis-a-vis Traditional Banking A. « Fuzzy-set » Approach**, at :<http://www.philadelphia.edu.jo/courses/banking/Files/Bainks/bo87.pdf>

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

- ✓ رعاية كبار السن والعاجزين عن العمل، ودعم دور العجزة والمسنين بما يضمن حصول هذه الشريحة من المجتمع على حد الكفاية الذي يضمن معيشتهم.
- ✓ خدمة جمع الزكاة وتوزيعها في مصارفها الشرعية.
- ✓ خدمة القرض الحسن.

**عاشرا-العلاقة مع المصرف المركزي:** في الوقت الذي يستطيع فيه المصارف التقليدية اللجوء إلى المصرف المركزي والاقتراض منه بوصفه (الملجأ الأخير) للمصارف عند حاجتها إلى السيولة وعدم تمكنها من توفيرها من مصادر أخرى، لسبب بإمكان المصارف الإسلامية اللجوء إلى المصرف المركزي لذات الغرض، طالما أنها ترفض التعامل بالفوائد، وطالما أن المصرف المركزي يرفض تقديم قروض حسنة بدون فوائد، وحتى لو قبل المصرف المركزي تقديم قروض لمصرف إسلامي على ساس مبدأ المشاركة، فإن الأخير لن يتمكن من تحديد قيمة الأرباح على هذه القروض لأنها بطبيعتها قصيرة الأجل، ولا تتجاوز مدتها بضعة أيام، الأمر الذي يصعب معه عمليا تطبيق مبدأ المشاركة.

### المطلب الثاني - أوجه التشابه بين النموذجين المصرفيين الإسلامي والتقليدي

تتمثل أوجه التشابه بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي فيما يقدمه كلا النموذجين من خدمات مصرفية لعملائهما ولا تنطوي على ائتمان بفائدة، والتي من أهمها ما يلي:

**أولا-خدمات التحصيل:** وهي الخدمات التي تقدمها المصارف مقابل رسوم مالية، وتشمل خدمات تحصيل الصكوك نيابة عن العملاء وإيداعها بحساباتهم، وتحصيل الحوالات الداخلية الصادرة من العملاء بدفع مبالغ لأشخاص مقيمين بأماكن بعيدة، وتحصيل الأوراق التجارية كالكمبيالات والسندات الأذينة لحساب العملاء وتحت مسؤوليتهم عما يرد بها من بيانات، والتحصيلات المستندية المتعلقة بالعمليات التجارية بين البائعين والمستثمرين سواء في الداخل أو في الخارج حيث يقوم المصرف باستلام المستندات - المبنية للملكية البضاعة - من البائع، ثم إرسالها إلى فرعه أو مراسله في جهة وصول البضاعة - عند التصدير - لمطالبة المشتري أو المستورد - بقيمتها ثم تسليم المستندات بعد سداد القيمة، ليتسنى له استلام البضاعة بواسطة تلك المستندات، وكذلك تقديم خدمة القبول كالخدمة المرتبطة بالتحصيل، حيث يوقع المصرف على الصكوك والكمبيالات بأنها مضمونة منه وأنه سيدفع قيمتها متى قدمت إليه للصرف مما يكسب هذه الأوراق قوة إضافية تيسر تداولها وتسهيل استخدامها وسيلة للتسويات واقتراحات، وهناك كذلك خدمة التحصيل نيابة عن الغير مثل أن تعهد

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

شركة البريد أو الكهرباء إلى المصرف لاستلام قيمة فواتير ما تقدمه من خدمات لعملائها نظير أجر أو عمولة يتقاضاها المصرف مقابل ذلك.

ثانياً- خدمات مصرفية مقابل أجر أو عمولة: ويشمل هذا المجال الخدمات التي لا يترتب عليها ائتمان بل يقوم بها المصرف في إطار عقد الوكالة أو الكفالة أو غيرها، ومنها عمليات بيع وشراء الأوراق المالية كالأسهم والسندات بالنسبة للمصرف التقليدي، والأسهم العادية فقط بالنسبة للمصرف الإسلامي حيث يقتصر تعامله على ما يتوافق مع الشريعة الإسلامية فلا يتعامل مع السندات باعتبارها صكوكاً تمثل جزءاً من قرض لفائدة.

وقد يتم الشراء والبيع إما لحساب المصرف والاحتفاظ به في محفظة أو لحساب أحد العملاء، وكذلك حفظ الأوراق المالية في خزائن مأمونة مقابل أجر زهيد كنسبة من تلك الأوراق، وتحصيل وصداد قيمة الكوبونات وذلك بأن يحصل نيابة عن عملائه قيمة الكوبونات المستحقة عليها للمساهمين. وتقديم خدمة الاكتتاب لصالح المنظمات المصدرة للأسهم، وغيرها من الخدمات.<sup>(1)</sup>

والجدول الموالي يوضح أهم أوجه التشابه والاختلاف بين المصارف الإسلامية والتقليدية.

### جدول رقم (12) ملخص لأهم الفروق الجوهرية بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي

م	عنصر المقارنة	المصرف التقليدي	المصرف الإسلامي
1	النشأة	نزعة فردية مادية للتجارة في النقود وتعظيم الثروة.	أصل شرعي لتطهير العمل المصرفي من الفوائد والمخالفات الشرعية الأخرى.
2	المفهوم	أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي وعمله الأساسي والذي يمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان.	مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس قاعدتي "الخراج بالضمان" و"الغرم بالغنم" للتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة الإسلامية وأحكامها التفصيلية.

(1) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص. ص. 239-240.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

3	طبيعة الدور	مؤسسة مالية وسيطة بين المدخرين/المودعين والمستثمرين	لا يتسم دوره بجمادية الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية والوساطة المالية بأدوات استثمارية وتجارية يكون فيها بائعا ومشتريا وشريكا... الخ.
4	أساس التمويل	يقوم على أساس القاعدة الإقراضية بسعر فائدة.	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقا لمبدأ الربح والخسارة.
5	صفة المتعامل معه	مودع ومدخر فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة. مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات.	صاحب حساب جاري على أساس "القرض الحسن" و"الخراج بالضمان". صاحب حساب استثماري فهو رب مال. مشتري/ بائع في جميع أنواع البيوع الحلال. شريك.
6	المحظور والجائز	-الأصل أنه يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة أو أن يمتلك البضائع إلا سدادا لدين له على الغير عل أن يبيعه خلال مدة معينة. -يحظر عليه شراء عقارات غير التي يحتاج إليها لممارسة أعماله، أو أن يملكها سدادا لدين له على أن يبيعه خلال مدة معينة. -يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من المصرف المركزي.	الأصل أنه يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وتملك البضائع وشراء العقارات والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية.
7	الموارد المالية الذاتية	يستطيع إصدار أسهم ممتازة.	لا يستطيع ذلك لوجود معنى الربا فيها.

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

<p>لا يقرض ولا يقترض بفائدة ويوجد به حسابان للاستثمار: (حساب الاستثمار العام) و(حساب الاستثمار الخاص)، ويؤسسالأول على قواعد المضاربة المطلقة ويؤسس الثاني على قواعد المضاربة المقيدة.</p>	<p>الودائع والقروض على أساس الفائدة.</p>	<p>الموارد المالية الخارجية</p>	<p>8</p>
<p>يستقطع من صافي الربح الذي يخص المساهمين فقط.</p>	<p>يستقطع من صافي ربح المصرف.</p>	<p>الاحتياطي العام</p>	<p>9</p>
<p>الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الاستثمار الإسلامية من البيع والمشاركات والمضاربات وغيرها.</p>	<p>الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة</p>	<p>استخدامات الأموال</p>	<p>10</p>
<p>مضارب في نضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال، وللمضارب أي المصرف أن يضارب فيكون رب مال وأصحاب العمل (المستثمرون) هم المضارب. وكيل استثمار بأجر معلوم.</p>	<p>يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة.</p>	<p>الوظيفة الرئيسية</p>	<p>11</p>
<p>الادخار: تأجيل اتفاق عاجل إلى أجل فهو عملية سلوكية ابتداء لذلك يبحث المصرف الإسلامي عن الأموال لدى جميع الأفراد أغنياء وفقراء. لكل فئة من فئات المجتمع دوافعها الادخارية ولذلك تتنوع هذه الدوافع</p>	<p>طبقا للنظرية الوضعية (الادخار: هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك، لذلك يبحث المصرف التقليدي عن الأموال لدى الأغنياء وذوي الملاءة المالية، ويهتم بكبار أصحاب الأموال على حساب تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عموما.</p>	<p>الادخار وتنمية الوعي الادخاري</p>	<p>12</p>

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

ومن هنا يهتم المصرف الإسلامي بتنمية الوعي الادخاري لدى الجميع تحقيقاً لدوافعهم الخاصة.			
لا يعتمد على المتاجرة على الملكية ومن ثم على الفرق بين الفائدة الربوية الدائنة والمدينة، وإنما يعتمد على استثمار الأموال والاتجار بها وفق الصيغ والأدوات الشرعية.	تغطي الملكية إجمالي الأموال التي يستطيع المصرف التجاري بناء عليها أن يحصل على القروض، واستخدام الأموال المقترضة على أساس سعر الفائدة لتحقيق أكبر عائد لأصحاب البنك.	المتاجرة على الملكية	13
يتحقق بأسبابه الشرعية من: المال- العمل- الضمان- وفق الأساليب الشرعية المحددة لكل سبب.	يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك.	الربح	14
يتحملها المصرف إذا كان رب مال في مضاربة، وفي البيوع إذا حدثت حوله الأسواق، ويقدر رأس المال دائماً في المشاركات.	يتحملها المقترض وحده حتى ولو كانت لأسباب لا دخل له فيها.	الخسارة	15
الأهمية النسبية لشخصية المتعامل وأخلاقياته أكثر. الاهتمام بالقدرة الإرادية أكثر. اختلاف الوزن النسبي لهذه العناصر الخمسة عن المصرف التجاري بحسب طبيعة كل منهما المختلفة وكذلك طبيعة أعماله ونشاطاته التي يقوم بها وآلياتها في الممارسة العملية.	الأهمية النسبية للضمانات أكثر. الاهتمام برأس المال والقدرة الإرادية أكثر.	معايير منح الائتمان	16
تؤدي نظير التكاليف الفعلية لهذه	تؤدي مقابل ما يسمى عمولة، تعتبر مصدراً	الخدمات	17

## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

	المصرفية	من مصادر الإيراد لا تتقيد بطبيعة الخدمة ولا بالحلال والحرام.	الخدمة وتتقيد بالحلال والحرام.
18	طريقة احتساب الفائدة	تحتسب الفائدة ضمن عناصر تكلفة رأس المال ومن ثم تؤثر على الربح.	الربح أو الخسارة بعد خصم المصروفات والنفقات فقط ولا وجود للفائدة فيها، والربح وقاية رأس المال وجابر له من الخسران.
19	الرقابة	نوعان من الرقابة: من قبل الجمعية العمومية، والسلطات النقدية.	ثلاثة أنواع من الرقابة: الرقابة الشرعية، ومن قبل الجمعية العمومية، والسلطات النقدية.
20	إعسار المدين	إذا كان غير مماطل فلا يسمح له بمهلة سداد، ويلتزم بفوائد تأخير. وإذا كان مماطلا فبا لإضافة إلى ما تقدم تكون المقاضاة.	إذا كان غير مماطل يعطى مهلة سداد (فنظرة إلى ميسرة) ولا يلتزم بأي زيادة على الدين، وقد يعفى من الدين في حالة الإعسار الكامل وضالة المبلغ. وإذا كان موسرا مماطلا تكون المقاضاة والعقوبة.
21	صندوق الزكاة	لا وجود لصندوق الزكاة في المصرف التقليدي.	أحد الركائز في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي، ولتحقيق التكافل الاجتماعي فهو أحد المزايا التنافسية القوية... الخ.
22	مقاصد الشريعة وأولوياتها	ليس لها مكان فيه وإن حصل بعض التوافق فهو جزئي.	من أهم محددات آلية العمل وممارسة النشاط.

المصدر: عبد الحميد محمود البعل، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة، المملكة العربية السعودية، 5-3/6/2005.



## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

### خاتمة الفصل:

- ✓ المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تقوم بتجميع الموارد وتوظيفها وفق الصيغ الملائمة لطبيعتها، وتقدم كافة الخدمات المصرفية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق التنمية والاستقرار في المجتمع.
- ✓ حققت الصيرفة الإسلامية نموا كبيرا جدا خلال السنوات العشر الأخيرة، في الساحتين العربية والعالمية وذلك يعود إلى النتائج الجيدة التي بلغتها بالتزامن مع الأزمات الاقتصادية والمالية في العالم.
- ✓ أن عدد المصارف الإسلامية في تزايد مستمر، خاصة بعد التسعينات، ويتركز العدد الأكبر منها في آسيا والشرق الأوسط تليه إفريقيا ثم أوروبا.
- ✓ تنقسم صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية إلى صيغ تعتمد على الربح و الخسارة (المشاركة، المضاربة، المساقاة، المزارعة) و صيغ لا تعتمد على المشاركة في الربح و الخسارة (المراجحة، الإجارة، السلم، الاستصناع).
- ✓ تتمثل أهم الخدمات المصرفية الإسلامية في القرض الحسن، إدارة أموال الزكاة، الحوالات المصرفية، خطابات الضمان، الاعتمادات المستندية، البطاقات المصرفية، تحصيل الأوراق التجارية، إدارة الممتلكات، إدارة الاكتاب و تأجير الصناديق الحديدية.
- ✓ تعتمد المصارف الإسلامية كغيرها من المنشآت الربحية على مصادر معينة للحصول على الأموال من اجل القيام بالعمليات المصرفية المختلفة، لكن المصارف الإسلامية تتميز عن غيرها بانضباطها والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، و حصولها على الأموال بموجب عقود صحيحة من الناحية الشرعية كما تقوم المصارف الإسلامية بتوظيف مواردها في أوجه الاستثمار المختلفة وفقا للشريعة الإسلامية وإعمار الأرض.
- ✓ لا يختلف الإطار الأساسي لوظيفة المصارف الإسلامية عن وظيفة المصارف التقليدية، ففي كلا النموذجين تعتبر الوظيفة الأساسية للمصرف القيام بدور الوساطة بين المدخرين للأموال ومن هم بحاجة إلى تلك الأموال، لكن هناك الكثير من أوجه الاختلاف بين النموذجين من حيث الأهداف، أشكال التوظيفات، معاملة الودائع، الحسابات الائتمانية والاستثمارية وكيفية محاسبة المودعين وكذلك من حيث مصادر الأموال واستخداماتها والرقابة على نشاط المصرف.

## الفصل الثالث

أسس وضوابط الاستثمار

في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

### تمهيد:

إن النظام الاقتصادي الإسلامي له هويته الفريدة والمستقلة التي تميزه عن غيره من الأنظمة، حيث يقوم على عقيدة واضحة المعالم يستمد منها خصائصه ومقوماته وأهدافه، ويرتكز على تشريع إلهي يضبط هذه الخصائص والمقومات.

وجاءت المصارف الإسلامية لتسد حاجات أساسية للمسلمين أفرزتها التطورات الهائلة على المعاملات، وهذه الحاجات يجب تلبيتها ضمن ضوابط وأسس تضمن عدم مخالفة شرع الله عز وجل، لذا فقد انطلقت المصارف الإسلامية معتمدة على أسس وضوابط الاقتصاد الإسلامي ساعية إلى تلبية احتياجات عملائها وتحقيق الأرباح للمستثمرين والمساهمين وخدمة مجتمعاتها، في ظل محيط محفوف بالتحديات والمخاطر التي تفرزها مختلف المتطلبات والنظم الرقابية الدولية.

وستتناول في هذا الفصل أهم الأسس والضوابط التي تحكم أعمال المصارف الإسلامية، وواقع هذه الأخيرة في ظل متطلبات النظم الرقابية و اتفاقيات بازل، وكذلك أنواع المخاطر فيها وكيفية إدارتها.

وارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: الأسس والضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ المبحث الثاني: الرقابة على النشاط المصرفي الإسلامي.
- ✓ المبحث الثالث: المصارف الإسلامية في ظل متطلبات اتفاقيات بازل
- ✓ المبحث الرابع: المخاطرة في المصارف الإسلامية.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

### المبحث الأول-الأسس والضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي:

يرتكز العمل المصرفي الإسلامي على أسس ومبادئ وآليات و ضوابط اقتصادية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، تميزه عن غيره من الأنظمة، وتتأتى هذه الضوابط والأسس من قاعدة أساسية عامة وهي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، أي أن خاصيتها الأولى هي عدم استعمال الفائدة في كل أعمالها، بالإضافة إلى الالتزام بقاعدة الحلال والحرام، فهي لا تستثمر أموالها إلا فيما يحله الإسلام، وتعطي كل جهدها للمشروعات النافعة، بحثا منها عن تحقيق الصالح العام.

### المطلب الأول-الالتزام بقاعدة الحلال والحرام:

الأصل في العقود الجواز والإباحة فحرية التعاقد مضمونة للناس ما لم تشمل على أمر نهى عنه الشارع وحرمة بنص أو قياس أو بمقتضى القواعد المقررة، والعقود من باب الأفعال العادية، والأصل فيها عدم التحريم لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ (الأنعام: 119) ووجه الاستدلال أنه ليس في الشرع ما يدل على تحريم جنس العقود إلا بنص، قال الله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: 275) وهو ما يشمل طرق الكسب وكل عقود البيع والإجارة والشركة ونحوها من العقود التي وضعها الإسلام لإنفاق المال واكتسابه،<sup>(1)</sup> بشرط الالتزام بالطيبات والابتعاد عن الخبائث والمحرمات لقوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ (الأعراف: 157)، والخبائث والمحرمات التي نهى الإسلام عن تمويلها والاستثمار فيها، هي الأعمال المؤدية إلى الإضرار بأحد المتعاقدين أو الإضرار بالجمتمع ككل، مثل الاستثمار في الخمر والمخدرات، ولحوم الخنازير والتمثيل، والرقص والبغاء وغيرها.<sup>(2)</sup>

لذلك فالمصارف الإسلامية ملزمة باستخدام المال وتنميته وفق ما يرضي الله سواء من حيث الطرق أو الوسائل تطبيقا لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ، إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ.﴾ (البقرة: 168-169) وعملا بسنته صلى الله عليه وسلم، فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله قال: (الدنيا خضرة

(1) محمد صبري هارون، أحكام الأسواق المالية، دار النفائس، عمان، ط1، 1999 ص. 101.

(2) عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص. 116.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

حلوة من اكتسب فيها مالا من حله وأنفقه في غير حقه أحله الله دار الهوان، ورب متخوض في مال الله ورسوله، له النار يوم القيامة). رواه مسلم.

أولا - ضوابط المال في الإسلام: تتمثل ضوابط المال في الإسلام في الآتي: (1)

- 1- أن يكون مصدر كسب المال حلالا، ولا يصح الغش أو التدليس أو عقود الجهالة.
- 2- يجب استثمار المال وتنميته لزيادة الإنتاج وتوفير السلع والخدمات العامة ثم الخاصة، فمصلحة الجماعة تأتي قبل مصلحة الفرد، وأن فرض الزكاة على المال يقلل من الميل إلى كثر الأموال ويكون حافزا ودافعا للاستثمار، وقد ورد في الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم: (وأنجزوا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها للزكاة)، رواه الطبراني.

3- الاستغلال الأمثل للمال، فقد حرم الإسلام الإسراف والتبذير، قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ (الإسراء: 27).

- 4- فرض الإسلام قيودا على تنمية المال، إذ حرم الربا والاستغلال، فيشترط لاستثمار المال أن يقترن المال بالعمل وتحمل المخاطر مبدأ (الغنم والغرم) أي لا يجوز الغنم دون الغرم، العائد دون المخاطر، فمن أراد العائد عليه أن يقبل المخاطر،

ثانيا - معايير استثمار المال في الإسلام:

هناك مجموعة من القواعد والمعايير التي تحكم استثمار المال في الإسلام بينها ووضحها علماء وفقهاء المسلمين وهي كما يلي: (2)

**1- معيار العقيدة:** يقوم استثمار المال في الإسلام على جانب عقائدي فالمستثمر المسلم يؤمن بأنه مستخلف من الله في هذه الأرض، وأن مقتضى هذا الاستخلاف أن أصل التملك للمال كله (جميع الثروات) يعود إلى الله تعالى وملكية الإنسان بالوكالة. وبناء على ذلك يصبح تصرف الفرد بما يملك مقيدا بإرادة المالك الأصلي،

(1) إمام علي بري، البنوك الإسلامية والقدرة على الإنجاح والنجاح، اتحاد المصارف السودانية، مجلة المصارف السودانية، الخرطوم، العدد الثاني، أكتوبر 2002، ص. 118.

(2) عبد الله علي عبد الله الطوقي، المصارف الإسلامية في ضوء التطورات المحلية والدولية، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة النيلين، الخرطوم، 2005، ص. 11.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

إذن فالمال مال الله، والبشر مستخلفون فيه، ومن واجب المستخلف أن يراعي الشروط والضوابط التي يحددها المالك الحقيقي للمال وهو الله تعالى، لقوله تعالى في كتابه الكريم: **(وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه)** (الحديد:7).

**2- المعيار الأخلاقي:** يلتزم الفرد المسلم في تشغيل ماله بمجموعة من القيم والأخلاق منها: <sup>(1)</sup>

**أ- الصدق والأمانة:** فالمسلم أمين في جانب الكسب وأيضاً أمين في معاملاته مع الآخرين.

**ب- المسامحة في المعاملات:** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **(رحم الله عبداً سمحاً إذا باع وسمحاً إذا اشترى وسمحاً إلى قضي وسمحاً إذا اقتضى)**، رواه البخاري.

**ج- المعاملة في الطيبات والبعد عن المحرمات:** المستثمر المسلم يوجه ماله للمشروعات الاقتصادية التي تنتج الطيبات من الرزق وتجنب الخبيث.

**3- معيار التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** التشغيل الكامل لرأس المال يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورة تغطية الاستثمار لكافة الأنشطة الاقتصادية الضرورية للمجتمع وحسن توزيع الاستثمار.

**4- معيار لا ضرر ولا ضرار:** بمعنى عدم الإضرار بالناس وإيذائهم ونشر الفساد ودليل هذا قوله تعالى: **﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾** (هود: 85).

**5- معيار ربط الكسب بالجهد:** ربطت الشريعة الإسلامية الكسب (العائد) بالجهد المبذول، فنجد أن هناك علاقة بين تقلب وحركة رأس المال في الأنشطة المشروعة وبين تعرضه للمخاطر أثناء دورته التجارية والمالية، وكلما زادت درجة التقلب والمخاطر زاد العائد.

**6- معيار الغنم بالغرم:** إذا لا يصح في الإسلام أن يضمن الإنسان لنفسه مغنماً ويلقى بالرغم على عاتق غيره.

وترى الباحثة أن معايير استثمار المال في الإسلام تمثل مرتكزا أساسيا لتحقيق أهداف استثمار الأموال ومنه تحقيق المنفعة العامة لكل أفراد المجتمع، وهذه هي فلسفة الاقتصاد الإسلامي الذي انبثق عنه العمل المصرفي

(3) M. Umer Chapra. **The Global Financial Crisis. Can Islamic Financial Help Minimize the security and frequency of a Crisis in the future** ; forum on the global financial crisis2008.p.13.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

الإسلامي الذي أصبح واقعا ملموسا فعلا تجاوز إطار التواجد إلى أفاق التفاعل والابتكار من التعامل بإيجابية كبيرة مع مشكلات وأزمات العصر.

### المطلب الثاني - عدم التعامل بالربا والفوائد المصرفية:

لقد تبنت المؤسسات المالية الإسلامية المنهج الشرعي الإسلامي في معاملاتها فهي لا تتعامل بالربا أو الفائدة أخذا ولا عطاء.

### أولا - مفهوم الربا:

الربا لغة: مصدر للفعل يربو، ومعناه الزيادة، وأربيته ونميته، يقال ربا الشيء يربو، ربوا ورباء، وفي التزليل ﴿وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾ (البقرة: 276)، والربا هو الزيادة والنماء ويقال: ربا الشيء إذا زاد ونما ومنه الربوة، أي الصخرة المرتفعة على من حولها. (1)

أما اصطلاحا فهو الزيادة بدون مقابل في أي عقد من عقود المعاملات بين صنفين من النوع نفسه من الأصناف الربوية، أو هو زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال بمال. (2)

والأموال الربوية هي تلك الأموال التي حددها الرسول صلى الله عليه و سلم، أو ما يقاس عليها فقد قال عليه أفضل الصلاة والسلام (الذهب بالذهب، والفضة بالفضة والبر بالبر، الشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلا بمثل، يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء). (3)

ثانيا - أدلة تحريم الربا: من النصوص الشرعية التي تدل على تحريم الربا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَّا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (البقرة: 278 - 279).

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ربو).

(2) عاشور عبد الجواد عبد الحميد، البديل الإسلامي للفوائد الربوية، دار النهضة، مصر، 1990، ص. 50.

(3) صحيح البخاري، ج3، ص. 97.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

ومن السنة ما جاء في الصحيح من حديث جابر أنه قال: (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا ومؤكله وكتابه وشاهديه)<sup>(1)</sup>.

وما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (اجتنبوا السبع الموبقات، قيل يا رسول الله: ما هي؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات). صحيح البخاري. ومنا إجماع: فقد أجمع المسلمون في سائر العصور على حرمة في الجملة وقد نقل هذا الإجماع فقهاء المذاهب جميعا.

فالربا من أعظم الذنوب، وقد أعلن الله عز وجل الحرب على آكل الربا ومؤكله من بين سائر الذنوب.

### ثالثا- أنواع الربا:

1- ربا الجاهلية: وهو الزيادة في أحد العوضين مقابل تأخير الدفع، ويسمى ربا الديون والربا الجلي، وقد حرمه الله عز وجل في القرآن الكريم بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ (آل عمران: 130)، ولهذا النوع من الربا صورتان عرف بهما العرب وتعاملوا بهما معا:

أ- هي زيادة المال مقابل الأجل عند حلول استحقاق الدين وعدم استطاعة المدين على الوفاء به.

ب- ربا الجاهلية المحرم في القرآن هو القرض بزيادة مشروطة عند العقد، وهذا القسم من الربا هو الذي تتعامل به المصارف القائمة التي تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، وبذلك تعتبر كافة الفوائد المصرفية من ربا الديون، وبالتالي فهي محرمة تحريما قاطعا.<sup>(2)</sup>

2- ربا البيوع: أو ربا المعاملات أو الربا الخفي الذي حرّمته السنة النبوية الشريفة ويكون في المبيعات، ويسميه الفقهاء ربا الفضل تغليبا، لأنه في الحقيقة ربا فضل وربا النسا، فربا الفضل هو الزيادة في أحد البديلين الربويين

(1) صحيح مسلم بشرح النووي 26/11.

(2) حسن محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص. 77.



## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

المتفقين جنسا مع التقابض في المجلس وربما النسا هو تأجيل في مبادلات مخصوصة كالذهب بالذهب والفضة بالفضة.

كما يقسم الربا حسب علاقته بالزمن إلى:

أ- ربا الفضل: وهو زيادة أحد البديلين المتجانسين لسبب غير تأخير الدفع، مثل بيع الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم نقدا ونسيئة أو بيع كيلو من التمر الممتاز باثنين من التمر الرديء.

ب- ربا النسيئة: وهو الزيادة في مبادلة الأموال الربوية نتيجة تأخير الدفع وهو نوعان:

- بيع ربوي بمثله من جنسه نساء: مثل بيع صاع من التمر حالا بصاعين من التمر بعد سنة.

- بيع ربوي يعتبر جنسه نساء: مثل بيع صاع من التمر حالا بصاع أو صاعين من القمح بعد سنة.<sup>(1)</sup>

رابعا - دعائم تحريم الربا في الإسلام: اعتمد الإسلام في تحريمه للربا على ثلاث دعائم أساسية:

1- الدعامة الأخلاقية: فهو من الناحية الخلقية جشع وشره واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، استغلالا تقبله الأخلاق الكريمة والفترة السليمة، وقواعد السلوك المستقيم.

2- الدعامة الاجتماعية: فهو يزرع الأحقاد والحزازات في النفوس بين أفراد المجتمع، ويقطع ما بينهم من أواصر الأخوة والمحبة والتعاون على الخير لأن الربا قائم على الظلم، وهذا الظلم إنما يقع على الفقراء في المجتمع.

فاستثمار الأموال عن طريق الربا يعني استغلال حاجة المحتاجين، وانتهاز فرص الإجهاد عليهم، ولا يخفى ما ينجم عن ذلك من انقطاع المعروف والمحبة بين الأفراد، وخاصة بين المستثمرين والفقراء، وبين المقرضين والمقرضين، ويعقب ذلك كراهية\* بعض المجتمعات لبعض.

3- الدعامة الاقتصادية: فهو تعطيل للمال عن استغلاله في طرقه المشروعة من تجارة أو صناعة أو زراعة، وهو استحلال لمال الغير بالباطل.

(1) حسن محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص، 77.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

أي أن أضرارا اقتصادية تنجم عن دفع المدخر بأمواله إلى الاستثمار عن طريق الربا، ولعل من أهم تلك الأضرار: انتشار البطالة على نطاق واسع، وتوقف كثير من المشاريع الصناعية أو الزراعية التي تعم فوائدها المجتمع بأسره، إذا لم تكن تلك المشاريع تحقق للمرابين أرباحا طائلة تفوق الخيال.<sup>(1)</sup>

إذن فالشريعة الإسلامية بتحريمها الربا، إنما تهدف إلى تحقيق نظام اقتصادي عادل لتوزيع الثروات وتعميم الخيرات، و ما التزام المصارف الإسلامية بعدم التعامل بالربا إلا التزام بهدي القرآن الكريم، فهي لا تتعامل بالفائدة وملتزمة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. يمنع كل المعاملات التي يكون مضمونها الربا أو منعها الشريعة الإسلامية كبطاقات الائتمان (السحب على المكشوف)، أو المضاربة في أسواق المال من خلال المشتقات المالية التقليدية، أو إعادة جدولة الديون أو المتاجرة فيها، فقد ساهمت هذه الأخيرة بشكل فعال في الأزمة المالية العالمية. هذا وتلتزم المصارف الإسلامية أيضا بعدم تمويل أو الاستثمار في الأنشطة المحرمة شرعا أو التي تكون فيها شبهات الحرام، لأنه لا يجوز الاسترباح من وراء الحرام، ولا باستعمال وسائل محرمة.

### المطلب الثالث-الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات:

يتفق أغلب المفكرين في الإسلام على ضرورة ارتباط النشاط الاقتصادي بالقيم الأخلاقية التي دعا إليها الإسلام في المعاملات، وهي الضمان الوحيد لنجاح هذا النشاط، وعلى اعتبار أن المصارف الإسلامية لا تعمل إلا في الوساطة المالية، فقد يكون موضوع عملها المتاجرة في السلع والبضائع والاستيراد والتصدير، ومن هنا فقد التزمت هذه المصارف بأخلاقيات التعامل المالية في الإسلام ضمانا للمصلحة العامة، ونشير إلى أهم هذه القيم الأخلاقية التي حث عليها الإسلام والمنهيات التي زجر عنها فيما يلي:

**1-عدم التعامل بالاحتكار:** وحبس السلع عن المستهلك عند احتياجه إليها ثم بيعها بسعر أعلى عند ندرتها.<sup>(2)</sup>

\* قال الإمام الرازي: "السبب في تحريم عقد الربا: أنه يفضي إلى انقطاع المعروف بين الناس من القرض، لأن الربا إذا حرم طابت النفوس بقرض الدرهم واسترجاع مثله، ولو حل الربا لكانت حاجة المحتاج تحمله على أخذ الدرهم بدرهمين، فيفضي ذلك إلى انقطاع المواساة والمعروف والإحسان"، وبالتالي فالربا أحد عوامل نشأة الصراع الطبقي والأحقاد في المجتمعات.

(1) عادل عبد الفضيل، ضوابط ومعايير الاستثمار في المصارف الإسلامية دراسة مقارنة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص. 25.  
(2) أميرة عبد اللطيف مشهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1999، ص. 228.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

2- **عدم الغش والترويح المزيف في المعاملات:** فالمعاملات التي تتم بين الأطراف لا بد أن تكون نزيهة وشفافة، فمثلا في حالة للبيع يجب على البائع ألا يبالغ في صفات السلعة التي يبيعها، أو يقوم بالمغلاة في إظهار مزاياها دون عيوبها، من أجل إقناع الزبون بشرائها، كما أنه مطالب شرعا ألا يكتتم عيوبها، ويقدم النصح للزبون، ويدخل في هذا الباب أيضا الغش في العملات النقدية وتزويرها.<sup>(1)</sup>

3- **عدم التعامل بالرشوة:** والرشوة يعني بها المبلغ الذي يقدمه شخص ما إلى آخر ذو سلطة أو جاه بغرض تحقيق مصلحة غير شرعية أو إنجاز أي عمل، أو القصد به الضرر بالطرف الآخر الذي هو الخصم أو ليؤخر عمله.<sup>(2)</sup>

4- **عدم الخوض في المنافسة غير المشروعة والقاتلة:** والتي قد تتسبب في أزمات، كما حصل في دول جنوب شرق آسيا، فقد تزايد العجز بسبب نوعية الاستثمارات التي تتم في هذه الدول، والتي تركز على مجال التصنيع، فهناك تشابه بين مجالات التصنيع في كل من تايلاند وماليزيا واندونيسيا وسنغافورة، ونتيجة هذا التشابه في الاستثمار، فإن أي انخفاض في عملة أي دولة من هذه الدول أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لديها يؤدي إلى ارتفاع حدة المنافسة، ومن ثم فإنها تدخل فيما يسمى بالمنافسة القاتلة.<sup>(3)</sup>

5- **الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم:** فعند دخول عنصر من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية على أساس المشاركة في الربح الناتج لا على أساس الأجر الثابت فعليه أن يقبل المخاطرة، أي ضمان ما قد يحدث من نتائج سلبية ويتحملها مقابل استحقاقه لنصيب من الربح إذا تحقق، وهذا هو معنى الغنم بالغرم.<sup>(4)</sup> وهذا المبدأ يقرر العدل في المعاملات، إذ لا يقبل أن يضمن الإنسان لنفسه مغنما، ويلقي الغرم على عاتق غيره.

إن مبدأ المخاطرة في الاستثمار يقيم تلازما منطقيا أساسه العدل بين العمل والجزاء وبين الحقوق والواجبات، وبين المغام والمغارم، كما يقوم أيضا على درء مناقضة العدل في المعاملات المالية، فلا يجتمع مغنمان لطرف

(1) أميرة عبد اللطيف مشهور مرجع سابق، ص، 254.

(2) أيمن عبد المعبود زغلول، المال واستثماره في ميزان الشريعة، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1985، ص. 256.

(3) الحلواني بسويون، المضاربات الربوية... وراء أزمة البورصة العالمية، مجلة لاقتصاد الإسلامي، دبي، عدد 202، 1999، ص. 43.

(4) ناصر سليمان، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، ط1، 2002، ص 55.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

ضمان سلامة رأس المال، وضمان العائد)، بينما يستحق الطرف الآخر مغرمين (خسران الجهد) وجبران رأس المال للطرف الأول)\*.

**6- الالتزام بالأولويات الإسلامية في التمويل والاستثمار:** يعتبر تحقيق الربح ضرورة بالنسبة للمصرف لضمان استمراره وتوسعه، لكن لا ينبغي أن يجعل من المردود المالي هدفاً أسمى لقيامه، حيث إن المال في المصرف الإسلامي كما في غيره - أفراد وهيئات - يبقى دائماً وسيلة لتسخير غايات أسمى تنصب كلها في عملية الأعمار والتنمية.

ومن هنا فإن معايير تقييم المشروعات للعمل بها داخل المصارف الإسلامية يكون من خلال وضع أولويات لأنشطته الاستثمارية بمستويات معيشية ثلاث: أولها مستوى الضرورة، التي تمثل حاجات أصلية للفرد، وتمثل الحد الأدنى اللازم للبقاء، وثانيها: مستوى الكفاية أو الحاجات. بمعنى الوصول إلى إشباع الفرد لحاجاتهم السلع والخدمات إلى مستوى معقول ومناسب، وثالثها: مستوى الرفاهية أو التحسينات والتي تعني رغد العيش وسعة الرزق. وهذا في ظل التوجه الشرعي لأولويات الاستثمار في ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي لتحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ التوازن بين أفراد المجتمع، وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، على أن يتضمن الالتزام الشرعي الأخذ بأولويات الاستثمار، وأن تكون الأهداف الاستثمارية التنموية أهدافاً مرتبطة بالمرحلة التي يمر بها المجتمع وفقاً للمستويات الثلاث السابقة.<sup>(1)</sup>

\*ضمان رأس المال ووجوب رده للدائن، بالإضافة إلى ضمان الزيادة عليه، دون أن يقابل ذلك ضمان كسب آخر للمدين، يعتبر إثارة للمال ومحابة له على العمل، مما يتنافى مع نظرة الإسلام إلى العمل، ونقديه له.

(1) عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 123.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

### المبحث الثاني - الرقابة على النشاط المصرفي الإسلامي:

الرقابة على النشاط المصرفي الإسلامي رقابة متعددة ومتطورة وذات طبيعة خاصة فهي رقابة داخلية، وخارجية، ورقابة مصرفية أو شرعية ورقابة إشرافية. وذاتية أيضا في الوقت نفسه، وهي بذلك رقابة متكاملة لا يشوبها أي قصور ليس فقط لتعدد جوانبها، بل لأن الرقيب فيها هو الله سبحانه وتعالى: (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) [النساء: 01]، وهو سبحانه المعاقب والمؤاخذ والمحاسب، وهو يعلم كل شيء، وهنا يتجلى شمول ودقة المراقبة وكمال الرقابة، فعلى كل فرد أن يتقن عمله، ويحسن أداءه، ويعمل على تعظيم هذا الأداء كما وكيفا، فهو مسؤول عنه لقوله تعالى (وَلْتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) [النحل: 93].

#### المطلب الأول - ماهية الرقابة:

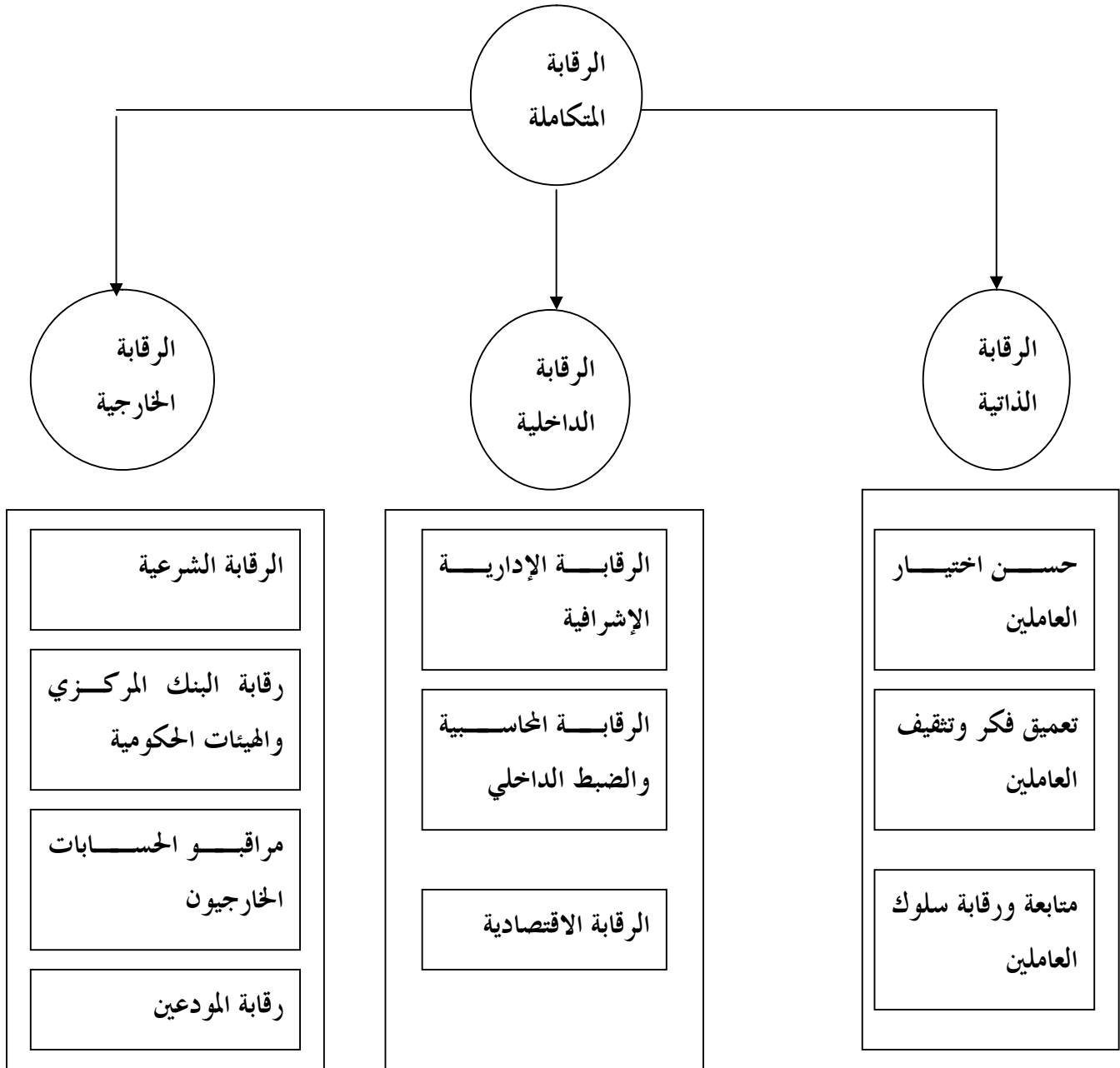
إن الرقابة في المصارف الإسلامية ذات طبيعة خاصة، فهي إحدى الوظائف الأساسية للإدارة في أي منظمة من منظمات الأعمال، لا يتم العمل الإداري بدونها ولا يستكمل بغيرها، وفي معظم دول العالم توجد تشريعات خاصة تنظم عملية الرقابة على المصارف للتأكد من أن أعمالها تتم وفقا لما هو مطلوب منها نظرا للطبيعة الخاصة التي تحكم هذه الأعمال أو لتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الحياة الاقتصادية وغير الاقتصادية للمجتمع.<sup>(1)</sup>

والرقابة على النشاط المصرفي الإسلامي ضرورة يفرضها تعدد الأعمال المصرفية وتشعبها وضخامة حجم المؤسسات المالية الإسلامية وما تواجهه من أوضاع متطورة للتحقق من عدم وقوعها في أزمات مالية ونقدية تعرقل مسيرة نشاطها، وتجعلها خاضعة لإشراف ومتابعة ورقابة متكاملة الجوانب والأبعاد يظهرها الشكل الموالي.

(1) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، مدخل حديث، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص. 283.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

شكل رقم (16): الرقابة المتكاملة على المصارف الإسلامية



المصدر: حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص. 285.

من خلال الشكل يتبين أن الرقابة المتكاملة على المصارف الإسلامية تتحقق من خلال تضافر الجهود داخلها وخارجها انطلاقاً من الرقابة الذاتية التي تتجسد من خلال حسن اختيار العاملين، و تثقيفهم وكذا

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

متابعة سلوكهم، و الرقابة الداخلية الإدارية الإشرافية و المحاسبية و الاقتصادية، و أيضا الرقابة الخارجية التي تتكون من : الرقابة الشرعية، رقابة البنك المركزي و الهيئات الحكومية مراقبو الحسابات الخارجيون و رقابة المودعين و هذا ما سيتم شرحه بالتفصيل في المطلب الموالي.

### المطلب الثاني- أنواع الرقابة على المصارف الإسلامية:

تنقسم الرقابة على المصارف الإسلامية إلى عدة أنواع .

#### أولا- الرقابة الذاتية:

وتتمثل في رقابة الضمير والوجدان لدى العامل في المصرف الإسلامي الذي ائتمنه الناس على أموالهم المودعة لدى المصرف، وهي تعتبر ذاتية لأنها نابعة من إيمان عميق بالله سبحانه وتعالى، ومعرفة تامة بأن الله يعلم السرّ والعلن، وأن عليه الحذر من غضب الله في جميع أعماله فرقابة الله لا حدود لها.

والرقابة الذاتية من أهم أنواع الرقابة، وأكثرها حيوية وضرورة، فالعامل المراقب لذاته هو الذي تكون له وقاية ضد الانحراف، كما تكون له المبادرة لتصحيح ومقاومة كل فساد يظهر في معاملات المصرف، مما يدفعه إلى إتقان عمله والإخلاص فيه، وتأديته على أكمل وجه.

ولتحقيق هذه الرقابة الوقائية العلاجية يعمل المصرف الإسلامي على توفير عدد من العناصر منها: (1)

1- **حسن اختيار العاملين في المصرف:** بناء على توفر المقومات الدينية والفنية والأخلاقية التي تعمق الحس الديني والأخلاقي، فيكون الموظف بالغا عاقلا راشدا أميناً نزيها وقبل كل هذا مؤمنا بالله، وذو خبرة ومعرفة.

2- **تنقيف العاملين في المصرف دينيا:** من خلال الدورات التدريبية التأهيلية والتطويرية، وحلقات النقاش ومجالس العلم التي يعقدها المصرف للعاملين به والتي تسمح بزيادة المعرفة الدينية، وترسيخ القيم، مما يزيد من الرقابة الذاتية للفرد على سلوكياته وعمله خشية لله وراحة للنفس، وتحقيقا لقول الله سبحانه وتعالى:

(1) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 287.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) [التوبة: 105].

3- متابعة السلوكات والتصرفات الشخصية والعقائدية والوظيفية للعاملين في المصرف الإسلامي، لأن مسؤوليتهم شاملة وعميقة، وتجعلهم حريصين على أداء أعمالهم بالشكل المطلوب، وتصحيح أي خطأ. وكذا المبادرة إلى الإبلاغ عن كل قصور يجدونه سواء في الخطط أو في النظام الموضوع، كما تجعلهم دائمي البحث عن كل جديد ومفيد لتطوير العمل، وتحسين الأداء، وتنمية المعاملات.

### ثانيا - الرقابة الداخلية :

إن القائد في المصارف الإسلامية هو قدوة راشدة يحتذى بها من جانب مرؤوسيه، و لديه من الإدراك و الوعي و المعرفة و من الخلق القويم ما يؤهله للقيام بهذه الوظيفة ، حتى لا يكون كمن يأمر مرؤوسيه بأعمال وينهاهم عن أمور ثم يأتي بمثلها ، لقوله سبحانه وتعالى : (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ) (البقرة: 44)

فالرقابة الإشرافية في المصرف الإسلامي على العاملين وعلى نظم العمل داخل المصرف، و تطورات الأحداث، ومدى توافق الأداء الخاص بالعاملين مع هذه المتغيرات هي عملية لا تنصرف إلى توقيع العقوبات على المخطئ، ولكن أيضا لتقرير الحوافز والمكافآت التشجيعية أيضا للعاملين الجدين ، لذلك فعلى إدارة المصرف الإسلامي أن تقوم بمتابعة الأداء الفردي والجماعي للمصرف بشكل دوري ، وقياس كفاءة الأفراد وتقييم أدائهم بأسلوب عملي وعلمي سليم متوافق مع ظروف المصرف وأوضاعه الداخلية والخارجية .

وتتلخص أهداف الرقابة الإشرافية الداخلية في المصرف الإسلامي فيما يلي: (1)

1- اكتشاف أوجه القصور في الأداء التنفيذي للعاملين بالمصرف ومعرفة أسبابه، ووضع طرق العلاج الناجحة للتغلب على هذا القصور، سواء عن طريق التدريب الارتقائي، أو التحويلي، أو التطويري، وتحسين طرق ممارسة العمل في المصرف.

(1) عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية، عمان، 2009، ص.47.



## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

2- اكتشاف مدى القصور في نظام التوجيه والمتابعة وفي نظام إبلاغ الأوامر وتدفق المعلومات بين المستويات المختلفة، لتفادي أي تضارب أو تناقض أو ازدواج في الأعمال. وهذا من أهم أهداف الرقابة الداخلية في المصرف.

3- اكتشاف أي قصور في نظم العمل، وطرق التنفيذ للعمليات المصرفية، و من ثم معالجة هذا القصور بشكل فعال.

4- اكتشاف أي قصور في الخطط الموضوعة أو في نظام التخطيط داخل المصرف الإسلامي، أو حتى في نظام المتابعة والرقابة في حد ذاتها.

وبالتالي فالرقابة الإشرافية الداخلية في المصرف الإسلامي هي عملية إدارية لتقوم القصور ومعالجة الانحرافات، ولا تقوم أبداً على تصيد الأخطاء والتشويه والتجريح وبخس حقوق العاملين، بل هي عملية وقائية لمنع الانحرافات.

### ثالثاً : الرقابة الخارجية :

يتسع هذا النوع من الرقابة ليشمل أفراد المجتمع وهيئاته ومؤسساته وشركاته سواء كان لها علاقة بالمصرف الإسلامي، أم لم يكن لها علاقة عملاً بقوله تعالى : **(وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ)** (التوبة : 71)، كما تتولى الدولة دورها في هذه الرقابة أيضاً ، حيث لا تقتصر وظيفتها على حفظ الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، بل تتعدى ذلك إلى التدخل في النشاط الاقتصادي و العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية، وبذلك تتضافر جهود الدولة ، وجهود المصارف الإسلامية لتحقيق هذه الأهداف ، ومن أهم صور الرقابة الخارجية في المصارف الإسلامية الرقابة الشرعية، رقابة البنك المركزي، رقابة مدققي الحسابات الخارجيين و رقابة المودعين.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

### 1- الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية:

تعتبر الرقابة الشرعية صمام الأمان في المصارف الإسلامية، وهي التي تضبط أعمالها وتحميها من الوقوع في المخالفات الشرعية والانحراف عن منهجها الذي بنيت عليه أو يبين كذلك مدى توافقها مع الأحكام الشرعية.

أ- **تعريف الرقابة الشرعية:** تعددت التعاريف حول ماهية الرقابة الشرعية بحكم أن هذا المصطلح يعتبر مستحدثاً ومن بين هذه التعاريف:

- عرفت بأنها مراجعة النشاطات المصرفية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية للتأكد من مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ومتابعة العمليات المصرفية، و بيان المخالفات إن وجدت واقتراح الحلول لتصويبها ومراجعة العقود التي تبرمها تلك المؤسسات مع عملائها، وصياغة العقود المناسبة التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.<sup>(1)</sup>

- كما عرفها مصرف الراجحي على أنها: التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة و القرارات المعتمدة من جهة الفتوى.<sup>(2)</sup>

وبمكننا القول أن الرقابة الشرعية هي عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها و يشمل فحص العقود والاتفاقيات، والسياسات والمنتجات والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير وخاصة تقارير المراجعة الداخلية، وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي.

(1) عبد المجيد محمود الصلاحين، هيئات الرقابة الشرعية ودورها في المصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الرابع عشر، المؤسسات المالية الإسلامية، معالم الواقع وآفاق المستقبل، ص 248.

(2) عبد الباري مشعل، التدقيق الشرعي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد 188، ص 45.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

هذا ويجب أن تكون الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من هيئتين: هيئة الفتوى وتعنى بالجانب النظري وذلك بإصدار الفتوى والمعايير الشرعية، وهيئة التدقيق الشرعي التي تعنى بالجانب العملي وذلك بمتابعة تنفيذ قرارات وضوابط وفتاوى هيئة الفتوى والمعايير الشرعية.<sup>(1)</sup>

**ب- أهمية الرقابة الشرعية:** لا يختلف اثنان في أن المصارف الإسلامية جاءت كبديل للمصارف التقليدية، لتخرج الناس من ضيق المعاملات مع المؤسسات المالية التقليدية وحرص الخوض في المعاملات الربوية إلى رحب فسيح من المعاملات المالية الإسلامية، التي لا تفي بغرضها إلا في ظل هيئة رقابة شرعية تشرف عليها وتراقب أعمالها وأداءها وتوجهها وتقدم لها الحلول لمختلف المشاكل والعقبات. ويمكن تلخيص أهمية الرقابة الشرعية في النقاط التالية:

\* بما أن المصارف بصفة عامة تمثل أهم قنوات تجميع الأموال وتوزيعها، ووظيفتها الأساسية هي تحويل المدخرات إلى استثمارات، فحتى تتمكن من القيام بدورها المهم، لا بد أن يتوفر لها من النظم التي تحقق سلامة تدفق أموالها وتصريفها، و التأكد من حماية أصولها و موجوداتها من الضياع أو التلف أو السرقة، و التحقق من سلامة عملياتها و صحتها و دقة تسجيلها و قيدها، و هذا كله يعتمد على توفير نظم سليمة للرقابة.<sup>(2)</sup>

\* في هذا الوقت الذي تعقدت فيه الصور التجارية، وانتشرت أنواع جديدة من المعاملات التجارية كبطاقات الائتمان، والحسابات بأنواعها، والتجارة الالكترونية التي لا يوجد لها أحكام في المصادر الفقهية القديمة، وإن وجدت الأحكام فإن المصرفيين القائمين على النشاط المصرفي غير مؤهلين للكشف عنها بأنفسهم.<sup>(3)</sup>

\* عدم الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية من قبل أغلبية العاملين في المصارف الإسلامية لذا فإن وجود الرقابة الشرعية في المصرف يعطيه الصبغة الشرعية، كما يعطي وجود الرقابة ارتياحا لدى جمهور المتعاملين مع المصرف.

(1) محمد لخضر بوساحة إبراهيم بلحيمر، تفعيل دور الرقابة الشرعية في الابتكار المصرفي الإسلامي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 19، جوان 2016، ص. 99.

(2) صلاح الدين حسن السيسى، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ج2، 2011، ص. 151.

(3) محمد لخضر بوساحة، إبراهيم بلحيمر، مرجع سابق، ص. 100.

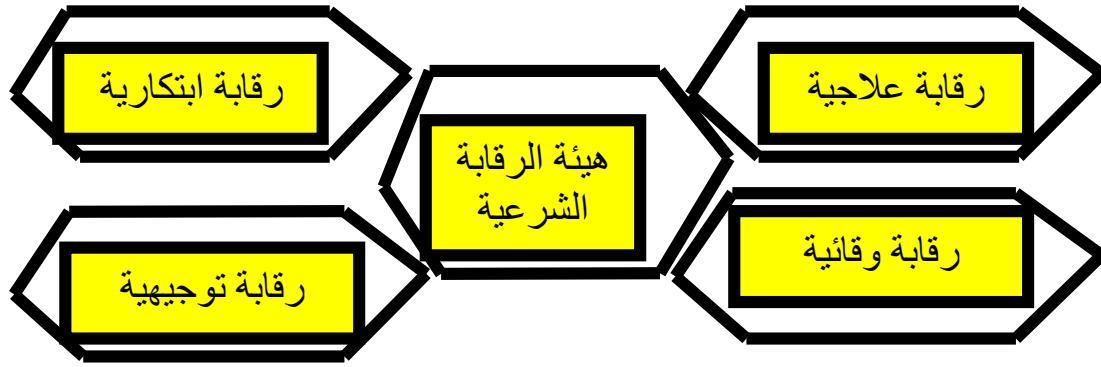
## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

\*إن العمليات المصرفية تمتاز بارتفاع درجة المخاطر في الاستثمارات، وبذلك تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى، نظرا لتمييز هذه العمليات بالتغير وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع بموله المصرف، ومن ثم فإن العاملين في النشاط الاستثماري يجب أن يكونوا على اتصال مستمر مع هيئة الرقابة الشرعية.

### ج-أنواع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية:

يتألف نموذج الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية من أربعة أنواع من الرقابة، فهي رقابة علاجية، ووقائية، وابتكارية، وتوجيهية في آن واحد كما يظهر في الشكل الموالي:

شكل رقم (17): أنواع هيئة الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثة.

وفيما يلي عرض موجز لكل منها:

**1- الرقابة الوقائية:** وتتم هذه العملية من خلال إشراك هيئة الرقابة الشرعية مع المسؤولين في المصرف بوضع نماذج العقود والاتفاقيات، ونظم العمل الخاصة بمباشرة العمليات لجميع معاملات المصرف، ومن ثم تأكيد خلو المعاملات التي تتم على هذه العقود والعمليات من المحظورات الشرعية كما يتم فيها بحث ودراسة المسائل التي تحتاج إلى فتوى وتكييف شرعي قبل الشروع في العمل بها، ويتم ذلك من خلال:<sup>(1)</sup>

(1) محمد عبد الحكيم زعير، دور الرقابة الشرعية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد 196، 1996، ص.45

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

- مراعاة الجوانب الشرعية في عقد التأسيس واللوائح والنظام الأساسي.
- إيجاد المزيد من الصيغ الشرعية المناسبة للمصرف الإسلامي لمواكبة التطور في الأساليب والخدمات المصرفية.
- المراجعة الشرعية لكل ما يقترح من أساليب استثمار جديدة.
- وضع القواعد اللازمة لضبط التعامل مع المصارف غير الإسلامية.
- إعداد دليل عملي شرعي، وهو دليل للإجراءات يشمل مختلف عمليات المصرف ابتداء من فتح الحسابات الجارية، وحسابات الاستثمار، ومرورا بعمليات التمويل في المراجعة والمضاربة وانتهاء بأشكال الخدمات المصرفية من حوالات وفتح اعتمادات، وتكمن أهمية هذا الدليل في كونه يسهل توحيد المنهج والضبط والمراقبة، ويعمل كذلك على تنمية الوعي لدى العاملين، للإحاطة بالأسس الشرعية الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي، وإعانة هيئة الفتوى على معرفة ما وراء الأعمال المصرفية من ارتباطات تعاقدية.

ومن هنا تعمل هيئة الرقابة الشرعية في المصرف كجهاز وقائي يحول دون وقوع أي إخلال، أو انحراف عن القواعد الحميدة للدين الإسلامي، من خلال متابعتها عن كثب ووقوفها على كل ما يتم داخل المصرف الإسلامي، وكذا المساهمة والمشاركة في وضع نظم العمل الدقيقة، والبحوث الدائمة التي تقوم بها<sup>(1)</sup>.

**2- الرقابة التوجيهية:** حيث لا تقف هيئة الرقابة الشرعية مكتوفة الأيدي، فهي كثيرا ما تبادر بتقديم توصياتها، وآرائها ومشورتها إلى متخذي القرار في المصرف الإسلامي، كما تقوم بتوجيههم إلى المجالات التي تراها مناسبة وتحذرهم من الحالات التي قد تحتوي المعاملات فيها بعض الشبهات، وعلى الرغم من أن هناك من يرى أن دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية هو دور استشاري فقط، إلا أن هذا الدور يتسع ويمتد من خلال المتابعة الدقيقة والآراء السديدة والاستشارات المقدمة إلى جميع متخذي القرار، ومن ثم فإنها تتدخل بالشكل وفي الوقت المناسبين في هذه الأعمال وبصورة غير مباشرة<sup>(2)</sup>.

(1) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص. 294.

(2) محمد عبد الحكيم زعير، مرجع سابق، ص. 46.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

**3- الرقابة العلاجية:** وتقوم هذه الرقابة على مراجعة جميع معاملات المصرف الإسلامي للتأكد من مطابقتها والتزامها في معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية، وقواعدها، فإذا ظهر أي إخلال أو قصور بادرت هيئة الرقابة إلى لفت نظر الأقسام المختصة، أو إخطار رئيس إدارة المصرف بهذا القصور والعلاج الذي تراه الهيئة لإصلاح هذا الإخلال ومعالجة هذا القصور، والتعديلات التي يتعين إجراؤها في نظام العمل أو في طريقة تقديمه ليتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية.

**4- الرقابة الابتكارية:** وتعمل هيئة الرقابة الشرعية من خلال هذا الدور على استنباط وابتكار المزيد من الأدوات المصرفية التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، وتفي باحتياجات المعاملات ومتطلبات العملاء في العصر الحديث، وفي نفس الوقت تبعد عن أدوات المصارف الربوية وذلك من خلال وجود خبراء اقتصاديين ومصرفيين إلى جانب أئمة الشريعة وأساتذة الفقه الإسلامي بهيئة الرقابة، حيث يتم استنباط وابتكار أوعية مصرفية جديدة وخدمات يقوم بها المصرف الإسلامي بشكل منفرد لم يسبقه في تقديمها غيره من المصارف، وهي في نفس الوقت خدمات إسلامية تحكمها قواعد الدين الإسلامي الحنيف، وبذلك تكون هذه الرقابة الابتكارية من أهم أنواع الرقابة التي تقوم بها هيئة الرقابة الشرعية وتسمى أيضا بالهندسة المالية الإسلامية، والذي سنتطرق إليه بمزيد من التفصيل في مبحث من الفصل الرابع من هذا البحث.

## 2- الرقابة المصرفية للبنك المركزي على المصارف الإسلامية:

إن المصارف الإسلامية جزء من النظام المصرفي، لا تنفصل عن أحكامه أو قواعده، ونظمه الإشرافية والرقابية التي يخضع لأحكامها، ويهتم البنك المركزي بالرقابة الإدارية على المصارف الإسلامية، والتي تهدف إلى التحقق من تنفيذ وتطبيق القواعد الموضوعية، وتزداد أهمية هذه الرقابة عندما يستخدم البنك المركزي السياسات والضوابط والمعايير الرقابية التي تليق بالعمل المصرفي الإسلامي.<sup>(1)</sup>

(1) عصام عبد الهادي أبو مصر، المنهج الخاسبي الإسلامي لمعالجة مشكلات تعدد أجهزة الرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية - دراسة تحليلية ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، 1994، ص. 49.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

### أ- نماذج العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية:

علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك الإسلامية تتجاوز قضايا التنظيم والرقابة المباشرة، لكون البنك المركزي هو المسؤول عن تطبيق السياسة النقدية وممارسة الرقابة على المصارف، وبالنظر إلى طبيعة العلاقة بينهما ، نجد ثلاثة نماذج لهذه العلاقة:<sup>(1)</sup>

#### النموذج الأول - علاقة أصلية متكاملة:

وهي علاقة تقوم على التكافل ومحددة بضوابط وقواعد تتلاءم مع مبادئ نشاط الصيرفة الإسلامية، ونشأت في البلدان التي قامت بتغيير نظامها المالي والمصرفي بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية (أسلمة النظام المصرفي بما فيها البنوك المركزية) وهي السودان وإيران وباكستان.

#### النموذج الثاني - علاقة خاصة:

ونشأت في البلدان التي أولت للمصارف الإسلامية اهتماما خاصا ، فأصدرت لها قوانين خاصة بها تحدد علاقتها بالبنك المركزي مما يجعل الطريق واضحا أمام كل مصرف إسلامي يتم إنشاؤه، ويراعي في تلك العلاقة إعانة المصرف الإسلامي على تحقيق أهدافه و تجنيبه الوقوع في الربا، ومن الدول التي صدرت فيها تلك القوانين الإمارات العربية المتحدة وتركيا.

#### النموذج الثالث - علاقة استثنائية:

ونشأت هذه العلاقة في البلدان التي أنشأت مصارف إسلامية بقوانين استثنائية بجانب البنوك التجارية التقليدية ، وقد ظلت القوانين السابقة هي التي تحكم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية وهي قوانين تقوم على أساس النظام المصرفي العالمي، وقد بذلت المصارف الإسلامية جهودا كبيرة في الحصول على بعض الاستثناءات للتخلص من نظام الفائدة (الربا) الذي تفرضه البنوك المركزية على البنوك التجارية التقليدية في الأخذ والعطاء والتسهيل، ومثال المصارف الإسلامية في مصر، الأردن والبحرين والعراق، وغيرها من البلدان.

(1) محمد عثمان بشير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار الفنائس، الأردن، 1999، ص.3.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

### ب- الدور الرقابي للبنك المركزي على المصارف الإسلامية:

يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الأولى في أي بلد، والتي لها الحق في وضع ورسم والإشراف على تنفيذ السياسات النقدية بجوانبها المختلفة التي تتضمن ثلاث سياسات فرعية، وهي: (1)

- السياسة الائتمانية.

- سياسة سعر الصرف.

- سياسة إدارة الدين العام.

ولما كانت معاملات المصارف الإسلامية تؤثر وتتأثر بتنفيذ هذه السياسات فضلا عن كونها أداة من أدوات تنفيذها، فإن البنك المركزي للدولة يقوم بمتابعة أعمال المصارف الإسلامية للتأكد من عدم تعارضها مع هذه السياسات والتزامها بتعليماته وقراراته وتوجيهاته المبلغة للبنوك في هذا الخصوص، مثلها في ذلك مثل جميع الوحدات المصرفية العاملة في الدولة، ويستخدم في ذلك نوعين من المتابعة هما:

**- النوع الأول:** المتابعة الميدانية بالتفتيش الفحائي والدوري على البنوك والاطلاع على دفاترها ومستنداتها للتأكد من سلامتها وعدم مخالفتها للوائح والقرارات والقوانين والسياسة الائتمانية المتبعة.

**- النوع الثاني:** رقابة مكتبية إحصائية تقوم على تلقي البيانات والتقارير الإحصائية المختلفة وفقا لنماذج معينة متفق عليها فضلا عن التقارير المختلفة التي يطلبها البنك بشكل غير دوري ووفقا لكل حالة.

وفي كلا النوعين من الرقابة يتم التأكد بالفحص والمراجعة والتفتيش من حين إلى آخر.

وما زالت العديد من البنوك المركزية لا تراعي خصوصية أعمال المصارف الإسلامية فيما تصدره من ضوابط وقواعد وتعليمات تنفيذية، كما أنها مازالت لا تطبق معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة

(1) محمد أحمد صقر، بنية محمد علي المحتسب، تكيف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد 2، 2013، ص. 519.



## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطرهم

للمؤسسات المالية الإسلامية والتي مقرها البحرين، وإن لهذه التعليمات أثر سلبي كبير على المصارف الإسلامية ومن أمثلة ذلك: (1)

\* ليس هناك مشكلة بخصوص نسبة الاحتياطي النقدي على الحسابات الجارية نظرا لانعدام الفروق الجوهرية بين المصرف الإسلامي والتقليدي في هذا الخصوص. ولكن بالنسبة للاحتياطي النقدي على الحسابات الاستثمارية فهذه الحسابات مودعة لاستثمارها، والبنك ليس مدينا بما لأصحابها وإنما هو مؤتمن عليها فقط، ومن ثم لا يوجد أي التزام عليه بردها كاملة لأصحابها الذين هم شركاء مع البنك فيما يحققه من استثمار هذه الحسابات من عائد أو خسارة وهم متقبلون كامل المخاطرة في هذا الشأن، وبالتالي فان تطبيق نسبة الاحتياطي النقدي سوف يعطل جانب من أموال المودعين.

\* تمثل الرقابة على الائتمان أهميته كبيرة لدى السلطات النقدية، وذلك لما تحققه من توازن نقدي والحد من مشاكل ارتفاع الأسعار من خلال التأثير على عملية عرض النقود، ويلجأ البنوك المركزية إلى وضع شروط للائتمان، فالمصارف الإسلامية ليست بحاجة إلى هذا الأسلوب لأنها لا تمنح قروض تجارية ولكنها تستثمر استثمار مباشر، وبذلك لا يحدث نشاطها إلا تأثيرا ضعيفا على الكمية المعروضة من النقود ولكنها في الوقت نفسه تتأثر سلبيا بسرئانه عليها نظرا لعدم توافر بدائل شرعية إضافة إلى تعارض هذه السياسة مع أحكام الشريعة الإسلامية، المر الذي يترتب عليه ضياع فرص الربحية على أصحاب الودائع.

\* المصارف الإسلامية مثل بقية المصارف ليس لديها مشكلة في خضوعها لرقابة البنك المركزي وتقديمها بيانات بصفة دورية إلى البنك المركزي، ولكنها ملزمة بإرسال بياناتها وحساباتها وفقا لنماذج واستثمارات أعدت خصيصا لبيانات وأرقام خاصة بنوك تقليدية، وهذا يؤدي إلى ازدواجية العمل داخل هذه البنوك.

\* تحصل المصارف التقليدية على احتياجاتها من السيولة باللجوء إلى خصيم الكمبيالات لدى البنك المركزي، وتحرم المصارف الإسلامية من هذه الميزة بسبب التزامها الشرعي بخصم الديون إلا بذات القيمة، كما أن الخصم لدى البنوك المركزية مرتبط بالفائدة وهذا الأمر يعطي ميزة للمصارف التقليدية على نظيرتها الإسلامية، حيث تضطر هذه الأخيرة إلى تعطيل مبالغ عالية لمواجهة احتياجاتها من السيولة وخصوصا في

(1) أحمد سفر، المصارف الإسلامية، إدارة المخاطر والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2005، ص.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

الأزمات، مما يعيق استثمار نسبة لا بأس بها من الودائع وحسابات العملاء، وبالتالي تعطيل مثل هذه الأموال عن الاستثمار، وضياع عوائدها على المودعين والمساهمين، ومنه فالمصارف الإسلامية لا تستفيد من دور البنك المركزي كملجأ أخير للسيولة.

### ج- الاقتراحات والحلول لمشكلة العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية:

بما أن المصرف الإسلامي يدير أموال الناس من مساهمين ومودعين، فعلى الدولة أن تراقب سيره حفاظاً على أموال الناس، ورعاية للمصلحة العامة، ولما كان البنك المركزي هو وكيل الدولة في مراقبة المؤسسات المالية، وتوجيهها لتحقيق المصلحة العامة فمن الضروري أن تكون له صلة وثيقة مع المصارف الإسلامية وعليه أن يساعدها كما يلي:

- ✓ إيجاد الثقة وإحكامها لأن ثقة المتعاملين في مصرف ما لا تتوفر إلا بعلم الجميع أن البنك المركزي سوف يساعده في حالة وقوع الأزمات. ولأن البنك المركزي يقدم هذه المساندة للمصارف التقليدية، فلا داعي لحجبها عن المصارف الإسلامية.
- ✓ تقديم السيولة المطلوبة إذا احتاج المصرف الإسلامي إليها، لأنها من وظائف البنك المركزي (وظيفة المقرض الأخير)، ومن البديهي أنه بالنسبة للمصارف الإسلامية لا يكون هذا التمويل على أساس القرض بالفائدة، فإما أن يكون قرضاً حسناً أو وديعة استثمارية، أو أسلوباً من الأساليب الأخرى المقترحة من قبل الاقتصاديين الإسلاميين أو التي يمارسها البنك المركزي في البلدان التي تحولت إلى نظام مصرفي خال من الربا مثل باكستان وإيران والسودان.
- ✓ تفهم السلطات النقدية لأعمال وخصوصية المصارف الإسلامية عند وضع التعليمات التطبيقية وممارسة أعمال الرقابة عليها، مما يكفل الاستغلال الأمثل لموارد المصارف الإسلامية ومشاركتها في تنمية الاقتصاد الوطني.
- ✓ يمكن تطوير العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية من خلال أوراق مالية إسلامية مثل: صكوك المضاربة، صكوك المشاركة، صكوك القرض الحسن، وهي تقوم بوظيفتين: أنها توفر التمويل وتواجه مشكلة نقص السيولة، وترفع نسبتها في المصارف الإسلامية، كما أنها توفر أدوات بديلة لإدارة السيولة بشكل لا يتعارض مع المبادئ الإسلامية.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

ويمكن إدارة السياسة النقدية باستخدام الأوراق المالية الإسلامية على النحو التالي: (1)

✓ **صكوك المضاربة:** التعديل في حصة أرباح المصرف الإسلامي في أرباح المضاربة، في حالة انتهاء سياسة نقدية تقييدية يخفض من حصة المصرف الإسلامي في أرباح المضاربة، ويحصل العكس في حالة استهداف سياسة نقدية توسعية.

✓ **صكوك المشاركة:** التغيير في الحد الأدنى والأعلى لنسب الأرباح والخسارة، فحينما يهدف البنك المركزي إلى سياسة نقدية توسعية تتوقف مشاركته على تحقيق هامش ربح أقل، والعكس في حالة انتهاء سياسة نقدية انكماشية، فضلا عن ذلك يمكنه اعتماد سياسة المشاركة التفضيلية حسب القطاعات، وحسب ما تقتضيه متطلبات ضبط الائتمان والتحكم في السيولة.

✓ **صكوك القرض الحسن:** تعتبر الأنسب للتمويل قصير الأجل، فإذا أراد البنك المركزي تنفيذ سياسة نقدية توسعية، يقوم بشراء صكوك القروض الحسنة، ويقوم ببيعها عند استهداف تخفيض حجم الائتمان، وتداول هذه الصكوك يخضع لقواعد بيع الدين، أي أن التعامل بها يكون بالقيمة الاسمية لصكوك القرض الحسن لا غير، إلا أن التزام المصارف الإسلامية بنسبة الاحتياطي القانوني تجاه البنك المركزي لا يسهم في نجاح فكرة صكوك القرض الحسن بالمستوى المطلوب.

وبالنظر إلى طبيعة نشاط المصارف الإسلامية، والمبادئ التي تقوم عليها، ينبغي على البنك المركزي في إطار إدارته للسياسة النقدية إعفاء المصارف الإسلامية من نسبة الاحتياطي القانوني بالشكل الذي يتيح إمكانية التعامل بصكوك القرض الحسن بفاعلية أكبر.

**3- رقابة مدققي الحسابات الخارجيين:** تختار الجمعية العمومية مراقبين خارجيين للحسابات، يتولون فحص جميع دفاتر المصرف و الاطلاع على مستنداته، ومعاينة أصوله وخصومه، وفحص عملياته بالشكل الذي يجعل هؤلاء المراقبين قادرين على تقييم مدى سلامة المركز المالي للمصرف، ومدى تعبير حساباته وقوائمه المالية عما تم فعلا، ومدى صدقها وسلامتها، ثم يقدمون تقريرهم إلى الجمعية العمومية للمساهمين في المصرف، لتقوم بحاسبة مجلس إدارة المصرف على الأخطاء أو القصور الذي سجله تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين،

(1) السعيد خامرة، دور الأوراق المالية الإسلامية في تطوير العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية، عرض التجربة السودانية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2017، ص 44.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

وبالتالي فعلى الجمعية العمومية أن تدقق في اختيار مراجعي الحسابات الخارجيين، وأن تتأكد من توفر مجموعة من المقومات الشخصية والموضوعية في هؤلاء المراقبين كما لا يجب عليها أن تسمح في أي حال من الأحوال لمجلس الإدارة أو للمدراء التنفيذيين بالتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في اختيار مراقبي الحسابات الخارجيين.

**4-رقابة المودعين:** تختلف طبيعة علاقة المودعين في المصرف التقليدي عن علاقة المودعين في المصرف الإسلامي، ففي الوقت الذي تعتبر فيه علاقة المودعين في المصرف التقليدي دائن (المودع) بمدين (المصرف التقليدي)، فإن علاقة المودع في المصرف الإسلامي هي علاقة رب المال (المودع) بالمضارب (المصرف الإسلامي) وذلك بالنسبة للودائع الاستثمارية، أما بالنسبة للودائع الجارية فإن العلاقة بين المصرف الإسلامي وصاحب الوديعة الجارية هي علاقة أمانة يلتزم بموجبها المصرف الإسلامي برّد الأمانة إلى صاحبها عند الطلب.

وبما أن الودائع الاستثمارية تمثل جزءا كبيرا من مصادر أموال المصرف الإسلامي، وهي تتم وفقا لترتيبات يتحمل فيها المودع الربح أو الخسارة الناتجين عن استثمار تلك الأموال، فإنه يصبح من الضروري إعطاء أصحاب الودائع الاستثمارية الحق في الرقابة على أنشطة المصرف الإسلامي للتأكد من دقة وسلامة العمليات التي يقوم بها المصرف بما في ذلك العمليات المحاسبية، وقد يتم ذلك من خلال تمثيلهم في الجمعية العمومية بل وفي مجلس الإدارة غير أن ما يحدث بالفعل في معظم المصارف الإسلامية هو تمتع المساهمين دون المودعين بحق الرقابة على أنشطة المصرف مما يتطلب ضرورة إعادة النظر في هذا الأمر وإعطاء دور رقابي للمودعين يتماشى مع طبيعة علاقتهم بالمصرف الإسلامي.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

### المبحث الثالث - المصارف الإسلامية في ظل متطلبات اتفاقيات بازل:

إن وقوع الأزمات المالية دائما يتبعه العديد من المبادرات التي تهدف إلى وضع الضوابط والمعايير التي تهدف إلى تفادي تكرار مثل هذه الأزمات، لذلك بادرت السلطات الإشرافية في مجموعة الدول الصناعية الكبرى إلى تشكيل لجنة من خبراء السلطات النقدية والبنوك المركزية في عام 1974، والتي تجتمع بمقر بنك التسويات الدولية BIS\* بمدينة بازل السويسرية، وقد عرفت توصياتها بمقررات لجنة بازل. ومن أهم إصداراتها اتفاقيات بازل I، II، III، ولقد حاولت المصارف الإسلامية تطبيق مقرراتها رغم ما واجهتها من صعوبات.

#### المطلب الأول - اتفاقية بازل I:

نظرا لأهمية رأس المال في المؤسسات المصرفية حاول الخبراء وضع معايير لقياس كفاية رأس المال، وجاءت المحاولات من خلال اتفاقية بازل.

#### أولا - التعريف بلجنة بازل وأهدافها:

لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد تشكلت تحت مسمى لجنة التنظيم والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية أو لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية.<sup>(1)</sup>

#### ثانيا - مقررات اتفاقية بازل I:

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت لجنة بازل توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال في 1988.

**1-صيغة حساب كفاية رأس المال:** ألزمت المصارف بجد أدنى لكفاية رأس المال قدره 8 %، تحسب باختصار كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال التكميلي}}{\text{مجموع المخاطر المحتملة المرجحة}} \leq 8\%$$

\*Bank of International settlements : BIS

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص. 80.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

أي على الأقل يحتفظ المصرف برأس مال مساوٍ لـ 8% لمجموع الأخطار المرجحة بأوزان معينة، وأوصت اللجنة على تطبيق هذه النسبة بداية من 1990. (1)

2- رأس المال حسب بازل I: يعتبر رأس المال خط الدفاع الأول لأي مصرف ويتكون من:

\* رأس المال الأساسي: يتكون من رأس المال النظامي، الاحتياطات المعلنة، الأرباح المحتجزة.

\* رأس المال التحصيلي أو المساند: يتكون من:

✓ الاحتياطات غير المعلنة: وتكون بموافقة السلطات الرقابية.

✓ احتياطات إعادة تقييم الأصول: حيث يخصم ما نسبته 55% منها لإمكانية تذبذب قيمتها.

✓ مخصصات المخاطر: لا تتعدى 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة.

✓ القروض المساندة: وهي التي تزيد فترة استحقاقها عن 05 سنوات والاقتراض التساهمي، ويشترط لا تزيد قيمتها عن 50% من رأس المال الأساسي.

✓ المحذوفات: يحذف من رأس المال الأساسي ما يلي: شهرة المصرف إذا تضمنتها الأصول، الاستثمار في رؤوس أموال المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف. (2)

### ثالثا - كيفية تطبيق المصارف الإسلامية لاتفاقية بازل I:

المصارف الإسلامية غير بعيدة عن معايير الرقابة الدولية، لأنها جزء من النظام المصرفي في الكثير من الدول، ولكن تطبيقها لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الفروقات الجوهرية بينها وبين المصارف التقليدية.

1- خصائص سياسة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية: يجب أن تكون أكبر من 8% نظرا لـ:

- ممارستها للاستثمار الحقيقي يجعلها أكثر عرضة للمخاطر. بمختلف أنواعها وخاصة السوقية.

(1) Philippe Garsuault et Stéphane Primi, **la banque: Fonctionnement et Stratégies**, Edition, Economica, Paris, 1995, p. 170.

(2) طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص. 60.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

-عدم وضوح علاقتها مع البنك المركزي، وعدم ضمانها لكل أنواع الودائع.

-عدم قدرتها على مراقبة العميل في صيغة المضاربة، واستخدام الضمانات بمرونة.<sup>(1)</sup>

2-تقسيم الأصول حسب درجة خطورتها: تقسم إلى المجموعات التالية:

\*أصول الميزانية: أخذاً بعين الاعتبار لدرجة المخاطر المرتبطة بكل أصل، فيمكن تصنيفها إلى:

✓ الصيغ القائمة على أساس تقاسم الربح والخسارة هي أصول مرتفعة المخاطر، ويعطى لها وزن

ترجيحي قدره 100% مثل: المضاربة، المشاركة والاستثمار الحقيقي... إلخ.

✓ الصيغ القائمة على أساس عائد ثابت، يتم التفريق بين حالتين:

● إذا كانت غير مرتبطة برهن أو ضمان فهي مرتفعة المخاطر ويعطى لها وزن ترجيحي قدره 100%.

● إذا كانت مرتبطة برهن أو ضمان سواء كان عقاري أو غيره فيعطى لها وزن ترجيحي قدره 50%.

✓ فيما يخص باقي أنشطة المصرف الإسلامي: يطبق عليها نفس المعاملات الموجودة في اتفاقية بازل ا.

\*الالتزامات خارج الميزانية: تخضع لنفس المعاملة الواردة في اتفاقية بازل ا، لأنها في واقع ممارستها لا تختلف

عما هو موجود في المصارف التقليدية ما عدا عدم أخذ فوائد.

\*المشتقات المالية: هناك جدل مازال يدور حول مشروعيتها استعمالها من عدمه.<sup>(2)</sup>

(1) لوقا إريكو، ميترا فرح بخش، النظام المصرفي الإسلامي: قضايا مطروحة بشأن قواعد التنظيم الاحترازي والمراقبة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م 13، 2001، ص. 47.

(2) سمير عبد الحميد رضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها (دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية)، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص. 11.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

رأس المال المدفوع + الاحتياطات + مخصصات مخاطر الاستثمار +

احتياطات إعادة تقويم الأصول

نسبة كفاية رأس المال للمصارف

الإسلامية حسب بازل I =

$\leq 8\%$

الأصول الخطرة المرجحة الممولة من (رأس المال المصرف + باقي الموارد

الخارجية باستثناء حسابات الاستثمار المشترك) + 50 من إجمالي

الأصول الخطرة المرجحة الممولة من حسابات الاستثمار المشترك

وتمت إضافة حسابات الاستثمار المشترك إلى مقام هذه النسبة لكونها تتحمل خسائر أصحابها فقط، ولهذا فهي ليست من رأس مال المصرف، إضافة إلى حملها لمخاطر الأزمة التجارية. (1)

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن:

- 1- رأس المال في جزئه الأساسي لا يختلف عن الموجود في المصارف التقليدية.
- 2- عدم وجود القروض المساندة والاقتراض التساهمي في رأس المال التكميلي.
- 3- أي أوزان المخاطر تبقى نفسها، فقط ما يتغير هو طبيعة الأصول في الميزانية.
- 4- اختلاف صيغ النشاط من بنط إلى آخر يجد من مصداقية النسبة المحسوبة.
- 5- عدم تطبيق مبادئ محاسبية موحدة مما يجد من مصداقية النتائج المتوصل إليها.
- 6- عدم الالتزام بصيغة موحدة لحسابها بالشكل الذي يصعب من المقارنة فيما بينها.
- 7- أن أغلب المصارف الإسلامية ورغم النقائص والمشاكل التي تعاني منها في هذا الجانب إلا أنها استطاعت أن تلتزم بالحد الأدنى لرأس المال، رغم تأخرها زمنياً على البنوك الغربية في تطبيقها.

وبالتالي فإن الالتزام بمعايير الرقابة الدولية لم يعد خياراً، بل واقعا مفروضاً في ظل تيار العولمة المتزايد، فخروج المصارف الإسلامية من معاقلها الطبيعية وتوسيع نشاطها يفرض عليها الاهتمام بها لإعطاء مزيد من الاطمئنان للعملاء، وتعزيزاً لهذا الاتجاه فهي تسعى للالتزام بتطبيق اتفاقية بازل I.

(1) سمير عبد الحميد رضوان حسن، مرجع سابق، ص. 12.



## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

المطلب الثاني - اتفاقية بازل II:

أولاً - مقررات اتفاقية بازل II:

أفرز التطبيق العملي لمعيار كفاية رأس المال (بازل I) عدة عيوب ونقاط ضعف في المعيار دفعت إلى قيام لجنة بازل بالتقدم بمعيار جديد للملاءة (بازل II)، ومن بين نقاط ضعف بازل I: (1)

\* أعطت بازل I وزناً ترجيحياً لالتزامات القطاع الخاص تجاه البنوك 100% باستثناء القروض السكنية وقد نشأ عن ذلك أمرين مهمين:

✓ أولهما: عدم التمييز بين المصارف وفقاً لدرجة مخاطرتها "عدم الحساسية الكافية للمخاطر"، حيث أن التزامات القطاع الخاص تختلف بشكل كبير ضمن المصرف الواحد وبين المصارف.

✓ ثانيهما: قيام العديد من المصارف بنقل الموجودات ذات درجة المخاطر المنخفضة إلى خارج الميزانية من خلال التوريق، الأمر الذي نشأ عنه ارتفاع درجة مخاطر الجزء المتبقي من محفظة موجودات المصرف.

\* لم تأخذ بازل I بعين الاعتبار أحد أهم المخاطر التي تواجه المصارف وهي المخاطر التشغيلية، ومن أمثلتها الخسائر المتعلقة بفشل أنظمة الحاسب، الاحتيال والسرقة، تلف أو إضاعة الوثائق.

وبسبب ما تقدم فقد تقدمت لجنة بازل في منتصف عام 1999 بمعيار جديد لكفاية رأس المال يهدف إلى: (2)

- تعزيز سلامة ومتانة النظام المالي و المصرفي.
- تعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي.
- تغطية أشمل للمخاطر التي تواجه المصارف.
- تطوير أساليب لقياس المخاطر تتميز بدرجة عالية من الحساسية للمخاطر التي تواجه المصارف.

(1) ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص. 12.  
(2) المرجع نفسه، ص. 10.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

- التركيز على المصارف الكبيرة التي تمارس الأنشطة المصرفية على أساس دولي.

هذا وقد تضمن المعيار الجديد لكفاية رأس المال ثلاثة أركان وهي:

- قياس الحد الأدنى لدرجة الملاءة.

-مراجعة السلطات الرقابية.

-مراقبة السوق.

وتتضح هذه المعايير من خلال الجدول الموالي.

### جدول رقم (13): الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل II

الدعامة الأولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
<p><b>*متطلبات الحد الأدنى:</b></p> <p>- لا تغيير في المعدل الممثل في 8% كذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق</p> <p>-تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية. كما تم إضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية.</p> <p>-بالنسبة للمخاطر الائتمانية، هناك ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى، وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم.</p> <p>وهناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب التقييم الداخلي،</p>	<p><b>*عمليات المراجعة الرقابة:</b></p> <p>-يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر، وأن تمتلك أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوب.</p> <p>-يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها.</p> <p>واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود.</p> <p>-يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة</p>	<p><b>*انضباط السوق:</b></p> <p>-يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية .</p> <p>-هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية، ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية وهي: نطاق التطبيق وتكوين رأس المال، وعمليات تقسيم وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى كفاية رأس المال.</p>

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

<p>في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك.</p> <p>- يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب، واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى.</p> <p>- هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية بمخاطر التركيز و مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهونات.</p>	<p>إلا أن ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابة فعالة وكفاءة كبيرة في جمع البيانات والمعلومات وإدارة المخاطر.</p> <p>- بالنسبة كالمخاطر التشغيلية، هناك ثلاثة أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهي أسلوب المؤشر الأساسي والأسلوب المعياري وأسلوب القياس المتقدم. ويتم الاختيار وفقا لشروط ومعايير معينة.</p>
--	---

المصدر: الملامح الأساسية لاتفاقية بازل II والدول النامية، صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، 2004، ص 18.

وتجدر الإشارة أنه وبالرغم من أهمية مقررات لجنة بازل فهي لا تملك صلاحيات قانونية بفرض توصياتها على الدول، وبالتالي فالأمر يتطلب اعتماد محافظي البنوك المركزية في الدول للتوصيات الصادرة عن تلك اللجنة.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

### ثانيا - كيفية تطبيق المصارف الإسلامية لاتفاقية بازل II:

صممت اتفاقية بازل II خصيصا للمصارف التقليدية، واستمدت نصوصها من مبادئ عمل هذه المصارف، لكن آليات عمل المصارف الإسلامية مستمدة من الشريعة الإسلامية، مما يجعلها غير متلائمة معها، لذلك فإن تطبيق المصارف الإسلامية لهذه الاتفاقية لم يكن خيارا بل واقعا فرضه توسع السوق المصرفية الإسلامية، رغم محاولة مجلس الخدمات المالية الإسلامية تطويع الاتفاقية مع خصائصها، وهناك عدة محاولات لبلورة كيفية تطبيق المصارف الإسلامية لاتفاقية بازل II، ونقتصر هنا على ذكر محاولة مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والتي قدمها في مختلف منشوراته، وتحسب كما يلي: (1)

### كفاية رأس المال

### للمصارف الإسلامية حسب بازل II

$$\%8 \leq \frac{\text{حقوق المساهمين} + \text{احتياطي معدل الأرباح} + \text{احتياطي مخاطر الاستثمار}}{\text{إجمالي الموجودات المرهجة حسب أوزان مخاطرها} + (\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق}) - \text{مخاطر التشغيل} - \text{الموجودات المرهجة حسب أوزان مخاطرها} - \text{الممولة من حسابات الاستثمار المشترك}} =$$

هذا وتوجد محاولات أخرى لحسابها من قبل بعض الدارسين، وكان الخلاف بينهم يدور حول كيفية معاملة حسابات الاستثمار المشترك. وقد استخدم مجلس الخدمات المالية نفس التصنيف والأوزان الموجودة في النسخة الأصلية من اتفاقية بازل II، فقط تم تعديلها لتتماشى مع خصائص نشاط المصارف الإسلامية، وسنقدم نظرة مختصرة عن مكونات المعادلة أعلاه:

**1- رأس المال:** بقي له نفس التعريف في بازل I الخاصة بالمصارف الإسلامية، فقط تم إضافة ما يلي:

**- احتياطي معدل الأرباح:** وهو مبالغ محتجزة من إجمالي دخل أموال المضاربة.

(1) رقية بوحيزر، مولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل II، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 2، ص. 21.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

- احتياطي مخاطر الاستثمار: يتكون من مبالغ مقتطعة من دخل أصحاب حسابات الاستثمار.

2- مخاطر الائتمان: نظرا لمحدودية إمكانيات المصارف الإسلامية، فإنها غير قادرة على التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان، وتستعين بأطراف خارجية معينة من طرف سلطاتها الإشرافية لها القدرة على تحديدها، أما بالنسبة للأوزان فتستخدم ما جاء في منشورات مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2005.

3- مخاطر السوق: يتم توضيح كيفية حسابها بالنسبة لكل مكوناتها، بتقنيات بسيطة وأخرى معقدة.

4- مخاطر التشغيل: حيث عرفت المخاطر التشغيلية المحتملة بما فيها مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثا- آثار اتفاقية بازل II على المصارف الإسلامية: تنقسم إلى آثار إيجابية وسلبية .

1- الانعكاسات السلبية: تعتبر اتفاقية بازل II تحدي كبير للمصارف الإسلامية وذلك راجع إلى: (1)

- صغر حجم رؤوس أموالها ومحدودية نشاطها.

- انخفاض ربحية المصرف نتيجة احتجاز نسب أكبر منها، مما يضر بمصلحة المودعين المستثمرين.

- وجود أغلبها في الدول النامية ذات المخاطر المرتفعة، مما يحول دون انتقال رؤوس الأموال إليها، كما يصعب عليها الحصول على التمويل الخارجي.

- أغلب المصارف الإسلامية تفتقر للإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحديد مخاطرها.

- تزايد من السيولة غير الموظفة على مستوى المصارف الإسلامية، مما يؤثر سلبا على استخدامها.

- عدم إلزامية الصيغة المعدة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مما أدى إلى اختلاف طريقة حسابها من مصرف إلى آخر بالشكل الذي يؤثر على مصداقية النسب المحسوبة.

- تعزز دور السلطات الرقابية على المصارف الإسلامية، مما قد يخلق لها مشاكل مع بنوكها المركزية، خاصة في ظل عدم وضوح هذه العلاقة في أغلب الدول التي توجد بها.

(1) رقية بوحيضر، مولود لعرابة، مرجع سابق، ص.31-32.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

2- الانعكاسات الايجابية: تتمثل أهم ايجابيات هذه الاتفاقية على المصارف الإسلامية في: (1)

- دفعها إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، ومنه تحسين الجوانب الفنية وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بها.

- تؤمن بها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة.

- تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية.

- تعطىها حرية أكبر في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها.

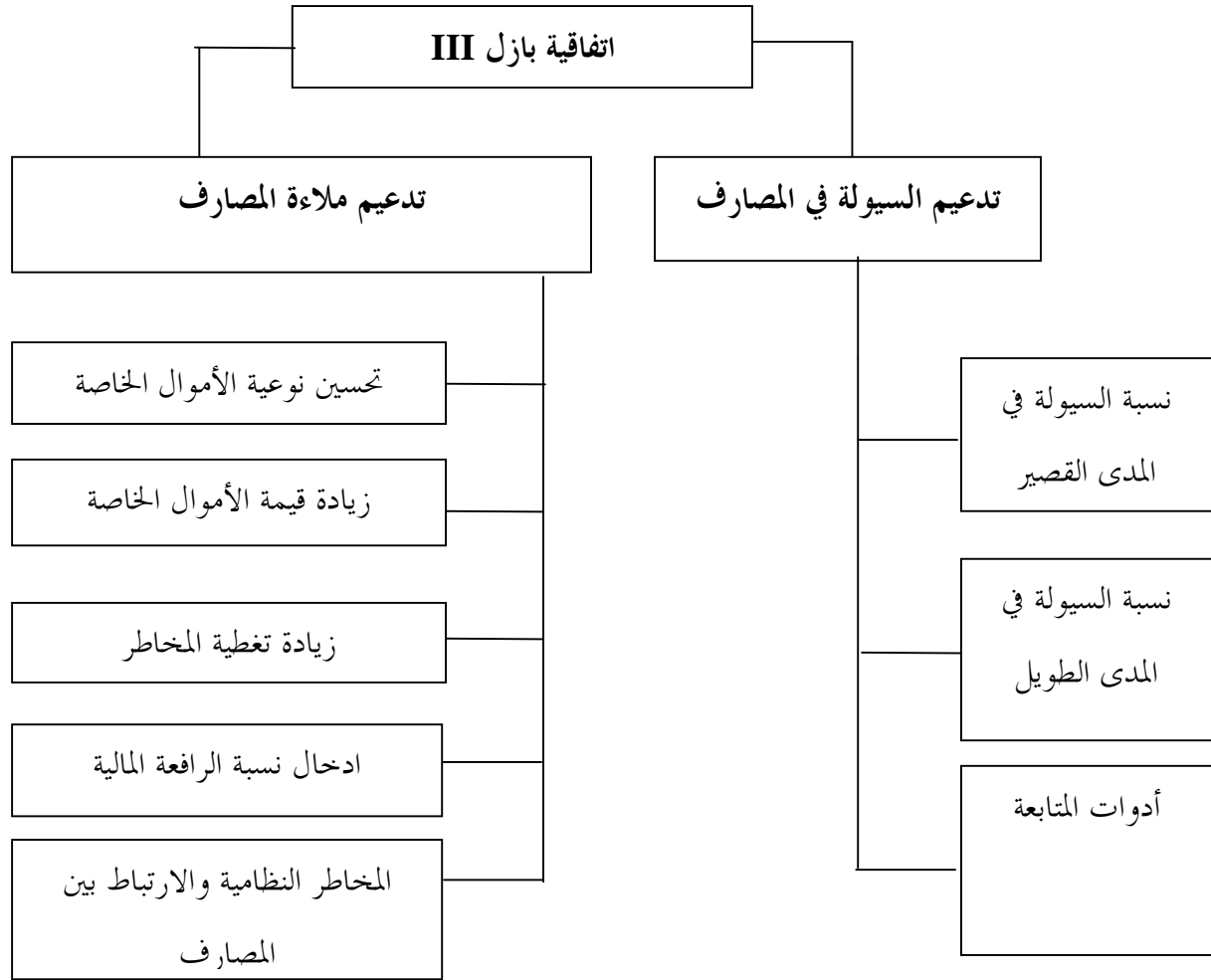
- تشجيع ثقافة الإفصاح ونشر المعلومات والتي تهم المتعاملين معها.

### المطلب الثالث - اتفاقية بازل III:

طمحت اتفاقية بازل الثالثة التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها، وهي تعتبر بمثابة المراجعة الثانية لاتفاقية بازل I منذ 1988 ، وطرحت معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي على التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية، وعلى امتصاص الصدمات المالية وتحسين إدارة المخاطر. الشكل التالي يوضح مضمون الاتفاقية.

(1) أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - إستراتيجية مواجهتها، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، 2008، ص ص. 144-149.

شكل رقم(18): العناصر الأساسية لاتفاقية بازل III



المصدر: من إعداد الباحثة.

### أولاً- الركائز الأساسية لاتفاقية بازل III:

أدخلت بازل III تعديلات على مكونات نسبة كفاية رأس المال وأضافت بعض المعايير الجديدة الخاصة بالسيولة، ويمكن تلخيص أهم هذه التعديلات والمعايير الجديدة فيما يلي: (1)

#### 1- مكونات رأس المال: يتكون رأس المال التنظيمي من:

(1) صادق أحمد عبد الله السبيعي، إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل3: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية، مجلة أماراباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، www.amarabac.com، المجلد السابع، العدد21، 2016، ص 169-188.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

-الشريجة الأولى من رأس المال **Tier1 capital**: وتتكون من الأسهم العادية للشريجة الأولى، و التي تتألف بدورها من :الأسهم التي يصدرها المصرف -علاوة الإصدار -الأرباح المحتجزة -الاحتياطيات، وتطرح الشهرة وأية موجودات غير ملموسة.

-الإضافات للشريجة الأولى **AdditionalTier1 AT**: وتتألف هذه الشريجة منقرض مساند مدفوع بالكامل، وأن لا يكون مضمونا برهن أي من موجودات المصرف ، على أن يكون بشكل دائم وبدون تاريخ استحقاق ، بالإضافة إلى عدم وجود أية حوافز للتسديد المبكر.

-الشريجة الثانية من رأس المال **Common EquityTier2 CET2** وتتكون مما يلي:

-قرض مساند لدعم رأس المال مدفوع بالكامل وأن لا يكون مضمون برهن أي من موجودات المصرف، على أن لا يقل تاريخ استحقاقه عن خمس سنوات مع عدم وجود أية حوافز للتسديد المبكر.

-الاحتياطيات العامة التي خصصت لمقابلة الخسائر الممكن حدوثها.

وفيما يلي المعايير المطبقة على الفقرات الثلاثة لاعتبارها ضمن رأس المال:

أ- لا بد أن لا تقل الأسهم العادية للشريجة الأولى عن 4.5% من موجودات المصرف المرحة بالمخاطر في جميع الأوقات، علما أن هذه النسبة كانت 2% في بازل II.

ب- لا بد أن لا تقل الشريجة الأولى من رأس المال عن 6% من موجودات المصرف المرحة بالمخاطر في جميع الأوقات ، علما أن هذه النسبة كانت 4% في بازل II.

ج- لا بد أن لا يقل رأس المال عن 8% من موجودات المصرف المرحة بالمخاطر في جميع الأوقات، علما أن هذه النسبة كانت 6% في بازل II.

وتتمثل الموجودات المرحة بالمخاطر هي بشكل رئيسي القروض و التسهيلات المصرفية الائتمانية التي تمنحها المصارف، و ترجح هذه القروض و التسهيلات حسب نوعية مخاطرها كما نصت عليها بازل II.

2-رأس مال إضافي لتغطية المخاطر : تتطلب بازل III بناء رأس مال إضافي زيادة عن الحدود الدنيا المفروضة، وذلك لمواجهة فترات الأزمات و حدوث الخسائر ، وتتكون من:



## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

- رأس مال الإضافي لأغراض التحوط وامتصاص خسائر المصرف في الأوقات العصيبة.

- رأس مال الإضافي لمواجهة الأزمات وحماية القطاع المصرفي في فترات زيادة الائتمان بنسب كبيرة، حيث تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهمية مسألة السيولة لعمل النظام والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقتصر اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.<sup>(1)</sup>

### الجدول رقم (14): رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III

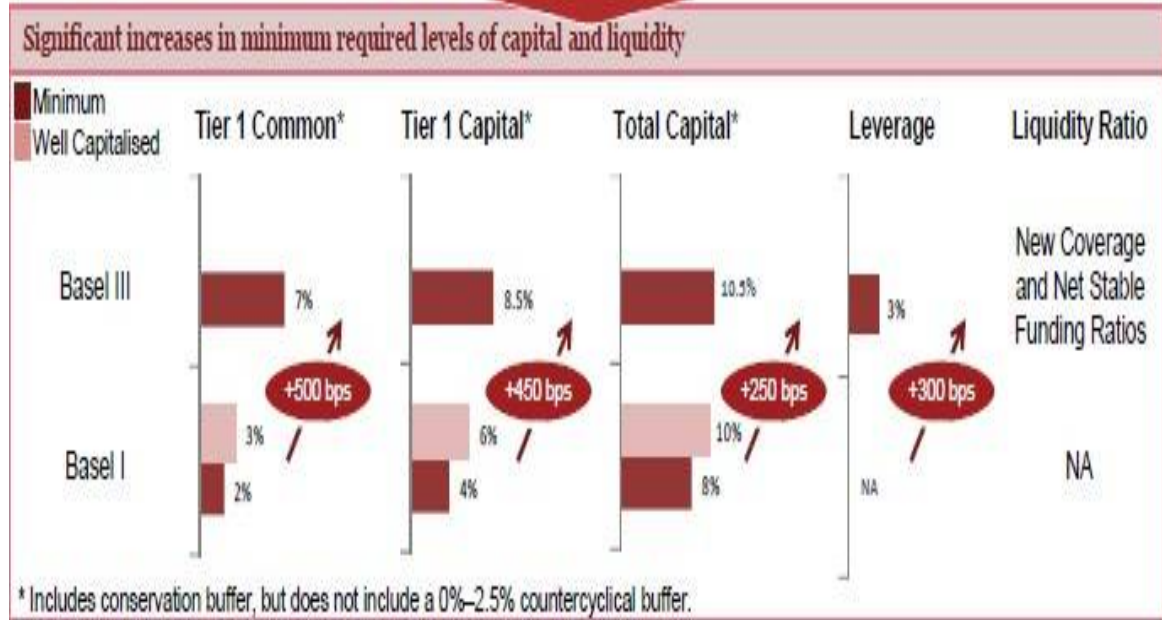
إجمالي رأس المال	رأس مال الشريحة الأولى	حقوق المساهمين - الشريحة 1-	
8%	6%	4.5%	الحد الأدنى
	2.5%		رأسمال التحوط
	2.5%-0%		حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية
10.5%	8.5%	7%	الحد الأدنى+ رأسمال التحوط - بازل -III
8%	4%	2%	بازل II

المصدر: - بنك التسويات الدولية، الراجحي المالية، أبحاث اقتصادية، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2010.

(1) زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الانسانية، العدد 31/30، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص ص. 455-456.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

### الشكل رقم (19): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III



Source : Emmanuelle Henniaux, **Basel III recent developments, base 3 arisk management perspective 2011**, pwc, may 2011, p. 12.

### ثانيا-مراحل تنفيذ متطلبات رأس المال وفق بازل III:

سيتم تنفيذ متطلبات رأس المال وفقا لبازل III خلال 8 سنوات وقد بدأ العمل بهذه الإجراءات منذ 2013 تدريجيا إلى 2015 إلى أن يتم تنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.<sup>(1)</sup> كما يبينها الجدولو الشكل المواليان .

(1)معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، إمضاءات، السلسلة الخامسة، العدد5، دولة الكويت، ديسمبر 2012، ص. 3.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

### جدول رقم (15): مراحل التحول إلى النظام الجديد حسب مقترحات بازل III

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات
4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4%	3.5%	حد الأدنى لسنة رأس المال من حقوق المساهمين
2.5%	1.88%	1.25%	0.63%				رأس المال التحوط
7%	6.38%	5.75%	5.13%	4.5%	4%	3.5%	الحد الأدنى لحقوق مساهمين+ رأس مال التحوط
6%	6%	6%	6%	6%	5.5%	4.5%	الحد الأدنى لرأس مال الفئة 1
8%	8%	8%	8%	8%	8%	8%	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال
% 10.5	9.88%	9.25%	8.63%	8%	8%	8%	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال + رأس مال التحوط.

المصدر: حياة نجار، اتفاقية بازل وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، الجزائر، 2013، ص. 281.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

### الشكل رقم (20): مراحل تنفيذ مقررات بازل III



Source :Accenture,Basel III Handbook,2011,p.15.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الانتقال لمرحلة المتطلبات الجديدة استغرق 8 سنوات بطريقة تدريجية مما أعطى وقتاً كافياً للمصارف لزيادة رؤوس أموالها عن طريق إبقاء الأرباح وجمع رأس المال.

### ثالثاً- الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل III:

1- إلزام المصارف بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف برأس المال الأساسي، وهو من المستوى الأول، ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% وعلى الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة المقدرة بـ 23% وفق اتفاقية بازل I.

2- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول أي أن المصارف يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاثة أضعاف ليبلغ نسبة 7%، وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

المصارف للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيها، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي تمتد إلى 2019 جعلت المصارف تتنفس الصعداء.

3- بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ المصارف بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى المصارف وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

4- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، وقد بدأ العمل بهذه الإجراءات منذ 2013 تدريجياً إلى 2015 إلى أن يتم تنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.

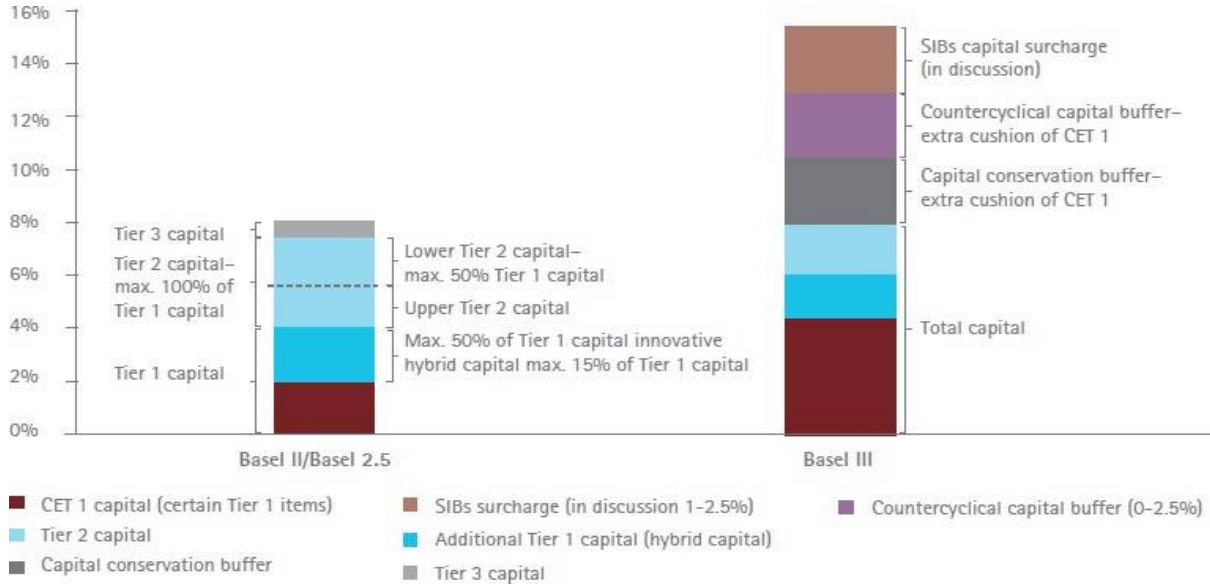
5- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5%، وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدر أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال المصرف.<sup>(1)</sup>

6- تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على المصارف تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية.<sup>(2)</sup>

(1) إضاءات مالية ومصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، نشرة توعوية، السلسلة الخامسة، العدد 5، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، 2012، ص.3.  
(2) مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، 9-11 سبتمبر 2013، اسطنبول تركيا، ص.10.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

### الشكل رقم (21): أهم التعديلات التي أدخلت على مقررات لجنة بازل III



المصدر: مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سابق، ص.12.

هذا وقد طورت الاتفاقية الجديدة معيارين لزيادة دعم السيولة:<sup>(1)</sup>

- الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Leverage Ratio)، وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها المصرف إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن 100% وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا.

$$LCR = \frac{\text{High quality liquid assets}}{\text{Total net liquidity outflows over 30-day time period}} \geq 100\%$$

(1) أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، دعم وتسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص.113.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

-الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للمصرف، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى المصرف (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول) ويجب أن لا تقل عن 100%.

$$\text{NSFR} = \frac{\text{Available stable funding}}{\text{Required stable funding}} \geq 100\%$$

7- كما أضافت اتفاقية بازل III معيار جديد وهو الرافعة المالية، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%<sup>(1)</sup>.

$$\text{Leverage Ratio} = \frac{\text{Tier 1 capital}}{\text{Total exposure}} \geq 3\%$$

(1) فلاح كوكش، أثر إتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، 2012، ص.3.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

ثالثاً- انعكاسات مقررات بازل III على المصارف الإسلامية:

### 1- واقع تطبيق المصارف الإسلامية لمقررات بازل III:

دخلت المصارف الإسلامية إلى الأسواق المصرفية العالمية بكل ثقة خاصة مع تأثرها الطفيف بانعكاسات الأزمة العالمية ولم تكن هناك عوائق جادة أمام تطبيقها لمعايير اتفاقية بازل 3 لعدة أسباب منها:<sup>(1)</sup>

أ- أن المصارف الإسلامية وخاصة الموجودة منها في البلدان العربية سجلت نسبة مرتفعة من كفاية رأس المال وصلت في بعض الحالات إلى 18% بسبب سياسات البنوك المركزية المتشددة تجاهها.

ب- كان من أسباب الأزمة المالية العالمية عملية بيع الديون والمسماة بالتوريق ومثال عليها مسألة الرهن العقاري، والتي أدت إلى انهيار العديد من المصارف الدولية، بينما المصارف الإسلامية لا تتعامل مع القروض وهي شريك مع المستثمر في الربح والخسارة.

ج- اعتمدت معايير بازل III اتخاذ نسبتين للوفاء بمتطلبات نسبة السيولة، الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة بينما الثانية لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، بغرض توفير موارد سيولة ثابتة بينما المعروف عن المصارف الإسلامية بأنها تملك فائض سيولة مرتفع.

د- في مواجهة الأزمة المالية العالمية تدخلت العديد من الدول والحكومات لوقف انهيار أنظمتها المصرفية لعدم قدرة رؤوس أموالها على مواجهة الخسائر المالية التي تعرضت لها المصارف التقليدية، بينما لم نجد مثل هذه الحالة في المصارف الإسلامية كونها لا تعتمد على الديون في تدعيم رؤوس أموالها، بل لا توجد أصلاً، كونها تشارك المستثمرين في الربح والخسارة وبالتالي فهي ليست مدينة بل شريكة.

قد تكون هناك بعض المشاكل والصعوبات التي تواجه بعض المصارف في الدول النامية في توفير متطلبات السيولة التي أقرتها هذه المعايير، بسبب صغر حجم رؤوس أموالها والكلفة التمويلية التي ستتحملها هذه المصارف وهذا يمثل فرصة مناسبة للصيرفة الإسلامية للنظر بكل جدية إلى اغتنام هذه الفرصة في تحقيق مكاسب تنافسية والاستعداد للتعامل مع معايير هذه الاتفاقية، وأمام هذا الواقع فإننا نرى أن المصارف

(1)نادية بلورغي، فاطمة رحال، واقع وآفاق تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3 مصرف الراجحي الإسلامي نموذجاً، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد:73، 2014. على الموقع [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)



## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

الإسلامية قادرة على استيعاب متطلبات بازل III حتى تؤكد مكانتها في النظام المصرفي العالمي وتستفيد من الميزة التنافسية لها لكسب حصتها من الصناعة المصرفية العالمية، حيث إنها تقف على أرضية صلبة وفلسفة متينة خاصة وإن الاتفاقية المعنية بتطبيق معايير بازل III أعطت فسحة من الزمن لغاية 2019 وهي كافية لأن تدرس بعناية هذه المتطلبات وتصنع الخطط الكفيلة بتنفيذها بكل ثقة واطمئنان.<sup>(1)</sup>

### 2- انعكاسات مقررات اتفاقية بازل III على النظام المصرفي الإسلامي:

باعتبار أن المصارف الإسلامية لا تغامر كنظيرتها التقليدية، ولا تبيع ما لا تملك لأن الشريعة لا تسمح لها بذلك، فإن مشكلتها مع معايير بازل III لا تتعلق بالأخطار، إنما تكمن في إدارة السيولة التي توصي بها معايير بازل الجديدة التي قد تتلاءم أكثر مع المصارف التقليدية، فالمصارف الإسلامية تمتلك أصولاً سائلة تمكن من تغطية النسبة المطلوبة كالصكوك الإسلامية مثلاً، لكن بشرط أن تلقى الاعتراف من لجنة بازل لطبيعة هذه الأصول المختلفة.

ويمكن إيجاز أهم انعكاسات مقررات بازل III على النظام المصرفي الإسلامي فيما يلي:<sup>(2)</sup>

- ✓ إن متطلبات مقررات بازل III ستدفع المصارف الإسلامية إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، ومنه تحسين الجوانب الفنية وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر فيها.
- ✓ تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة.
- ✓ تمكينها من تعزيز قدراتها التنافسية.
- ✓ تعطيها حرية أكبر في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها.
- ✓ إن مقترحات بازل III حول الإشراف على المصارف يمكن أن تقوي من وضع الميزانيات العمومية للمصارف الإسلامية، وأن تحدث تغيرات أساسية في نماذج أعمالها وتسعير منتجاتها وهذا حسب وكالة ستاندارد آندبورز.
- ✓ إن بعض الافتراضات في بازل III يمكن أن تعوق بصورة حادة من سوق القروض بين المصارف الإسلامية، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التحديات فيما يتعلق بإدارة السيولة في المصارف

(1) غسان الطالب، المصارف الإسلامية أمام بازل 3: مقال منشور على الموقع <http://www.menfn.com> تاريخ الزيارة 2017/06/09.

(2) مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سابق، ص. 22.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

- الإسلامية، في وقت يتسم بالافتقار إلى فئات الموجودات السائلة وذات المخاطر المتدنية التي يمكن استخدامها من قبل هذه المصارف بهدف إدارة السيولة فيها، وهذا حسب وكالة ستاندارد آند بورز.
- ✓ انخفاض ربحية المصارف الإسلامية لاحتجاز نسب متزايدة منها للاحتياطات لاستخدامها في مواجهة الأزمات.
- ✓ ستزيد مقررات بازل III من السيولة غير الموظفة لدى المصارف الإسلامية مما يؤثر سلبا على نشاطها وربحيتها.
- ✓ يمكن لإطار بازل III أن يكون له أثر كبير في المتطلبات الرأسمالية للمصارف الإسلامية والتي بالنسبة إليها أصلا تشكل مخاطر الأطراف التعاقدية المقابلة أكثر من 20% من إجمالي الموجودات النظامية الموزونة بحسب المخاطر.
- ✓ تساهم مقررات لجنة بازل III في تحسين الشفافية وكفاية رأس المال في المصارف الإسلامية .
- ✓ إن المصارف الإسلامية ستستفيد كثيرا من هذه الإجراءات الاحترافية الجديدة لأنها أثبتت أنها يمكن أن تطبقها بكل سهولة، وأن هذه الإجراءات لا تعيق تماما أي وجه من أوجه التعامل المصرفي الإسلامي لأنها تمتلك فائض سيولة مرتفعة، وبالتالي فتأثير مقررات لجنة بازل III أقل تأثيرا بالنسبة للمصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية<sup>(1)</sup>. كما أن المصارف الإسلامية أصبحت أكثر تنافسية في محيط يقر في التعامل بكل شفافية وحذر.
- ولتسهيل تطبيق مقررات لجنة بازل III، يجب على مجلس الخدمات المالية الإسلامية تعديل هذه المقررات وفقا لخصوصية و طبيعة عمل المصارف الإسلامية من أجل السماح لها باعتماد هذه المعايير، مما ساهم في تطويرها وتعزيز تنافسيتها التي تتأتى من تمسكها فعليا بقواعد الشريعة الإسلامية للوقوف في وجه المصارف التقليدية.

(1)A Adel Harzi. **The impact of Basel 3 on Islamic Banks.Atheoretical study and comparaisn with conventional banks.** Paper presented university paris w la sorbone and financial norms. Of Jeddah.P.14.

### المبحث الرابع - إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:

يحتل عنصر المخاطرة وكيفية إدارته وتقديره بالشكل المطلوب أهمية بالغة لدى المصارف الإسلامية، لأنها تعمل في محيط متغير وفي ظروف عدم التأكد مما يفتح عليها مجالاً واسعاً واحتمال وقوعها في مشاكل قد تعيق عملها أو تهدد بقاءها مما يدفع بها إلى الحيلة والحذر، و البحث عن سبل إدارة هذه المخاطر و تدليلها.

**المطلب الأول-أنواع المخاطر في المصارف الإسلامية:**تنقسم المخاطرة في هذه المصارف إلى مخاطر كلية ومخاطر صيغ التمويل الإسلامية .

**أولاً-المخاطر الكلية:**وتنقسم بدورها إلى:

**1-مخاطر الاستثمار:** تكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد الأطراف الصفقة أن يدفع نقوداً كما في حالة عقد السلم أو الاستصناع، أو أن عليه أن يسلم أصولاً كما في بيع المراجعة قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرض البنك لخسارة محتملة.

وفي حالة المشاركة في الأرباح كالمضاربة أو المشاركة، لا تكون الأموال التي يدفعها المصرف إلى العميل ديوناً في ذمته، ولكنها قد تتضمن مخاطر عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول الأجل، وقد تأتي هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكون لدى البنوك المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمؤسسات الأعمال التي جاء تمويلها على أساس المشاركة أو المضاربة<sup>(1)</sup>.

**2- مخاطر السوق:** تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم وأسعار السلع والموجودات المؤجرة، وتشمل مخاطر السوق كل من: مخاطر سعر الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم و السلع و مخاطر سعر الصرف (مخاطر العملات الأجنبية).

**3-مخاطر سعر الفائدة:**قد يبدو أن المصارف الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة، ولكن التغيرات في هذه الأخيرة تحدث بعض المخاطر في إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية، فهي تستخدم سعراً مرجعياً لتحديد أسعار أدواتها المختلفة، ففي عقد المراجعة مثلاً يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، وهو في العادة مؤشر حر، وطبيعة الأصول

(1) محمد العلي القرني، المخاطر الائتمانية في التمويل المصرفي الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، جدة، مجلد 6، العدد 2، 2002، ص.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد، وعلى ذلك فإن تغير السعر المرجعي، فلن يكون بالإمكان تغيير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت، ولأجل هذا فإن البنوك الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة عن تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية.<sup>(1)</sup>

### 4- مخاطر أسعار الأسهم والسلع:<sup>(2)</sup>

أ- **مخاطر أسعار السلع:** تنشأ مخاطرة سعر السلعة نتيجة احتفاظ المصرف بالسلع لبعض الأسباب، ومن الأمثلة الجيدة لهذه الأسباب:

- ✓ أن يحتفظ المصرف الإسلامي بمخزون السلع بغرض البيع.
- ✓ أن يكون لديه مخزونا سلعيًا نتيجة دخوله في التمويل بالسلم.
- ✓ أن تملك عقارات وذهبًا.
- ✓ أن يمتلك معدات خاصة لعقود الإجارة التشغيلية.

وتنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية والقيم السوقية لموجودات محددة، حيث يتعرض البنك إلى تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم من خلال فترة الحيازة وإلى التقلب في القيمة المتبقية للموجود المؤجر في نهاية مدة التأجير.

ب- **مخاطر أسعار الأسهم:** تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم، ويعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية، ومعظم استثمارات الأسهم التي يمثلها البنك مدرجة في السوق المالي.

5- **مخاطر سعر الصرف (مخاطر العملات الأجنبية):** إن خطر الصرف بالنسبة لمؤسسة ذات نشاطات دولية (استيراد وتصدير، عمليات مالية) يعرف بمخطر مرتبط بأي معاملة تتأثر بتقلبات أسعار صرف عملات الفوترة مقابل العملة الوطنية، وخطر الصرف ينتج عن احتمال الخسارة المرتبطة بالتغيرات في أسعار صرف العملات

(1) طارق الله خان، أحمد حبيب، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص. 65.

(2) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص. 315.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسة ذات العملات الاقتصادية الدولية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف العملات.<sup>(1)</sup>

**6- مخاطر التشغيل:** وهي مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم ملائمة في واحدة أو أكثر من كل من الإجراءات الداخلية أو العنصر البشري أو الأنظمة- أو عدم الملائمة الذي مصدره الأحداث الخارجية أو يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ومخاطر عدم الالتزام بالمعايير الشرعية<sup>(2)</sup>.

مع حداثة المصارف الإسلامية، يمكن أن تكون هناك مخاطر تشغيلية حادة في هذا المؤسسات مثل مخاطر العاملين والتي تنشأ عندما لا تتوفر للمصرف الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدربة تدريباً كافياً للقيام للعمليات المالية الإسلامية، ومع الاختلاف في طبيعة أعمال المصارف الآلي المتوفرة في السوق والتي تستخدمها المصارف التقليدية وهذه المسألة أوجدت مخاطر تطوير واستخدام تقنية المعلومات في المصارف الإسلامية.

ونظراً لوجود اختلاف في طبيعة العقود المالية الإسلامية، فإنه هناك مخاطر تواجه المصارف الإسلامية في توثيق هذه العقود وتنفيذها، وبما أنه لا تتوفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة، طورت المصارف الإسلامية هذه العقود وفق فهمها للتعاليم الشرعية والقوانين المحلية، ووفق احتياجاتها الرهنة، ولعدم وجود العقود الموحدة إضافة إلى عدم توفر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر، فإنه هذا كله يزيد من المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الإسلامية.<sup>(3)</sup>

**7- مخاطر السيولة:** تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها. لما نعي بها أيضاً المخاطر التي تواجه المصرف في الحصول على النقدية، سواء من بيع الأصول أو الحصول على ودائع جديدة، مما يتسبب في تدني نسبة احتياطي السلامة الذي توفره محفظة الأصول السائلة.<sup>(4)</sup>

(1) عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف - حالة البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، عدد 12، 1999، ص. 111.

(2) حربي محمد عريقات سعيد عقل، مرجع سابق، ص. 318.

(3) Desmoch F, *Pratique de l'activité bancaire, gestion comptable et commerciale, et gestion des risques*, Paris dunod, 2004, p 248.

(4) عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص. 151.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

ومخاطر السيولة مهمة بالنسبة للمصارف الإسلامية وتكون على درجة أكبر من الخطورة، فكما هو معلوم، فإن القروض بفوائد لا تجوز في الشريعة الإسلامية لذلك فالمصارف الإسلامية لا تستطيع أن تقتصر أموالاً لمقابلة متطلبات السيولة عند الحاجة، وإضافة إلى ذلك لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون إلا بقيمتها الاسمية، ولهذا لا يتوفر للمصارف الإسلامية خيار جلب موارد مالية بفوائد كما هو الحال في البنوك التقليدية، مما يفرض عليها أخذ الضمانات الكافية والاحتياطات اللازمة لمواجهة هذا النوع من المخاطر.<sup>(1)</sup>

**8- مخاطر السمعة:** وهي المخاطر الناشئة عن وجود انطباع سلبي عن المصرف الأمر الذي ينتج عنه حدوث خسائر في مصادر التمويل أو تحول العملاء إلى مصارف منافسة، وقد ينشأ هذا الانطباع نتيجة تصرفات يقوم بها مديرو أو موظفو البنك أو نتيجة عدم خدمة العملاء بالجودة والسرعة المطلوبة أو سبب وجود ضعف في الأنظمة السرية لدى المصرف والتي قد تؤدي إلى زعزعة ثقة العملاء فيه، أو قيام المصرف بممارسة أنشطة غير قانونية مثل غسل الأموال أو تمويل قطاعات غير مرغوب فيها أو تعرضه لعمليات سطو متعددة.

والمقصود أيضاً بمخاطر السمعة احتمالية انخفاض إيرادات المصرف أو قاعدة عملائه، نتيجة لترويج إشاعات سلبية عن المصرف ونشاطاته.<sup>(2)</sup>

### ثانياً- مخاطر صيغ التمويل الإسلامية:

تتعدد مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، ومن بينها:

**1- مخاطر التمويل بالمراجحة المصرفية:**<sup>(3)</sup> تختلف طبيعة المخاطر في عقود المراجحة عنها في عقود المشاركة أو المضاربة، من حيث أن مستواها واحتمال حدوثها أقل، وتنشأ المخاطرة في عقود المراجحة من ثلاث مصادر هي. -المصدر الأول: ويكمن في رفض العميل التوقيع على عقد المراجحة للسلعة عندما يمتلكها البنك وقبل أن ينقلها للعميل، وفي هذه الحالة يقوم البنك ببيع السلعة إلى طرف ثالث فإذا باعها البنك بمثل ما اشتراها به، انتفت

(1) طارق الله خان، أحمد حبيب، مرجع سابق، ص. 65.

(2) محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه، الأردن، 2008.

(3) محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص. 437.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

المخاطرة، وسدد البنك حساباته وأما إذا باعها بأقل مما اشتراها به فيمكن للبنك تغطية هذه الخسارة من خلال التأمين النقدي المودع لديه من قبل العميل الأمر بالشراء أو من خلال كفيله.

**-المصدر الثاني:** وينشأ عن وجود عيب في السلعة أو في صلاحيتها، حيث يكون من حق العميل الأمر بالشراء رفض استلام السلعة، ولا يكون للبنك الحق في الحصول على تعويض منه، وفي هذه الحالة، يمكن للبنك الرجوع إلى البائع الأصلي ورد السلعة له. وهنا تكمن المخاطرة في رفض البائع الأصلي رد السلعة وإعادة قيمتها للبنك، وهنا سوف يضطر البنك إلى بيع السلعة مع بيان عيبها بأبخس الأثمان، ويتحمل البنك لوحده، كامل قيمة الخسارة.

**-المصدر الثالث:** وينشأ عن تخلف العميل الأمر للشراء عن التسديد، حيث لا يوجد في العقود الإسلامية شرط جزائي على التأخير في السداد، كما لا توجد مكافأة للتعجيل في الدفع قبل تاريخ الاستحقاق، ولذلك تحرص البنوك الإسلامية على وجود كفيل قادر على تغطية عجز العميل عن التسديد، إن حدث ذلك

**2- مخاطر التمويل بالسلم (السلم المدعوم بسلم موازي):**<sup>(1)</sup> تنشأ مخاطر عقود السلم، في معظمها، من السوق والتغيرات في الأسعار وخاصة انخفاض سعر السلعة المتفق على تسليمها في الأجل والمدفوع والمحدد سعرها في العاجل، فانخفاض سعر السلعة في السوق يعني أن البنك سوف لن يكون قادراً على متحقق أية أرباح من عقد السلم كون السعر الذي دفعه عاجلاً سوف يكون أكثر من سعر بيعها عند استلامها، وبهذا تكون مخاطرة البنك ليس فقط بمقدار ضياع الفرصة البديلة المتمثلة في مقدار الربح المتوقع من عقد السلم.

ويهدف السلم الموازي إلى بيع سلعة مشتراة بعقد سلم أصلي وبهذه الطريقة يتم تجنب مخاطر السوق ومخاطر التلف المترتبة على الملكية إلى أدنى حد ممكن.

**3-مخاطر التمويل بالمضاربة والمشاركة:** تزيد المخاطر المتوقعة من صيغ المشاركة والمضاربة بسبب حقيقة عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي والانتقاء الخاطيء للزبائن، وبسبب ضعف كفاءة هذه البنوك في مجال تقييم المشروعات وتقنياتها ويظهر خطر القرض عند عدم قيام الشريك بسداد حصة البنك

<sup>(1)</sup> Brain Kittell, **the islamic Banking and Finance Work Book step by step Exercises to help you Master the Fundamentals of Islamic, Banking**, Wiley Finance, 2011, p. 48

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

عند حلول أجله، وتنشأ هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكون لدى البنك المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال التي جاء تمويلها على أساس المشاركة أو المضاربة.

**4-مخاطر التمويل بالإستصناع:** تمكن مخاطر عقود الإستصناع في السلعة المتفق على تصنيعها، من حيث عدم صلاحية المنتج، وبالتالي يكون للعميل الحق بالرجوع على الصانع أو المقاول الذي هو البنك كما تكمن المخاطرة في مدى التزام الصانع بالزمن المحدد لتسليم المنتج، وأما المصدر الأخر للمخاطرة في هذا النوع من العقود فتنشأ عن تخلف أو تأخر المصنوع له عن تسديد باقي ثمن المنتج.<sup>(1)</sup>

**5-مخاطر التمويل بالإجارة:**تعتبر مخاطر عقود الإجارة مخاطر ملكية، كون الأصل المؤجر ما تزال ملكيته للبنك، وتنشأ المخاطرة هنا عن احتمال تلف أو تقادم أو انخفاض قيمة الأصل، التي لا يستطيع البنك تحويلها إلى المستأجر، كما تنشأ المخاطرة عن تخلف المستأجر عن تسديد باقي أقساط الأصل أو رفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء عقد الإجارة، وبالتالي إعادته إلى البنك الذي يجب أن يبيعه في أقرب وقت ممكن.

### المطلب الثاني-إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:

تطورت إدارة المخاطر مع تغير وتطور المنتجات التمويلية، الأسواق والمهارات كما أن تغير وتقلب الأصول، العملات، أسعار الفائدة وتحرير الاستثمار والتجارة وانفتاح الأسواق، كل هذا أدى إلى ارتفاع المخاطر المالية وأدى إلى ضرورة اعتماد طرق وتقنيات كمية لإدارة المخاطر في المصارف.

### أولاً- مفاهيم أساسية لإدارة المخاطر:

#### 1- مفهوم إدارة المخاطر البنكية:

ينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة ولذلك يمكن تعريف المخاطر بأنها: احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح وبالنسبة للمصرف الإسلامي، تعني المخاطرة الهلاك الكلي أو الجزئي

(<sup>1</sup>)SHAFIEL A KARIM. *The IslamicMaralEconomy. :Astudy of Islamic Money and financial Instruments* .brown wolker Press. USA 2010-p.69.



## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

أو انخفاض قيمة الأصل الاستثماري، ويمكن قياس درجة المخاطرة لأي أصل أو مشروع استثماري من خلال إحدى طريقتين:

- ✓ الانحراف المعياري لبيانات التوزيع الاحتمالي التقديري لعوائد الأصل أو بيانات عوائد الأصل التاريخية.
- ✓ معامل بيتا الذي يقيس مدى التغير في عوائد الأصل بالمقارنة مع عوائد السوق.

وترتبط درجة المخاطرة بمستوى العائد<sup>2</sup> أي أنه كلما زاد العائد المتوقع كلما زادت درجة مخاطرته، وكلما قل العائد المتوقع كلما قلت درجة مخاطرته.

ويمكن تعريف إدارة المخاطر: بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد قياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يكن بالإمكان القضاء على مصادرها.<sup>(1)</sup>

لذلك يجب أنه أن تكون عملية إدارة المخاطر شاملة ومتكاملة تغطي كافة الإدارات والأقسام التابعة للمصرف حتى يكون هناك إدراك ووعي بهذه الإدارة. كما تعتمد على العناصر الرئيسية التالية: التعريف الدقيق للمخاطر التي تنطوي عليها أنشطة المصرف، الحد من المخاطر بشكل فعال بناء على قياس دقيق وصحيح للمخاطر وتقييم للإجراءات والطرق والأدوات ومن خلال إطار سليم للمراقبة والمتابعة، بنية تنظيمية وبشرية وفنية مناسبة.<sup>(2)</sup>

**2- أهداف إدارة المخاطر:** إن إدارة المخاطر لا تعمل على إزالة الخطر كلياً، وإنما تعمل على جعل المخاطر بنسب معقولة دون أن تؤثر على العوائد، من خلال وضع خطة ملائمة للموازنة بين العائد والمخاطرة و تتمثل أهم أهداف إدارة المخاطر فيما يلي:<sup>(3)</sup>

- ✓ المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين.

(1) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص. 310.

(2) سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، صص. 19-20.

(3) رانية زيدان، شحادة العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص. 38.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

- ✓ إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
- ✓ تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
- ✓ قياس المخاطر من أجل التحكم فيها، ويمكن أن يكون هذا القياس كميًا أو بيانيًا، أو بطريقة خاصة بكل مصرف يتم تصميمها.
- ✓ إدارة الخطر من خلال تعظيم العوائد وخلق فرص وفي نفس الوقت تخفيض الخسائر وحماية الأصول.
- ✓ تعتبر إدارة ومراقبة المخاطر جزء من الإستراتيجية العامة للبنك التي تطرح في اللقاءات الدورية، حيث تعمل على الاهتمام بتنافسية البنك، التطورات في أسواق البنوك، أسعار الصرف، أي أن البنك بدون وجود إدارة مخاطر وثقافة التحوط من المخاطر يمكن أن يتأخر في مواجهة التغيرات والخسائر المتوقعة<sup>(1)</sup>.
- ✓ ضمان كفاية الموارد في حالة وقوع الخطر وقوع خسارة عالية والقدرة على أداء الالتزامات القانونية، واستقرار الأرباح لضمان نمو واستمرارية وجود البنك واستمراريته.
- ✓ حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توكيد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.
- ✓ إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتان مربوطتان مع بعضهما البعض ولا يجوز فصلهما، حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.
- ✓ تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

### ثانيا - أساليب إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:

تتبع المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف الأخرى مجموعة من الآليات والأدوات للتقليل من حدة المخاطر التي يمكن أن تواجهها.

(1)Tahar Musa, **Modern Risk Management in banking and Finance Union of Arab Banks**, 2004, p 31.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

1- آليات إدارة المخاطر القائمة: نظراً لخصوصية الأنشطة الاستثمارية والتمويلية للمصارف الإسلامية ونظراً لحدودية أدوات التحوط المالية الخاصة بها، فإنه لا بد لإدارة المصارف الإسلامية من التعامل مع المخاطر من خلال مجموعة من الآليات أهمها<sup>(1)</sup>:

أ- الإدارة السليمة للمخاطر على ضوء المعايير الدولية: على الرغم من اختلاف طبيعة الأنشطة المصرفية الإسلامية عن تلك التقليدية، إلا أن المصارف الإسلامية تخضع لمعايير بازل الأولى والثانية والثالثة (IBasel, II, III) وبالتالي فعلى إدارة هذه المصارف أن تعمل على تحقيق أكبر قدر من التوافق بين المعايير الإسلامية والمتطلبات الدولية في قياس وإدارة المخاطر بأنواعها المختلفة.

ب- التكتل والاندماج: بالنسبة للمصارف الإسلامية صغيرة الحجم، فإن عليها أن تسعى إلى رفع حجم رؤوس أموالها أو أن تبحث في إمكانيات الاندماج مع غيرها، وذلك حتى تتمكن من تنويع أنشطتها وزيادة كفاءتها التشغيلية.

ج- التأكيد على مبدأ الإفصاح والمحاسبة في العقود مع العملاء: لكي تتأكد المصارف الإسلامية من أن خسائر عقود المشاركة والمضاربة ليست ناتجة عن تعدد أو سوء إدارة من طرف العملاء، وحتى تتمكن من الحصول على نصيبها من الأرباح، لا بد أن تتضمن هذه العقود مبادئ الإفصاح المحاسبي والشفافية، كما أنه يفضل أن تخضع العمليات المحاسبية لطرف ثالث يعينه البنك للتأكد من سلامة الإجراءات الإدارية والإنتاجية التي يقوم بها العملاء. بموجب تلك العقود.

د- الاستثمار في مجال الأبحاث والتطوير: نظراً لحدودية الأدوات المصرفية الإسلامية فلا بد من الاستناد إلى الأبحاث بهدف تطوير سلع مصرفية جديدة تواكب المتطلبات المعاصرة ولا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، كذلك يجب تطوير أدوات مواجهة المخاطر دون الإخلال بشرعية هذه الأدوات.

(1) محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 442.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

### 2- أدوات إدارة المخاطر المصرفية:

لقد اجتهد الفقهاء المعاصرين في تطوير صيغ المراجعة والمضاربة والإجارة ولأنهم أدركوا أن هذه الصيغ تنطوي على مخاطر، فقد اجتهدوا أيضاً في إيجاد أدوات لإدارة المخاطر من أهمها<sup>(1)</sup>:

**أ- الإلزام بالوعد:** الوعد ملزم شرعاً، والإخلاف به إثم، ولكن السؤال يبقى حول مدى إلزاميته قانونياً، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم الإلزام إلاّ للمالكية الذين ذهبوا إلى الإلزام بالوعد إذا وقع الموعد في خسارة بسبب الوعد. ففي عقد المراجعة وهو عقد على وعد، لا يجوز للمصرف بيع ما لا يملك، وبالتالي لا يجوز إلزام العميل بالشراء، وعليه فقد اجتهد الفقهاء في إيجاد صيغة الوعد الملزم تحقق الغرض منه ولا تقع في المنهي منه. وقد أصدر الجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي قراراً مفاده أن الإلزام بالوعد في المراجعة ليس إلزاماً بالشراء ولكنه التزام بالتعويض عن الضرر الذي لحق بالموعد نتيجة عدم الوفاء بالوعد وهذا يعني تعويض البنك عن الخسارة، إن حديث عن بيع السلعة الموعودة إلى طرف ثالث بأقل من ثمن شرائها.

**ب- غرامات التأخير:** لا تستطيع المصارف الإسلامية معاملة العملاء المتأخرين عن التسديد كما في المصارف التقليدية التي تعمل على زيادة تكلفة الدين من خلال غرامات التأخير وذلك لأن أي زيادة في الدين هي من الربا المحرم حتى لو كان أصل الدين حلالاً، وحتى لو كانت الزيادة فيه جائزة مثل الزيادة في البيع الأجل، ولهذا فعادة ما تواجه المصارف الإسلامية مشكلة عدم جدية التزام العملاء بتسديد مستحقات المصرف في آجالها.

وبذلك تلجأ المصارف الإسلامية إلى أخذ احتمال التأخير في التسديد من خلال زيادة الربح مما يقابل التأخير وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة كلفة التمويل على العملاء ويجعل التمويل الإسلامي غير منافس مما استدعى البحث عن وسيلة ردع تمنع المماطلة ولا تقع في الربا المحرم فجاء اجتهاد الفقهاء بما يعرف بـ (الغرامات للخيرات) التي معناها تغريم المدين المماطل على الدفع بقدر تخلفه عن السداد في الأجل وحتى تخرج هذه الغرامة من الربا المحرم، لا تعتبر الغرامة إيراداً للبنك، وإنما تصرف في أوجه الخير.

(1) محمد علي القرني، الإبداعات في عمليات وصيغ التمويل الإسلامي وانعكاسات ذلك على صورة مخاطرها، ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى السنوي السابع للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية حول إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، عمان، 2004.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

ج- **وعد البيع في عقد الإجارة:** تعتبر عقود الإجارة المنتهية بالتملك من العقود الإسلامية التي سهلت على الناس امتلاك العقارات التي لا يستطيعون شراءها نقداً ولا يرغبون في التعامل بالربا المحرم، وبما أن البنك الإسلامي مؤسسة وساطة مالية فإن المستأجرين منه هدفهم امتلاك محل الإيجار وليس فقط الانتفاع به وبذلك جاء الاجتهاد المعاصر بصيغة عقد الإيجار مع الوعد بالبيع.

ولكن تبقى مسألة مدى كفاية عوائد هذا النوع من التمويل، فعقد الإجارة المنتهية بالتملك من العقود طويلة الأمد، ولمواجهة هذه المشكلة، فقد أصدر الجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي قراراً أجاز فيه ربط الإيجارات طويلة الأجل بمؤشر السوق مثل اللايبور (LIBOR) وهو سعر الفائدة بين البنوك في لندن لليلة واحدة، ويوجد في الأردن حالياً سعر مماثل مسجل رسمياً وينشر يوميا هو الجايبور (JIBOR) وهو سعر الفائدة بين البنوك الأردنية في عمان لليلة واحدة.<sup>(1)</sup>

د- **تحديد المدة في عقد المضاربة:** لا تتضمن الصيغة الأولية لعقد المضاربة مدة زمنية لإنهاء العقد، وإنما كانت تحدد بانتهاء العملية التجارية من بيع وتصريف للبضاعة، ولكن حتى يكون عقد المضاربة صالحاً كأساس للحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية وجب أن يكون لعقد المضاربة مدة ملزمة لطرفيه، ولهذا اجتهد الفقهاء المعاصرين وأجازوا جعل العقد لازماً في مدته إذا نص عقده على ذلك، وليس فيه لرب المال إنهاء العقد قبل التاريخ المحدد.

هـ- **المشتقات المالية:** المشتقات المالية التي تستخدم كأدوات للحفاظ من المخاطر هي أدوات مالية قيمتها مشتقة من قيمة واحدة أو أكثر من الأصول السلعية أو المالية أو سعر الفائدة أو مؤشرات الأسهم المرتبطة بها، ومن أهمها: المستقبلات، الخيارات، المبادلات أو المراجحات، المعدلات الآجلة ولكل من هذه المشتقات أنواع مختلفة ولكنها جميعها تحوي أنواعاً من الربا والغرر والجهالة، ولا يجوز للمصارف الإسلامية التعامل بها، لذلك عليها تطوير مشتقات ومنتجات مالية متفقة مع الضوابط الشرعية يمكن استخدامها في التحوط من تقلبات أسعار السلع والعملات والأسهم وعوائد الاستثمار، متمثلة خاصة في الهندسة المالية الإسلامية والتأمين التكافلي والتصكيك.

(1) محمد محمود العجلوني ، مرجع سابق، ص. 445.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

وأخيرا يتبين لنا أن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية هي عملية ضرورية وهامة ومتكاملة، حيث تشترك المصارف الإسلامية في عدة مخاطر مع المصارف التقليدية، وتنفرد بمخاطر خاصة بها وهي تلك المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي.

ولابد أن يكون لكل مصرف لجنة مستقلة هي لجنة إدارة المخاطر، تهتم بإعداد السياسة العامة، أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة الإدارة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر بشكل دوري.

وتتمثل أهم أدوات أداة المخاطر في المصارف الإسلامية فيما يلي:

- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.
- توظيف الكفاءات المؤهلة، وتكوين الموظفين تكويننا جيدا.
- تنويع تطبيق صيغ التمويل والاستثمار.
- الإلزام بالوعد وغرامات التأخير وتحديد المدة في عقد المضاربة
- تخصيص احتياطات ومخصصات لمواجهة المخاطر.
- استعمال المشتقات والبدائل والتأمين التكافلي.

## الفصل الثالث: أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهم مخاطره

### خلاصة الفصل:

- ✓ يتوفر لدى المصارف الإسلامية الإمكانيات والضوابط المطلوبة لمواجهة تحديات الأزمات المالية، وتتمثل في إطار فكري قوي ومرن ذو خلفية فكرية مستمدة من الشريعة الإسلامية كالالتزام بقاعدة الحلال والحرام وقاعدة الغنم بالغرم، الالتزام بالأخلاق الإسلامية في جميع المعاملات.
- ✓ يعتبر وجود رقابة فعالة على مخاطر عدم الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية جوهر نجاح المصارف الإسلامية، وذلك من خلال وجود هيئة مستقلة للرقابة الشرعية ومنحها السلطات والصلاحيات التي تمكنها من المراجعة الدقيقة للمعاملات التي تتم داخل المصرف وجعل قراراتها ملزمة للمصرف وليست مجرد توصيات.
- ✓ ضرورة تقنين أوضاع المصارف الإسلامية بالنسبة للالتزام بالمعايير المصرفية الدولية وتوفير التشريعات الملائمة التي تتناسب مع طبيعة نشاطها لضمان وجود رقابة فعالة عليها من قبل السلطات النقدية المتمثلة في البنوك المركزية للدول.
- ✓ ضرورة قيام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بتوفير الإرشادات اللازمة للمصارف الإسلامية لتطبيق إطار بازل III وفقا لخصوصية وطبيعة عمل المصارف الإسلامية. وقد أثبتت المصارف الإسلامية قدرتها على تطبيق إطار بازل III الخاص بكفاية رأس المال وذلك دون وجود أية صعوبات نظرا لتحقيقها معدلات ربحية جيدة تمكنها من تكوين احتياطي إدارة المخاطر.
- ✓ إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية عملية ضرورية وهامة ومتكاملة، حيث تشترك المصارف الإسلامية في عدة مخاطر مع المصارف التقليدية، وتنفرد بمخاطر خاصة بها وهي تلك المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي.
- ✓ لا بد أن يكون لكل مصرف لجنة مستقلة هي لجنة إدارة المخاطر، تهتم بإعداد السياسة العامة، أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة الإدارة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر بشكل دوري.
- ✓ تتمثل أهم أدوات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية في استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط آمان ملائمة لها، توظيف الكفاءات المؤهلة، وتكوين الموظفين تكويننا جيدا، تنويع تطبيق صيغ التمويل والاستثمار، الإلزام بالوعد وغرامات التأخير وتحديد المدة في عقد المضاربة، تخصيص احتياطات ومخصصات لمواجهة المخاطر واستعمال المشتقات والبدائل والتأمين التكافلي.

الفصل الرابع  
دور المصارف الإسلامية في  
الوقاية من الأزمات المالية العالمية



## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

### تمهيد:

في ظل الخسائر الفادحة التي تكبدها النظام المصرفي العالمي جراء الأزمات المالية، ازداد الاهتمام بضرورة إصلاح المنظومة المصرفية، فالتجهت أنظار معظم الاقتصاديين إلى المصارف الإسلامية كنموذج بديل للمصارف التقليدية ، نموذج يرتكز أساسا على مبادئ تحكمها ضوابط شرعية تراعي الجانب الأخلاقي والاجتماعي وترتبط منتجاته المالية بالاقتصاد الحقيقي .

ولإظهار دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية ثم تقسيم هذا الفصل إلى:

- ✓ المبحث الأول: طرق الوقاية من الأزمات المالية العالمية.
- ✓ المبحث الثاني: تشخيص واقع المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية.
- ✓ المبحث الثالث: إستراتيجية الهندسة المالية الإسلامية لمواجهة الأزمة المالية العالمية.
- ✓ المبحث الرابع: تحديات المصارف الإسلامية وسبل النهوض بها

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

### المبحث الأول - طرق الوقاية من الأزمات المالية العالمية:

تمثل الأزمات المالية منعطفات حرجية في مسيرة الدول والمنظمات، ويمكن لها أن تؤدي إلى حدوث كوارث وانهيارات خطيرة، مما يستلزم الاستعداد لها والوقاية منها والسيطرة عليها عند وقوعها، وهو ما يمكن تحقيقه عبر إتباع مجموعة من الخطوات واستخدام عدد من الأدوات والآليات.

### المطلب الأول - التنبؤ بالأزمات المالية عن طريق الإنذار المبكر :

#### أولاً - مفهوم نظام الإنذار المبكر:

يعرف نظام الإنذار المبكر على أنه: " تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغوط السكانية وغيرها لبلد ما، حيث يشمل أسس نظرية ومجموعة من الإجراءات العلمية المتسلسلة والمتناسقة، التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال ما لبلد ما، لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات والتي تفيد مسبقا في توقع حدوث الأزمة في البلد المعني. (1)

وحسب صندوق النقد الدولي فإن الإطار المنهجي العلمي التحريبي للنظام يعتمد على توليفة من المتغيرات والمؤشرات القيادية الممثلة لحالة التغير (التي تظهر تغيرا غير طبيعي في سلوكها في حالة الأزمات)، بينما تركز دقة نتائجه على نوعية ودرجة تردد البيانات حول حالة المخاطرة. (2)

ولنظم الإنذار المبكر خمسة أبعاد هي: متغيرات النظام، فترة العينة، بلدان العينة، إلى جانب تعريف الأزمة وطريقة تطبيق هذا النظام، وكل نظام للإنذار المبكر هو مزيج من هذه الأبعاد الخمسة، وطريقة تطبيقها هي عادة نموذج اقتصادي قياسي. (3)

(1) أوكيل نسيمية، مرجع سابق، ص. 340.

(2) العقون نادية، مرجع سابق، ص. 263.

(1) Mahfoud Djebbar, **Predicting Financial Crises : Myth and Reality** , Recueil de communications du colloque International sur: "la Financiere et économique et Gouvernance Mondiale », Algérie, sétif, université Farhat Abbas, du 20 au 21 Octobre 2009, P. 14.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

وبذلك يمكننا القول أن نظام الإنذار المبكر هو مزيج من المؤشرات والمتغيرات المستخدمة في التنبؤ بالأزمات المالية في فترات محددة من الزمن؛ ويهدف إلى تجنب حدوثها وتفادي الخسائر الناتجة عن ذلك، فهو أداة مفيدة ودائمة للتوجيه والإنذار والتحذير.

**ثانياً - آلية عمل نظام الإنذار المبكر:** يمكن إتباع الخطوات التالية في تصميم نظام الإنذار المبكر: (1)

1- **الخطوة الأولى:** وتتمثل في اختيار المؤشرات القيادية التي من خلالها يمكن أن تعكس حالة المخاطرة وتمثلها بشكل مناسب، وتعتمد عملية اختيار المؤشرات القيادية على النظرية الاقتصادية والتجارب العملية السابقة للأزمات، وتصنف هذه المؤشرات إلى مؤشرات هيكلية ومؤشرات مسرعة ومؤشرات مثيرة.

2- **الخطوة الثانية:** تتمثل في جمع البيانات حول المتغيرات لبناء المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم المخاطرة، وعملية جمع البيانات ذات أهمية في تحديد قدرة النظام على التنبؤ بشكل مقبول.

3- **الخطوة الثالثة:** تتضمن عملية التقييم الإحصائي والتنبؤ للخروج بتقديرات رقمية تتم مناقشتها من قبل أصحاب الخبرة وذوي الكفاءة لتحديد مدى واقعية تلك النتائج وترابطها.

### ثالثاً - مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية:

هناك عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر بالأزمات المصرفية، فهذه الأخيرة كثيراً ما تسبقها تدفقات ضخمة من رأس المال قصير الأجل وتوسع سريع في الائتمان المحلي بالإضافة إلى تأثيرها بمخاطر السوق وعدم السداد ومخاطر السيولة، وتوضح الدراسات بأن التحرير المالي دون تقوية القواعد التنظيمية يؤدي في كثير من الحالات إلى توفير الظروف المناسبة لحدوث الأزمة المصرفية، بل يجعل أيضاً من الصعب التغلب عليها عند وقوعها، كما أن هناك عاملين آخرين مهمين في إفلاس المصارف وهما، العدوى والخطر المعنوي. (2)

ويمكننا القول أن الضغوطات التي يواجهها النظام المصرفي يصعب تحديدها كمياً بدرجة أكبر من تلك الضغوطات الموجودة في أسواق العملة، وعموماً عند تحليل المخاطر الناشئة داخل النظام المالي يكون من المفيد

(1) العيد صوفان، أحمد غريبي، مؤشرات نظام الإنذار المبكر للأزمات المالية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، ص 68.

(2) سونيل شارما، تحدي التنبؤ بالأزمات الاقتصادية، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي، جوان، 1999)، ص. 41.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

تقسيم التحليل إلى مؤشرات تركز على التطورات داخل المؤسسات الفردية وتأثير الأزمات على مستوى هذه المؤسسات، ومؤشرات أخرى تركز على النظام المالي ككل، كما هي مبينة في الجدول التالي: (1)

### جدول رقم (16): مؤشرات النظام المصرفي

مؤشرات الحيلة الجزئية	
2- جودة الأصول	1- كفاية رأس المال: - نسبة رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر، - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال
4- مؤشرات المؤسسة المقترضة: - نسبة الدين إلى حقوق الملكية. - ربحية الشركات، - مؤشرات أخرى لظروف الشركات، - مديونية القطاع العائلي.	3- مؤشرات المؤسسة المقترضة: - تركيز الائتمان القطاعي، - الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية، - القروض غير العاملة، - القروض للمؤسسات العامة الخاسرة، - مخاطر الأصول، - الاقتراض المرتبط، - مؤشرات الرفع المالي.
6- الإيرادات والربحية: - العائد على الأصول، - العائد على حقوق الملكية، معدلات الدخل والإنفاق، - المؤشرات الهيكلية.	5- سلامة الإدارة: - معدلات الإنفاق، - نسبة الإيرادات لكل موظف، - التوسع في عدد المؤسسات المالية.
8- الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق: - مخاطر سعر الفائدة. - مخاطر سعر الصرف الأجنبي، - مخاطر أسعار الأسهم، - مخاطر أسعار السلع.	7- السيولة: - تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية، - التجزئة في معدلات الاقتراض بين البنوك، - الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي، - نسبة القروض إلى الودائع، - هيكل استحقاق الأصول والخصوم، - تدابير سيولة السوق الثانوية.
	9- مؤشرات خاصة بالسوق: أسعار السوق. لأدواته المالية؛ - مؤشرات على العوائد المفرطة، - تصنيف الائتمان، -

(1) بلقلة براهيم، حريدي عبد الغني، مطاي عبد القادر، فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية، مجلة أبحاث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 4، 2017، ص. 35.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

	هوامش العائد السيادي .
<b>مؤشرات الاقتصاد الكلي</b>	
<b>2- التضخم.</b>	<b>1- النمو الاقتصادي:</b> - مجموع معدلات النمو، تدهور القطاعات.
<b>4- أسعار الفائدة والصراف:</b> -التقلب في أسعار الفائدة والصراف، -مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية، -قابلية سعر الصراف للاستمرار. - ضمانات سعر الصراف.	<b>3- ميزان المدفوعات:</b> -عجز الحساب الجاري، - كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي، - الدين الخارجي (بما في ذلك هيكل الاستحقاق).
<b>6- إطار العدوى:</b> العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية، - الآثار الجانبية للتجارة.	<b>5- ازدهار الإقراض وسعر الأصول:</b> نوبات ازدهار الإقراض، - نوبات ازدهار أسعار الأصول.

**Source:** Owen and others, **Macprudential Indicators of Financial Soundness**, Occasional paper 192, IMF, Washington dc, April, 2000, p.4.

### رابعا- بناء نماذج الإنذار المبكر:

استخدم الباحثون لبناء نموذج لنظام الإنذار المبكر، ثلاث مناهج تطبيقية سعيا منهم إلى تحديد مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تستخدم في التنبؤ بالأزمات المالية وهما: (1)

(1) MahfoudDjebbar, op.cit. p. 15.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

### 1- نهج الإشارات Signalling Approach (منهجية المؤشرات الرائدة):

وتستعمل أساسا لرصد عدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تظهر بسلوكيات مختلفة في مرحلة الأزمة ودراسة ما إذا كانت فردية أو مجتمعة قد بلغت قيمة العتبة التي ترتبط من الناحية التاريخية ببداية أزمة مالية، وعندما يخرج متغير عن مستواه العادي بقيمة تتجاوز عتبة معينة يكون ذلك إشارة بخطور انفجار أزمة خلال 24 شهر التالية والذي يسمى بأفق الإشارة "Horizon du signal"، وفي هذه الحالة فإن الإشارة التي تتبعها أزمة خلال 24 شهر التالية تسمى "إشارة جيدة" أما الإشارة التي لا تتبع بأزمة خلال نفس المجال الزمني تسمى "إشارة خاطئة" أو "ضوضاء".<sup>(1)</sup>

#### الجدول رقم (17): مصفوفة مؤشرات الأزمات.

البيان	وقوع الأزمة بعد 24 شهر	عدم وقوع أزمة بعد 24 شهر تالية
إصدار المؤشرات لإشارة	A	B
عدم إصدار المؤشر لإشارة	C	D

Source: Garciela L, Kaminsky & Carmen M. Reinhart, « **The Twin Crises: the causes of banking and Balance of Payments Problems** », the American Economic Review, vol 89, N°3 (June, 1999), p.488.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- الحالة (A): المؤشر جيد لأنه يصدر إشارات إنذار مبكر بحدوث أزمة وبالفعل تقع الأزمة بعد 24 شهر تالية.
- الحالة (B): المؤشر غير جيد لأنه يصدر إشارة بحدوث أزمة ولكنها لا تقع حتى بعد 24 شهر تالية (مؤشر كاذب).
- الحالة (C): المؤشر غير جيد لأنه لا يصدر إشارة إنذار مبكر بحدوث أزمة ولكن تقع الأزمة بعد مرور 24 شهر.
- الحالة (D): المؤشر جيد لأنه لا يصدر إشارة إنذار مبكر بحدوث أزمة وبالفعل لا تقع أزمة خلال 24 شهر.

(1) نادية العقون، مرجع سابق، ص.269.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

ويتم بناء نظام الإنذار المبكر وفقا لمنهج المؤشرات الرائدة بالاعتماد على الخطوات التالية: (1)

**الخطوة الأولى - تعريف الأزمة:** من خلال تحديد خصائص الوضع الذي يمكن وصفه بأنه أزمة كاملة للعملة أو للمصارف أو لكليهما أو أي نوع آخر من الأزمات.

**الخطوة الثانية - اختيار مجموعة من المؤشرات الرئيسية:** فمثلا من بين مؤشرات الأزمات المختلفة: مستوى الاحتياطيات الأجنبية، نسبة الديون قصيرة الأجل إلى الاحتياطيات، سعر الفائدة الحقيقي، إضافة إلى أسعار الأسهم ونسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي وغيرها من المؤشرات. ولكل مؤشر ثلاث خصائص يجب أخذها بعين الاعتبار تتمثل في: المستوى، التغير والانحراف عن اتجاهه. وينتظر من المؤشرات التنبؤ بالأزمات خلال فترة زمنية تعرف باسم " أفق الإشارة".

**الخطوة الثالثة - اختيار عتبات المؤشرات الرائدة:** فلكل مؤشر عتبة تقسم توزيعه بين المنطقة الطبيعية (العادية) والمنطقة غير الطبيعية (غير العادية) والتي تترافق مع وجود احتمال اشتداد الأزمات، فإذا لوحظ من نتائج المؤشر أنه يقع في المنطقة غير الطبيعية، فهذا المؤشر يعتبر كمرسل لإشارة إنذار.

**الخطوة الرابعة:** حساب نسب الإشارات الزائفة إلى تلك الحقيقية.

**الخطوة الخامسة:** اختيار القيم الحدية التي تقلل من الضوضاء إلى نسب الإشارة " Noise-to- signal ration"، وكلما زاد عدد المؤشرات التي تشير إلى حدوث أزمة، كلما ارتفع الاحتمال بأن هذه الأزمة من شأنها أن تحدث فعلا.

### 2- مؤشرات CAMELS:

ويتمثل نظام CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف، ومعرفة درجة تصنيفه، ومن ثم اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل تجنب وقوعه في أزمات. (2) ويشمل نظام 6CAMELS عناصر رئيسية وهي:

- كفاية رأس المال: C، - جودة الأصول: A، الإدارة: M، - الأرباح: E، - السيولة: L. - الحساسية اتجاه مخاطر السوق: S. وهذه المكونات موزعة سلميا من 1 إلى 5 حيث يمثل 1 أعلى تصنيف (أحسن أداء) وتمثل 5 أدنى تصنيف (أضعف أداء) وتصنيف المصارف حسب متوسط العناصر الستة على النحو التالي:

(1)Mahfoud Djabbar, op.cit, p. 15.

(2) شوقي بورقة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة فرحات باس، سطيف، 2014- 2015، ص. 72.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

### الجدول رقم (18): تصنيف المصارف حسب نظام CAMELS

النسبة الإجمالية	تصنيف المصرف
1,4-1	قوي
2,4 -1,5	مرضي
3,4 -2,5	معقول
4,4 -3,5	هامشي
5 -4,5	غير مرضي

Source :Khalafalla Ahmed Mohamed Arabi, “Predicting Bank Failure, 2009, Journal of Business studies Quarterly, volume 4, Nember 3, 2013, p. 165.

وبعد حصول المصرف على درجة تصنيف معينة يتم وصف حالة المصرف حسب درجة تصنيفه كمايلي:



## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

### الجدول رقم (19): وصف حالة المصرف حسب نظام CAMELS

وصف حالة المؤسسة المالية	تصنيف مكونات CAMELS
1- المؤسسات المالية في حالة سليمة من جميع النواحي	آمن و سليم 1
2- المؤسسات المالية سليمة نسبيا	2
3- تتطلب المؤسسة المالية بعض الإرشادات الرقابية.	غير مرضي 3
4- تتميز المؤسسة المالية بوضع غير آمن وسليم بسبب وجود مخاطر مالية أو أوجه القصور الإدارية التي تؤدي إلى الأداء غير المرضي.	4
5- تتميز المؤسسة المالية بوضع غير آمن للغاية، المؤسسات في هذه المجموعة تشكل خطر كبير على صندوق التأمين على الودائع واحتمالات إفلاس كبيرة.	5

Source :R. Alton and alcoulda, "CAMELS downgrade model improve off-site surveillance", federal reserve bank of S.T Louis, USA, January, 2002, p. 48.

وهناك خاصية مشتركة بين جميع نظم الإنذار المبكر وهي استخدام المحددات الأساسية للقطاعات الداخلية والخارجية كمتغيرات تفسيرية، تتم المقارنة بين ملاحظات ما قبل الأزمة خلال فترات الهدوء والأزمة وسوكها في فترة ما بعد الأزمة على حد سواء.

#### خامسا - مدى فعالية نظم الإنذار المبكر:

لقد تم بناء عدة نماذج تساعد على توقع حدوث الأزمات في المستقبل، وقد تم اختبارها بطريقتين:

- على أساس البيانات والفترة الزمنية التي صممت لأجلها (الأداء ضمن العينة).
- على أساس البيانات أو الفترة التي لم تصمم خصيصا لها (الأداء خارج العينة).

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

وتبين أن النموذج المفيد يجب أن يقدم إشارات ذات مغزى إلى الخارج من العينة أي خارج الفترة الزمنية التي قدر لها النموذج نفسه.

ولكن لم يتم الحصول سوى على نتائج محدودة، فقد طبقت اختبارات على أربع نماذج تجريبية أُجرت قبل الأزمة الآسيوية وبينت أن أفضلها قادر على توقع نصف عدد الأزمات داخل العينة وثلثها خارج العينة، وكانت الإنذارات الكاذبة كثيرة ففي أكثر من نصف الحالات أين توقعت هذه النماذج حدوث الأزمة، لم تحدث أية أزمة.

وبالمقابل تمكنت بعض النماذج أكثر من غيرها من التنبؤ بالشدة النسبية للأزمات في بلدان مختلفة رغم صعوبة التنبؤ بتوقيت حدوث هذه الأزمات وهذا ما أظهر نجاعة هذه النماذج في تحديد البلدان الأكثر عرضة لأزمة في فترة الاضطرابات المالية الدولية أكثر مما تفيد في التنبؤ بتوقيت الأزمات النقدية، ويعتبر هذا إسهاماً قيماً من جانب نظم الإنذار المبكر، فهي قادرة على لفت الانتباه في البلدان التي تحتاج إلى تعديلات في سياساتها قبل انفجار الأزمة وتطورها، وتسليط الضوء على المتغيرات التي تعتبر المحددات الأكثر أهمية للأزمات.<sup>(1)</sup>

هذا ونجد أن الكثير من الأزمات المالية لم تكن متوقعة، رغم وضع عدد كبير من النماذج للمتغيرات المختلفة التي تترافق مع تلك الأزمات، وذلك بسبب صعوبة التنبؤ بتوقيت حدوث الأزمات المالية التي تعتمد بشك أساسي على متغيرات يصعب تحديدها مثل الخصائص الهيكلية للاقتصاديات، أو التغيرات في الأوضاع السياسية للبلاد، أو توقعات المتعاملين المحليين والأجانب في مختلف الأسواق، والواقع أن هذه الظواهر لا يمكن تكميمها وأخذها في الحسبان عند بناء نماذج الإنذار ومن ثم ليس من المستغرب فشل هذه النماذج.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن معظم نماذج الإنذار المبكر غالباً ما تصدر إشارات زائفة، وتتنبأ بأزمات لا تحدث. و تفوقها أزمات تقع بالفعل، وهي بذلك أدوات ناقصة تحاول أن تجمع كل البلدان والأزمات في سلة واحدة، مغفلة كما هاتلاً من المعلومات التي لا يمكن قياسها بسهولة، ومع ذلك فهي توفر معلومات مفيدة، وتصف العلاقة التاريخية بين المتغيرات المرتبطة بالظروف المؤدية إلى الأزمات وبين الأزمات ذاتها بصورة منظمة وموضوعية.

وتعاني أنظمة الإنذار المبكر من ضعف قدرتها التوقعية بسبب عدة عوامل أهمها:

- إهمالها لإمكانية وجود ارتباط بين مؤسسات النظام فيما يتعلق بخطر الإقراض.

(1) Andrew Berg & Catherine Pattillo, « L'art Difficile de Prévoir les crises Economiques », Dossiers Economiques, FMI, (Juillet 2000), p. 9.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

- عدم أخذها بعين الاعتبار لخطر الإقراض وخطر السوق معا والاكتفاء بدراسة كل خطر على حدى.
- العلاقة الكبيرة بين مدى حداثة البيانات وصحة النتائج.

### المطلب الثاني- دور صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار المالي و الوقاية من الأزمات المالية:

بينت البحوث المبدئية التي أجريت حول أسباب وقوع الأزمات المالية وجود نواحي ضعف في أساسيات اقتصاد البلدان التي أصابها الأزمات إلى جانب الإفراط في الاقتراض الخارجي قصير الأجل والتذبذب السريع في تدفقات رؤوس الأموال، غير أن الدراسات الحديثة تشير بصورة متزايدة إلى الدور المهم الذي تلعبه نواحي الضعف في النظم المالية في حدوث الأزمات وتفاقمها.

ولهذا السبب كان دور صندوق النقد الدولي كبيرا في تقييم نواحي تعرض القطاع للمخاطر من خلال وضع برنامج تقييم القطاع المالي الذي بدأ العمل فيه بالاشتراك مع البنك الدولي عام 1999، ويعتبر هذا البرنامج بمثابة تقييم لصحة النظام المالي لبلد ما، وقد تم تصميمه لمساعدة صناع السياسات في تحديد نقاط القوة والضعف لتقليص حدوث الأزمات. (1)

ويتضمن برنامج تقييم القطاع المالي تقييما للأهمية النسبية لمختلف المؤسسات المالية في النظام، ومدى حساسية النظام المالي للصدمات، كما يتضمن تقييما لتطورات وسياسات السيولة، وإطار إدارة الأزمات والإشراف في القطاع المالي بما في ذلك الالتزام بالمعايير والقواعد المقبولة دوليا لعمل القطاع المالي ومتطلبات إحداث التنمية، ويركز العمل التحليلي على التطورات سواء في المقاييس الإجمالية التي تعتبر مؤشرات مفيدة عن سلامة المؤسسات المالية، أو في المؤشرات الأخرى عن الصحة المالية للأطراف غير المالية (العائلات والشركات)، وكذلك عن سلوك متغيرات الاقتصاد الكلي، حيث يتم النظر في تداعيات أوجه الضعف في القطاع المالي على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وكجزء من جهود المجتمع الدولي لزيادة التראה في النظم المالية ومنع إساءة استخدامها، و بدأ البرنامج أيضا في تغطية الأحكام الخاصة لمكافحة تبييض الأموال إلى جانب النواحي القانونية والمؤسسية لتمويل الإرهاب.

ولقد أجريت برامج تقييم القطاع المالي في طائفة عريضة من البلدان لمساعدتها على تحديد النقاط الرئيسية تعرض النظام المالي للمخاطر، وحرصا على تعزيز ذلك يقوم صندوق النقد الدولي بإجراء فحوصات

(1) سلكة أسماء، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، تامنغست، العدد 05، جانفي 2014، ص. 168.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

شاملة لقياس مدى صحة القطاعات المالية للبلدان الأعضاء، كما يقوم الصندوق بتقييم ورفع تقارير عن مدى التزام البلدان الأعضاء بالمعايير والمدونات الدولية، بما فيها المتعلقة بتنظيم وإدارة الشركات، والمعايير المحاسبية ونشر البيانات، وشفافية السياسات الضريبية والنقدية، ويسمح التزام البلدان بهذه المقاييس بتوافر معلومات قيمة تمكن الحكومات من معالجة أوجه الضعف وتساعد الأسواق على تسعير المخاطر.

ويستعمل الخبراء الاقتصاديون بصندوق النقد الدولي عدد من المدخلات التحليلية لتحديد أوجه الضعف كنظم الإنذار المبكر، ووسائل مراقبة السيولة، ونبض السوق.<sup>(1)</sup>

### أولاً - نظم الإنذار المبكر.

ثانياً - وسائل مراجعة السيولة: من بين المؤشرات الأساسية في التنبؤ باحتمال وقوع أزمة عملة الافتقار لاحتياطي من السيولة، وفي هذه الظروف يضع الصندوق تقديرات كمايلي:

ـ احتياجات البلد من التمويل الخارجي، بما في ذلك عجز الحساب الجاري والتزامات الديون التي يحل موعد استحقاقها خلال الفترة القادمة، ومقدار الأموال المحتمل تحويلها من طرف المقيمين بالخارج.

ـ المصادر التمويلية المضمونة بصورة أو بأخرى، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، والاقتراض من السوق على هيئة سندات وقروض مضمونة بالفعل، والتمويل الرسمي.

ـ الفجوة التمويلية المتبقية.

وهذه البيانات تمثل أداة فحص وتدقيق تبادلي لاحتياجات التمويل العالمية، وتسمح بتقييم حجم الطلب الممكن على موارد صندوق النقد الدولي، حيث يتم تجميعها بصورة منتظمة وتلخيصها في جداول الاحتياجات التمويلية.

ويركز تقييم مخاطر أزمة السيولة، باعتبارها مفجر الأزمة بالنسبة للبلدان الناشئة تركيزاً كبيراً على نسبة الدين قصير الأجل إلى الاحتياطيات إلا أن هناك عدداً من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار كعجز الحساب الجاري، ونوعية إدارة دين القطاع الخاص، والمبالغة في تقدير قيمة العملة وغيرها، ويعتبر تحليل مدى كفاية الاحتياطي الذي يركز على مخاطر السيولة مكملًا وثيق الصلة بتحليل مدى استدامة دين بلد ما، الذي يركز على مخاطر الملاءة المالية أو التسديد.<sup>(2)</sup>

(1) نادية العقون، مرجع سابق، ص. 273.

(2) نفس المرجع، ص. 274.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

### ثالثا - نبض السوق:

يتم الاعتماد على معلومات الأسواق المالية لتقييم التعرض للمخاطر حيث تركز هذه الدراسات التقييمية على مخاطر السداد، وليس على مخاطر أزمات العملة أو التقلبات الخارجية التي تعتبر محل اهتمام نظام الإنذار المبكر أو على دراسات تقييم السيولة ومدى استدامة الدين، ويساعد تحليل مسلك السوق البلدان في تقييم مدى إمكانية استخدامها لسياسات مالية توسعية لتعويض الآثار السلبية لأي أزمة، أو أن من شأن هذا التصرف أن يزيد الأزمة تفاقمًا.

وفي هذا الإطار، وعلى إثر أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أشارت اللجنة الدولية للشؤون المالية والنقدية المنبثقة عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي المنعقد في 4 أكتوبر 2009 في اجتماعها العشرين بإسطنبول بتركيا وبمشاركة 24 وزير مالية، في بيانها أنها أطلقت عملية الإنذار المبكر المشتركة بين الصندوق ومجلس الاستقرار المالي، كما أشارت إلى أنه مع انحسار الأزمة المالية العالمية وبداية ظهور بوادر الانفراج، تزداد أهمية الدور الرقابي لصندوق النقد الدولي لتشخيص الاختلالات المالية والاقتصادية في دولة ما أو مجموعة من الدول والتي قد يكون لها تداعيات على سلامة الاقتصاد العالمي.

وبصفة عامة فإن صندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المتعاقبة لم يكن فعالا، رغم الدعم المالي الذي يقدمه للدول المتضررة، ورغم البرامج والسياسات التي تبناها، فتفعيل دوره في الوقاية من الأزمات المالية مرهون بتشجيع البلدان وإقناعها باللجوء المبكر إليه طلبا للمشورة الفنية والمساعدة المالية قبل حدوث الأزمات، وذلك بضرورة تقديم القروض الوقائية والنصائح والإرشادات للدول المعرضة للأزمات، واستشعار المخاطر والتنبؤ بها لضمان تحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي.

### المطلب الثالث - حوكمة المصارف و دورها في الحد من الأزمات المالية:

برز الحديث بشدة عن الحوكمة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 خاصة مع كثرة الفساد الإداري والغش والتهرب الضريبي وتقارير الإفصاح المزورة، فحوكمة المصارف وسيلة رقابية مهمة في تجنب هذه التلاعبات والكشف عنها، و الالتزام بمبادئها يمكن من تجنب الأزمات المختلفة قبل وقوعها فهي علاج حقيقي ووقائي للمصارف.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

أولاً - ماهية الحوكمة في المصارف:

### 1- تعريف الحوكمة:

الحوكمة أسلوب وطريق الحكم والقيادة، لتسيير شؤون منظمة، و قد تكون دولة، أو مجموعة من الدول، منطقة أو مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة، وهي تركز على التنسيق، التشاور، المشاركة، والشفافية في القرار، فهي تقارب بين المصالح.

ومفهوم حوكمة المصارف لا يخرج في معناه العام عن مفهوم حوكمة الشركات "Governance corporate" وهناك من يسميه حوكمة الشركات للمنظمات المصرفية، أو حاكمية الشركات في المصارف.

وتعرف حوكمة المصارف على أنها عبارة عن مجموعة من الأنظمة والقوانين التي توفر المعلومات الصحيحة لكل الأطراف المتعاملة عن طريق الإفصاح والشفافية والوضوح.<sup>(1)</sup>

كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC حوكمة المصارف بأنها: النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد عرفت على أنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وذوي المصلحة الآخرين، وتضع حوكمة المصارف أيضا أهداف الشركة وتحدد وسائل انجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء.

كما عرفها القانون البلجيكي لحوكمة الشركات عام 2004 بأنها مجموعة من القواعد والسلوكيات التي تدار بها الشركات ويتحكم فيها طبقا لها، ويحقق النموذج الجيد لحوكمة الشركات هدفه بمحافظته على التوازن السليم بين الملكية والإدارة وكذلك التوازن بين الأداء والالتزام.

وبصفة عامة يمكن القول أن حوكمة المصارف هي تنظيم شبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف من مساهمين ومديرين وعملاء وموردين... الخ، بواسطة مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تتضمن بشكل صريح أو ضمني أسئلة حول السلطة والرقابة والمسؤولية، في إطار تحديد إستراتيجية التوجه العام لأداء المصرف.

\* لقد ترجمت كلمة Governance corporate إلى عدة مصطلحات مثل الحكم الراشد والحاكمة والمؤسسي ولكن يعتبر مصطلح حوكمة الشركات الأكثر تداولاً.

(1) رايس مبروك وآخرون، الحوكمة المصرفية كآلية لمواجهة الفساد الإداري مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

### 2- محددات الحوكمة في المصارف:

يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة على جودة مجموعتان من المحددات هي المحددات الداخلية والمحددات الخارجية.

أ- **المحددات الداخلية:** تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين. بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

ب- **المحددات الخارجية:** تشير إلى عناصر تنظيمية تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يتضمن القوانين المنظمة للسوق وكفاءة القطاع المالي وتوفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية سوق السلع عناصر الانتاج وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية والشركات العاملة في أسواق المال وشركات الاستثمار، وإلى عناصر خاصة تتضمن أصحاب المصالح والمؤسسات الخاصة والمهنيين من المحاسبين والمراجعين والقانونيين وغيرهم. (1)

3- **مبادئ حوكمة المصارف:** وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية باعتبارها أعلى سلطة مختصة بمعايير عمل المصارف في العالم إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية عام 1999، وفي فيفري 2006 أصدرت نسخة محدثة تتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتمثل في: (2)

- **المبدأ الأول:** ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة المصارف إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال المصرف.

- **المبدأ الثاني:** ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الاستراتيجية للمصرف.

- **المبدأ الثالث:** ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة.

- **المبدأ الرابع:** على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياساته.

- **المبدأ الخامس:** ينبغي على المجلس و الإدارة العليا فعليا استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة

الداخلية و المراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية.

(1) بلعزوز بن علي، عبد الرزاق حبار، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية، مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة

الجزائر، المنتدى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 2009، ص.10.

(2) عبد الرزاق حبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي - حالة دول شمال افريقيا - مجلة شمال

افريقيا، العدد السابع، ص. 86.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

- المبدأ السادس: على المصرف ضمان ملاءمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الإستراتيجية والطويلة الأجل وكذلك مع محيط الرقابة.

المبدأ السابع: ينبغي إدارة المصرف وفق أسلوب شفاف.

- المبدأ الثامن: ينبغي على المجلس و الإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للمصرف من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

وفي أكتوبر 2010 أصدرت ذات اللجنة تحديثا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بحوكمة المصارف ، حيث أضافت فيها ستة مبادئ إلى المبادئ الثمانية التي كانت قد نشرتها ، وبالرغم من أن لجنة بازل لا يزال يهيمن عليها ممثلون للاقتصاديات الغربية الضخمة ، إلا أن معاييرها يجري تصميمها لتكون صالحة التطبيق على المصارف في جميع أنحاء العالم .<sup>(1)</sup>

ثانيا - آليات تطبيق حوكمة المصارف للحد من الأزمات:

1- خصائص النظام الفعال للحوكمة: يتسم نموذج الحوكمة الناجحة بالخصائص التالية:<sup>(2)</sup>

- ✓ مجلس إدارة قوي وفعال ينفذ مسؤولياته بقدرة وسلامة.
- ✓ رئيس تنفيذي مؤهل يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة و يتم إعطاؤه السلطات والصلاحيات لإدارة أعمال الشركة.
- ✓ الأعمال التي يتم اختيارها من قبل الرئيس التنفيذي يجب تنفيذها ضمن نصيحة وموافقة مجلس الإدارة.
- ✓ نموذج عمل جيد يتم اختياره من قبل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة، وكذلك ضمن نصيحة مجلس الإدارة وموافقتهم.
- ✓ إفصاح كافي وملائم عن أداء الشركة للمساهمين والمجتمع المالي، والشكل الموالي يبين النموذج الأمثل للحوكمة.

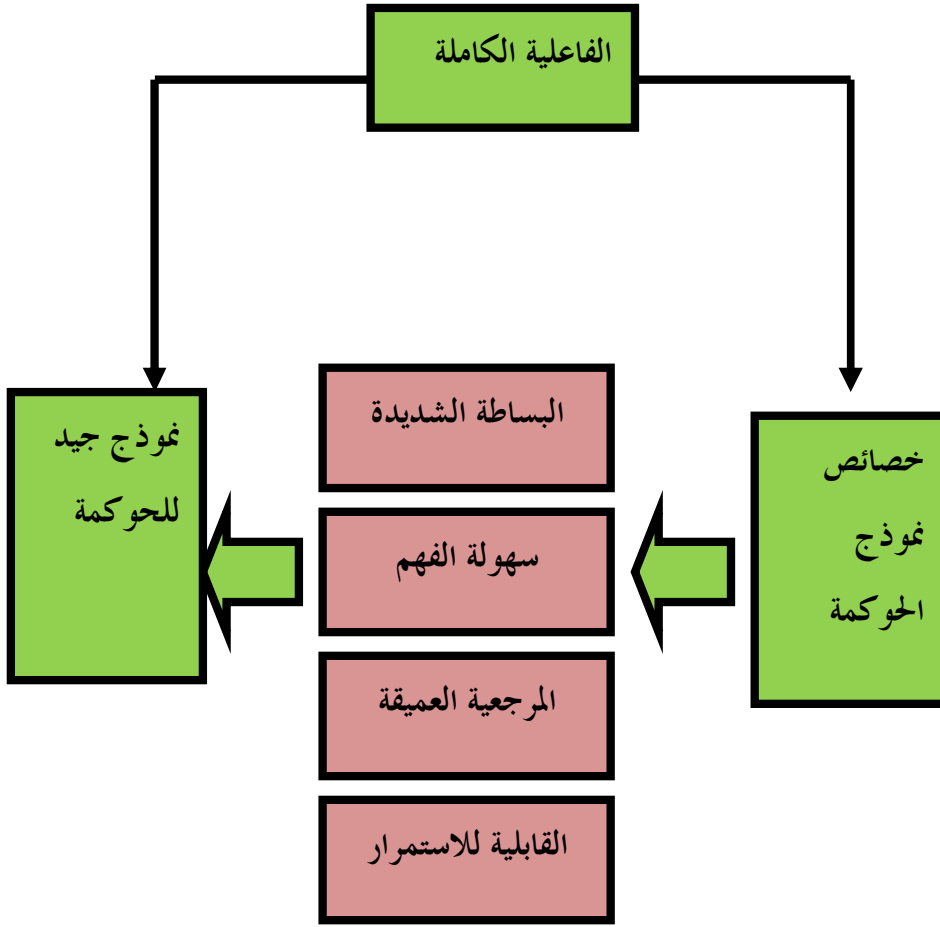
(1) سلام عبد الرزاق، حوكمة المصارف و دورها في الحد من الأزمات المالية ،مجلة الحقيقة ، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 27، ص.393.

(2) المرجع نفسه، ص.398.



## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

الشكل رقم (22): خصائص النموذج الأمثل للحوكمة



المصدر: محسن أحمد الخضيرى ، حوكمة الشركات ، مجموعة النيل العربية، 2005، مصر، ص.216.

من خلال الشكل يتضح أنه على الأنظمة المصرفية والمالية التي تريد تطبيق مفهوم الحوكمة لتجنب الوقوع في الأزمات أن تتبع نموذج فعال وقوي قادر على العمل بفعالية كبيرة لتحقيق وتنفيذ مبادئ الحوكمة، وتقتضي هذه الفعالية البساطة الشديدة في التطبيق ليعطي في النهاية نتيجة جيدة.

### 2\_ دور المصارف في تعزيز وتطبيق مبادئ الحوكمة:

إن وجود نظام مصرفي سليم يعتبر أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل سوق الأوراق المالية وقطاع الشركات حيث يوفر القطاع المصرفي الائتمان والسيولة اللازمة لعمليات الشركة ونموها، كما أن القطاع المصرفي السليم هو أحد أهم المؤسسات التي تساهم في بناء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات، ونجد أن اهتمام المصارف بقضايا الحوكمة وتوفير الممارسات السليمة لها عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان للعملاء هو

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

المدخل الأساسي لتحفيز الشركات على تطبيق وتبني مفاهيم الحوكمة بحيث يكون توفر ممارسات سليمة للحوكمة عامل فاعل باتجاهين: (1)

✓ اعتبار الحوكمة إحدى أركان القرار الائتماني، الأمر الذي يدفع المقترضين إلى الاهتمام بتبني الممارسات السليمة للحوكمة لتسهيل الحصول على الائتمان.

✓ أن تتضمن أسعار الفائدة الممنوحة للعملاء مرونة ملموسة تجاه التزام العملاء بالممارسات السليمة للحوكمة بحيث تقنع العملاء بجدوى الحوكمة ودورها في تسهيل الحصول على الائتمان بأسعار فائدة منخفضة،

إن اهتمام المصارف بقضايا الحوكمة عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان لم يرق بعد إلى اعتباره أحد الركائز الأساسية لمنح الائتمان، ويعزى ذلك إلى اعتبارات عديدة أهمها أن المصارف نفسها قد تنقصها الحوكمة، ولم يتوفر بعد الوعي الكامل بأهميتها، كما أن المنافسة بين المصارف ذاتها تدفع إلى التخلي عن مبادئ الحوكمة بهدف المحافظة على الحصة السوقية وتحقيق الأرباح.

إن مراجعة السياسات الائتمانية لدى المصارف يظهر مدى الحاجة إلى أن تتضمن هذه السياسات فصلا يعنى بمبادئ حوكمة المصارف ضمن رؤية وأهداف المصرف نفسه، إضافة إلى ذلك ضرورة تفعيل عملية تقييم العملاء، لأنها تعتبر إحدى الأدوات التي تستطيع المصارف من خلالها تعزيز مبادئ حوكمة المصارف التي تضمن لها في النهاية تخفيض المخاطر التي قد تتعرض لها وضمان عدم حدوث متغيرات مفاجئة. وحتى يكون لإجراءات حوكمة المصارف أثر محسوس في أي اقتصاد لا بد من وجود مجموعة حديثة ونافذة من النظم الديمقراطية الرئيسية، وتشريعات السوق، بما في ذلك نظام قانوني لتنفيذ العقود وحقوق الملكية. وقد أصبحت قواعد الحوكمة من المعايير التي تعتمد عليها شركات التصنيف الائتماني في تصنيف الشركات، فهي تعمل على توفير المعلومات التفصيلية حول الاستراتيجيات الفعالة في مواجهة الصدمات وتخفف على إدخال تغييرات مهمة في ممارسات المصارف. بما تقدمه من تقييم وإشارة إلى مواطن الخلل التي تستحق الاهتمام ومعالجتها قبل استفحالها لتكون أزمة.

(1) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الاسكندرية 2006، ص.296.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

وعموماً لا يرتبط نجاح الحوكمة في المصارف فقط بوضع القواعد الرقابية ، ولكن لابد من تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد بشكل كبير البنك المركزي ودوره الإشرافي والرقابي من جهة وعلى المصارف المعنية من جهة أخرى.

### المطلب الرابع\_ دور التعاون الإقليمي في التصدي للأزمات المالية:

إن فكرة الإقليمية لم تكن وليدة التوجه الجديد نحو العالمية، بل يمكن وصفها بأنها إحدى النتائج المباشرة لنهاية الحرب العالمية، وبداية الحرب الباردة التي قامت أساساً على فكرة التكتل وتقسيم العالم.

وقد خرجت نزعة الإقليمية من رحم هذا التقسيم و تزامنت مع عصر ثورات التحرير التي اجتاحت مختلف دول العالم النامي معلنة نهاية الاستعمار وبداية تنامي الترععات الوطنية ثم اتسع نطاقها لتتحول إلى انتماءات قومية و إقليمية.<sup>(1)</sup>

وقد أسفرت هذه التفاعلات على مستوى الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية عن تكوين اتحادات اقتصادية سواء في إطار ثنائي أو إقليمي، وتزامناً مع تصاعد موجة العولمة وما أفرزته من تحولات إستراتيجية، لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية الزعيم الوحيد اقتصادياً، كما كانت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فعلى الصعيد الأوروبي، نمت المجموعة الأوروبية وتم التوصل إلى إنشاء الاتحاد الأوروبي ، كما ظهرت دول جنوب شرق آسيا كقوة اقتصادية صاعدة، وذات وزن هام في التجارة الدولية الأمر الذي أدى إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة للآسيان، وخوفاً من فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لسيطرتها على السوق العالمي، أنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وتوالى بعدها الكثير من الاتحادات الإقليمية، واتضح بذلك أن التكتل والاندماج والتعاون الإقليمي هو أقرب طريق لحل المشاكل الاقتصادية ومواجهة مختلف التحديات والأزمات المعاصرة.

### أولاً\_ مبررات التعاون الإقليمي:

هناك عدة مبررات للتعاون الإقليمي ، خاصة بالنسبة للحكومات المتقاربة في وجهات النظر والتي هي على استعداد لإنشاء آليات دفاع إقليمية ضد الاضطرابات المالية العالمية والحد من انتشار عدواها.

(1) أسامة المخدوب، العولمة والإقليمية\_ مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص.55.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

وتعتبر الترتيبات الإقليمية لمواجهة الأزمات المالية، من أهم الحلول التي تعكس مدى حاجة كل إقليم للمحافظة على مصالحه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وبصفة عامة هناك عدة مبررات لهذا التعاون منها:

1\_ وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب المجموعة والتقارب السياسي، فالمصالح المشتركة والروابط الثقافية في إطار التقارب الجغرافي بين دول الإقليم، يجعل المنظمة الإقليمية أقدر على المساهمة في حل مشاكل المنطقة لمعرفتها العميقة بمواقف الأطراف.

2 زيادة سرعة وقوة التكامل الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار انطلاقاً من حقبة التسعينيات، مما أدى إلى تعميق التكامل والاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية والمالية داخل كل إقليم. كما أن حجم الأرصد التي تتحرك في أسواق النقد الأجنبي يمكن أن تكون قابلة للاستعمال في هجمات المضاربة، وهي من الكبر والضخامة، بحيث يمكن أن تطغى على القدرة الوطنية للتدخل في الأسواق. وبذلك لا بد من توجيه الاهتمام أكثر إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات الإقليمية في تكملة دور الترتيبات الوطنية والدولية، فيمكن مثلاً لصناديق الاحتياطي الإقليمية أن تدفع على الأقل جزئياً هجمات المضاربين وأن تحول بينهم وبين الهجوم على العملات المختلفة داخل الإقليم، وبالتالي تمنع الآثار الأخرى العكسية من تهديد التجارة الإقليمية والعلاقات المالية، كما يمكنها أن تكون عنصراً مكملاً للمساهمات المالية التي تأتي من المؤسسات المالية، وبالأخص صندوق النقد الدولي، و بالتالي تقلل من الحاجة إلى دعمها.<sup>(1)</sup>

3\_ يمكن للمؤسسات الإقليمية وشبه الإقليمية أن تلعب دوراً مهماً في إصلاح النظام المالي الدولي من حيث زيادة استقراره، وتحقيق توازن أفضل للنقود على المستوى الدولي، فخبرة غرب أوروبا ابتداءً من اتحاد المدفوعات في السنوات الأولى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى الاتحاد الأوروبي والعملية الموحدة تدل على أن الترتيبات والمنظمات المالية الإقليمية تمكنها أن تلعب دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار.

4- حين الأخذ في الاعتبار الحقائق والوقائع العالمية، يبدو أن المنطقي أن تعتمد الدول النامية على الترتيبات الإقليمية كخط دفاع أول لمواجهة الأزمات المالية، وبدلاً من ذلك فإنها تجد نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى

(1) محمد الفينش، البلاد النامية و الأزمات المالية العالمية\_ حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها \_، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم 17، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 2000، ص.77.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

الدفاعات الدولية بشروطها القاسية، وذلك لأن دفاعاتها الإقليمية وترتيبات الدعم بينها إما أنها شديدة الضعف أو أنها لم تخرج بعد إلى الوجود.

إن لجوء الدول النامية إلى المؤسسات والتسهيلات الدولية لمواجهة قضايا ومشاكل إقليمية ليس أمر منطقي من وجهة نظر الدول المتضررة، وكذلك من زاوية الاقتصاد العالمي فهذا اللجوء التلقائي أو المفروض يحول مسؤولية الحد من الضرر من يد حكومات الأقاليم إلى مؤسسات ومناطق نفوذ خارج الحدود الوطنية والإقليمية، وهذه الأخيرة ليس لها بالضرورة نفس النظرة والأهداف والمصالح، وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تكون لها أهداف ومصالح ونوايا مختلفة أو حتى تناقض المصالح الإقليمية في الحد من الضرر والعودة السريعة إلى الانتعاش، وعليه وفي هذا الوضع وبدلاً من أن تكون الدول المتضررة في وضع المستفيد من عون وإدارة الجهات الدولية، تتحول إلى وضع من تفرض عليه سياسات تصحيحية من جهات قد تنقصها المعرفة الكافية بالأوضاع المحلية والإقليمية.<sup>(1)</sup>

5\_ أغلب البلدان النامية ليس لديها الإمكانيات أو القدرة بمفردها لمواجهة الصدمات التي تسببها الأزمات المالية، وعيه يمكن أن يكون الطريق الوحيد المفتوح أمامها لمواجهة هذا الوضع هو اللجوء إلى إيجاد الآليات الإقليمية التي يكون لها فيها دور ونفوذ، وفي نفس الوقت تفرض عليها الالتزام باتخاذ إجراءات تصحيحية ضرورية بقوة وحزم لمصلحتها ومصلحة الإقليم ككل.

6\_ أغلب المؤسسات المالية الإقليمية صغيرة الحجم، وبالتالي فإن تأثيرها محدود ولكن لا شك بأن دعمها وتقويتها سيكون له مردود جيد في الأمد الطويل، وعليه فمن المفيد أن يتضمن الهيكل المالي العالمي الجديد دوافع وحوافز لإنشاء مثل هذه المؤسسات.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تلعب المؤسسات الإقليمية دوراً مركزياً في عمليات الرقابة بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكلية وتأثيرها على البلدان المجاورة، وكذلك الأمر في مجال الإشراف على الأنظمة المالية والمصرفية المحلية، وبالتالي فإن مثل هذه الرقابة التي مصدرها الشركاء في المؤسسة الإقليمية يمكن أن تكون

(1) محمد الفينيش، مرجع سابق، ص.82.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

أكثر قبولاً للدول من رقابة وتوجيه مؤسسة دولية واحدة قوية، ومنه فإن مثل هذه الترتيبات الإقليمية تتضمن صفتين إيجابيتين: (1)

✓ يمكن أن تساعد على زيادة استقرار الاقتصاد العالمي عن طريق تقديم خدمات أساسية من الصعب أن يتم تقديمها عن طريق عدد قليل من المؤسسات الدولية، خاصة في ظل هذا التزايد في الترابط والانفتاح الإقليمي.

✓ من زاوية التوازن في العلاقات الدولية فإن هذه الترتيبات هي أكثر توازناً من نظام يقوم على أساس عدد محدود من المؤسسات الدولية، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة التزام الدول الصغيرة بالقواعد التي تساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي.

### 2\_ أهمية التعاون الإقليمي في مواجهة الأزمات المالية:

في ظل اللجوء المتزايد للتحرير والتكامل وما قابله من تنامي لظاهرة الأزمات المالية وتزايدها، وقصور المنظمات والمؤسسات الدولية في توفير الظروف المثلى للنمو المتوازن والمستقر للتجارة الدولية، برزت الترتيبات والآليات الإقليمية واكتسبت قدرة عالية على مواجهة الأزمات المالية ومنع تكرارها وذلك للاعتبارات التالية: (2)

✓ مقدرة عالية على الرقابة والإنذار المبكر مقرونة بقدرة مؤسسية تمكن المجموعة من مزاولة الضغط على الدول الأعضاء لتحفيزها على القيام بالتغييرات الأساسية في السياسات وتصحيح اتجاهاتها بسرعة وفعالية وعزم.

✓ القدرة على تفادي حدوث وتكرار عمليات التخفيض التنافسي للعملة في الدول المجاورة ومنع الدول من تبني سياسات تنافسية مضرّة كوسيلة للخروج من أزمة يتوقع أن تشمل الإقليم كلها.

✓ القدرة الكافية للتدخل في أسواق العملات والأسواق المالية وذلك للتمكين من استرجاع الثقة ومنع احتمال تدهور قيمة العملات والهيكل الأسواق.

(1) موالدي سليم، التعاون المالي والنقدي الإقليمي كآلية لمنع الأزمات وتجنب تكرارها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 1، 2015، ص.212.

(2) المرجع نفسه، ص.219.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

✓ القدرة على تقديم سيولة كافية في فترة ما بعد تحقيق الاستقرار المالي، والتمويل طويل الأجل يصاحب التمويل الذي تقدمه المؤسسات الإنمائية الدولية الإقليمية لمنع اضطراب الأنظمة المالية وعرقلة النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي أثناء المراحل الحرجة لعمليات إعادة الاستقرار والتصحيح.

✓ المقدرة الجماعية للتحفيز على القيام بالتغييرات الهيكلية الأساسية الأطول أجلا في الأسواق والمؤسسات المالية، وكذلك تنمية مقدرة أكبر للرقابة الذاتية والسلوك الاحترازي من جانب مؤسسات القطاع الخاص وكذلك الوطنية التي تتولى عملية الرعاية المالية والتشريع.

وبالتالي فيمكن لمثل هذه الترتيبات أن تقوم بدور مكمل لدور المؤسسات العالمية القائمة، ويمكن أيضا إلحاقها بالهيكل المؤسسية التي تم إنشائها في الصناديق وبنوك التنمية الإقليمية، فمثلا يمكن إنشاء أو توسيع شبكات إقليمية أو تسهيلات إقراضية قبل حدوث الأزمات أو أثنائها، كترتيبات بناء لمواجهة الطوارئ.

ومع تزايد التعاون والتكامل الإقليمي في مجال التجارة والاستثمار في الدول النامية أصبح ينظر إلى صيغ أكثر تقدما من التكامل النقد عن طريق إنشاء كتل العملات الموحدة، إذ أن وجود مناطق عملة إقليمية يزود البلدان بترتيبات مؤسسية لها طابع رسمي لتجميع احتياطياتها من النقد الأجنبي وربط أنظمتها المصرفية وأسواق رأس المال فيها و ربما الدخول في اتحادات نقدية، كما تسمح للبلدان التي تساند بعضها، حتى تكون في موقف أقوى للصمود في وجه العملة الأوروبية الموحدة، مما ساهم في انخراط بلدان الاتحاد في سوق داخلية موسعة، كما ساعد الكثير من هذه البلدان على مواجهة الأزمة المالية العالمية 2008، إذ لو لم يكن الأورو موجودا لاضطرت جل هذه البلدان إلى خفض قيمة عملتها، ومع ذلك فإنه هشاشة أوضاع بعض الاقتصاديات المنتمة لمنطقة الأورو تساهم في ضرب العملة الأوروبية، ويتعلق الأمر بإسبانيا واليونان وإيرلندا والبرتغال، وهي بلدان اعتمد نموها إلى حد كبير على العقار، لذا أصبحت تشكو من قصور في التمويل بسبب انفجار فقاعة العقار قبل وأثناء الأزمة المالية.

مما سبق وبعد عرضنا لأهم آليات الوقاية من الأزمات المالية، وهي آليات بديلة ومكملة لبعضها البعض، يظهر جليا أن نجاح هذه التدابير في التصدي للأزمات المالية والتنبيه الجيد لها مرهون بمدى جدية الدول وخاصة المتقدمة منها في تجسيد هذه السياسات الوقائية على أرض الواقع، وتطبيقها واحترامها قبل مطالبة الدول النامية بها، كقواعد حوكمة المصارف ومعايير الرقابة المالية، وآليات الفحص التي يتبعها صندوق النقد

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

---

الدولي خاصة نظم الإنذار المبكر التي فشلت أغلبها في التوقي من حدوث الأزمات المالية، وأثبتت الأزمات المتكررة قصورها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وهذا ما يتطلب تفعيل هذه الآليات والبحث عن آليات وبدائل أكثر نجاعة، ولعل أهمها في وقتنا الحاضر هو المصارف الإسلامية كأحد أهم مؤسسات التمويل الإسلامي والتي أثبتت بضوابطها ومنتجاتها الصمود أمام الأزمات المالية العالمية.



## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

### المبحث الثاني- تشخيص واقع المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية:

في الوقت الذي عانت فيه أكبر المصارف التقليدية العالمية من تبعات الأزمة المالية العالمية، وتكدت خسائر فادحة، كانت المصارف الإسلامية قد أظهرت قدرا من التعامل مع الوضع الاستثنائي الذي فرضته تلك الأزمة، كما أظهرت قدرا كبيرا من الصمود أمام تداعياتها، وذلك بفضل ديناميكيتها وخصوصيتها التي تتميز بتوزيع المخاطرة، وتجنب بيع الديون والمجازفات، وإلغاء التعاملات الربوية، وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي.

### المطلب الأول- تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية:

يمكن تصنيف انعكاسات الأزمة المالية على المصارف الإسلامية إلى انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية.

**أولا- الانعكاسات السلبية:** على الرغم من عدم تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية بالشكل العنيف الذي تعرضت لها المصارف التقليدية، إلا أن هناك بعض التأثيرات التي لحقت بها، والتي من أهمها:

✓ إن أغلب أسهم المصارف الإسلامية مدرجة في أسواق المال الخليجية والعربية وماليزيا، أو حتى في بورصات عالمية مثل لندن ونيويورك، ولذلك فقد تأثرت أسهم هذه الشركات بحدة جراء الانهيار الذي أصاب أسواق الأسهم، والهلع الذي رافق موجات البيع العشوائي، والدليل على ذلك خسارة Titans Index مؤشر داو جونز العالمي للمصارف الإسلامية حوالي 7,39% من قيمته في بداية الأزمة، أما مؤشر داو جونز للمصارف الإسلامية الخليجية DJIM GCC Index فهبط بـ 12,77%<sup>(1)</sup>.

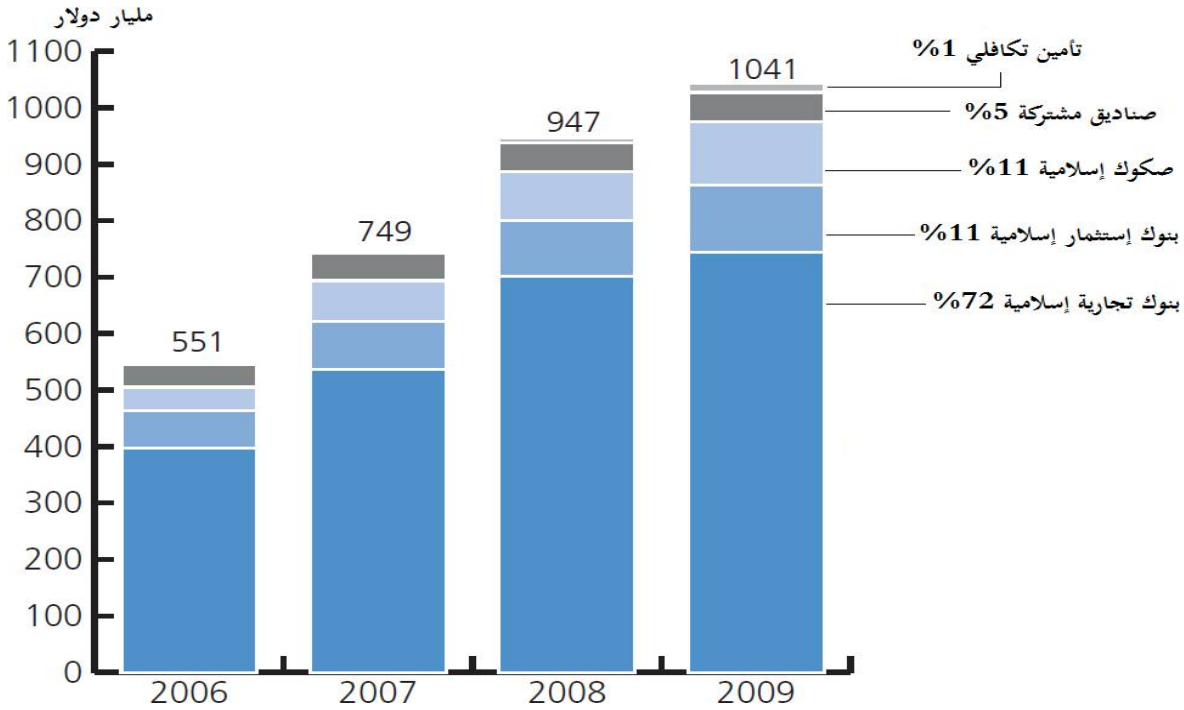
✓ انخفاض معدل نمو أصولها المالية نتيجة لانخفاض ودائع العملاء الذي تأثر بانخفاض النشاط الاقتصادي، ورغم أن ودائع المصارف الإسلامية قد زادت، إلا أن الودائع التي زادت هي الودائع الجديدة المرتبطة بتحويل الأفراد والمؤسسات إلى العمل المصرفي الإسلامي، أما الودائع المرتبطة بنشأة المصارف الإسلامية فلاشك أنها قد تأثرت خاصة الودائع الاستثمارية والودائع الادخارية، وقد أظهر معدل نمو حجم الأصول في المصارف الإسلامية انخفاضا واضحا جراء الأزمة المالية .

(1) العربي مصطفى، عبدوس عبد العزيز، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص. 10.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

والشكل الموالي يبين نمو حجم أصول التمويل الإسلامي في العالم ومن ضمنه المصارف الإسلامية المصنفة في الشكل إلى استثمارية وتجارية.

الشكل رقم (23): نمو إجمالي أصول التمويل الإسلامي في العالم.



Source : The CITY UK, **Islamic Finance**, May 2011, Financial markets. Series, London, UK, 2011, p. 1.

والجدول التالي يوضح تأثير نمو حجم أصول المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

الجدول رقم (20): نمو حجم أصول المصارف الإسلامية.

2009	2008	2007	2006	
114,5	95	85	66	بنوك استثمار إسلامية
749,5	704	537	397	بنوك تجارية إسلامية
864	799	622	463	المجموع
8,14	28,46	34,34	—	نسبة النمو %

المصدر: إلهام بوجعدار، مرجع سابق، ص. 104.

يبين الجدول انخفاض حجم أصول المصارف الإسلامية من 34,34% عام 2007 إلى 28,46 عام 2008، وهو العام الذي وصلت فيه الأزمة المالية إلى أوجها خاصة بعد إفلاس بنك ليمان براذرز، إلا أن الأثر البارز للأزمة على المصارف الإسلامية كان عام 2009، حيث انخفضت نسبة النمو إلى 8,14%، وهذا يعود إلى تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية.

- انخفاض قيمة أصول المصارف الإسلامية، فكما هو معروف فإن المصارف الإسلامية تحتفظ بالأصول العينية أكثر من المصارف التقليدية خاصة الأصول العقارية، وقد أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم ومن ثم تأثر أصول المصارف الإسلامية، وقد أشارت بعض الإحصائيات إلى أن المصارف الإسلامية تحتفظ على الأقل بنسبة (20%) من أصولها بشكل عيني.<sup>(1)</sup>

- في ظل انخفاض قيمة الأصول في المصارف الإسلامية، وزيادة المخاطر المحتملة، واستمرار الأزمة، فإن المصارف الإسلامية اضطرت إلى اقتطاع مخصصات كبيرة لمواجهة انخفاض قيمة الأصول، فأثر ذلك أيضا على أرباحها، كما أثر على احتياطياتها. كما أن تعثر بعض العملاء وإفلاسهم جراء الأزمة قد جعل المصارف الإسلامية تقتطع مزيدا من المخصصات.<sup>(2)</sup>

ويرجع انخفاض صافي أرباح المصارف الإسلامية إلى عدة عوامل أهمها:

(1) العرابي مصطفى، عبدوس عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 11.

(2) إلهام بوجعدار، البنوك الإسلامية كبديل عن البنوك التقليدية في ظل انعكاسات الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 43، جوان 2015، ص. 105.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

- انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة
- انخفاض حجم الخدمات المصرفية، وبالتالي انخفاض عوائدها خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري لخدمات الضمانات والاعتمادات.
- اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات، وقد أثبت بعض الإحصائيات أن دخول المصارف الإسلامية انخفضت بنسبة 1,6%.
- أدى انخفاض دخول المصارف الإسلامية إلى انخفاض العائد على الموجودات كنتيجة طبيعية لانخفاض الدخل وتأثرا بالأزمة.
- انخفاض العائد على حقوق الملكية نتيجة لانخفاض صافي الأرباح للأسباب المذكور سابقا.
- تكسب السيولة لدى بعض المصارف الإسلامية نتيجة لعدم قدرتها على توظيفها لأسباب متعددة منها:
- انخفاض الفرص الاستثمارية أمامها في ظل الأزمة.
- انخفاض طلبات العملاء نتيجة تخوفهم من آثار الأزمة.
- تشدد المصارف المركزية في إجراءات الرقابة على التمويلات.
- انخفاض العوائد نتيجة للركود الاقتصادي مقابل ارتفاع المخاطر خاصة مخاطر التعثر والإفلاس.<sup>(1)</sup>

وعموما يمكن القول أن تأثر المصارف الإسلامية بإفرازات الأزمة المالية العالمية رغم التزامها بالمبادئ والأسس التي أقرتها الشريعة الإسلامية ظهر من خلال الانخفاض الملحوظ لمستوى نمو وتطور أدائها، ويمكن إرجاع خلفية هذا التأثير بالأزمة المالية إلى جملة من الأسباب، منها أسباب مباشرة تتعلق بالقنوات التي من خلالها توجه هذه المصارف استثماراتها الفعلية، ومدى ارتباط تلك القنوات بالمصارف التقليدية، ومدى تأثر استثماراتها بالوضع الاقتصادي والمالي المحلي والعالمي، ومن أسباب غير مباشرة تتصل بالدوافع التي تضغط على المصارف الإسلامية قصد التخلي عن خصوصيتها وصيغها التمويلية الحالية من الفائدة، واللجوء إلى توظيف أموالها بطرق مشابهة لطرق التمويل التقليدية، مما يجعلها عرضة لجميع أنواع المخاطر.

(1) إلهام بوجعدار مرجع سابق، ص. 106.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

### ثانيا - الانعكاسات الإيجابية:

لقد أثبتت المصارف الإسلامية قدرتها على التكيف ومسايرة التطورات العالمية، من خلال صمودها في وجه الأزمة المالية العالمية (2008) وفعاليتها في تعزيز الاستقرار المالي، وكفاءتها على المنافسة والتميز في ظل التغيرات العالمية الراهنة.

وعلى الرغم من سلباتها الكبيرة، إلا أن الأزمة المالية العالمية كانت فرصة تاريخية للمصرفية الإسلامية لإثبات جدارتها، وصمودها.

من خلال تطبيقها لمختلف أسس وضوابط الاقتصاد الإسلامي التي قللت من الآثار السلبية لهذه الأزمة وأبرزت مجموعة من الآثار الإيجابية عليها منها:

1- بروز ظاهرة المصارف الإسلامية واعتراف المجتمع الدولي بها، وإفساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها، فقد قالت وزيرة المالية الفرنسية كريستيان لاغارد (سأكافح لاستصدار قوانين تجعل المصارف الإسلامية تعمل بجانب المصارف التقليدية في فرنسا)، وقال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن بعد شهر سبتمبر 2009. (إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية)، وفي المؤتمر الذي عقد في باريس عقد الأزمة في 19 سبتمبر 2008 للزعماء الغربيين اجمعوا بأن النظام المالي الحالي لم يعد صالحا، وقال رئيس صندوق النقد الدولي أن الحديث عن النظام المالي الحالي ينبغي أن يكون حديث من الماضي.

2- انتشار المصارف الإسلامية الجديدة، وتحويل كثير من المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية وقيام المصارف التجارية التقليدية بفتح فروع للمعاملات الإسلامية ونوافذ للعمل المصرفي الإسلامي.

3- وجهت الأزمة المالية الأنظار نحو المصرفية الإسلامية فمن بين إفرازاتها تزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام، والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص، فلا يكاد يمر شهر من الأشهر الماضية إلا وفيه مؤتمر أو ندوة أو ملتقى أو ورشة عمل تبحث في العمل المصرفي الإسلامي، وهذا الأمر أعطى زحما للاقتصاد الإسلامي لم يشهده من قبل، وأصبح الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي في الدول غير الإسلامية أكثر منه في الدول العربية الإسلامية حيث نجد أن 60% من المصارف الإسلامية تقع في دول غير إسلامية، ولندن وباريس تتنافسان أيهما تكون مركزا

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

للتمويل الإسلامي في أوروبا والعالم، أما بريطانيا فقد كانت الرائدة في قبول المصارف الإسلامية على أراضيها، وقد أصدرت نصوصا تشريعية وضريبية، وفتح بها أول مصرف إسلامي عام 2004، وتبقى بريطانيا للتكامل مع دول الخليج وماليزيا فيما يتعلق بالمصرفية الإسلامية، فهي تعتبر مركزا مصرفيا قويا في العالم بما تتميز به من بنية مصرفية تحتية، وسوق متطورة للمنتجات المالية الإسلامية حيث تتوفر فيها مجموعة كبيرة من هذه المنتجات مثل الصكوك للمؤسسات الاستثمارية والتكافل والرهن لعملاء التجزئة، وبعد سن التشريع الخاص بتسهيل عملية تداول الصكوك أجرت الحكومة البريطانية دراسة جدوى عن إمكانية إصدار صكوك سيادة، ويتلخص الغرض المبدئي في إصدار صكوك في شكل برنامج مدته 90 يوما وتصل القيمة إلى ملياري جنيه استرليني، كما عملت أيضا على سن مزيد من تشريعات الضرائب لدعم الخدمات المالية الإسلامية بشكل لم يحدث في أي دولة أخرى غير مسلمة، وذلك في إطار التزامها تجاه تيسير التشريعات المنظمة لهذا القطاع.

### 4- زيادة ودائع المصارف الإسلامية بعد الأزمة نتيجة:

- ✓ افتتاح كثير من المصارف الإسلامية خاصة في دول الخليج العربي وبقية دول العالم.
- ✓ افتتاح بعض المصارف التجارية التقليدية لفروع إسلامية مثل (سي تي قروب، واتش اس بي سي، ودوتشيه نيك)، والبعض الآخر افتتح نوافذ إسلامية.
- ✓ تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، هروبا من مسألة الربا التي اتضحت أبعادها عقب الأزمة وخلوها من إفلاس المصارف التقليدية.
- ✓ اتجاه الحكومات في العالم للاستفادة من معطيات العمل المصرفي الإسلامي مثل فرنسا وبريطانيا.

5- أصبح ينظر إلى المصارف الإسلامية على أنها الحل الأمثل للأزمة المالية العالمية، رغم أن حجمها العالمي ضئيل، إلا أن معدلات نموها متسارعة حيث بلغ حجم أصولها في نهاية عام 2008 (24%) واستثماراتها نسبة (23%) وودائعها بنسبة (26%). وطبيعة الاستثمارات في المصارف الإسلامية لا تؤدي إلى حدوث الأزمات، ومن ثم فإن دخولها إلى الساحة المصرفية العالمية مثل هذه سيشكل صمام أمان في المستقبل لعدم تكرار مثل هذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من آثارها.

6- اكتسبت المنتجات الإسلامية مزيدا من المصدقية باعتبارها ملاذا للاستقرار خاصة مع استمرار البحث عن نظام مالي جديد لمرحلة ما بعد الأزمة المالية، حيث شهد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية نموا

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

بمعدل سنوي مقداره 15% عام 2008، ووصل حجمه حول العالم إلى تريليون دولار أي ما يعادل 5 أضعاف ما كان عليه في عام 2003، وكما أظهرت الدراسة التي أجرتها مجلة " ذي بانكرماغزين " أن الأصول التي امتلكها المصرف والتي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة عملياتها أو الوحدات المصرفية الإسلامية التي تعمل ضمن مصارف تقليدية، ارتفعت بنسبة 28,6% لتصل إلى 822 مليار دولار عام 2009 مقابل 639 مليار دولار عام 2008. (1)

كما تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات والمؤسسات المالية، حيث تظهر بعض البيانات أن حجم الصكوك المالية الإسلامية قد وصل في نهاية 2008 إلى 60 مليار دولار، وتعتبر ماليزيا من الدول التي تصدر الصكوك الإسلامية بكثرة وكذلك دول الخليج. (2)

7- حققت العديد من المصارف الإسلامية نموا في الأرباح زاد عن السنوات التي سبقت الأزمة، في الوقت الذي تعرضت فيه الكثير من المصارف التقليدية لخسائر فادحة، وعلى سبيل المثال، فإن مجموعة البركة المصرفية حققت إيرادات تشغيلية بقيمة 586 مليون دولار عام 2008، وارتفع صافي أرباح المجموعة بنسبة 37% ليصل إلى 201 مليون دولار. (3)

### المطلب الثاني - مقارنة بين أداء المصارف الإسلامية والتقليدية خلال الأزمة المالية:

نجد في الجدول أدناه بعض مؤشرات الأداء قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، لعينة من المصارف في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شملت 77 مصرفا إسلاميا و210 مصرفا تقليديا. (4)

(1) حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وتحديات المستقبل، مارس 2010، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، ص. 20 - 21 على الموقع:

[www.kantakji.com/media/4998/b161.doc](http://www.kantakji.com/media/4998/b161.doc)

(2) المرجع نفسه ، ص. 21.

(3) موسى رحمان، بن براهيم الغالي، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية لمواجهة الأزمة المالية الحديثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 8، ديسمبر 2010، ص. 221.

(4) طارق الغمراوي، سبل تحقيق التنمية من خلال النظام المصرفي القائم على المشاركة في الربح والخسارة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ص. 31.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

الجدول رقم: (21) مؤشرات الأداء لعينة من المصارف التقليدية والإسلامية في دول الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا.

المؤشر	المصارف الإسلامية	اتجاه الفرق	المصارف التقليدية	المعنوية	المصارف الإسلامية	اتجاه الفرق	المصارف التقليدية	المعنوية
	2009				2007			
	بعد الأزمة المالية العالمية				قبل الأزمة المالية العالمية			
القروض إلى الودائع	107,6	<	%76,1	*	%122,6	<	%77,0	***
العائد على الأصول	%4,2	<	%1,7	***	%1,2-	>	%1,1	***
نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	%30,5	<	%12,8	***	%29,9	<	%13,8	***
القروض المدومة إلى إجمالي القروض	%6,2		%7,6	غير معنوي	%7,2		%8,7	غير معنوي
احتياطات القروض المدومة إلى إجمالي القروض	%6,3		%8,2	غير معنوي	%9,2		%7,4	غير معنوي

المصدر: طارق الغمراوي، سبل تحقيق التنمية من خلال النظام المصرفي القائم على المشاركة في الربح والحسارة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ص. 31.



## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

من خلال الجدول نتبين أن:

- ✓ نسبة القروض إلى الودائع- وهي من أهم مؤشرات الوساطة المالية- أعلى بصورة معنوية في المصارف الإسلامية منها في المصارف التقليدية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- ✓ العائد على الأصول أعلى في المصارف الإسلامية قبل الأزمة خلافا لما بعدها، نظرا لتركز نشاط كثير من المصارف الإسلامية في العقارات التي انخفضت قيمتها بشكل كبير خاصة في دول الخليج، مما ساهم في تأثر المصارف الإسلامية كتداعيات الأزمة على الاقتصاد الحقيقي.
- ✓ نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول أعلى في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة، وهو ما يعكس انخفاض نسبة التمويل بالديون في المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية (الرافعة المالية).
- ✓ نسبة القروض المدومة أقل في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة، إلا أن الفرق غير معنوي إحصائيا.
- ✓ ارتفاع احتياطات القروض المدومة في المصارف الإسلامية بعد الأزمة نتيجة إتباعها لسياسة احترازية لمواجهة انخفاض العائد، أما الفرق في احتياطات القروض المفقودة في المصارف الإسلامية والتقليدية فهو غير معنوي. (1)
- ✓ وبالتالي فإن تحليل تلك المؤشرات يعكس الأداء الجيد للمصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية التي تأثرت بالأزمة المالية بشكل كبير على خلاف المصارف الإسلامية، وهو ما تعكسه الورقة البحثية التي أعدها الدكتور حاتم غومة والدكتور نبيل غلاب المحللان الماليان في البنك الإسلامي للتنمية، حيث أبرزت أن العائد على حقوق المساهمين قد انخفض بشكل كبير في المصارف التقليدية الخالصة بنسبة 90,34% مقارنة بالمصارف التقليدية ذات النوافذ الإسلامية التي انخفض العائد فيها بـ 32,34% وذلك خلال الفترة 2006-2008. (2)

كما تبرز تلك الورقة البحثية أن المصارف الإسلامية هي الأقل تعرضا للمخاطر، وذلك انطلاقا من مؤشري نسبة الدين من رأس المال ونسبة الدين من مجموع الأصول، حيث بلغ المؤشر الأول

(1) مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سابق، ص ص. 20-21.

(2) محمد الهمداني، أبحاث بنكية تكشف انخفاض أرباح البنوك الإسلامية نتيجة الأزمة المالية العالمية، جريدة الشرق الأوسط، دمشق، سوريا،

العدد 11438، 23 مارس 2010، على الموقع:

<http://aspx.aawsat.com/details.aspx?article:562226&section:58&issueno:11438>.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

3,09% للمصارف الإسلامية عام 2006 مقارنة بـ 9,21% للمصارف التقليدية و7,23% للمصارف التقليدية ذات النوافذ الإسلامية، وفي عام 2008 حافظت المصارف الإسلامية على تفوقها من حيث مؤشر الأمان فبلغت نسبة الدين من رأس المال 5,8% مقارنة بـ 10,3% للمصارف التقليدية و8,5% للمصارف التقليدية ذات النوافذ الإسلامية.

وقد قارنت أيضا الورقة البحثية بين النظامين المصرفي الإسلامي والتقليدي من خلال ثلاث مؤشرات رئيسية هي الأداء الربحي والتعرض للمخاطر والسيولة، انطلاقا من قاعدة معلومات تحتوي على 45 مصرفا إسلاميا خالصا، و26 مصرفا تقليديا خالصا، و30 مصرفا تقليديا بنافذة إسلامية موزعة على 16 دولة مختلفة، وبينت نتائج البحث أن كل المصارف شهدت دون استثناء خلال الأزمة المالية العالمية انخفاضا ملحوظا في الأداء الربحي وأن المصارف الإسلامية حققت أعلى عائد على حقوق المساهمين وأعلى عائد على الأصول مقارنة بالمصارف الأخرى، وخاصة عام 2008، بالإضافة إلى أن المصارف التقليدية كانت أكثر معاناة من غيرها من ناحية انخفاض حجم السيولة لديها وارتفاع مستوى التعرض للمخاطر مقارنة بالمصارف الإسلامية.

هذا وقد بينت الإحصائيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في تقريره عن مجموعة دول الشرق الأوسط ووسط آسيا والمتعلقة بأداء المصارف الإسلامية مقارنة بمعطيات إجمالي المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأزمة، والمبينة في الجدول الموالي، مدى قدرة المصارف الإسلامية على تخطي الأزمة المالية مقارنة بنظيرتها التقليدية.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

جدول رقم (22): بعض المؤشرات للمصارف الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة مئوية عام 2008

متوسط دول المجلس		قطر		البحرين		الإمارات		الكويت		السعودية		البيان
المصرف الإسلامي	إجمالي المصارف	المصرف الإسلامي	إجمالي المصارف	المصرف الإسلامي	إجمالي المصارف	المصرف الإسلامي	إجمالي المصارف	المصرف الإسلامي	إجمالي المصارف	المصرف الإسلامية	إجمالي المصارف	
15,7	19,8	15,6	17,9	18,2	24,5	13,3	12,8	16,0	21,7	16,0	22,1	معدل كفاءة رأس المال
13,6-	6,6-	21,7	4,5	4,6	18,8	7,9	0,7	70,1-	42,7 -	11,8-	2,0	التغير في الربحية 2008-2009
23,5-	29-	5,1	0,0	33,7-	46,5-	19,5-	34,3-	76,3 -	71,9 -	11,9-	2,9	التغير في الربحية النصف الأول 2009
10,2-	8,8-	25,4	2,8	3,2-	8,2	10,0	0,8	65,8-	49,7-	7,2-	4,3	التغير في الربحية 2008 والنصف الأول 2009
2,3	3,2	2,6	6,6	1,3	2,6	3,2	1,7	3,2	1,6	2,1	3,7	العائد على الأصول
19,2	20,6	18,3	38,3	26,2	11,3	12,9	25,7	31,4	22,1	7,3	5,6	التعرض لقطاع العقار

Source :IMF, Regional Economic Outlook: Middle-East and Central Asia, Washington, October 2009, p. 11.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

من خلال الجدول نلاحظ أن البيانات المتاحة عن النصف الأول من عام 2009 تشير إلى أن الانخفاض في مستويات الربحية في المصارف الإسلامية كان أكبر من المصارف التقليدية، والذي يرجع إلى أثر الدورة الثانية للأزمة على تراجع مستويات النشاط في الاقتصاد الحقيقي، ومن ثم في القطاعات مرتفعة المخاطر مثل قطاع الإنشاء والعقار، وهذا بصفة خاصة في الإمارات العربية المتحدة وقطر، إلا أن التغير في الربحية بين مجمل عام 2008 و 2009 فقد عرف انخفاضا كبيرا في المصارف التقليدية عنه في المصارف الإسلامية، نظرا للأرباح التي حققتها هذه الأخيرة قبل تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية.

ويتضح من خلال البيانات المالية المعروضة في الجدول تمتع المصارف الإسلامية بمستويات رسمية أعلى، فمعدلات كفاية رأس المال فيها أعلى مقارنة بنظيرتها التقليدية (باستثناء الإمارات العربية المتحدة) بالإضافة إلى أنها تتمتع بمستويات سيولة أكبر من التقليدية، الأمر الذي يجعل هذه المصارف أكثر قدرة على مواجهة الصدمات السوقية أو الائتمانية بشكل أفضل، وفي حال وقوع تلك الصدمات فإن مبدأ المشاركة الذي يمثل أساس عمل المصارف الإسلامية في الأدوات المتوافقة مع الشريعة، يمكنها من تحويل جزء من الخسائر إلى المستثمرين فيها.<sup>(1)</sup>

إضافة لما سبق، فقد أظهر مسح مشترك أجراه البنك البريطاني HSBC ومجلة (The Banker Magazine) عام 2009، أن أصول المصارف الإسلامية وكذا المصارف التقليدية التي لديها منافذ إسلامية قد ارتفعت بنسبة 29% لتصل قيمتها إلى 822 مليار دولار عام 2009، بعد أن كانت 639 مليار دولار عام 2008، وهذا مختلف كثيرا عن حال المصارف التقليدية التي لم تتجاوز نسبة الزيادة في أصولها 6,8%.<sup>(2)</sup>

وبشكل عام فإن اقتصار تأثير المصارف الإسلامية على العوامل غير المباشرة يعني أنها لن تساهم في إحداث الأزمات، كما أن تأثيرها كان أقل وقدرتها على الصمود أكبر مقارنة بمثيلاتها التقليدية، وسنعرض بعض النسب المالية وغير المالية كمؤشرات حول مدى تحقيق الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية لعينة الدراسة وذلك في الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية 2008، ثم أثناء الأزمة، وبعد الأزمة وذلك من أجل

(1) إلهام بوجعدار، مرجع سابق، ص. 110.

(2) مدحت كاظم القريشي، المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية العالمية، على الموقع،

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

الوقوف على أهم التغيرات الحاصلة في أهم الأنشطة الرئيسية لهذه المصارف لاستقصاء ومعرفة آثار الأزمات المالية على أداء المصارف الإسلامية، حيث تم اختيار سنة 2006 كسنة الأساس، ثم يتم استخراج معدلات التغيير الحاصلة في مختلف النسب والمؤشرات للسنوات الموالية وذلك وفق العلاقة التالية: (1)

$$100 \times \frac{\text{السنة الحالية} - \text{سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}}$$

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (23): بعض النسب المالية كمؤشرات عن مدى تحقيق الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية خلال الأزمة المالية 2008.

بعد الأزمة		أثناء الأزمة		قبل الأزمة				الموجودات	البنك الإسلامي الأردني
2009		2008		2007		2006			
نسبة النمو %	القيمة	نسبة النمو %	القيمة	نسبة النمو %	القيمة	نسبة الأساس	القيمة		
43,1	2471,5	25,7	2170,3	11,6	1927,3	%100	1726,0		
43,3	2187,5	23,3	1881,7	9,9	1676,8	%100	1525,7	الأوعية الادخارية	

(1) عبد الناصر براني، واقع الصناعة المالية الإسلامية في أصل الأزمة المالية العالمية - المصارف الإسلامية نموذجاً - ، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد 29، ص. 217.

الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

209,6	258,4	317,7	239	17,1	9,5	80	53,3	50,9	بنك فيصل الإسلامي السوداني
19129,1	22404,1	18668,9	24318,4	1755	69	27,9	176,8	1551,2	
121,8	127,3	153,7	116	10,5	4,7	126,4	39,6	36,7	
13706,5	14207,7	11339,4	15492,3	1656	66	35,1	161,0	1405,8	
82,5	47,9	48,1	0,03	7,54	3,17	48,3	15,7	19,1	
11278,4	9244,2	6619,8	7396,8	1611	65	23,0	133,5	1224,3	
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	
6177,6	6249,7	4468,9	7169,7	1498	63	15,5	115,3	1027,8	
حقوق الملكية	المطلوبات	التمويل والاستثمار	الموجودات	عدد الموظفين	عدد الفروع	الربح بعد الضريبة	حقوق المساهمين	التمويل والاستثمار	

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

131,7	20350,5	88,8	16590	38,8	12198,2	%100	8783,6	الودائع	مصرف قطر الإسلامي
112	9004,4	68,2	7142,1	9,02	4628,7	%100	4245,4	حقوق الملكية	
229,4	13640,9	177,6	11494,1	111,8	87717	%100	4140,3	المطلوبات	
170,2	27297,8	149	25150,7	57,2	15878,7	%100	10099,8	التمويل والاستثمار	
163,7	39267,4	125,2	33538,3	43,2	21329,2	%100	14887,8	الموجودات	
254,1	19123,5	120,5	11908	43,1	7729,2	%100	5399,6	الودائع	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

التقارير المالية للبنك الإسلامي الأردني على الموقع.

<http://www.djordanislamicbank.com>

التقارير المالية لمصرف فيصل الإسلامي السوداني على الموقع

<http://www.fibsudan.com/ar>

التقارير المالية لمصرف قطر الإسلامي على الموقع:

<http://www.qib.com.qa/ar>.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

نلاحظ من خلال الجدول زيادة موجبة في معدلات النمو في كل المؤشرات والنسب الخاصة بالمصارف الإسلامية الثلاثة، فرغم الآثار التي ظهرت على القطاع المالي أيام الأزمة إلا أنها حافظت على نسبة معتبرة في موجوداتها، كما سجلت معدلات نمو إيجابية خلال الأزمة في مجال التمويل والاستثمار وهي دلالة واضحة على أن المصارف الإسلامية قد سعت بشكل ملحوظ إلى تمويل المشاريع والاستثمارات الحقيقية كونها تستند إلى قاعدة المشاركة، أما فيما يخص السيولة ففي الوقت الذي شهدت فيه المصارف التقليدية شح في نسبة السيولة وعجزت عن استقطاب ودائع جديدة لمواجهة مخاطر السيولة التي أدت إلى إفلاسها في الأخير، كانت المصارف الإسلامية في المقابل تتلقى من الجمهور نسب متزايدة من الودائع أثناء الأزمة لاعتبارها الملاذ الآمن الذي أظهر صمود ومقاومة عن آثار الأزمات المالية، أما بالنسبة لنسبة الأرباح ففي الوقت الذي أغلقت فيه أكبر المؤسسات المالية العالمية والمصارف التقليدية العريقة وأشهرت إفلاسها ومنها تلك التي يزيد عمرها عن مائة سنة وشهدت أزمة 1929 وصمدت في وجهها، كانت ولا تزال المصارف الإسلامية تحقق نسب أرباح موجبة بالرغم من تأثر هذه النسب وانخفاضها إلا أنها في الأخير بقيت موجبة. كما شهدت هذه الأخيرة توسع في نشاطها وزيادة في عدد فروعها ومكائنها وموظفيها ويظهر ذلك جليا بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني في الجدول السابق.

وخلاصة القول أن المصارف الإسلامية قد أظهرت قدرا كبيرا من الصمود أمام تداعيات الأزمة المالية وذلك بسبب طبيعتها الخاصة فهي أكثر ربحية وأقل انكشافا على المخاطر، لاعتمادها على أهم محددات الاستقرار المالي والاقتصادي، تميزها بتوزيع المخاطرة، وتجنب أهم بيع الديون والمجازفات، وإلغاء التعاملات الربوية، وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي الذي يعتبر مركز اهتمام وملتقى كل النشاطات المالية، فهي بذلك تمتلك مبدئيا المقومات الأساسية التي تؤهلها لمنافسة المصارف التقليدية بل ولتكون أهم البدائل لاحتواء التقلبات الاقتصادية.



## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

### المطلب الثالث - خصائص الكفاءة التمويلية لصيغ التمويل المصرفي الإسلامي:

تتميز صيغ وأساليب التمويل المصرفي الإسلامي بخصائص تجعلها تختلف عن الأساليب التقليدية، نبرزها في النقاط التالية: (1)

- ✓ **الخاصية الأولى:** ارتباط ربح الممول في جميع صيغ التمويل المصرفي الإسلامي بالملكية فاستحقاقه للأرباح موضوعي وشرعي هو الملك، وهذا عكس الصيغ التمويلية الربوية التي تقوم على الاستغلال.
- ✓ **الخاصية الثانية:** ارتباط انسياب التمويل بين أطراف العملية الاستثمارية بانتقال ملكيات وتدفق تيار من السلع، وهذا الأسلوب نقل من الطرق الربوية التي تحول الاقتصاد إلى اقتصاد رمزي، بحيث كل عملية انتقال للملكية أو السلع أو الخدمات تتطلب انتقال وانسياب عشرات الدورات المالية والنقدية.
- ✓ ويعني الاقتصاد الرمزي حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات أسعار العائدة وتدفقات الائتمان،— بينما يعني الاقتصاد الحقيقي حركة السلع والخدمات، ومع انتشار للأساليب الربوي لم يعد الاقتصاد الحقيقي للسلع والخدمات والاقتصاد الرمزي للمال الائتمان مرتبطا أحدهما بالآخر ارتباطا عضويا بوصف الاقتصاد الرمزي تعبير الضرورة عن الاقتصاد الحقيقي وهذا يدل على أن تلك الاقتصاديات ترتبط فيها الأرباح في معظم الأحيان بانتقال الأموال بعض النظر عن عمليات استثمارها بينما يرتبط انتقال التمويل بعمليات الاستثمار ارتباطا كبيرا في ظل نظام المشاركة، وهذا يقلل من التكاليف المترتبة عن انتشار الاستثمار الرمزي بدلا من الاستثمار الحقيقي. (2)

ولقد انتشر التمويل الإسلامي بدرجة جعلت منه بديلا للتمويل التقليدي، لكن الديون التي تهدف لتحقيق الربح في التمويل الإسلامي لا تنشأ إلا مقابل نشاط حقيقي، من سلع ومنافع وخدمات، ولما كانت الفائدة الربوية في جوهرها دين في الذمة دون مقابل حقيقي، فإن استبدالها بعقود التمويل الإسلامية كالبيع الآجل والسلم يحقق هدفين هما:

(1) صالح صالح، النهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان السياسات

والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص، 402.

(2) صالح صالح، عبد الحليم عربي، كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-

21 أكتوبر 2009، ص 8.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

- ✓ تحجيم المديونية ومنع نموها دون ضوابط.
- ✓ توضيح التمويل لتوليد القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي، وهذا يسمح بتحقيق عائد للتمويل من خلال القيمة المضافة التي ساهم في إيجادها وهذا ما يظهر الفرق بين كفاءة التمويل المصرفي الإسلامي الذي يستحق عوائد المشاركة، لأنه يتم في إطار حركية اقتصادية حقيقية، بينما التمويل التقليدي لا يرتبط في معظم الأحيان بالنشاط الاقتصادي الحقيقي ولا توجد آلية تضمن الارتباط بينهما، وهو ما يؤدي إلى تفاقم المديونية وتضخم فوائدها لتجاوز القيمة المضافة التي ولدها أصل التمويل أضعاف مضاعفة.(1)

### المطلب الرابع - استقرار النظام المصرفي والمالي الإسلامي:

يعتبر النظام المصرفي المالي الإسلامي أكثر استقرارا بالمقارنة مع النظم الأخرى وذلك للاعتبارات التالية:

- 1 - مشاركة المودعين والمساهمين في المخاطرة تؤدي إلى تجنب الانهيار.
- 2 - عدم تناول الديون في سوق ديون متكاملة يمنع من الاحتلال والعدوى .
- 3 - ارتباط التدفقات النقدية بالتدفقات السلعية يؤدي إلى زيادات متوازنة في الطلب والعرض.
- 4 - منع عقود الربا والغرر وبيع البائع ما ليس له من أصول يؤدي إلى تحجيم المجازفات في الأسواق.

وقد أقر صندوق النقد الدولي في وقت سابق قدرة النظام المصرفي الإسلامي على امتصاص الصدمات الدولية، لأنه نظام قائم على الاستثمار في الإنتاج السلعي وليس قائما على المجازفات غير المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي (اقتصاد رمزي)

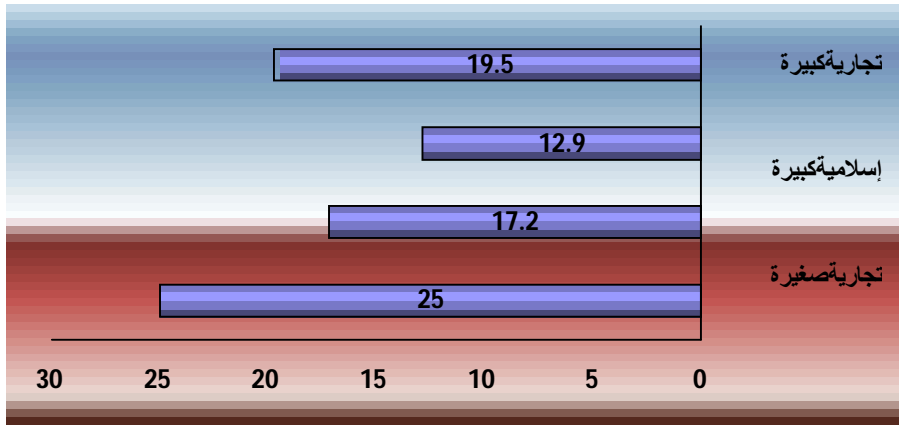
وتشير دراسة تجريبية أعدها الباحثان "مارتن ستيهاك" Marten Chihak و"هيكوهيكس" Heiko Heksse من صندوق النقد الدولي تتعلق بالمصارف الإسلامية (77 مصرفا) والمصارف التقليدية (397 مصرفا) في 20 دولة خلال 12 سنة (1993-2004) إلى أن المصارف الإسلامية الصغيرة ( ما كان مجموع أصولها مليار دولار فأقل) هي الأكثر استقرارا في العينة والمصارف الإسلامية الكبيرة (ما كان مجموع أصولها أكثر من مليار دولار) هي الأقل استقرارا في العينة حيث أن:

(1) صالح صالح، عبد الخليم عربي، مرجع سابق، ص. 9.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

- ✓ المصارف الإسلامية الصغيرة أكثر استقرارا من المصارف التقليدية الصغيرة.
- ✓ المصارف التقليدية الكبيرة أكثر استقرارا من المصارف الإسلامية الكبيرة.
- ✓ المصارف الإسلامية الصغيرة أكثر استقرارا من المصارف الإسلامية الكبيرة

شكل رقم (24): مدى استقرار المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية



نتائج وقيم معيار Z بالنسبة للمصارف قيد الدراسة

المصدر: أحمد مهدي بلوافي ، البنوك الإسلامية و الاستقرار المالي: تحليل تجريبي ، مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الإسلامي ، مج 21، ع2، 2008، ص.82.

ودلت الأزمة المالية العالمية على خلاف نتائج الدراسة المقارنة، أن المصارف الإسلامية الكبيرة هي كذلك أكثر استقراراً، و أقل تأثراً من المصارف التقليدية الكبيرة.

وإذا كانت المصارف الإسلامية قد أثبتت في الماضي أنها أكثر استقراراً من المصارف التقليدية، فإن هذا الاستقرار في ظل التقلبات والأزمات الاقتصادية يتطلب: (1)

(1)Feryel Ouerghi ,Are Islamic Banks More Resilient To Global Financial Crises Than Conventional Banks ?;Asian Economic and Financial Review ,2014,4(7),p.944.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

✓ حسن الإدارة: و تأتي أهمية ذلك من أن المصارف الإسلامية تمر بحالة توسع سريع، من حيث زيادة عددها وتزايد حجمها.

✓ الالتزام بالضوابط الشرعية: من خلال الابتعاد عن المنتجات غير المباحة ، مثل بيع العينة و التورق المنظم.

### المطلب الخامس-التفوق العلمي للمصارف الإسلامية على المصارف التقليدية:

أظهرت دراسة مقارنة بين أداء المصارف الإسلامية والتقليدية صدرت نتائجها مؤخرا في الجامعة البريطانية بدبي، أن المصارف الإسلامية تفوقت من حيث الأداء على المصارف التقليدية، والنمو المتسارع وتعرض أقل للمخاطر خلال الأزمة الاقتصادية العالمية مشيرة إلى أن المصارف الإسلامية أبدت مرونة فائقة في وجه التحديات الناجمة عن الأزمة، وأوضحت الدراسة التي أعدها مارية محمد أحمد، المتخصصة في التمويل والعلوم المصرفية في الجامعة البريطانية في القاهرة وقامت بتحليل مستويات الربحية، ونوعية الأصول، والقيمة السوقية، ومعدل السيولة لـ 12 مؤسسة مصرفية إسلامية و12 مؤسسة تقليدية عامة في بلدان مجلس التعاون والخليجي، أن المصارف الإسلامية حققت مستويات ربحية أفضل من حيث العائد على متوسط الأصول.

وأشارت الدراسة التي حملت عنوان: " هل المصارف الإسلامية أكثر حصانة ومناعة من المصارف التقليدية في وجه الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة؟"، إلى تفوق المصارف الإسلامية أيضا من حيث سرعة ومدى نمو الأصول، وصافي الدخل المتحقق من تمويل الأنشطة، ونسبة رأس المال، فضلا عن كونها أقل اضطرارا للتمويل من القروض، وامتلاكها معدلات سيولة أفضل مقارنة بالمصارف التقليدية.<sup>(1)</sup>

وذكرت الباحثة أن الدراسة رأت أن المصارف الإسلامية لا تعتمد ممارسات مصرفية أفضل من مثيلاتها التقليدية خلال الأزمات الاقتصادية الواقعة والمحتملة، كما أثبتته الأزمة المالية الأخيرة، التي عزتها إلى طرق إدارة الأصول ومفاهيم إدارة المخاطر، مبينة أن الأصول تمثل ركيزة عمل المصارف الإسلامية، إذ يتعين أن تكون

(1) فؤاد حمدي بسيسو، عالمية النظام الاقتصادي الإسلامي ومحددات نفاذه بديلا عن النظام الرأسمالي في ضوء دروس الأزمات الاقتصادية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي 1-2 ديسمبر 2010 عمان، الأردن، ص، 27.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

تلك الأصول حقيقية وذات قيمة وتتسم بصفة تسويقية معينة، الأمر الذي يجعلها أكثر ربحية من حيث تحقيق العوائد حتى في خضم أزمة مالية كالتّي شهدها العالم مؤخرًا.

بينت الدراسة أنه ثمة سبب مهم آخر عزز ربحية المصارف الإسلامية وهي ركائز الاستقرار التي تجعلها أكثر مرونة في مواجهة الظروف الاقتصادية غير المتواترة، فهي بدلا من أن تمنح المودعين فوائد محددة مسبقا، تتجه إلى أن يحصل أصحاب حسابات المضاربة الاستثمارية على نسبة من أرباح المصرف، كواحدة من السياسات الإستراتيجية الآمنة،— كما أنه في حال تراجع الأرباح يحصل المودعون على عوائد أقل، مما زاد من الاختلاف مع المصارف التقليدية التي تمنح المودعين معدلات فوائد محددة لا تتصل بالأرباح المتحققة فعليا، بيد أن الدراسة عادت لتؤكد أن نتائج أخرى تشير إلى أن المصارف الإسلامية أقل فاعلية من حيث التكلفة مقارنة بالمصارف التقليدية، ربما لمحدودية اقتصادياتها، أو ربما لأن العملاء يميلون إلى الحلول المصرفية المراعية لأحكام الشريعة الإسلامية بصرف النظر عن التكلفة، وشددت الباحثة على أن المصارف الإسلامية مازالت في بدايتها، مقارنة بالمصارف التقليدية التي مر على انطلاقتها زمن طويل.<sup>(1)</sup>

(1) فؤاد حمدي بسيسو، مرجع سابق، ص.28.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

### المبحث الثالث - إستراتيجية الهندسة المالية الإسلامية لمواجهة الأزمات المالية العالمية:

بعد التفاقم الكبير للأزمة المالية العالمية، و ما رافقها من انعكاسات سلبية على اقتصاديات جميع الدول دون استثناء، بدأ رجال السياسة وعلماء الاقتصاد التفكير مليا في البحث عن البدائل الكفيلة بتخطي هذه الآثار باعتبارها وليدة النظام الرأسمالي خاصة، مما استوجب طرح آليات جديدة ليجد النظام الإسلامي نفسه متوجا كبديل، لما يتوفر عليه من آليات ومنتجات متمثلة في الهندسة المالية الإسلامية بضوابطها وأدواتها وما توفره من تدابير واقعية لتجنب الوقوع في الأزمات المالية، بحكم متانة هذه المنتجات وقوة السياسات الاقتصادية الإسلامية المستنبطة من وهج الشريعة الإسلامية السمحاء.

### المطلب الأول - مفهوم الهندسة المالية الإسلامية وأسسها:

#### أولا - تعريف الهندسة المالية الإسلامية:

تعرف الهندسة المالية الإسلامية على أنها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول ابداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار موجهات الشرع الحنيف. (1)

وهو بذلك يشير إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تتضمن ثلاثة أنواع من الأنشطة:

- ✓ ابتكار أدوات مالية جديدة.
- ✓ ابتكار آليات تمويلية جديدة.
- ✓ ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، و إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع.

(1) فتح الرحمن علي محمد صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية، مجلة المصرفي، المجلد 26، بنك السودان، الخرطوم، ديسمبر 2002، على الموقع: <http://iefpedia.com/arab/?p=7798>

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

✓ أن تكون الابتكارات المشار إليها سابقا، سواء في الأدوات أو في العمليات التمويلية الموافقة للشرع مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية، أي أن تتميز بالمشروعية الشرعية.

### ثانيا - أسس الهندسة المالية الإسلامية:

تقوم الهندسة المالية الإسلامية على مجموعة من الأسس هي:

✓ تحريم الربا والغرر.

✓ حرية التعاقد.

✓ التيسير ورفع الحرج.

✓ الاستحسان والاستصلاح ( المصالح المرسله ) :ويقصد بالاستحسان ما يستحسنه المجتهد بعقله دون تواجد لنص يعارضه أو يثبتته، بل يرجع فيه إلى الأصل العام، وهو جريان المصالح التي يقرها الشرع، أما المصالح المرسله فمعناها الأخذ بكل أمر فيه مصلحة يتلقاها العقل بالقبول، ولا يشهد أصل خاص من الشريعة بإلغائها أو اعتبارها، وتختلف هذه المصالح باختلاف البلاد وباختلاف الأقاليم والأشخاص، وحتى اختلاف أحوال الشخص الواحد.

### ثالثا- الفرق بين الهندسة المالية التقليدية والهندسة المالية الإسلامية:

رغم اشتراك الصناعتين الإسلامية والتقليدية في الحاجة إلى الابتكار، إلا أن الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية مقيد بالأحكام الشرعية، مقارنة بالصناعة المالية التقليدية، ويعود السبب في ذلك إلى:

**1- ضرورة الانضباط بالنظم الإسلامية:** إن حوافز الانضباط بالنظم الإسلامية أكبر من تلك المتعلقة بالنظم غير الإسلامية، فحافز التدين حافز عميق لدى المسلمين، من شأنه أن يحد من محاولات الالتفاف على الأحكام الشرعية الصريحة، بينما لا تملك الهندسة المالية التقليدية حوافز ذاتية، سوى الالتزام بروح الأحكام واللوائح القانونية، وعليه فمجرد بروز الفرصة للربح كاف في الالتفاف عليها.

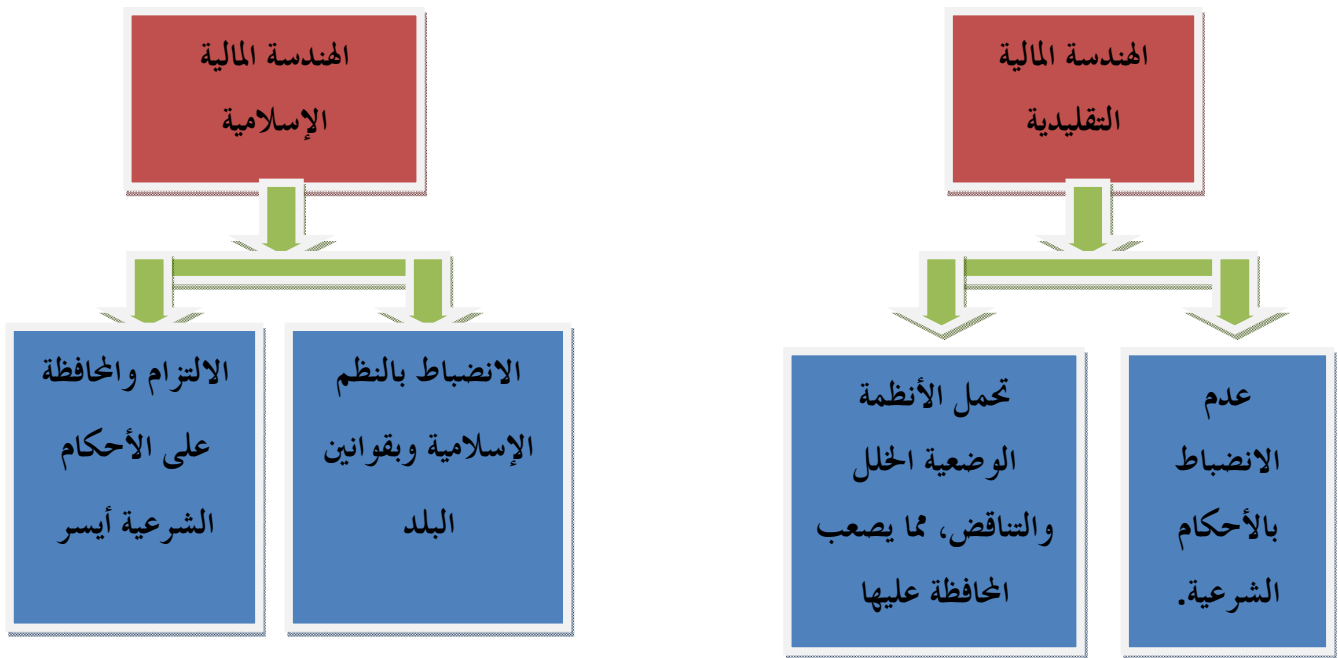
**2\_ انضباط الأحكام الشرعية:** إن الأحكام الشرعية نفسها أكثر انضباطا وإحكاما وتناسقا من الأنظمة البشرية، ويترتب على ذلك أن المحافظة على الأحكام الشرعية أيسر من المحافظة على الأنظمة الوضعية، نظرا

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

لتواجد مواطن خلل وتناقض في هذه الأخيرة، بما لا يسمح للمتعاملين بالمحافظة عليها، خلافا للقواعد والأحكام الشرعية.

ويمكن تمثيل الفرق بين الهندسة المالية التقليدية والهندسة المالية الإسلامية في الشكل التالي.

شكل رقم (25): الفرق بين الهندسة المالية التقليدية والهندسة المالية الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثة.

### المطلب الثاني- أدوات الهندسة المالية الإسلامية:

بما أن الهندسة المالية الإسلامية جزء من الصناعة المصرفية العالمية، فإن مفهومها قد ارتبط عموما بتطور النظام المصرفي والمالي، نظرا لتزايد احتياجات المستثمرين وطالبي التمويل وانتشار التقنيات الجديدة في مجالات المعرفة المهنية والاتصالات، بالإضافة إلى الرواج غير المحدود لمنتجات هذا النظام عبر أرجاء المعمورة، لاسيما مع انتشار مفهوم الكفاءة و الفعالية، باعتبارها المحرك الرئيسي عند إصدار الأدوات والأوراق المالية.

وإذا كانت الهندسة المالية الإسلامية قد استفادت بطريقة أو بأخرى من الصناعة المصرفية العالمية، لاسيما في المجال الحرفي البحث واستخدام تكنولوجيات المعلومات وتطوير وسائل العمل والاتصال لخدمة هذه الحرفة،



## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

ومن خلالها الانتشار الكبير في كل أصقاع المعمورة، فإنها (الهندسة المالية الإسلامية) قد طورت في مضمون أدائها واستنبطت مجموعة من الأدوات الخاصة بها من الواقع العملي البحت مستبعدة كل الأدوات التي تقوم عليها سوق النقد التقليدية، ذلك أن كل المعاملات المالية المستندة على الفائدة محرمة قطعياً بحكم الشرع الحنيف. ويمكننا القول أنه من بين أهم أنواع الأدوات المالية القابلة للتداول في سوق النقد عموماً حسبما يقره الشرع مايلي: (1)

### أولاً - صكوك الصناديق الاستثمارية:

يعرف الصندوق الاستثماري بأنه تجميع للأموال عبر الاكتتاب في صكوكه بغرض استثمارها في مجال استثماري معرف بدقة في نشرة الإصدار. تمثل الصناديق المفتوحة بعد تكييفها شرعياً على أساس صيغة المضاربة المقيدة، الصيغة الأم لكل أنواع الصكوك الأخرى التي يتم تداولها في سوق النقد الإسلامي.

### ثانياً - صكوك الإجارة:

الإجارة عبارة عن عقد بموجبه يقوم المؤجر المالك للعين المعينة بإيجارها لطرف آخر مقابل مصروفات إيجارية محددة يتم الاتفاق عليها في عقد الإجارة. و بالتالي فإن محل العلاقة ليست دائنية ومديونية بين المؤجر والمستأجر، وإنما هي علاقة شراء وبيع لمنافع الأصل محل الإجارة. وتأسيساً على ذلك، فإن صكوك الإجارة عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تصدر ممثلة لقيمة العين المؤجرة تتيح لحاملها فرص الحصول على دخل الإيجار بمقدار المساهمة التي دفعها حامل الصك قياساً على نظرائه الآخرين. تتعدد أنواع صكوك الإجارة بحسب العين المؤجرة فيمكن أن تكون مثلاً في مجال الصناعة والعقارات السكنية وأنواع المنقولات المختلفة، وغيرها.

(1) أبو ذر محمد الجلي، الهندسة المالية: الأسس العامة والأبعاد للتمويل الإسلامي [www.shbab.com](http://www.shbab.com)

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

### ثالثا- صكوك المضاربة:

صيغة المضاربة تعني اتفاقية بين طرفين. بموجبها يقدم أحد الأطراف رأس المال ويستثمر بالمال، بينما يقدم الآخر العمل، على أن يتم تقسيم الأرباح الناتجة عن هذا المشروع وفقا لنسب يتراضى عليها الطرفان ابتداء وفي مجلسي العقد . وهي في ذلك تختلف عن الربا في كون العائد غير محدد سلفا كنسبة من رأس المال وإنما نسبة من الأرباح وبالتالي فهي متغيرة وقد لا تتحقق. وصكوك المضاربة عبارة عن تقسيم المال إلى حصص متساوية فبدلا من تقديمه بواسطة طرف واحد يتعدد مقدموه.

### رابعا - صكوك المشاركة:

صكوك المشاركة تعتمد بصورة أساسية على عقد المشاركة الجائز شرعا، وهي مشابهة كثيرا لصكوك المضاربة السابق شرحها، ولكن الاختلاف الأساسي يتمثل في أن صكوك المضاربة أن المالك له من طرف أو مجموعة أطراف بينما في صكوك المشاركة نجد أن الجهة الوسيطة التي تصدر الصكوك للمستثمرين) تعتبر شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك في وعاء الشراكة وبصورة مشابهة لما هو عليه الحال في شركة المساهمة العامة ، والمثال الواضح لها شهادات المشاركة الحكومية..

### خامسا- صكوك المراجعة :

المراجعة كصيغة إسلامية تعني بيع سلعة معلومة بسعر يغطي التكاليف زائد هامش ربح يتفق عليه بين البائع (المصرف) مثلا و (المشتري). إن إمكانية استصدار صكوك مراجعة فقط ممكنا في حالة السوق الأولي وبالذات في حالة كبر قيمة الأصل أو المشروع محل المراجعة (طائرة مثلا أو مشروع تنموي كبير). بينما تداولها في السوق الثانوي يعتبر مخالفا للشريعة لأن بيع المراجعة قد يكون مؤجلا، وبالتالي فإنه يعتبر ديناً، وبيع الدين لا يجيزه كثير من الفقهاء.

### سادسا - عمليات التصكيك للأصول (التوريق):

تمثل عمليات التوريق للأصول المختلفة التي تتمتع بها المؤسسات المالية الإسلامية أحد الأدوات المالية الهامة قصيرة الأجل والتي يمكن الاستفادة منها على مستوى إدارة المطلوبات والموجودات بصورة مثلى. وعليه

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

فالتوريق هو مجموعة من الأصول- غير السائلة والمدرة لدخل يمكن التنبؤ به - التي تمتلكها المؤسسة إلى أوراق مالية قائمة على الشراكة في منافع هذه الأصول خلال فترة معينة . كما توجد أنواع أخرى من الصكوك مثل صكوك الإستصناع، وصكوك السلم، كما يمكن أن تعتبر الاشفاقات من صيغ التمويل القائمة كالمراجحة والمشاركة والمضاربة وغيرها مجالات رحيمة من فنون الهندسة المالية تلائم مستجدات البيئة الاستثمارية المتغيرة باستمرار.

إن التطور الذي عرفته الصيرفة الإسلامية والانتشار المعبر لها خلال العقدين الأخيرين قد ابرز الحاجة إلى وجود صيغ تمويل وعقود إسلامية مستحدثة لم تكن معهودة عند أوائل المسلمين كالإيجار المنتهي بالتملك والسلم الموازي والمشاركة المتناقصة والمراجحة المنظمة والتأمين التكافلي. إن هذه الأدوات وغيرها من الأدوات المستخدمة تمثل وعاءا متميزا يصح أن نسقط عليها وصف الهندسة المالية إلا انه لا يصح عليها وصف العقود المشتقة (المشتقات المالية) إذ أن عقودها ليست عقودا مستقلة بذاتها.(1)

إن الصفحة التي تلقتهما اقتصاديات البلدان المتقدمة جراء هذه الأزمة المالية الناتجة أساسا عن انحرافات أدوات وصيغ التمويل ومشتقاتها المختلفة، قد حفزت كثيرا من الدول والحكومات على التعاطي مع الظاهرة المصرفية الإسلامية بآلياتها المختلفة وهندستها المتناغمة الخاصة بإيجابية مطلقة مثلا الصين التي طلبت من بعض المصارف الإسلامية تأسيس تنمية معاصرة تستثمر فيها شركات الطاقة وتستقطب مؤسسات عالمية و مكاتب تمثيل، لا سيما بعد نجاح تجربة الطاقة في الهند وقطر والجزائر وكازاخستان من قبل هذه المصارف الإسلامية.(2)

### المطلب الثالث - دور الصكوك الإسلامية في علاج الأزمة المالية العالمية:

يتجلى دور الصكوك الإسلامية في علاج الأزمة المالية من خلال ما يلي :

(1) تصريح الشيخ نظام يعقوبي، المفتي الشرعي والمصري البحريني ل"الاقتصادية الالكترونية العدد 5367 الموافق 21/06/2008 .  
www.aleqt.com

(2) أحمد عثمان، الهندسة المالية والمحاذير الشرعية، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، منتدى التمويل الإسلامي 10/05/2009 .

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

أولاً- دور التصكيك في توفير السيولة لتمويل المؤسسات المتضررة من الأزمة:

أفرزت الأزمة المالية العالمية أزمة سيولة خانقة تضررت جراءها العديد من الشركات الغربية، وهنا توجهت الأنظار إلى أساليب التمويل الإسلامي التي باتت تحظى بقبول واسع من قبل الغربيين خصوصاً ما يعرف بالصكوك الإسلامية التي تعد واحدة من أهم الأدوات التي باتت تعطي دعماً قوياً للصناعة المصرفية الإسلامية، في وقت قيدت فيه الأزمة العالمية وسائل التمويل التقليدية لتلك الشركات. هذا وترى وكالة ستاندرد آند بورز أن الدول الغربية تحاول الاستفادة من الطلب على المنتجات المالية الإسلامية في منطقة الخليج لإطلاق صكوك إسلامية بغية الحصول على السيولة لتمويل المؤسسات العالمية التي تضررت من أزمة الرهن العقاري، حيث أصدرت شركة التجزئة البريطانية "تيسكو" أول صكوك لها عام 2007 لصالح وحدثها الماليزية وباعت أيضاً أوراقاً مالية تقليدية، الأمر الذي سيساهم في حدوث توسع في التعامل بالصكوك الإسلامية عالمياً مستقبلاً.<sup>(1)</sup>

ثانياً- دور الصكوك الإسلامية في تتين أخلاقيات الرقابة:

يسود اعتقاد راسخ لدى كافة المحللين للأزمة المالية العالمية أن أحد أسباب الانهيارات المروعة والإفلاسات المتتالية للعديد من المصارف والشركات العالمية العملاقة هو ضعف الضوابط التشريعية التي تحكم عمل هذه المؤسسات، حيث تشير التقارير إلى أن صناديق الاستثمار والتحوط وشركات السمسرة لم تكن تخضع لرقابة البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (البنك المركزي)، كما أنها لم تتقيد بمعايير بازل I أو حتى بازل II، وبعد انكشاف المستور وهذه التجاوزات الصارخة، بدأ ينادي الكثير من المختصين بضرورة الاستفادة من ضوابط الصكوك الإسلامية المستلهمة من الصيرفة الإسلامية، بحيث أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة على سبيل المثال لا الحصر قراراً يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي هي شعار النظام

(1) عبد القادر زيتوني، مرجع سابق، ص.16.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

الرأسمالي كما سمحت نفس الهيئة للمؤسسات و المتعاملين بالتعامل بالصكوك الإسلامية في السوق المنظمة الفرنسية.

### ثالثاً- قدرة الصكوك الإسلامية على إحداث التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي:

مما لا شك فيه أن النتيجة الطبيعية لآلية الفوائد المسبقة -الربا- المتواجدة في النظام الرأسمالي تؤدي إلى نمو الاقتصاد المالي في شكل متتالية هندسية بينما تجعل الاقتصاد الحقيقي ينمو على شكل متتالية حسابية، وهو ما تكون نتيجته تكرار حدوث الأزمات والتقلبات الاقتصادية الدورية سواء من خلال الإنهيار أو الإفلاس. وإبان الأزمة المالية العالمية أكد المختصون على طغيان الاقتصاد المالي مقارنة بالحقيقي حيث نشأ ما يعرف بالهرم المقلوب، فقد أصبحت الكتلة النقدية المتداولة مضافاً إليها حجم الديون المقدمة من قبل المصارف التجارية المضاعفة في علاقة غير تناسبية مع حجم الثروة الحقيقية للدولة، أما بالنسبة للتمويل الإسلامي فيربط بصفة دائمة بين معدلات المشاركة و الاقتصاد الحقيقي، ولذلك فإن نسبة الديون إلى الثروة الحقيقية تكون محدودة، ولا يمكن أن تصبح أضعاف الثروة، و بذلك فإن صيغ المشاركات المتنوعة تضمن النمو المستدام لهرم التوازن الاقتصادي بين الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد المالي و النقدي، و إحدى أدوات التمويل الإسلامي الصكوك الاستثمارية التي تتمتع بقدرة تحقيق التوازن المنشود لأن إصدارها يتطلب وجود أصول قبل التصكيك، وابتعادها عن الربا واعتمادها على الربح، مما أكسبها إمكانيات تجسيد المعادلة المفقودة بكل المقاييس في أدوات التمويل الربوية.<sup>(1)</sup>

(1) شوقي جباري، أحمد طرطار، فعالية الصكوك الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مارس 2015، على الموقع: <http://www.giem.info/article/details/id/403.v55rcpa2w6q.le17-04-2016>

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

### رابعاً-تمويل عجز الموازنة:

أصبح عجز الموازنة واحداً من أهم المشاكل الاقتصادية التي أثقلت كاهل الحكومات ، خاصة في ظل الأزمة المالية التي أفرزت شحا كبيرا في موارد التمويل و بذلك توجهت أنظار الحكومات إلى الصكوك الإسلامية لتوفير ما تحتاجه من موارد لتمويل العجز

### خامساً- دور الصكوك في إعادة التوازن بين الاقتصادي الحقيقي والاقتصاد المالي:

لقد شهدت الدول الغربية تطورات هائلة في عملية التصكيك كانت في معظمها في مجال تصكيك الديون، وقد رافق ذلك موجة حادة من المضاربات أدت إلى اتساع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي باعتبار أن عقود الربا تفصل الربح عن النشاط الاقتصادي الحقيقي، وعلى عكس التجربة الغربية فإن التصكيك الإسلامي يشترط وجود الأصول قبل تصكيكها الأمر الذي يحفظ لهذه الأصول قيمتها، وبالتالي فهو يربط الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد المالي مما يخلق توازناً كبيراً بينهما ومن ثم فالتصكيك الإسلامي يشكل فرصة هامة لتصحيح المسار

### سادساً- دور الصكوك في التحوط من المخاطر:

تواجه البنوك والمؤسسات المالية مخاطر عديدة مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السعر المرجعي، المخاطر القانونية، المخاطر الشرعية (اختلافات الفقهاء)، و المخاطر المتعلقة بالاقتصاد ككل. هذه المخاطر تمثل عراقيل حقيقية أمام المستثمرين والمقرضين، ونظراً لكون الهندسة المالية التقليدية تتميز بالاندفاع نحو المخاطر من أجل تحقيق الأرباح واستغلال الأخرين، وما نتج عنها من انتشار لقيم وعادات رذيلة وفساد أخلاقي، بات في ظلها المستثمرون والمقرضون في حالة مخاطرة شديدة ، والكل خائف على ممتلكاته وأصوله المالية، بينما تتميز الصكوك الإسلامية بالقدرة على التحوط من المخاطر باعتبار أنها أدوات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتحقق الكفاءة الاقتصادية من خلال التقليل أو الحد من حجم هذه المخاطر، فيصبح المقرضون والمستثمرون غير قلقين بشأن ممتلكاتهم، لأن الشريعة الإسلامية تدعو إلى عدم المخاطرة والقمار في المعاملات المالية بين البشر.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

### المبحث الرابع - تحديات المصارف الإسلامية وسبل النهوض بها :

على الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية، وما أحاط بها من تشكيك في قدرتها على المنافسة، تمكنت هذه المنظمات القانونية والعالمية من تحقيق الكثير من النجاحات، ومن بينها انتشار العمل المصرفي الإسلامي في العديد من الدول على المستويين العربي الإسلامي والعالمي، والتوسع في المصارف الإسلامية وقيام المصارف الربوية بفتح فروع أو مصارف إسلامية، وقيام العديد من الدول بإصدار تشريعات لتحويل أنظمتها المصرفية إلى أنظمة إسلامية لا تتعامل بالفائدة الربوية، وقيام المصارف الإسلامية بتوفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية بصيغ المشاركة والمضاربة وتوفير المراجعة، وتزايد الأبحاث والمراكز الخاصة بالدراسات في المصارف الإسلامي والاقتصاد الإسلامي وتحقيق الدور التنموي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية<sup>(1)</sup>. إلا أنها لا زالت تعاني من مشاكل ومعوقات كثيرة تحول تحقيق مزيد من الازدهار والتقدم.

### المطلب الأول - التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية:

ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

- ✓ معوقات داخلية متعلقة بالعمل المؤسسي ذاته داخل المصارف الإسلامية.
- ✓ معوقات خارجية متعلقة بالبيئة الإدارية والقانونية والقضائية التي تعمل فيها المصارف الإسلامية.

أولاً: المعوقات الداخلية: المتعلقة بالعمل المؤسسي ذاته وتمثل في:

**1- ضعف العلم الفقهي الشرعي لدى بعض العاملين بالمصارف الإسلامية، لا سيما المتعلق بالمعاملات الشرعية، وعلى وجه الخصوص المراجعة وضوابطها الشرعية باعتبارها تمثل أكثر من 90% من تعاملات المصارف الإسلامية، لذلك فقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره الثامن في 27 يونيو 1993، توصية بضرورة، اهتمام المصارف الإسلامية بتأهيل القيادات والعمل فيها بالمهارات الوظيفية الواعية لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وتوفير البرامج التدريبية المناسبة بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وسائر الجهات المعنية بالتدريب المصرفي الإسلامي.**

(1) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص، 407.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

2- عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية الواجب إتباعها، ورغبة بعض العاملين في المصارف الإسلامية وبعض المتعاملين معها في سرعة انجاز المعاملة في أقل وقت ممكن، ولو على حساب الضوابط الشرعية والالتزام بتسلسل الإجراءات.

3- قلة خبرة المضاربين والمشاركين المتعاملين مع المصارف الإسلامية في الأعمال والأنشطة الاستثمارية، فضلا عن الانحدار الأخلاقي المتعلق بالأمانة والسلوك القويم، جعل كثيرا من المصارف والمؤسسات المالية تحجم عن إبرام عقود المضاربة والمشاركة وماليات لهما، خوفا على أموال المودعين وتحررا من تعريض أموال المصرف للضياع.

4- ضعف نظم المراجعة والرقابة الداخلية والمالية على معاملات المصارف الإسلامية حتى باتت الأخطاء والمخالفات جزءا من إجراءات العمل.

5- ضعف نظم الرقابة الشرعية على معاملات المصارف والتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية.

6- عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن مجالس إدارات المصارف الإسلامية، وتأثرها بالنظام المصرفي في الدولة وتوجهات المصرف ومجلس إدارته.

ثانيا: - **التحديات الخارجية:** المتعلقة بالبيئة الإدارية والقانونية والقضائية التي تعمل فيها المصارف والمؤسسات الإسلامية وتمثل في:

1- عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشرعية الإسلامية في المجال الاقتصادية والمالي، فمعظم النظم الاقتصادية والمالية بعيدة عن الإسلامية وأنشطتها، فمعظم البنوك المركزية لا تراعي اختلاف بيئة المصارف التقليدية عن تلك التي ينبغي أن تعمل فيها المصارف الإسلامية.

2- المشكلات الإدارية والإجراءات التنظيمية المعقدة المتعلقة بتراخيص التشغيل وإنشاء الشركات وممارسة العمل المصرفي الإسلامي، فعمل المصارف الإسلامية يقوم على أساس المشاركة والمضاربة والمرابحة وغير ذلك من صيغ الاستثمار، وهذا يتطلب بيئة مختلفة تنظيما عن تلك التي تعمل في ظلها المصارف التقليدية.



## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

**3-** الأعباء المالية الملقاة على عاتق المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية، لأن أنشطة هذه المصارف والمؤسسات تقوم في الأساس على الاستثمار النوعي الحقيقي الذي تعتبر المخاطر من أهم سماته وخصائصه بخلاف الإقراض النقدي الذي هو أساس عمل المصارف التقليدية، والذي تنعدم فيه نسبة المخاطرة مقارنة بالاستثمار النوعي فقدره المصارف التقليدية على خلق النقود وزيادة العرض النقدي تعتبر كبيرة جدا مقارنة بالمصارف الإسلامية التي تمارس عملها على أسس شرعية صحيحة، كما أن المصارف الإسلامية غالبا ما تتعرض لحالات من الازدواج الضريبي بخصوص الأنشطة التي تمارسها .

**4-** مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية، حيث تعاني هذه الأخيرة من عجز كبير في استثمار فائض السيولة المتوافر لديها، نظرا لمحدودية الأدوات الاستثمارية المتاحة لديها، لذلك فإن الحاجة باتت ماسة إلى ابتكار الأدوات استثمارية جديدة وبكلفة مناسبة من خلال أطر شرعية تحل الربحية محل الفائدة.<sup>(1)</sup>

**5-** التحديات على مستوى التشغيل في المصارف الإسلامية من خلال التزامها بالاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى البنوك المركزية، وكثير منها يخضع لنظام الفائدة الربوية كما أن المصارف المركزية تقوم بوظيفة المقرض للمصارف ولا تستطيع المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه التسهيلات في سد حاجتها لأنها لا تتعامل بالفائدة مع متعاملاتها.<sup>(2)</sup>

**6-** القدرة على استيعاب التطورات التكنولوجية لمواكبة التطورات الحديثة فالمصارف الإسلامية تحتاج إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج لمواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، خاصة بعد ما أفرزته الأزمة المالية العالمية من تغيرات أساسية في نماذج العمل القائمة والمتطلبات الرقابية مما يفرض عليها أعباء تكنولوجية جديدة مثل نظم إدارة السيولة وإدارة المخاطر وتطبيق المعايير المحاسبية

(1) حسين سعيد، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا، مارس

2010، ص، 3

(2) صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية، أنشطتها، والتطلعات المستقبلية، مطبعة العرة، 2006، ص، 134.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

الجديدة والتي تغيرت بفعل الأزمة لضمان سرعة التسويات وزيادة الشفافية وهو ما يصب في خانة زيادة ثقة المستثمرين ورفع قدراتها التنافسية.<sup>(1)</sup>

7- ضعف الروابط بين المصارف الإسلامية، وحاجتها للتكتلات المصرفية حتى تكون قوة تفاوضية كبيرة في المحافل الدولية، وتسهل تحول البنوك المركزية إلى بنوك مركزية إسلامية.

8- بخصوص الأساس الأخلاقي للاقتصاد الإسلامي يشير البعض إلى أنه رغم النمو الكبير الذي حققته المصارف الإسلامية في نشاطاتها في مجال التمويل، إلا أن النظرة الفاحصة لهذه التطورات تبين بأن ذلك النشاط لا يشاطر تطلعات وإدعاءات الاقتصادية الإسلامية الأخلاقية ويقول هؤلاء المستفيدين بأن استحابة المصارف الإسلامية لحقائق النظام المالي العالمي جعلها تتوافق مع الفكر التقليدي لإدارة الثروة، مما أدى إلى حدوث توترات مع الأسس الأخلاقية التي امتد عليها النظام المالي الإسلامي، ولهذا فإن المنفذين يعتقدون بأن هوية المصارف الإسلامية قد تقلصت إلى مجرد التخلص من الربا.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني - سبل النهوض بواقع الصيرفة الإسلامية.

إن أهم متطلبات النهوض بمستوى المصارف الإسلامية فيما يلي:<sup>(3)</sup>

- ✓ ضرورة التكامل والتنسيق بين المصارف الإسلامية فيما يتعلق بأنشطة هيئات الرقابة الشرعية، إذ أن العمل الجماعي في هذا الشأن سيعزز من الثقة بين هذه المصارف وعملائها من حيث طبيعة صيغ التمويل المسموح بها وما لا تجيزه هذه الهيئات بشكل جماعي وليس فردي.
- ✓ الاهتمام بتأهيل كوادر متخصصة بالصيرفة الإسلامية بدلا من استقطاب عمالة متخصصة من المصارف التقليدية للعمل لديها، لأن ما يحدث في الواقع هو عدم إلمام بعض العاملين في المصارف

(1) العرابي مصطفى، عبدوس عبد العزيز، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، المنتدى الدولي للاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات، جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص 18.

(2) مدحت كاظم القريشي، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، على الموقع <http://IRAQIECONOMISTO.NET/AR/22/12/2012> تاريخ الزيادة 2017/03/25

(3) عوض بن عوض يسلم، مدى تأثير المصارف الإسلامية بتداعيات الأزمة المالية العالمية، المنتدى الدولي للاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011 ص 17.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

الإسلامية بأهداف ومبادئ الصيرفة الإسلامية كالعدل، والصدق، والوفاء، والابتعاد عن الغش، والاحتكار، والكذب، والإسراف والتبذير.

✓ العمل على تطوير الموارد البشرية في المصارف الإسلامية من خلال إنشاء كليات متخصصة للنشاط المالي والمصرفي الإسلامي.

✓ الاهتمام بالوسائل التقنية الحديثة لتقديم خدمة متميزة للعملاء مواكبة لتلك التغيرات في المصارف التقليدية من الناحية الفنية.

وهناك حلول أخرى ممكنة لمساعدة هذه البنوك على النمو، ويتخلص أهم هذه الحلول في الآتي:

✓ إن المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تحتاج إلى قوانين وتشريعات تحكم وتراقب طبيعة عملها الخاصة بعيدا عن المصارف التقليدية وقد بدأت بالفعل بعض الدول دراسة تطبيق معايير كفاية رأس المال والتي نشرت في عام 2006، بواسطة مجلس الخدمات المالية الإسلامية "IFSB". بماليزيا والمتوافقة إلى حد كبير مع اتفاقية بازل II لتطبيقها على قطاع المؤسسات البنكية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وعلى الرغم من أن هذه المعايير لا تطبق عالميا بالطريقة نفسها فإنها تمكن هذه المصارف من العمل وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية، وفي الوقت نفسه يمكنها أن تلتزم بالقواعد المعمول بها في بلدها دون إخلال.

✓ وهناك مقترح آخر بتعديل البنية الأساسية للمصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتصبح شركات تضامن بدلا من شركات مساهمة أي التضامن كشكل قانوني لإدارة أموال المودعين، حيث إن الشركة المساهمة ليست هي الإطار المناسب لإدارة أموال المودعين.

✓ يجب على المصارف الإسلامية في العالم أن تتفق فيما بينها، في إطار قانوني على إنشاء أسواق مالية وذلك للعمل على حل مشكلات فائض السيولة.

✓ الوصول إلى أحجام كبيرة من حيث رأس المال والموجودات عن طريق الاندماج فيما بينها.

## الفصل الرابع: دور المصارف الإسلامية في الوقاية من الأزمات المالية العالمية

### خاتمة الفصل:

- ✓ هناك العديد من طرق الوقاية من الأزمات المالية التي توفر معلومات مفيدة لعل أهمها نماذج الإنذار المبكر، لكنها تعتبر ناقصة، فهي غالباً ما تصدر إشارات زائفة تتنبأ بأزمات لا تحدث وتفوتها أزمات تقع بالفعل.
- ✓ بالرغم من كون المصارف الإسلامية أكثر استقراراً مقارنة بالمصارف التقليدية، إلا أنها ليست بمنأى عن الصدمات والأزمات المالية خاصة عندما تتجاوز هذه الأخيرة إطارها المالي وتنتقل إلى القطاع الحقيقي، لكن اعتماد المصارف الإسلامية على أهم محددات الاستقرار المالي والاقتصادي كتوزيع المخاطرة، تجنب بيع الديون والمجازفات، وإلغاء التعاملات الربوية، وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي جعلها تتجنب الآثار الوخيمة للأزمة المالية العالمية.
- ✓ تساهم المصارف الإسلامية في زيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل حقيقي نظراً لطبيعة نشاطها الاستثماري وذلك باستخدام مختلف صيغ التمويل المصرفي من مضاربة ومشاركة ومراجعة وغيرها.
- ✓ إن الهندسة المالية الإسلامية هي جزء من الصناعة المصرفية العالمية، وهي تمثل مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، وما يلازم ذلك من صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل في إطار محددات وموجهات الشرع الإسلامي الحنيف، وإن الصناعة المصرفية الإسلامية، بما تتوفر عليه من خصائص ذاتية، وما اكتسبته من خبرة في سياق تطويع منتجها، ومعية ومرافقة الهيئات الشرعية الإشرافية المشكلة من خيرة العلماء والاختصاصيين، بمثابة طوق النجاة الأخير من مخاطر الأزمات المالية العالمية.
- ✓ نجاح تجربة المصارف الإسلامية يرجع إلى طبيعة نشاطها الذي يعتمد على تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية من خلال استخدام صيغ التمويل الإسلامي، وعليه فإن استمرار نجاح المصارف الإسلامية في ظل التحديات المعاصرة يرتبط بشكل أساسي بكفاءة تطبيق المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها هذه الصيغ والقدرة على استيعاب التطورات التكنولوجية لمواكبة التطورات الحديثة والاهتمام بتأهيل كوادر متخصصة بالصيرفة الإسلامية.

الخطبة

تناولت هذه الدراسة البحث في مفهوم الأزمة المالية واستعراض أهم الأزمات المالية منذ ثمانينات القرن العشرين في الدول المتقدمة والناشئة، مع التركيز على الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتعرف على أهم جذورها وأسبابها وتداعياتها مع تحديد أهم الإجراءات المتخذة للتخفيف من آثارها، وسعت الدراسة إلى إلقاء الضوء على ماهية المصارف الإسلامية، تطورها وأهدافها وخصائصها التي تميزها عن المصارف التقليدية مع التركيز على أسس وضوابط الاستثمار فيها، وأهم مخاطرها ودور الرقابة الشرعية والنظم الرقابية الأخرى في الوقاية من هذه المخاطر، وبينت الدراسة دور الصيغ والأساليب والابتكارات المالية للمصارف الإسلامية في جعلها البديل الأنسب للنظام الرأسمالي في الوقاية من الأزمات المالية.

وفي ضوء الفرضيات التي قام عليها البحث خلصت الدراسة إلى مايلي:

### 1- النتائج واختيار الفرضيات:

توصل البحث إلى نتائج تتوافق مع الفرضيات التي قام عليها وهي:

- ✓ النظام الرأسمالي الحالي عاجز عن إدارة التوازن والاستقرار العالمي، وإن كثرة الأزمات واشتدادها في المدة الأخيرة دليل إضافي على قصور النظام المالي العالمي
- ✓ تحتاج العديد من أدوات الاستثمار الرأسمالية إلى تمحيص في جذورها الإستراتيجية ومخاطرها العميقة، خاصة فيما يتعلق بتوافق الأصول والبيع على المكشوف، وعدم انضباط المشتقات المالية للأدوات المالية وغيرها من الأدوات والأساليب الحديثة التي برزت في السنوات الأخيرة نتيجة للتطور التكنولوجي الهائل الذي أفرز وسائل سريعة للربح، لكنها في الوقت نفسه افتراضية، أي أنها لا تحتوي على سلع حقيقية أو أصول ملموسة، وذات مخاطر عالية جدا، وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن للمنتجات المالية الحديثة، مثل المشتقات المالية والتوريق وبيع الديون دورا كبيرا في تعظيم آثار الأزمات المالية.
- ✓ إن الأزمات المالية بأنواعها المختلفة ذات جذور مشتركة، وتتمثل في وجود مجموعة من الاختلالات الهيكلية المتراكمة في الاقتصاد، بالإضافة إلى إختلالات أو اضطرابات في أسعار الأصول وأسعار الصرف، كما أن التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج، وانهميار أسواق الأوراق المالية يعتبر القاسم المشترك الذي يسبق الأزمات المالية. وهو ما يؤكد صدق الفرضية الثالثة.
- ✓ أن المصارف الإسلامية بالرغم من كونها أكثر استقرارا مقارنة بالمصارف التقليدية، إلا أنها ليست بمنأى عن الصدمات والأزمات المالية خاصة عندما تتجاوز هذه الأخيرة إطارها المالي وتنتقل إلى

## الختام

القطاع الحقيقي، لكن اعتماد المصارف الإسلامية على أهم محددات الاستقرار المالي والاقتصادي كتوزيع المخاطرة، تجنب بيع الديون والمجازفات، وإلغاء التعاملات الربوية، وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي جعلها تتجنب الآثار الوخيمة للأزمة المالية العالمية وهو ما يؤكد صدق الفرضية الرابعة.

✓ يتوفر لدى المصارف الإسلامية الإمكانيات المطلوبة لمواجهة تحديات الأزمات المالية، وتمثل في إطار فكري قوي ومرن ذو خلفية فكرية مستمدة من الشريعة الإسلامية كالالتزام بقاعدة الحلال والحرام وقاعدة الغنم بالغرم، ومستويات مناسبة لكفاية رأس المال، وموظفين يمكن تطوير مهاراتهم لتبني استراتيجيات مواجهة الأزمات المالية وهو ما يثبت صدق الفرضية الخامسة.

✓ تعتبر تجربة ممارسة المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ أو فروع إسلامية تجربة ناجحة، لما ترتب عليها من نتائج إيجابية ملموسة تتمثل في نمو العمل المصرفي الإسلامي، وفي التزايد المستمر لعدد المصارف الإسلامية وانتشارها في كل أنحاء العالم.

✓ تعتبر المصارف الإسلامية عنصر دعم و تكامل مع باقي مؤسسات الجهاز المصرفي وبالتالي لا بد من تشجيعها على تقديم وتطوير خدماتها وزيادة فروعها في الداخل والخارج.

✓ إن الهندسة المالية الإسلامية هي جزء من الصناعة المصرفية العالمية، وهي تمثل مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، وما يلازم ذلك من صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل في إطار محددات وموجهات الشرع الإسلامي الحنيف، وتبدو الصناعة المصرفية الإسلامية، بما تتوفر عليه من خصائص ذاتية، وما اكتسبته من خبرة في سياق تطويع منتجاتها عبر ما يقارب نصف قرن من النمو والتطور في كنف الشريعة الإسلامية السمحاء، ومعية ومرافقة الهيئات الشرعية الإشرافية المشكلة من خيرة العلماء والاختصاصيين، بمثابة طوق النجاة الأخير من مخاطر الأزمات المالية العالمية وهو ما يؤكد صدق الفرضية السادسة.

✓ قدرة المصارف الإسلامية على تطبيق إطار بازل III الخاص بكفاية رأس المال وذلك دون وجود أية صعوبات نظرا لتحقيقها معدلات ربحية جيدة تمكنها من تكوين احتياطي إدارة المخاطر.

✓ التزام المصارف الإسلامية بمتطلبات الإفصاح التي أقرها إطار بازل III يؤدي إل زيادة الشفافية والإفصاح لدى المصارف الإسلامية وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بها كما أن التزام المصارف الإسلامية يمثل هذه المعايير يرجع إلى رقابة السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي ومدى مراعاته لطبيعتها الخاصة.

## الختام

- ✓ نجاح تجربة المصارف الإسلامية يرجع إلى طبيعة نشاطها الذي يعتمد على تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية من خلال استخدام صيغ التمويل الإسلامي، وعليه فإن استمرار نجاح المصارف الإسلامية يرتبط بشكل أساسي بكفاءة تطبيق المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها هذه الصيغ .
- ✓ تساهم المصارف الإسلامية في زيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل حقيقي نظرا لطبيعة نشاطها الاستثماري وذلك باستخدام مختلف صيغ التمويل المصرفي من مضاربة ومشاركة ومراجعة وغيرها.

### 2-التوصيات:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات تتمثل في:
- ✓ ضرورة إجراء إصلاحات عميقة على النظام المالي العالمي وإعادة النظر في مؤسساته خاصة بعد تعرضه المستمر للأزمات المالية وفشل الخطط المالية والاقتصادية لاحتوائها.
- ✓ ضرورة تقوية الأنظمة المصرفية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، والتحكم في الائتمان المصرفي وتوجيهه إلى الاستثمارات الحقيقية التي يصاحبها إنتاج وتبادل فعليين، والحد من القروض غير المنتجة كالقروض الاستهلاكية والقروض العقارية، مع التأكد من ملاءة المقترضين، والحد من منح الضمانات الضمنية، وخاصة منها الحكومية، إلى جانب ضرورة رفع احتياطات البنوك في مراحل الاستقرار والرخاء تحسبا لأي أزمات.
- ✓ إدخال الأنظمة الرقابية والتشريعات اللازمة لتنظيم النشاطات المالية المتعلقة بالمشتقات المالية و ضبط عمليات التوريق وتفادي تعقيدها، والعمل على أن تكون هذه العملية لأصول عينية وليس لديون.
- ✓ رغم أن نماذج الإنذار المبكر تعتبر ناقصة، فهي غالبا ما تصدر إشارات زائفة تنبأ بأزمات لا تحدث وتفوتها أزمات تقع بالفعل، إلا أنها مع ذلك توفر معلومات مفيدة، وعليه يجب النظر إلى نظم الإنذار المبكر، على أنها أداة واحدة من بين العديد من الأدوات لتحليل المخاطر الداخلية والخارجية، واستخدامها يجب أن يكون جزءا من تحليل أوسع نطاقا.
- ✓ تأقلم المصارف الإسلامية مع الواقع وتطبيق أساليب وإجراءات فعالة للسيطرة على المخاطر التي تتلاءم وطبيعة نشاطها، وكذا محاولة إيجاد أساليب للسيطرة على هذه المخاطر والتقليل من أثرها، بحيث تتمكن هذه الأخيرة لتصبح بديلا واقعا وحقيقيا عن المصارف التقليدية .
- ✓ قيام الحكومة والبنوك المركزية باتخاذ القرارات الإستراتيجية لدعم المؤسسات المالية الإسلامية بالفائض المطلوب أو القيام بالمشاريع الصناعية والزراعية الكبرى لتنشيط السوق وتحريك عجلة الإنتاج والاستهلاك وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.



## الخاتمة

- ✓ إن المصارف الإسلامية بالرغم من كونها أكثر استقرارا مقارنة بالمصارف التقليدية، إلا أنها ليست بمنأى عن الصدمات والأزمات المالية خاصة لذلك لا بد من تطوير أدوات وبناء استراتيجيات جديدة لإدارة المخاطر الحديثة والكفيلة بتمكين المصارف الإسلامية من لعب الأدوار الأولى محليا ودوليا في مجال ضمان وتعزيز الاستقرار المالي والتحول من الأزمات المالية والحيلولة دون تكرارها.
- ✓ حث وتشجيع البنوك المركزية بالدول العربية والإسلامية على تعميم تجربة المصارف الإسلامية في أقاليمها الجغرافية، والتخلي عن تجربة المصارف الربوية التي كانت سببا في العديد من الأزمات المالية.
- ✓ ضرورة وجود رقابة فعالة على مخاطر عدم الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية فهي جوهر نجاح المصارف الإسلامية، وذلك من خلال وجود هيئة مستقلة للرقابة الشرعية ومنحها السلطات والصلاحيات التي تمكنها من المراجعة الدقيقة للمعاملات التي تتم داخل المصرف وجعل قراراتها ملزمة للمصرف وليست مجرد توصيات.
- ✓ ضرورة تقنين أوضاع المصارف الإسلامية بالنسبة للالتزامات بالمعايير المصرفية الدولية وتوفير التشريعات الملائمة التي تتناسب مع طبيعة نشاطها لضمان وجود رقابة فعالة عليها من قبل السلطات النقدية المتمثلة في البنوك المركزية للدول.
- ✓ ضرورة قيام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بتوفير الإرشادات اللازمة للمصارف الإسلامية لتطبيق إطار بازل III وفقا لخصوصية وطبيعة عمل المصارف الإسلامية وذلك لتعزيز قدراتها التنافسية على المستوى العالمي.
- ✓ التوجه نحو الاستثمار في الصكوك الإسلامية كونها تمتاز بتصنيف ائتماني جيد وتخضع لضوابط شرعية وقانونية وغير قابلة لعمليات التورق، وهذا يقلل من إمكانية تعرض هذه الصكوك للمخاطر.
- ✓ نوصي كذلك بأن تعيد بعض البنوك المركزية النظر في القوانين والتشريعات التي تنظم عمل المصارف لديها بما يراعي خصوصية عمل وفلسفة المصارف الإسلامية حتى تتمكن من أداء دورها في الاقتصاد الوطني.
- ✓ تدعيم وتفعيل القطاع المصرفي الإسلامي بالسهر على محاولة تطبيق كل صيغ الصيرفة الإسلامية كونها في الوقت الحالي تقتصر في أحسن الأحوال على تطبيق صيغة واحدة أو اثنتين، حتى في عقد دار الدول الإسلامية حيث تساهم كل صيغة على مستواها في الاستقرار وتفادي حدوث الأزمات المالية فالإستصناع يساهم في تنمية القطاع الصناعي، وصيغة السلم في تنمية القطاع الزراعي، وصيغة الاجارة في تنمية القطاع الخدماتي، وكذا السهر على تقليص اندفاع بعض مؤسسات التمويل الإسلامية نحو الاستثمار في الأدوات الشبيهة بالتقليدية، والابتعاد عن العقود الصورية والتوجه نحو الاستثمارات في الأصول الحقيقية.

## الخاتمة

✓ حرص المؤسسات المالية المصارف الإسلامية على تشجيع سبل البحث العلمي في المالية الإسلامية، والعمل على تبني وتطبيق مختلف نتائج وتوصيات المؤتمرات والجامع العلمية في العالم الإسلامي وخارجه، وكذا السهر على عقد الدورات التدريبية للتعريف بالصناعة المالية الإسلامية، قصد اغتنام الفرص التي تمنحها التصدعات التي ظهرت في الاقتصاد الربوي السائد وحمل رسالة التمويل الأخلاقي الذي أصبح في رأي الكثير من المختصين الأدوات المثلى للتخفيف من وقع الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي، وأضعفت كثيرا من المؤسسات والشركات العالمية الكبرى.

✓ عموما كانت هذه بعض المقترحات حول السياسات والإصلاحات الواجب إتباعها للوقاية من الأزمات العالمية التي أهدمت الاقتصاد العالمي وحملته الكثير من الأضرار الوخيمة في كل البلدان وعلى كل الأصعدة، وهذا بغرض تحقيق الاستقرار المالي العالمي، وهو ما جسده المصارف الإسلامية كنموذج يحتذى به، وحل بديل اكتسب مناعته الوقائية من المبادئ والضوابط الشرعية التي تنسجم مع الأسس الفكرية والمتطلبات العملية للنظام المالي الإسلامي، لكن السؤال يبقى مطروحا حول مدى قدرة المؤسسات المصرفية الإسلامية على تجسيد هذه الضوابط والعمل بها في ظل اختلاف وتضارب المصالح وضغط الواقع الذي تفرضه التقلبات والأزمات المالية؟

### 3- آفاق الدراسة:

تحتاج هذه الدراسة كغيرها من الدراسات والبحوث إلى جهود إضافية وخاصة في ظل ما يشهده العالم من تطورات وأحداث سريعة في ظل الأزمات المالية، إضافة إلى أن هناك العديد من الأسئلة التي لا تزال عالقة وتحتاج إلى إجابات معمقة ومن أهمها أنه يفترض أن يكون للرقابة الشرعية دور محوري في عمل المصارف الإسلامية، حيث يمكن أن يكون لها تأثير على الكفاءة في المصارف الإسلامية: فما هو نوع تأثير الالتزام الفعلي بمبادئ الشريعة الإسلامية على المصارف الإسلامية؟

وما هو واقع الكفاءة في المصارف الإسلامية التي تعمل في نظام اقتصادي إسلامي بالكامل؟

وما مدى التزام العاملين بالمصارف الإسلامية بضوابط العمل المصرفي الإسلامي؟

قائمة

المصادر والمراجع

### أولا - المصادر والمراجع باللغة العربية

#### - القرآن الكريم

#### - السنة النبوية

#### 1- الكتب:

- (1) أحمد أبو بكر، صفية، أزمة الرهن العقاري والأزمة المالية العالمية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ج 3
- (2) أحمد البطريق، يونس، السياسات الدولية في المالية العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- (3) براني أبو شهد، عبد الناصر، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- (4) بابكر، أحمد عثمان، تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1998.
- (5) حامد سعيد القيسية، فتيحة، تطبيق الجودة الشاملة في البنك الإسلامي الأردني، دكتوراه، اقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2008.
- (6) الحميش، منير، أوراق في الاقتصاد السياسي للأزمة الاقتصادية الراهنة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
- (7) الحجار، سيام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
- (8) حداد، محمد، الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاديات النامية (أسباب، انعكاس، حلول)، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009.

## قائمة المصادر والمراجع

- (9) الحسبان، عطاالله أحمد سويلم، الرقابة الداخلية والتدقيق قفبيية تكنولوجيا المعلومات، دار الراية، عمان، 2009.
- (10) حسن السيبي، صلاح الدين، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 22، 2011.
- (11) حسن خلف، فليح، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010.
- (12) حسن خلف، فليح، النظم الاقتصادية الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- (13) حسن صوان، محمود، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- (14) حسن، سري الشيخ، الاقتصاد الإسلامي: مبادئ وأهداف وخصائص، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999.
- (15) حسين الوادي، محمود، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات المعاصرة، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2009.
- (16) حماد، طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- (17) حمود، سامي، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، مطبعة الشرق، ط2، عمان، الأردن، 1982.
- (18) الحضري، أحمد، حسن إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري متكامل لحل الأزمات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2013.
- (19) الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.

## قائمة المصادر والمراجع

- (20) خوجة، عز الدين، عمليات التمويل الإسلامي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، دار المالكية للنشر.
- (21) دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد الجزئي والاقتصاد النقدي، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001.
- (22) ديمتري، أديب، دكتاتورية رأس المال، دار الثقافة والنشر، سوريا، 2002.
- (23) راشد الشمري، صادق، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية، أنشطتها، والتطلعات المستقبلية، مطبعة العزة، 2006.
- (24) رحيم جدي الهيبي، عبد الرزاق، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
- (25) الرفاعي، فادي محمد، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004.
- (26) الزحيلي، وهبة، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، سوريا، م1، 2002.
- (27) زيدان شحادة العلاونة، رانية، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- (28) سحنون، محمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط1، 2005.
- (29) سليمان، ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، ط1، 2002.
- (30) سليمان خصاونة، أحمد، المصارف الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007.
- (31) سليمان خصاونة، أحمد، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - إستراتيجية مواجهتها، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، 2008.

## قائمة المصادر والمراجع

- (32) سمحان، حسين، العمليات المصرفية الإسلامية، المفهوم والمحاسبة، الطبعة الأولى، مطابع الشمس، عمان، 2000.
- (33) السيد طایل، مصطفى كمال، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- (34) الشمري، راشد، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية، أنشطتها، والتطلعات المستقبلية، مطبعة العزة، 2006.
- (35) شيخون، محمد، المصارف الإسلامية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2002.
- (36) صبري، محمد هارون، أحكام الأسواق المالية، دار النفائس، عمان، ط1، 1999
- (37) الطالب، غسان، المصارف الإسلامية أمام بازل 3، مقال منشور على الموقع: تاريخ الزيادة 2017/06/09 على الساعة 14:54
- (38) الطاهر الهاشمي، محمد، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: الأساس الفكري والممارسات الواقعية، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ممراته، 2010.
- (39) عاشور، يوسف حسين، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، فلسطين، 2003.
- (40) عبد الجواد عبد الحميد، عاشور، البديل الإسلامي للفوائد الربوية، دار النهضة، مصر 1990.
- (41) عبد الحميد رضوان حسن، سمير، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها (دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية)، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.
- (42) عبد العال حماد، طارق، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999.

## قائمة المصادر والمراجع

- 43) عبد العليم، نجاح، عبد الوهاب أبو الفتوح، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، عالم الكتب للنشر والتوزيع. الأردن. 2014.
- 44) عبد الفتاح المغربي، عبد الحميد، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب؛ جدة، السعودية، 2004.
- 45) عبد الفضيل، عادل، ضوابط ومعايير الاستثمار في المصارف الإسلامية - دراسة مقارنة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015.
- 46) عبد الكريم، محمود أحمد أرشيد، مشاكل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، م، 2001.
- 47) عبد اللطيف مشهور، أميرة، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1999.
- 48) عبد الله كامل، صالح، الأزمة المالية: التحديات والفرص المتاحة، ورقة عمل مقدمة للبنك الإسلامي للتنمية، 2008.
- 49) عبد المطلب، عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 50) عبد المعبود زغلول، أيمن، المال واستثمار في ميزان الشريعة، مطبعة الأمانة، القاهرة 1985.
- 51) عبد الوهاب العزاوي، محمد، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية: قديمها وحديثها أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2009.
- 52) عبد محمد، سعد، العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 40، 2014.
- 53) عثمان بشير، محمد، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 1999، ط3.



## قائمة المصادر والمراجع

- (54) العزاوي، محمد ، عبد السلام خميس، الأزمات المالية قديمها وحديثها وأسبابها ونتائجها والدروس المستفادة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- (55) عزي، فحري حسين، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، 2002.
- (56) العصار، رشاد ، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر، 2006.
- (57) عطون، مروان، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000.
- (58) أبوفارة، يوسف، الأزمات المالية والاقتصادية، بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.
- (59) أبو قحف، عبد السلام، الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
- (60) لخضر بوساحة، محمد، إبراهيم بلحيمر، تفعيل دور الرقابة الشرعية في الابتكار المصرفي الإسلامي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع عشر، جوان 2016.
- (61) الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 2003.
- (62) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2006.

## قائمة المصادر والمراجع

- 63) محمد، عامر، إستراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- 64) محمد الطاهر، قادري، جعيد البشير، كاكي عبد الكريم، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للنشر، لبنان، 2014.
- 65) محمد سمحان، حسين، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 66) محمد سمحان، حسين، موسى عمر مبارك، عبد الحميد أبو صقري، إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية، المنظمة العربية لتنمية الإدارية القاهرة 2012.
- 67) محمد سمحان، حسين. العمليات المصرفية الإسلامية، مكتب اسكندراي، الزرقاء، 2000.
- 68) محمد عريقات، حربي، جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010.
- 69) محمود إبراهيم، رمزي، الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
- 70) محمود العجلوني، محمد، البنوك الإسلامية: أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2012.
- 71) محمود العجلوني، محمد، البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2010.
- 72) محي الدين، عمرو، أزمة النمرور الأسيوية: الجذور والآليات والدروس المستفادة، دار الشروق للنشر، القاهرة، 2000.
- 73) مسعود، سميح، الأزمة المالية العالمية (نهاية الليبرالية المتوحشة)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

## قائمة المصادر والمراجع

- (74) مطاوع، سعيد عبد الحميد، الإدارة المالية (مدخل حديث)، دار الإشعاع الفنية، مصر، القاهرة، 2001.
- (75) مظهر قنطقجي، سامر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق، سوريا، 2008.
- (76) ابن منظور في لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1956م ج 10
- (77) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط1، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، 1956. مادة صرف.
- (78) مهنا، محمود، إدارة الأزمات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- (79) الميداني، محمد، الأزمة المالية العالمية: أسبابها وتداعياتها، ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، 2009.
- (80) الميداني، أيمن عزت محمد، الإدارة التمويلية في الشركات، مكتبة العبيكان، 1999.
- (81) ناصر، سليمان، تطور صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، جمعية التراث، غرداية 2002.
- (82) النجار، فريد، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998.
- (83) نجيب، سامح، الأزمة الرأسمالية العالمية: الزلزال والتوابع، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، الطبعة الأولى 2008.
- (84) هاشم عوض، محمد، دليل العمل في البنوك الإسلامية، بنك التنمية التعاوني الإسلامي، الخرطوم، 1985.
- (85) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، معيار رقم 17، البحرين.

## قائمة المصادر والمراجع

- (86) الهيتي، عبد الرزاق، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمان، الأردن، 1998.
- (87) يسري أحمد، عبد الرحمن، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- (88) يسري أحمد، عبد الرحمن، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- (89) يوسف الشحات، أحمد، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001.
- (90) يوسف، عويضة هيثم، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015.

### 2- المجلات والدوريات وأوراق العمل

- (91) إبراهيم، إحسان، الأسباب والحقيقة وراء الأزمة المالية الحالية، مجلة الاقتصاد والحاسبة، العدد 29، يوليو 2009.
- (92) أحمد صقر، محمد، بثينة محمد علي المحتسب، تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد 2، 2013.
- (93) ايضاعات مالية ومصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، نشرة توعوية، السلسلة الخامسة، العدد 5، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، 2012.
- (94) براني، عبد الناصر، واقع الصناعة المالية الإسلامية في أصل الأزمة المالية العالمية - المصارف الإسلامية نموذجاً - مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد 29.
- (95) بلقلة، براهيم، حريدي عبد الغني، مطاي عبد القادر، فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية، مجلة أبحاث في العلوم المالية والحاسبية، العدد 4، 2017.

## قائمة المصادر والمراجع

- (96) بلورغي، نادية ، فاطمة رحال، واقع وآفاق تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3 مصرف الراجحي الإسلامي نموذجاً، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد:73، يونيو 2018 على الموقع [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)
- (97) بوجعدار، إلهام ، البنوك الإسلامية كبديل عن البنوك التقليدية في ظل انعكاسات الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، مجلد أ، عدد 43، جوان 2015.
- (98) بوحيزر، رقية ،مولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد2
- (99) بوعبدلي، أحلام، حمزة عمي سعيد، دعم وتسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
- (100) بوعتروس، عبد الحق ،حول أهمية إدارة مخاطر الصرف - حالة البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال - مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، عدد 12، 1999.
- (101) التوني، ناجي ، الأزمات المالية ،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية الاقتصادية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 29، 2004.
- (102) جباري، شوقي ، أحمد طرطار، فعالية الصكوك الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مارس 2015، على الموقع: <http://www.giem.info/article/details/id/403.v55rcpa2w6q.le17-04-2016>
- (103) حبار ،عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي - حالة دول شمال افريقيا - مجلة شمال افريقيا، العدد السابع.
- (104) حسين ،محمد سمحان، أساليب خلط مال المضاربة وآثارها في قياس الربح وتوزيعه في المصارف الإسلامية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الرابع، العدد 04، 2008.

## قائمة المصادر والمراجع

- 105) حسين نعمة ،نعم ، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي. الواقع والتحديات. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد12 العدد 2، 2010.
- 106) الحلواني ،سيبوني، المضاربات الربوية... وراء أزمة البورصة العالمية، مجلة لاقتصاد الإسلامي، دبي، عدد 202، 1999.
- 107) خامرة، السعيد ، دور الأوراق المالية الإسلامية في تطوير العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية، عرض التجربة السودانية، المحلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح، بورقلة، جوان 2017.
- 108) رحمان، موسى ، بن براهيم الغالي، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية لمواجهة الأزمة المالية الحديثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 8، ديسمبر 2010
- 109) زعير، محمد عبد الحكيم، دور الرقابة الشرعية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد 196، 1996.
- 110) زبير، عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الانسانية، العدد 31/30، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013
- 111) سفر، أحمد ، المصارف الإسلامية، إدارة المخاطر والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2005.
- 112) سلركة ، أسماء، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، تامنغست، العدد 05، جانفي 2014.
- 113) سونيل ،شارما، تحدي التنبؤ بالأزمات الاقتصادية، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي، جوان، 1999).
- 114) الصيرفة الإسلامية " بين النمو والتفوق "، مجلة إتحاد المصارف العربية، دراسات وأبحاث وتقارير، العدد. 440، يوليو 2017.

## قائمة المصادر والمراجع

- 115) العلي القري، محمد، المخاطر الائتمانية في التمويل المصرفي الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، جدة، مجلد 6، العدد2، 2002.
- 116) علي بري، إمام، البنوك الإسلامية والقدرة على الإنجاح والنجاح، اتحاد المصارف السودانية، مجلة المصارف السودانية، الخرطوم، العدد الثاني، أكتوبر 2002.
- 117) العيد، صوفان، أحمد غريبي، مؤشرات نظام الإنذار المبكر للأزمات المالية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر
- 118) فرج الله، أحلام، دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية خلال الفترة 2005 - 2014، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي - المجلد الثاني، العدد 29، جانفي 2017.
- 119) لوقا، إريكو، ميترا فرح بخش، النظام المصرفي الإسلامي: قضايا مطروحة بشأن قواعد التنظيم الإحترازي والمراقبة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م 13، 2001.
- 120) مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 440، يونيو 2017.
- 121) محمد شاشو، إبراهيم، بطاقة الائتمان حقيقتها وتكييفها الشرقي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 27، العدد الثالث، 2011.
- 122) مشعل، عبد الباري، التدقيق الشرعي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد 188.
- 123) نجار، حياة، اتفاقية بازل وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، الجزائر، 2013

### 3- الدراسات والتقارير

- 124) إبراهيم، أبو سليمان عبد الوهاب. عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الثانية، جدة، 2000.

## قائمة المصادر والمراجع

- 125) إبراهيم الهيبي، عبد الستار ، المعالجة الإسلامية للأزمة الاقتصادية العالمية، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة البحرين، 2009.
- 126) الببلاوي ،حازم ، الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم، مقال منشور على الموقع الإلكتروني
- 127) تصريح الشيخ نظام يعقوبي،المفتي الشرعي والمصرفي البحريني ل"الاقتصادية الإلكترونية العدد 5367 الموافق www.aleqt.com .21/06/2008
- 128) تقرير " حالة الاقتصاد الإسلامي العالمي 2016 / 2017 " الصادر عن تومسون رويترز، للتصنيفات الائتمانية.
- 129) عثمان، أحمد ، الهندسة المالية واتخاذير الشرعية، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، منتدى التمويل الإسلامي 10/05/2009.
- 130) الغمراوي، طارق ، سبل تحقيق التنمية من خلال النظام المصرفي القائم على المشاركة في الربح والخسارة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- 131) كاظم القرشي، مدحت ، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، على الموقع http:// IRAQIECONOMISTO. NET/AR/22/12/2012 تاريخ الزيارة 2017/03/25
- 132) كوكش، فلاح ، أثر إتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، 2012
- 133) معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، إمضاءات، السلسلة الخامسة، العدد5، دولة الكويت، ديسمبر 2012.



4- الملتيقيات والمؤتمرات

- (134) الببلاوي ،حازم ، الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=180945>consulté le : 02/08/2017
- (135) بعلوج، بوالعيد، جاب الخير وردة، من الأزمة المالية 1929 إلى الأزمة المالية 2008 مقارنة واستخلاص العبر. الملتقى الدولي حول : " أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية". جامعة قسنطينة، 6-7 أفريل 2009،
- (136) بلعزوز، علي وعبد الرزاق حبار، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية، مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 2009
- (137) بلعيد ،حياة ، الأزمة المالية واقع يهدد التنمية في الدول النامية، ملتقى دولي حول متطلبات التنمية في أعقاب إفراغات الأزمة العالمية، جامعة بشار، يومي: 28-29 أفريل 2010.
- (138) بوعشة، مبارك، الأزمة المالية الجذور، أسباب والآفاق، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20، 21 أكتوبر 2009.
- (139) بوهزة، محمد، رزوقي رفيق، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- (140) ثابت، فرحان حسن ، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وتحديات المستقبل 21 مارس 2010، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية.
- (141) جحنيط، مريم ، الأزمة المالية ومعالم البديل الإسلامي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009.

## قائمة المصادر والمراجع

- 142) حاجي ، كريمة ، الأزمة المالية العالمية الحالية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفراتات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، يومي: 28-29 أفريل 2010.
- 143) حسني ، مصطفى مصطفى ، الأزمة المالية: أسبابها وآثارها الاقتصادية وكيفية مواجهتها، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009
- 144) حسين ، سعيد، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا، مارس 2010
- 145) حسين، سعيد، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا، مارس 2010.
- 146) الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها وحلولها، المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة جنان، لبنان، مارس 2009.
- 147) دردور ، أسماء ، نسرین بن الزاوي، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009
- 148) رايس، مبروك وآخرون، الحوكمة المصرفية كآلية لمواجهة الفساد الإداري مع الإشارة إلى حالة الجزائر الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.
- 149) زايري ، بلقاسم ، الأزمة المالية الدولية رؤية على ضوء النظام المالي الإسلامي والنظام الوضعي، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل المركز الجامعي بغيرداية، 23-24 فيفري 2011.

## قائمة المصادر والمراجع

- 150) سيد أحمد مصطفى ،نورة ، الحلول الإسلامية لمعالجة الأزمات العالمية الراهنة، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للازمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009.
- 151) الشيخ ،حسن ماهر ، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- 152) عبد الحليم عمر، محمد ، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ندوة حول: " الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية"، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، 11 أكتوبر 2008
- 153) عبد الرحمان،يسري أحمد ، اثر النظام المصرفي التقليدي على النشاط المصرفي الإسلامي، ندوة التطبيقات الاقتصادية المعاصرة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الندوة رقم 43- ط1، 2005.
- 154) بن عبد الله الشبلي، يوسف ، إصدار وتداول الأسهم والصكوك والوحدات الاستثمارية المشتملة على النقود أو الديون وضوابطها الشرعية، ندوة الصكوك الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، العربية السعودية، يومي 24 و 25 ماي 2010.
- 155) عبد المجيد ،محمود الصلاحيين، هيئات الرقابة الشرعية ودورها في المصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الرابع عشر، المؤسسات المالية الإسلامية، معالم الواقع وآفاق المستقبل.
- 156) العرابي، مصطفى، عبدوس عبد العزيز، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي للاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات، جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011.
- 157) علي القرني، محمد، الإبداعات في عمليات وصيغ التمويل الإسلامي وانعكاسات ذلك على صورة مخاطرها، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي السابع للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية حول إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية المنعقدة في 2004 في عمان.

## قائمة المصادر والمراجع

- 158) علي محمد صالح، فتح الرحمن، أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية، مجلة المصرفي، المجلد 26، بنك السودان، الخرطوم، ديسمبر 2002، على الموقع <http://iefpedia.com/arab/?p=7798>
- 159) عمري نسامي، عمري ريم، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية، المنتدى الثاني حول الأزمة الاقتصادية الراهنة وتأثيراتها على دول شمال إفريقيا، جامعة تبسة، 19-20 جوان 2013.
- 160) بن عوض يسلم، عوض، مدى تأثير المصارف الإسلامية بتداعيات الأزمة المالية العالمية، المنتدى الدولي للاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011
- 161) فراج، الطيب، سعيد كرومي، أخلاقيات الأعمال بين إفرازات الأزمة المالية العالمية والتنمية، منتدى دولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، يومي: 28-29 أبريل 2010.
- 162) كورتل، فريد، جامعة سكيكدة وكمال رزيق، جامعة البليدة، الأزمة المالية مفهومها، وأسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، المؤتمر العلمي الثالث للعلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، أبريل 2009
- 163) كورتل، فريد، كمال رزيق، الأزمة المالية مفهومها، وأسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، المؤتمر العلمي الثالث للعلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، أبريل 2009.
- 164) محمد أحمد الروبي، رمضان، الأزمة المالية العالمية: حقائقها وسبل الخروج منها، مع رؤية الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009.
- 165) محمود البعل، عبد الحميد، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة، المملكة العربية السعودية، 5-3/6/2005.

## قائمة المصادر والمراجع

- 166) مرابط ،ساعد ، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، إلى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- 167) مفتاح ،صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي: النمو و العدالة و الاستقرار من منظور اسلامي، 9-11 سبتمبر 2013، اسطنبول تركيا.
- 168) بن موسى ،كمال ، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23-24 فيفري 2011.
- 5 - الرسائل والأطروحات الجامعية
- 169) بورقبة، شوقي ، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 - 2015.
- 170) بوزيد ،عصام ، محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية، دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015 - 2016.
- 171) داو عثمان ،محمد ، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه، الأردن، 2008.
- 172) عبد الهادي أبو مصر ،عصام ، المنهج الخاسبي الإسلامي لمعالجة مشكلات تعدد أجهزة الرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية- دراسة تحليلية ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، 1994.
- 173) العقون، نادية ، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، " دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012 - 2013.

## قائمة المصادر والمراجع

- 174) علي عبد الله الطوقي، عبد الله ، المصارف الإسلامية في ضوء التطورات المحلية والدولية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة النيلين، الخرطوم، 2005
- 175) عمر مبارك أبو محمد، موسى ، مخاطر صيغ التمويل الإسلامية وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بارز3، أطروحة دكتوراه فلسفة، المصارف الإسلامية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
- 176) فطيمة، لبلع ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، — جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2016-2017
- 177) الفونس حنا، أمير ، تصميم نظام للإنذار المبكر للأزمات المالية والاقتصادية في مصر بالاسترشاد بالأزمة الآسيوية والروسية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة غير شمس، مصر، 2003.
- 178) منيرة، بباس ، الصناعة المصرفية التقليدية و الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات اللامساواة المالية والتحرير المالي-دراسة مقارنة-أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2015-2016،
- 179) نسيم، أو كيل، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها، مع دراسة حالة جنوب آسيا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم السير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 180) وهيب، بوترية، علاقة البنوك بالبورصة والأزمات المالية- دراسة حالة أزمة الرهن العقاري 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، 2015-2016.

**1-books**

- 181) CHALONG, Phon Sussang Karm & Prance Tinakorn, **Indicator and analysis of vulner to crisis, east asian**, development Network, September, 2002.
- 182) DESMOCH ,F , **Pratique de l'activité bancaire, gestion comptable et commerciale**, et gestion des risques, Paris dunod, 2004
- 183) GARSUAULT, Philippe, et Stéphane Primi, **la banque Fonctionnement et Stratégies**, Edition, Economica, Paris, 1995
- 184) MERVYN, K. Lewis, Latifa M. Algaoud, **Islamic Banking**, Edward Elgar, 2001.
- 185) MUSA ,Tahar, **Modern Risk Management in banking and Finance**. Union of Arab Banks, 2004.
- 186) SHAFIEL, A Karim. **The Islame Maral Economy. : Astudy of Islamic Money and financial Instruments** .brown wolker Press. USA 2010.
- 187) VERHOEF ,Bastiaan, Somia Azahaf and BijiKerk, **Islamic Finance and Supervision :an exploratory analysis**, DNB, Occasional studies, Vol: 6, N°: 03,2008
- 188) WILSON, Rodney, **Islamic Banking and finance key legal and regulatory issues**, durham University 2007.

**2-Reviews ,Perio dicals and Working Papers**

- 189) Ahmed ,Ashfaq, kashif.ur-Rehman, Mohammed Iaqbal Saif: **Islamic Banking Experience of Pakistan: Comparaison between Islamic and Conventional Banks**, International Journal of Business and management,vol.5-w:2

- 190) ARCIELA, L, Kaminsky & Carmen M. Reinhart, « **the tuoin Grises: the causes of banking and Balance of Payments Problems** », the American Economic Review, vol 89, N°3 (June, 1999)..
- 191) BERG ,Andrew& Catherine Pattillo, « **L’art Difficile de Prévoir les crises Economiques** », Dossiers Economiques, FMI, (Juillet 2000.
- 192) BROQUET ,Causse. G. **la finance islamique, Machés finance** Collection Marchés/finance Editions Revue banque, 2009.
- 193) GENE ,Smile,**The American Economy In The 20th Century**,1st Edition Cengage Learning. <http://www.amazon.com,USA,November1993>
- 194) Kelly. Holden, **Islamic Finance** :(Lagal Hypocrisy) Moot Point, Problematic Future Bigger Cocern, Boston University, low- journal. Vol :25,2007
- 195) KPMG International Cooperative ,**Basel 3 Pressure Building**, Switzerland, December 2010
- 196) OUERGHI, Feryel,**Are Islamic Banks More Resilient To Global Financial Crises Than Conventional Banks ?**;Asian Economic and Financial Review ,2014,4(7).

### 3-Siminars

- 197) AL.HAWARY, Sayed, **Economic Philosophic Principles of Islamic Banking** , International seminary on Islamic Banking, Geneva, January 19-12-1981.
- 198) DJEBBAR, Mahfoud, « **Predictmg Financial Grises : Myth and Reality** », Recueil de communications du colloque International sur: “la Finaciere et économique et Gouvernance Mondiale », Algérie, sétif, université Farhat Abbas, du 20 au 21 Octobre 2009,
- 199) KSAIER ,Ahmed, « **Essai d’Elaboration d’un system préventif de crise de change** », Séminaire Doctoral du GDRI. EMMA, organiser par le CEMAFI, Université de Nisesophia Antipolis, 25-26 Mars 2004.



200) ROSMAN, Romzie, **Risk Management and Performance of Islamic Banking: A proposed conceptual Framework**”, EABR and TLC Conferences Proceeding, Rothenberg, Germany, 2008.

### 3-Thesis

201) Almutari, Hummoud, **A Comparaison Between Islamic and Conventional Home Financing in Kuwait: client perceptions of the facilities offered by the National Bank of Kuwait and Kuwait finance House**, Doctoral thesis, Durham University, 2010.

202) BEDRIDDEN ,Faroug Ahmel,. **The role of capital adequacy standard of (I F S B) on minimizing the financial Crisis impact for financial institutions**. Thesis of P H D in accounting and finance. Sudan university of science and technology. 2012.

203) YAHIA ,Mohamed. Ali- AL-Yahia, **The performance of Jordanian Islamic Banks in Comparison With Commercial Banks during 2000-2006**, Dissertation, Yarmook University, Jordany, 2008.

### 4-Reports and Studies

204) Abu-alkheir, Ahmed and VlliS pankouski, **Islamic Banking and Finance**, <http://bank.uni-hohanhin. De/uploads/ media/Islamic- banking-shides- copy- bun- pdf>.

205) Balance Sheet Analysis :**Islamic Vs conventional, New Horizon Islamic Banking**, Global pers-pective on Islamic banking and Insurance, January, 1,2009, [www. New Horigon- Islamic banking. com](http://www. New Horigon- Islamic banking. com). Pdf.

206) CHAPRA, M. Umer. **The Global Financial Crisis. Can Islamic Financial Help Minimize the security and frequency of a Crisis in the future ; forum on the global financial crisis2008**.

207) **Conventional vs Islamic Banks :**

<http://www.kantakji.com/figh/files/banks/c1010.pdf>

208) FINGER; k. MMichael .Ludger Schuknecht. **Commerce Finance et Crises Financières**. Organstion Mondiale du Commerce. 1999.

- 209) G.SHAHUL, Hameed and Fayza Ahmed, **Development of Islamic Banking with reference to UAE**.[http://sukuk.fr/files/20100607-development of Islamic, banking.pdf](http://sukuk.fr/files/20100607-development%20of%20Islamic,%20banking.pdf) visited on.1.07.2017.
- 210) Global Islamic finance Industry. Islamic Financial system and financial stability. G/ff.2012.
- 211) <http://dradanlawoffice.com/pdf/some-aspects.pdf>..
- 212) INTERNATIONAL MONETARY FUND, **Financial Crises: characteristics and Indicators of vulnerability**, [www.imf.org.1998](http://www.imf.org/1998).
- 213) INTERNATIONAL MONETARY FUND. **Financial crises. Causes and indicators** world economic out look. International monetary fund. May 1998.p 75 for more look to. [www- inf. Ovg/ external/ pubs/ ff/ weoo 5908/ index. htm](http://www.imf.org/external/pubs/ff/weo05/08/index.htm)
- 214) JACQUES ,Sapir, **la Crise financiere Russe d'aout 1998**. Tournant de la transition en Russie. Document de travail 01-1- CEMI (EHSS) (mai 2001)
- 215) John ,Bogle C. **Black Monday and black swans founder and former chief executive**. The vanguard group before the risk management association bocaraton .raton. Available [www.johncbogle.com](http://www.johncbogle.com). Florida USA. 11 october2007
- 216) MARTAN, Said. S., A.F. Abdul-Fattah, **Islamic Vis-a-vis Traditional Banking A. « Fuzzy-set » Approach**, at :<http://www.philadelphia.edu.jo/courses/banking/Files/Bainks/bo87.pdf>
- 217) **Significance of the New Basl Capital Accord- Basel 2**. Bulletin. Ministry of finance [http:// w ww 1. Finance. Gov. mk/ g b/ bulletins/02-05/ anera –lila. Pdf](http://www.1.finance.gov.mk/gb/bulletins/02-05/anera-lila.pdf).
- 218) STEWART ,Charles. **Regulatory capital management reporting. The impact of Basel 3 risk strategies for Basel 3 compliance beyond extracting business value from regulatory change**. The institute of banking riyath.30 november.2011

- 219) **The Institute of Islamic Banking and Insurance status of Islamic Banking**, at :<http://www.IslamicBanking.com/IBanking/statusib.Php...>
- 220) USA Government Spending.com, **US Gross Domestic Product GDP history Fiscal Years 1920 To 1940**, Available at : [www.usgovernmentspending.com](http://www.usgovernmentspending.com). visit date 1/11/2018
- 221) WADE, Robert. **The Asian Debt- and- Development Crisis of 1997?. Causes and consequences**. Elsvier science ltd. World Development vol.26. no.8 www. Sciencedirect. Com. Uk.1998.
- 222) WILSON, Rodney, **Islamic Banking and finance key legal and regulatory issues**, durham University 2007.

#### 5-Web sites

- 223) <http://www.lwahahattec>
- 224) <http://aspx.aawsat.com/detaols.aspx3article:562226&section:58&issue no:11438>.
- 225) <http://dradanlawoffice.com/pdf/some-asperts.pdf>
- 226) <http://iraqieconomists.net/ar/12/10/2017>.
- 227) <http://sukuk.fr/files/20100607-development of Islamicbanking.pdf> visited on.1.07.2017.
- 228) <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=180945>
- 229) <http://www.philadelphia.edu.jo/courses/banking/Files/Banks/bo87.pdf>
- 230) [www.arab.ency.com/ar/](http://www.arab.ency.com/ar/).
- 231) [www.cepr.org.2009](http://www.cepr.org.2009),
- 232) [www.isegs.com/forum/showthread.php2.t:254](http://www.isegs.com/forum/showthread.php2.t:254)
- 233) [www.kantakji.com/media/4998/b161.doc](http://www.kantakji.com/media/4998/b161.doc)

## قائمة المصادر والمراجع

---

- 234) [http://upload.wikimedia.org/wikipedia/com.mons/e/e2/Federal-Funds-Rate:\(effectuve\).png](http://upload.wikimedia.org/wikipedia/com.mons/e/e2/Federal-Funds-Rate:(effectuve).png).
- 235) <http://iefpedia.com/arab/?p=7798>

الملاحق

الملحق رقم (1)

عرض لأهم الأزمات المالية

أولى الأزمات المالية (1637-1720-1797)		
الميكانيزمات	الأسواق المالية المعنية	الأزمة
في فبراير 1637، بعد عدة سنوات من المضاربة بأوروبا، انخفضت الأسعار فجأة مسببة إفلاس المضاربين واعتبرها المؤرخون أولى الأزمات المالية الناتجة عن المضاربة.	السندات لأجل	أزمة 1637
أزمتين متتاليتين تفصل بينهما بضعة أشهر بفرنسا وإنجلترا بخصوص أسهم الشركات التي تستغل موارد العالم الجديد.	الأسهم	انهيار 1720
26 فبراير 1797، بنك إنجلترا يعرف انحصاراً في الاحتياطي ويقرر تعليق التخليص نقداً مما خلق الذعر بين المواطنين والشركات الذين سارعوا إلى سحب مدخراتهم وأرباحهم من البنوك والتسيب بإفلاس جماعي وهي أول أزمة ناتجة عن الذعر الجماعي.	البنوك	الأزمة النقدية 1797
أزمات القرن التاسع عشر		
بعد حصاد إنجلترا من طرف نابليون، سقط نظام الائتمان بما خاصة وأنها لم تستطيع تحصيل حقوقها على شركات جنوب أمريكا مما سبب أزمة سيولة	البنوك	أزمة 1810

## الملاحق

وموجة بطالة.		
هي لأول أزمة مالية بالو، م، أ، نتجت عن صرف الأموال في حرب 1812 وسياسة التقشف التي فرضها البنك المركزي الأمريكي.	البنوك	أزمة 1819
بعد المضاربة الشديدة على الاستثمارات المتواجدة بأمريكا اللاتينية (البنوك، التأمينات، تسليح السفن، بناء القنوات...) انحدرت قيم أسهمها انحدارا شديدا في بورصة لندن فأفلست بنوك عديدة وأكثر من 3300 مؤسسة، رغم أن هذه الأزمة تركزت في بريطانيا العظمى إلا أنها تعتبر أولى الأزمات التي مست البورصة.	الأسهم	أزمة 1825
شهادة إنجلترا آخر للبورصة بعد قرار الرئيس الأمريكي "أندرو جاكسون" اشتراط بيع الأراضي مقابل معادن ثمينة، وهو ما شكل ضربة قاضية للمضاربة في سوق العقار بأمريكا وبما أن البنوك الأمريكية كانت تقترض من بريطانيا فقد تلقت هذه الأخيرة الجزء الأصعب من الصدمة قبل أن تنتقل الأزمة إلى أمريكا في حد ذاتها سنة 1837.	الأسهم والبنوك	انهيار 1836
9ماي 1873، بورصتي فيينا والنمسا بدأنا ما يسمى بفترة الكساد الكبير للاقتصاد العالمي بسبب المضاربات الضخمة التي لم تقابلها سوى ضمانات متدللية بالإضافة إلى أنها لم تكن مغطاة بإنتاج اقتصادي حقيقي مما سبب انهيار كليا انتشر على ألمانيا، أوروبا والو،م،أ.	الأسهم	إهيار 1873

## الملاحق

أزمات القرن العشرين (1929-1974-1979)		
إهيار 1929	الأسهم	أقوى أزمة اقتصادية عالمية في القرن العشرين
أزمة 1974	البنوك	إفلاس البنك الألماني "هيرستات" بسبب التفاوت في التوقيت بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهي أول مرة يتم فيها التعرف على مفهوم الخطر النظامي.
أزمة 1979	البنك الفيدرالي	قام البنك برفع أسعار الفائدة تدريجياً وكل يوم حسب الحالة من أجل امتصاص التضخم وهي سياسة أثبتت نجاحها أندلك.
أزمات ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين		
1982 أزمة الديون البنكية	البنوك أسعار الفائدة والأخطار النظامية	بعد أحداث 1973 في قطاع المحروقات، تراكمت ديون الدول النامية بالإضافة إلى ذلك لم تستعمل القروض في الاستثمار وإنما في تغطية العجز في موازين المدفوعات مما زاد من حده وقع أزمة البترول الثانية في 1978 حيث أجبرت هاته الدول على الاستدانة بأسعار فائدة عالية وعلى المدى القصير مما أثقل كاهلها وجاءت أزمة المكسيك كأول رد فعل وسببت الديون المعلقة حالة ذعر عالمية.
1985	-بنك نيويورك خطر نظامي	توقف نظام التشغيل بنك نيويورك لمدة 28 ساعة سبب التوقف الكلي لعمليات السحب والدفع للقروض الحكومية مما استدعى التدخل المستعجل للبنك المركزي ب 20 مليار دولار الذي يعتبر سابقة تاريخية.



## الملاحق

يسبب انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف ارتفعت أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل، ومع ذلك واصلت أسواق الأسهم بالنمو ولكن عند بلوغ الارتفاع في أسعار الفائدة 400 نقطة جاء الانهيار مسجلا أكبر انهيار تاريخي في يوم واحد في بورصة الأسهم وانتهت كذلك بتدخل البنك المركزي الأمريكي.	- سوق السندات الحكومية ثم سوق الأسهم - خطر نظامي	انهار 1987
مع حرب الكويت	- المحروقات	1990
20 سبتمبر 1992	- النظام النقدي الأوروبي - إعادة الهيكلة الفرنسية	1992
ارتباط العملة المكسيكية بالدولار الأمريكي شكل ضمانا وهمية شجعت الاستدانة الأجنبية مما سبب عجزا في ميزان المدفوعات استدعى التدخل الأمريكي العاجل لكونه أقرب جيران المكسيك.	- أسعار الفائدة - خطر نظامي	الأزمة الاقتصادية المكسيكية 1994
نفس ما حصل في المكسيك تكرر في تايلاند وانتقل دول شرق آسيا.	- البنوك	الأزمة الاقتصادية الآسيوية 1997
أطول أزمة اقتصادية في تاريخ روسيا ودولا لاتحاد السوفيياتي سابقا وهددت النظام المالي العالي.	- أسعار الفائدة - خطر نظامي	أزمة 1998
أزمات الألفية الثالثة		
تهافت المؤسسات على البيع عن طريق الأنترنت دون وضع اللوجستيك والتوزيع بعين الاعتبار سبب أزمة في مارس 2000.	- الأنترنت - الأسهم	2000
نتج عن أحداث 11 سبتمبر 2001 تدمير العديد من الأسواق المالية الدولية بالإضافة إلى تضرر	- خطر نظامي	2001

## الملاحق

<p>شبكات اتصال حيوية كأنظمة المقاصة وتدخل أيضا البنك المركزي الأمريكي من خلال توفير السيولة اللازمة للبنوك المتضررة ولمدة أسبوع كامل خوفا من الخطر النظامي وبدون البنك المركزي الأوروبي قدم أكثر من 130 مليار أورو للبنوك الأوروبية لتفادي الانهيار.</p>		
<p>الأسباب والتحليل في الفصل الرابع من الأطروحة.</p>	<p>- سوق العقار - البنوك والأسهم - خطر نظامي</p>	<p>الأزمة المالية 2007</p>

Source : le groupe Wikipédia, crise financière (online), dans : Wikipédia : the free encyclopédie, disponible sur [http://fr.wikipedia.org/wiki/crise-Financial\\_Are#typologie-des-m.c3.a9canismes-de\\_crise-financi.c3.a8re](http://fr.wikipedia.org/wiki/crise-Financial_Are#typologie-des-m.c3.a9canismes-de_crise-financi.c3.a8re)

## الملاحق

### الملحق رقم (2)

#### التسلسل الزمني للأزمة المالية العالمية

التاريخ	تسلسل الأحداث
2001	- انفجار فقاعة "التكنولوجيات الحديثة"
2006-2001	تضخم الفقاعة العقارية فرؤوس الأموال تركت التكنولوجيا الحديثة باحثة عن منافذ جديدة تحقق نفس العائد وهو ما سرع أيضا من الفقاعة العقارية في ظل النمو المتزايد لأسعار العقارات، والقروض الممنوحة للأجراء الأمريكيين الفقراء (قروض subprimes أي القروض الأقل جودة). كما أن مؤسسات الإقراض لم تحفظ بالاعتمادات المرتبطة بهذه الديون في ميزانيتها، بل قامت بتوريق هذه الديون في شكل أدوات مالية مختلفة ثم قامت بطرحها في الأسواق المالية.
2006	- معدل الفائدة الأساسي للاحتياطي الفدرالي الأمريكي بلغ 5,75% وبالتالي زاد عدد المقرضين العاجزين عن التسديد عند اجل الاستحقاق.
2007-2004	1,2 مليون أمريكي طردوا من منازلهم
فيفري 2007	- أولى عمليات إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة كإعلان مؤسسة مالية عملاقة هي "ليمان براذرز" عن إفلاسها الوقائي. وهذه كانت بداية رمزية خطيرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبحة الكساد الكبير في عام 1929.
جوان 2007	- إعلان مصرف الاستثمار الأمريكي "Steansbear" عن خسائر قروض الرهن العقاري وأصبحت البنوك حذرة من بعضها البعض، ولا تقدم قروض إلا مع تحفظ كبير ومعدلات جد مرتفعة. - البنوك المركزية ( البنك الفيدرالي الأمريكي، البنك المركزي الأوروبي، بنك اليابان، البنك الإنجليزي) تدخلت بقوة ومنحت للمؤسسات المصرفية (في شكل قروض) حوالي 400 مليار أورو في شكل سيولة (دولار، أورو، ين، ليرة).

## الملاحق

أوت 2007	-البنك المركزي الأوروبي يضع 94,8 مليار يورو من السيولة، والخزينة الفردية الأمريكية تضخ من جانبها 24 مليار دولار، كما تدخلت العديد من البنوك الأخرى، مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري.
سبتمبر 2007	بنك إنجلترا يمنح قرضا استعجاليا إلى مصرف "nothern rock" لتجنبه الإفلاس، وقدم بعد ذلك تأميمه.
أكتوبر 2007	مصرف "يوي إس" السويسري يعلن عن انخفاض قيمة موجوداته ب 4 مليار فرنك.
جاني 2008.	الخزينة الفدرالية الأمريكية تخفض نسبة الفائدة الرئيسية بثلاثة أرباع النقطة، لتصل إلى 3,5% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضها تدريجيا إلى 2% بين جاني وأفري.
مارس 2008.	العقلاء المصرفي الأمريكي "chase JP Morgan" يعلن شراءه لمصرف " Bear Stearns"، الذي يعاني من صعوبات.
يوليو 2008.	الضغط يشتد على مؤسسي "Fannie Mae" والخزينة الأمريكية تعلن عن خطة لإنقاذ القطاع العقاري.
سبتمبر 2008.	- دفعت الأزمة الدولة إلى شراء العديد من البنوك وبعد تأميم "Northern Rock" من طرف الحكومة البريطانية، قامت الحكومة الفدرالية الأمريكية بتأميم مؤسستين ماليتين ضخمتين، كما أن اليونيليكس أمت جزئيا فور تيس. إفلاس بنك الأعمال "ليمان براذرز"، وإعلان أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو بنك "أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو "ميريل لينش". - الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان - بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79,9 من رأسمالها. البنك البريطاني "لويد تي أس ب ي" يشتري منافسه "أتش بي أو أس" المهتد بالإفلاس. - السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع. - الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فورا بشأن خطة إنقاذ المصارف

## الملاحق

<p>لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية.</p> <p>- انحياز سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية " ورتيس " في البورصة بسبب شكوك بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي الولايات المتحدة يشتري بنك " جي بي مورغان " منافسه " واشنطن ميوتشوال " بمساعدة السلطات الفدرالية.</p> <p>- مجلس النواب الأميركي يرفض خطة الإنقاذ. وانهميار " وول ستريت " بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.</p> <p>- إعلان بنك " سيتي غروب " الأميركي شراء منافسه " واكوفيا " بمساعدة السلطات الفدرالية.</p>	
<p>- مجلس الشيوخ الأميركي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة</p> <p>- تضاعف عمليات شراء البنوك.</p>	<p>أكتوبر 2008</p>

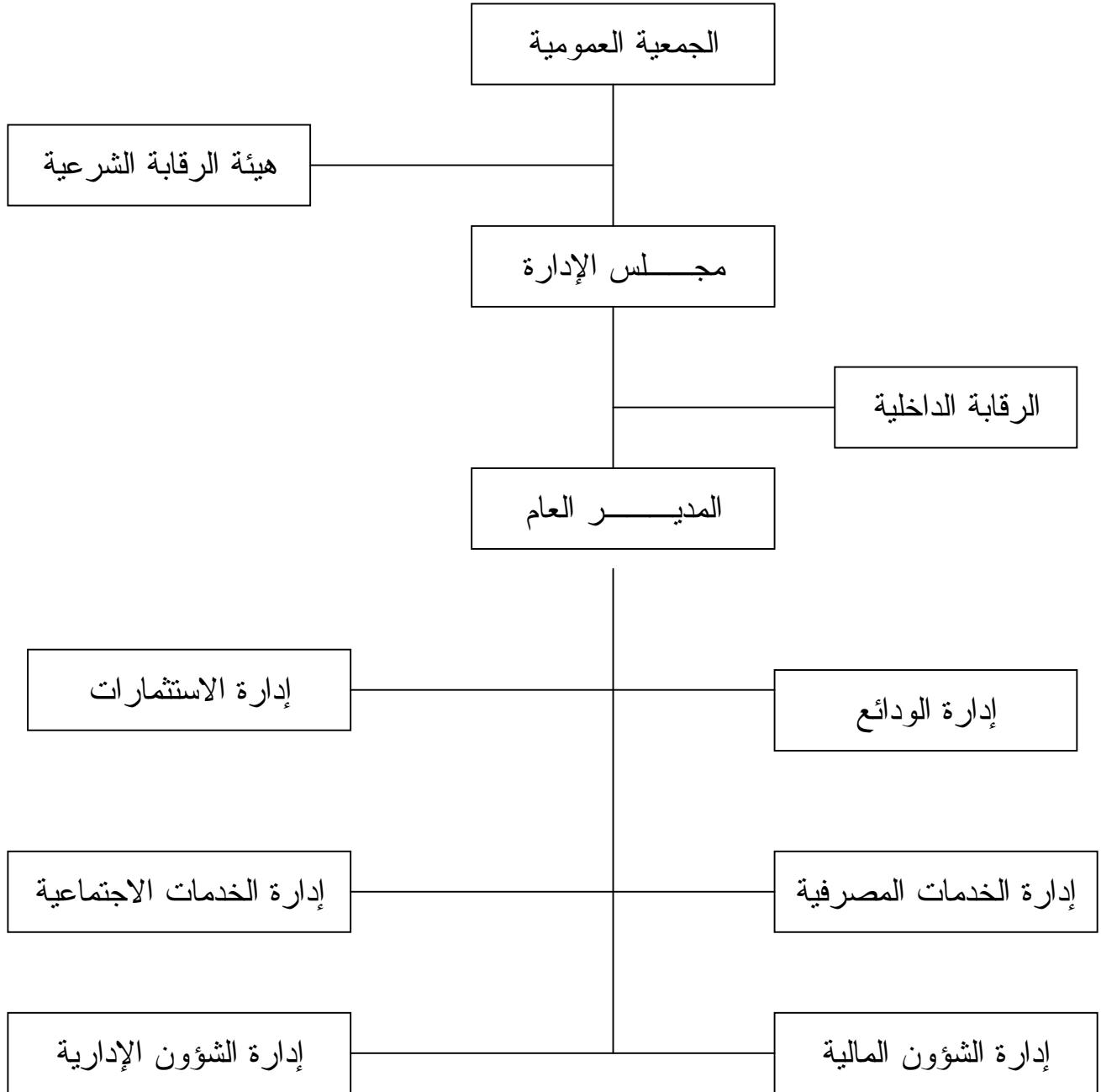
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على - حازم الببلاوي، " الأزمة المالية العالمية الحالية محاولة للفهم "، ص 19-20.

[http://www.siironline.org/alabwab/monawat\(28\)/333.ht](http://www.siironline.org/alabwab/monawat(28)/333.ht) visité le 2009/11/25

- سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دمشق، دار النهضة، 2008، ص 82.

ملحق رقم (3)

هيكل تنظيمي افتراضي لمصرف إسلامي.



## الملاحق

المصدر: محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2010، ص. 135.

### الملحق رقم (4)

#### أوزان المخاطرة المرجحة للأصول وبنود خارج الميزانية حسب بازل

##### 1- أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
0%	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات مركزية في بلدان OCDE
1 إلى 5%	المطلوبات من هيئات القطاع العام - حسب ما يتقرر وطنيا
20%	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك OCDE + النقدية في الطريق
50%	قروض مضمونة برهونات عقارية ويشغلها ملاكها
100%	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج دول OCDE ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام + مطلوبات شركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات من شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى

المصدر: سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات، جامعة الشلف، 15/14 ديسمبر، ص. 289.

## الملاحق

### 2- أوزان المخاطرة لعناصر خاصر خارج الميزانية لاتفاقية بازل 1.

أوزان المخاطرة	البنود
100%	بنود مثيلة للقروض - مثل الضمانات العامة للقروض
50%	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء- خطابات ضمان لتنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات
20%	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تسمى بالتصفية الذاتية- عن الاعتمادات المسندية

المصدر: طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال على البنوك، مرجع سابق، ص 136



## الملاحق

### الملحق رقم (5)

#### أوزان المخاطر المرجحة للتصنيفات الائتمانية وشرائح التوريد حسب بازل II

##### 1- أوزان المخاطر للتصنيفات الائتمانية حسب اتفاقية بازل II

غير مصنفة	اقل-b	bb+ إلى -b	bbb- إلى +bbb	A+ إلى a-	Aaa إلى -Aa	الالتزامات
100%	150%	100%	50%	20%	%0	الحكومات والمؤسسات
100%	150%	100%	100%	50%	%20	المصارف خيار 1
50%	150%	100%	50%	50%	20%	خيار 2
20%	150%	50%	20%	20%	20%	option2

1- أوزان المخاطرة مستندة على تقليل مخاطر الدول حيث يوجد المصرف.

2- أوزان المخاطرة المستندة على تقييم المصرف المستقل.

المصدر: مشروع الاطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الذي أصدرته لجنة بازل، بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، القاهرة، 1999، ص 89.

## الملاحق

2- أوزان المخاطر لسرئاح التوريق.

الشرائح	أوزان المخاطر
Aaa إلى Aa-	20%
+a إلى -a	50%
+bbb إلى -bbb	100%
Bb+ إلى bb-	150%
B+ أو أقل أو غير مصنفة	يخصم من رأس المال

المصدر: عبد الرزاق خليل: أحلام بوعبدلي، الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقيات بازال 2 ، الملتقى الدولي في المالية حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة " حالة الاقتصاد الجزائري" جامعة عنابة 23-24 نوفمبر 2004، ص 6.

## الملاحق

أوزان المخاطر للالتزامات الأخرى.

أوزان المخاطر	الالتزامات
يمكن معاملاتها مثل الالتزامات على المصارف لتلك الدولة أو مثل الالتزامات على جزئها.	الالتزامات على الحكومات ومؤسسات القطاع العام غير المركزية
أوزان المخاطر	الالتزامات على مؤسسات الأوراق المالية
يمكن معاملاتها مثل الالتزامات على المصارف لتلك الدولة أو مثل الالتزامات على دولها	الالتزامات على الحكومات ومؤسسات القطاع العام غير المركزية
مثل الالتزامات على المصارف	الالتزامات على مؤسسات الأوراق المالية
50%	القروض المضمونة كاملة بالرهونات العقارية
150%	الأوراق المصنفة دون مستوى B- وشرائح التوريد بين مستويات BB+، BB-
100%	التزامات أخرى
20%	بنود خارج الميزانية
50%	- أقل من سنة - أكثر من سنة

المصدر: عبد الرزاق خليل: أحلام بوعبدلي، الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقيات بازال2،الملتقى الدولي في المالية إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية "حالة الاقتصاد الجزائري" جامعة عنابة 23-42 نوفمبر 2004، ص:6-7

## الملاحق

### الملحق رقم (6)

#### التعريف الجديد لرأس المال حسب بازل III

#### متطلبات رأس المال حسب بازل III

2019	2018	2017	2016	2015c -b	2014 c	2013c	2012b	2011 a-b	نوع رأس المال
4,5	4,5	4,5	4,5	4,5	4,0%	3,5			الأسهم العادية الدنيا معدل رأس المال
2,5	1,875	1,25	0,625						الحد الأدنى لرأس المال العازل
10,5	9,875	9,25	8,625	8,0	8,0	8,0			الحد الأدنى الإجمالي رأس المال + رأس العازل
2,5	1,875	1,25	0,625						الحد الأدنى للعازل لمواجهة فترات التوتر
13,0									الحد الأدنى الإجمالي رأس المال + حفظ العازل + العازل لمواجهة فترات التوتر
6,0	6,0	5,0	6,0	6,0	5,5	4,5			الحد الأدنى لرأس المال الأساسي

**Source :**Basel committee on Banking supervision, group of governors and heads of supervision announces higher global minimum standard, September 12,2010,p:7.

a: معدل تغطية السيولة: بداية فترة العمل b: معدل الرافعة المالية: الرقابة الإشرافية.

Cمعدل الرافعة المالية: تعمل بالتوازي من 1 جافني 2013 إلى 1 جافني 2017.

## الملاحق

d: معدل تغطية السيولة: إدخال المعيار الأدنى.

1 - التعريف الجديد لرأس المال:

حددت مقررات لجنة بازل 111 رأس المال التنظيمي حيث يعتبر مقياس للقوة للبنك ويتكون من شريحتين يشمل قواعد الملائة الموضوعية في بازل:

\* الشريحة الأولى: (رأس المال الأساسي) = حقوق المساهمين + الأرباح المعلنة + الأرباح المحتجزة + الأسهم الدائنة غير المتراكمة.

\* الشريحة الثانية: (رأس المال التكميلي) = احتياطات غير المعلنة + احتياطات خسائر القروض + شهرة المحل + مخصصات خسائر الديون + الأسهم محددة المدة ( الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة)

ويمكن للبنوك أن تمتلك على الأقل 2% للأصول الخطرة وقد صادفت البنوك المركزية على سياسة متطلبات رأس المال التي ترفع من الحد الأدنى للأسهم المشتركة (équité Common) كرأس مال من 2% إلى 4,5% سنة 2015 بالإضافة إلى مكونات أخرى بدل الأسهم الملموسة كجزء من الشريحة الأولى:

✓ خدمة حقوق الرهن العقاري (mortgage servi cinq riqhts) . hsr

✓ أصول الضريبة المؤجلة (deferredtaxassets) . dta

✓ حيازات الأصول المالية الأخرى (holding in Otcher Financial assents)

وقد وافقت على أن خدمة الرهون العقارية الموجودة يمكن أن تباع بسهولة لتعويض الخسائر غير المتوقعة، بالإضافة إلى أصول الضريبة المستعملة لتخفيض مبلغ الضرائب المدفوعة من قبل المؤسسات لفترة ضريبية المؤجلة لاحقة إلى الشريحة الأولى حيث تعتبر أكثر سيولة لتعويض الخسائر غير المتوقعة أما الأصول المالية الأخرى فهي معادلة للأسهم العادية بالبنك ويمكن أيضا بيعها بسهولة بحيث هذه المكونات الإضافية الثلاثة يجب أن لا تفوق في الإجمال 15% من رأس المال الأساسي.

1 - رأس المال العازل (capital conservation buffer):

## الملاحق

هو مقدار رأس المال الذي يجب إضافته للمستوى الأدنى للشريحة الأولى لرأس المال لضمان 'إنشاء البنوك لرأس مال عازل خارج فترات الأزمات المالية يمكن سحبه في حال تكبد خسائر اذا كان البنك يملك احتياطي رأس مال أعلى من رأس المال الأساسي لا يوجد أي عائق عملي، لكن لا يسمح للبنوك بتوزيع الأرباح في شكل حصص للمساهمين اذا لم يكن لديها نسبة رأس مال عازل ب 2.5 %

### 2- رأس المال العزل لمواجهة التقلبات الدورية Countercyclical Capital Buffer:

بالإضافة للمتطلبات السابقة، قدمت مقترحات بازل " رأس مال عازل لمواجهة التقلبات الدورية يتكون من الأسهم المشتركة في مجال 60% إلى 2,5% من قيمة مجموع الأصول الرأسمالية الهدف من هذا هو حماية النظام البنكي من تزايد الائتمان الكلي حيث أن النسبة الحالية. (1)

### 3- رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية:

لم توضع بازل II أي فرق بين أحجام البنوك، في حين التعديلات الجديدة صممت سياسات لتخفيض الخطر المرتبط بالإفلاس حيث تم الأخذ بعين الاعتبار لمحورين: (2)

تخفيض احتمال إفلاس بنك نظامي:

1. البنك النظامي سيواجه تنظيمات إشرافية عالية

2. البنك النظامي يجب أن يكون رأس مال عازل إضافي لمواجهة الخسائر.

✓ تخفيض أثر إفلاس بنك نظامي من خلال:

1- متطلبات لإصلاح وتصميم الخطط:

2- تدابير تحضيرية ووقائية.

(1) Walter. W. Eubanks. The status of the Basel III Capital Adequacy Accord, Congressional Reserch Service, (CRS) Report for Congress, October, 28, 2010, p: 5.

(2) PWC : Basel III : A risk management Perspective-2011, at: [www.pwc.ju/en/risk-management/docs/pwc-Basel-III-management-Perspective](http://www.pwc.ju/en/risk-management/docs/pwc-Basel-III-management-Perspective), PDF visited on August 25, 2011.

## الملاحق

3- منح السلطة المشرفين لاتخاذ القرار قبل حدوث الأزمات (تتضمن استبدال الإدارة).

4- منح السلطة لفرض سيطرة مؤسسة قوية أو تحويل جزء أو كل العمليات لبنك آخر لضمان استمرارية الخدمات.

حيث توضع مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية، وتؤثر فقط في فترات نمو الائتمان الكلي واشتداد الخطر النظامي.

1-1- المتطلبات الجديدة للسيولة:

حددت بازل III حد أدنى لمتطلبات السيولة<sup>(1)</sup> بالتماشي مع متطلبات رأس المال، وقد وضعت معيارين لتمويل السيولة:

✓ معدل تغطية السيولة 30 يوم: يتألف من الأوراق المالية الحكومية والسيولة الحاضرة لتعزيز المرونة لتأخر السيولة المتوقع في المدى القصير.

✓ المعدل الهيكلي طويل الأجل: لمعالجة حالات عدم تطابق نسبة السيولة وتوفير حوافز للبنوك لاستعمال موارد ثابتة لتمويل عملياتها.

معدل الرافعة المالية:

أصدرت لجنة بازل هذا المعدل لتحقيق الأهداف التالية<sup>(2)</sup>:

✓ إعاقاة تزايد لتراكم الرافعة المالية في القطاع البنكي لتجنب عدم الاستقرار وتقليل المديونية التي تضر النظام المالي والاقتصادي.

✓ تعزيز المتطلبات القائمة على أساس المخاطر مع مقياس مساندة قائمة على المخاطر.

(<sup>1</sup>) في 12 سبتمبر 2010، وافق محافظو البنوك المركزية على تقديم معدل تغطية السيولة فعلياً في 2015 بعد فترة ملاحظة تبدأ في 2011 وتنتهي في 2014، في فترة الملاحظة هناك مخطط لعمليات الابتلاع لمراقبة المعدل وإعادة النظر في تطبيق معدل السيولة للأسواق المالية النمو الاقتصادي، وتمديد الائتمان.

(<sup>2</sup>) Walter, OPcit : p :7

### 1-2 سحب الدعم المالي للحكومة:

كنتيجة للأزمة المالية 2007-2009 لجأت العديد من البنوك الأوروبية والأمريكية لمساعدات حكوماتها من خلال دعم رأسمالها بعد أن كانت معرضة للإفلاس وقد تمثلت المساعدات الحكومية في شراء الأسهم المشتركة والمفضلة للبنوك.

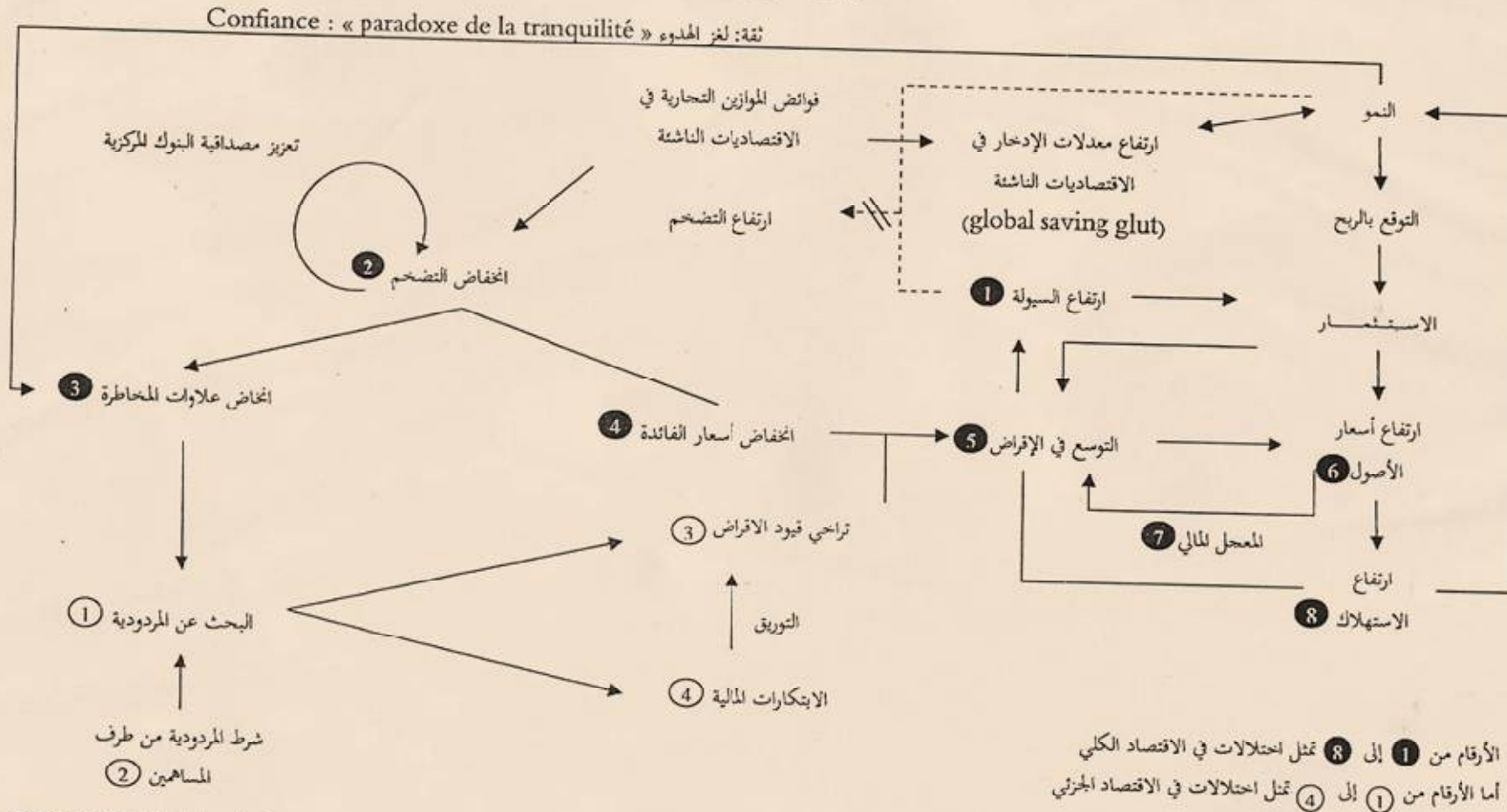
وقدم في بازل III الاتفاق على إلغاء المساعدة الحكومية ابتداء من 1 جاني 2013 ، ويتم التخلص تدريجيا من رأس المال الحكومي الذي لم تعد تنطبق عليه صفة الأسهم العادية في الشريحة الأولى أو الثانية على مدى 10 سنوات ابتداء من 1 جني 2013 حيث ابتداء من 2013، الاعتراف بهذه المساعدات كرأس مال يكون ب 90% من القيمة الاسمية لكل وسيلة متأخرة لم تدفع مع تراجع ب 10% لكل سنة لاحقة<sup>(1)</sup>.

(<sup>1</sup>) Daniel Pruzin, Central Bank Governors Approve : Hike in Minimum Capital Requirement for Banks, BNA Banking Daily, Breaking News, September 12, 2010, p:1.



## الملاحق

### تسلسل أزمة الرهن العقاري



Source : Patrick Artus & Autres, " La Crise des Subprimes", Rapports du Conseil d'Analyse Economique, (Paris : La Documentation Française, 2008), P. 60.

## الملخص:

أصبحت الأزمات المالية أكثر تكرارا وشمولية وانتشارا منذ ثمانينيات القرن العشرين، وتسببت الأزمة المالية العالمية التي برزت آثارها فعليا في منتصف عام 2007 إلى 2008 في انهيار الأسواق المالية العالمية، وإفلاس مؤسسات مالية كبيرة أو بيعها، واضطرت الحكومات والدول الأكثر ثراء إلى المضي في تطبيق خطط الإنقاذ لانتشال أنظمتها المالية من الانهيار.

في حين أبدت المصارف الإسلامية ردود أفعال اقتصادية إيجابية جعلتها متميزة فكان تأثير الأزمة عليها طفيفا أو ثانويا، بل إن الكثير من غير المسلمين حولوا تعاملاتهم المالية صوب المصارف الإسلامية، نظرا للاضطرابات التي مست النظام المصرفي الغربي وشعورهم بان المصارف الإسلامية هي الملاذ الأخير من هذه الأزمة لكونها تتمتع بمناعة وقائية ضد الأزمات مستمدة من اعتمادها على الضوابط الشرعية والأخلاق في الأعمال المصرفية الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية أظهر تطور التمويل العالمي في السنوات الأخيرة النمو المتزايد للمصارف الإسلامية وأبرزت الأزمة المالية الأخيرة سقوط الكثير من المصارف التقليدية.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى إبراز فعالية المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية ودراسة أسسها وضوابطها الشرعية في مقاومة الأزمات المالية والوقاية منها.

وبغية بلوغ الهدف المرجو من هذه الدراسة قسم الموضوع إلى أربعة فصول تضمن الفصل الأول الجوانب النظرية والفكرية للأزمات المالية وتناول الفصل الثاني الجوانب النظرية للمصارف الإسلامية، وعالج الفصل الثالث أهم أسس وضوابط المصارف الإسلامية ودور الرقابة الشرعية في إدارة المخاطر فيها، أما الفصل الرابع فقد خصص لتوضيح مدى نجاعة المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية ومدى قدرتها في أن تكون كصمام أمان للأزمات المالية في المستقبل

الكلمات المفتاحية: الأزمات المالية، الأزمة المالية العالمية 2008، المصارف الإسلامية، ضوابط المصارف الإسلامية.

## Abstract :

Financial Crisis became more frequent, more inclusive and contagiously expanded since the 80s of the 20<sup>th</sup> century, because the global financial crisis, have really started to show its effects in the middle of 2007 into 2008, Around the world stock markets have fallen, large financial institutions have collapsed or been bought out, and governments in even the wealthiest nations have had to come up with rescue packages to bail ant their financial systems.

On the other side, Islamic Banks are unaffected by the sub prime mortrage crisis, rather many non-Muslims are turning to Islamic banking as customers spooked by turmoil in the western banking system feeling Islamic Banks as a safes haven because these are immune against such crisis due to inherent business ethics Islamic banking.

Development of global finance in recent years is marketed with the fastest growth in Islamic finance. The recent global financial crisis is charcterised by the failure of a number of conventional banks.

This study comes to highlight the efficiency of Islamic banks compared to conventional ones and to study their legality principles and rules to resist to the financial crisis.

In order to achieve the objective of this study, the researcher used q general method through which she divided the work to four chapters, the first chapter deals with the theoretical framework of Global Financial Crises, the second one revolves around the generalities of Islamic Banks, whereas chapter three deals with the foundations and controls of Islamic banking and its main risks. The fourth chapter highlights the role of Islamic banks in the prevention of global financial crises.

**key words:** Financial Crisis, Global Financial Crisis 2008, Islamic Banks, legality principles of Islamic Banks.